

دار الكتب والوثائق القومية

الأمير أحمد فؤاد

ونشأة الجامعة المصرية

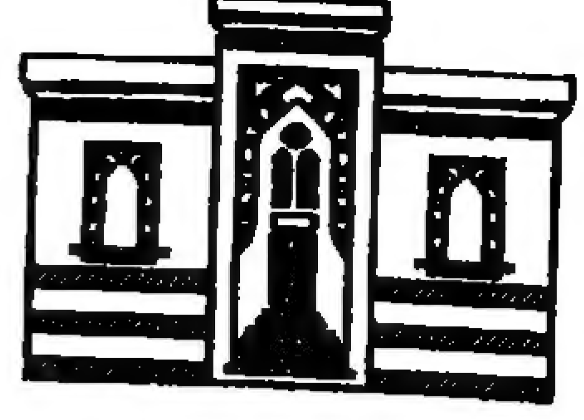
بقلم

أحمد عبد الفتاح بدير

أمين المجرات التذكارية بالمكتبة العامة بجامعة فؤاد الأول

الأمير أحمد فؤاد

ونشأة الجامعة المصرية



الأمير أحمد فؤاد

ونشأة الجامعة المصرية

بقلم
أحمد عبد الفتاح بدير
أمين الحجرات التذكارية
بالمكتبة العام بجامعة فؤاد الأول

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

بدير، أحمد عبد الفتاح.
الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية/ بقلم أحمد عبد الفتاح بدير .ـ القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2008 .
388 ص ؛ 28 سم.
تدمك 3 - 0553 - 18 - 977
١ - جامعة القاهرة ـ تاريخ
٢ - مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ أحمد فؤاد (١٩١٧ - ١٩٢٢)

٣٧٨,٠٠٩

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٨/٨١٤٩
I.S.B.N. 977 - 18 - 0553 - 3

على سبيل التصدير

د .محمد صابر عرب

إذا كان محمد على ، يعد بحق مؤسس النهضة المصرية الحديثة ، رغم ما صاحبها من قسوة شديدة تعرض لها المصريون ، وهم يقيمون الجسور ويمهدون الطرق ويستصلحون الأراضى الزراعية ، لكن بنائين آخرين من أسرة محمد على كان لهم الفضل فى اكتمال ما بدأه محمد على ، وخصوصًا فى المجالات الثقافية ، يأتى الخديو إسماعيل فى مقدمة هؤلاء ، ثم يأتى الملك فؤاد كأحد الداعمين الكبار للحركة الثقافية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين .

والذى لايعرفه الكثيرون أن أحمد فؤاد قبل أن يتولى الحكم كان من دعاة النهضة الثقافية والفكرية ، وكان مجلسه منتدى لرواد الثقافة والفكر ، وكان أول مدير للجامعة المصرية منذ إنشائها (١٩٠٨) .

والحقيقة أن إنشاء الجامعة المصرية وقتئذ كان بمثابة ثورة على نظام فُرض على المصريين فرضًا حيث لاحق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وأن أبوابًا من المعرفة كانت موصدة فى وجه المصريين الذين فرض عليهم ألا يحصلوا إلا على قسط متواضع من التعليم يجعلهم بمثابة أدوات فى دولاب العمل الحكومى .

ولعل ما أكده المرحوم محمد شفيق غربال يعد حقيقة ، حينما اعتبر أن تاريخ الحركةالاستقلالية الحقيقى يبدأ بإنشاء الجامعة المصرية (١٩٠٨) ، وليس بثورة (١٩١٩) على اعتبار أن الجامعة هى التى مهدت المناخ السياسى والثقافى والوطنى الذى حشد جموع المصريين فى ثورة (١٩١٩) .

لقد كان إنشاء الجامعة المصرية بمثابة تقويض لنظام أجنبى بكل مقوماته ، وأعتقد أن الأمير أحمد فؤاد وهو يحتضن هذا المشروع العملاق كان على وعى بتاريخ الأسرات العريقة فى أوربا والتى شيدت الجامعات وأقامت المكتبات والأكاديميات العلمية وجميعها كانت بمثابة البدايات الحقيقية لعصر النهضة الأوربية الحديثة .

لقد كان إنشاء الجامعة المصرية بمثابة محصلة لجهاد وطنى متواصل شارك فيه الجماعة الثقافية والوطنية بكل تياراتها فى حقبة تعد من أخطر مراحل التحول فى التاريخ

المصرى ، فقد ظهرت الأحزاب المصرية بالمعنى السياسى والاجتماعى ، كما صاحب ذلك ظهور عشرات الصحف اليومية التى عبرت عن أفكار وتوجهات جماعات سياسية ووطنية لم يكن متاح لها أن تعبر عن نفسها حتى نهاية القرن التاسع عشر .

واللافت للنظر أن مشروع إنشاء الجامعة المصرية يكاد يكون هو المشروع الوحيد الذى حظى بإجماع ودعم كل القوى الاجتماعية والسياسية بعكس القضايا الأخرى التى انقسم بشأنها المصريون ، ابتداء بقضية المرأة ومرورا بالعلاقات المصرية العثمانية وانتهاء بقضية الاستقلال والدستور . . . إلخ . وجميعها اختلفت الأحزاب بشأنها .

لقد حظى مشروع الجامعة بدعم هائل من الخديو عباس حلمى الذى ترأس بنفسه لجنة الجامعة وجعل رئاستها الشرفية لولى عهده الأمير عبد المنعم وبقى منصب الرئاسة الفعلية شاغرًا حتى ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ حينما أسند الخديو عباس رئاسة اللجنة للأمير أحمد فؤاد .

ومنذ أن ترأس أحمد فؤاد رئاسة اللجنة تواصلت الجهود الحكومية والشعبية ، حيث تسابق المصريون على التبرع وكان الأمراء والأميرات وكافة رموز الحركة الاجتماعية والسياسية فى مقدمة المتبرعين .

لكن مما يستلفت النظر النص على استقلال الجامعة وكان الأمير أحمد فؤاد أول من عبر عن ذلك : «أعلن على رؤوس الأشهاد أن الجامعة المصرية ومجلس إدارتها وجمعيتها العمومية مستقلة تمام الاستقلال ، وليس لأى سلطة أو جهة من الحكومة أدنى تدخل فى أعمالها ، وإن كل القرارات التى قررتها اللجنة والتي ستقررها إنما أصدرتها وستصدرها بتمام الاستقلال ، بما يوحيه ضميرها ، وإخلاصها فى خدمة هذا الوطن العزيز» . وهكذا قطعت الجامعة شوطا كبيرا بفضل الأمير أحمد فؤاد ، لكن كان من الصعب أن يتحقق هذا الحلم الكبير ، إلا بفضل المتبرعين من كل الطبقات الاجتماعية فى الريف والحضر ، الأمراء والأميرات ويأتى اسم الأميرة فاطمة إبنة الخديو إسماعيل تلك السيدة العظيمة التى أرادت أن تكون قدوة لغيرها فتبرعت بـ ٦٠٠ فدان من أجود الأطيان من بين ٣٣٥٧ فدانا خصصتها للمشاريع الخيرية المختلفة ، كما تبرعت بـ ٦ فدادين ليقام عليها السكن الجامعى ، كما تبرعت بكل مجوهراتها التى بيعت بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنيها مصريا .

لقد قدمت الأميرة فاطمة مثالا يحتذى ليس لجيلها فقط وإنما لكل الأجيال اللاحقة ، ما أعظم أن يخلد شخص ويرتبط اسمه بمشروع عظيم كمشروع الجامعة المصرية التى أحدثت نقلة هائلة فى حياة المصريين علما وثقافة ومعرفة وسيبقى اسم الأميرة فاطمة ما بقيت الجامعة رمزا للعلم والتنمية والتقدم .

إن دار الكتب والوثائق القومية وهى تعيد نشر هذا الكتاب الجامع عن أحمد فؤاد والجامعة المصرية فإنها تعتز بكل البنائين الكبار الذين كانوا وراء إنشاء الجامعة التى أشاعت المعرفة وخرَّجت أجيالا من المفكرين الكبار فى مجالات المعرفة .

إن الجامعة المصرية فضلا عن أنها قدمت خدمة جليلة لكل العالم العربى أعادت لنا ذكرى معاهد بغداد والأندلس ، إضافة إلى أنها كانت من أهم العوامل التى كونت حياتنا العقلية والثقافية التى جعلت مصر رائدة لأمتها العربية طوال القرن الماضى .

د .محمد صابر عرب

الأمير أحمد فؤاد

ونشأة الجامعة المصرية

بقلم

أحمد عبد الفتاح بدير

أمين الهجرات التذكارية بالمكتبة العامة بجامعة فؤاد الأول



القاهرة

مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٩٥٠



صورة تذكارية للمغفور له " الأمير أحمد فؤاد " جالسا إلى مكتبه
حينما كان مديرا للجامعة المصرية سنة ١٩٠٨

" كان الملك فؤاد قبل ارتقائه العرش من زعماء النهضة السياسية الفكرية فى البلاد ، وكان مجلسه منتدى الوطنيين الناهضين بالبلاد فى كل ميدان ، وكانت مصر حينما اعتلى عرشها سلطنة تحت الحماية ، فما زال يجاهد حتى خلص بلاده من الحماية ، وحتى أصبحت فى عصره ملكية دستورية ، وخلفها فى سنة ١٩٣٦ فى طليعة أمم الشرق نهوضاً ونشاطاً ، وهذه هى الجامعة المصرية تشهد بأنه لم يكن سياسياً عظيما فحسب ، بل عالماً جليلا " .

[الصفحة الأولى من قانون الجامعة الأساسى ، وترى فى ذيل الصفحة الأخيرة من القانون توقيعات الأمير أحمد فؤاد مدير الجامعة إذ ذاك ، وحسين رشدى باشا ، وابراهيم نجيب باشا وأحمد زكى بك سكرتيرها العام] .

عقد التأسيس

تأسست جمعية لأجل انشاء وادارة

جامعة مصرية

والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك واخلاق المصريين على اختلاف اديانهم

وذلك بنشر الآداب والعلوم وتكون هذه الجمعية خاضعة لنظاماتها المرفقة بهذا

وموارد هذه الجمعية هي ما يأتي

اولاً المبالغ المتحصلة او التي تتحصل بطريق الاكتتاب العمومي

ثانياً الاعانة السنوية المبالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري التي تبرع بها ديوان عموم الاوقاف

ثالثاً الاشتراك السنوي

رابعاً الهبات والوصايا التي صدرت او تصدر في المستقبل بصفة منقولات وعقارات باسم الجامعة

خامساً الاعانات الدورية او غير الدورية التي يمكن ان تمنحها للجامعة الحكومة المصرية او المصالح العمومية او الخصوصية او الافراد

ومجلس الادارة الاول مكون من حضرات

فاذا رفضتها الجمعية العمومية فلا يجوز لاى عضو آخر ان يقيم هذه المنازعة مرة ثانية باسمه الشخصى

اما اذا قبلتها الجمعية العمومية فتعين مندوبا واحدا او اكثر لمباشرة الدعوى وجميع الاوراق القضائية يجب اعلانها الى المندوبين المذكورين والا تكون ملغاة

المادة التاسعة والعشرون

يلغى كل ما خالف هذا القانون من القرارات والاحكام واللوائح الصادرة قبل هذا اليوم

[signatures]

مقدمة

فى حياة الجماعات الانسانية التى تستهدف الخير العام وتسعى لاسعاد البشرية صفحات مشرقة من الجهاد المثمر ، والعمل النافع ، والتضحية الفذة ، خليقة بأن تخلد على مر الدهور ، وأن تنشر على الملأ ليتوارثها الخلف عن السلف ، وليقرأوا فى سطورها تلك الصفحات الرفيعة النبيلة التى تحفز المصلح العبقرى على أن ينسى نفسه ويعيش لوطنه ، وعلى أن يضحى بذاته لخير الجماعة واسعادها ، وعلى أن يتعرض للخطر غير هياب ولا وجل دفاعاً عن فكرة إنسانية ، أو ذوداً عن مبدأ قويم سام ، تلك الخلال الرفيعة ، والأفكار السامية ، والأعمال العظيمة التى تصدر عن دوافع الايثار ونكران الذات ، هى التى تثير الهمم فى النفوس ، وتوقد العزائم فى الصدور ، وتدعو إلى القدوة الحسنة . لذلك تعنى الأمم الحية بتلقين شبيبتها تاريخ الأفذاذ من رجالها ، وتبرز لهم صحائفهم المثالية ، وكفاحهم النبيل فى سبيل خير الفرد والجماعة ، إيماناً منها بأن هذه الذكريات الخالدة هى من مقومات الجماعة الانسانية الموجهة لها إلى الانتاج والعمل .

وفى تاريخ مصر وكفاحها لنهضتها ، والتمكين لحريتها ، وإشاعة نور العلم بين أبنائها ، صفحات مجيدة لعل أجدرها بالذكر ، وأحقها بالخلود ، هى تلك الصفحة الناصعة التى سطر فيها الرواد الأول من أبناء مصر المجاهدين تاريخ سعيهم الحثيث لنشر العلم فى البلدان ، والنهوض بالشعب نهضة صادقة على أساس متين من العلم والمعرفة . ولعل ألمع سطور هذه الصفحة ، وأكثرها تألقاً ، تاريخ إنشاء الجامعة المصرية من بدء بروزها فكرة متصورة ، إلى خروجها حية ماثلة . هذه السطور المضيئة فى تاريخ الجهاد الجامعى كان حرياً أن تسجل ليقرأها أبناؤنا ، وليعرفوا مدى التضحيات التى بذلها آباؤهم فى سبيل البلوغ بهم إلى هذه الغاية التى يتفيئون ظلالها ، وليروا كيف حمل الرواد الأول عبء الأمانة صابرين مثابرين ،

وكيف بذلوا الجهد صادقين ، ودبروا المال مضحين باذلين ، حتى نموا هذه الشجرة الباسقة المباركة ، يستظل بوارف ظلها الممدود الشعب المصرى كله ، وليروا بين هذه السطور البارزة قصة كفاح أمير وملك فى سبيل الأخذ بناصر فكرة ملكت عليه قلبه ووجدانه ، فلم يأل جهداً فى تعضيدها ومناصرتها أميراً وملكا ، حتى غدت صرحاً منيعاً يملأ القلب والنفس إعجاباً وتقديراً .

تلك قصة كفاح العاهل العظيم الملك فؤاد الأول ، نضر الله وجهه ، وطيب ثراه ، وشكر له صالح سعيه ، فلقد كان للجامعة عوناً وسنداً .

وقد جمع الأديب أحمد عبد الفتاح بدير فى هذا الكتاب سجلا صادقاً لهذه الأيام الخالدة ، رأت الجامعة أنه من خير ما يصح أن يهدى فى مناسبة عيدها الفضى إلى أبنائها الجامعيين تذكرة وتخليداً لهذه الجهود الجبارة . « وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين » .

محمد كامل مرسى
مدير جامعة فؤاد الأول

ديسمبر سنة ١٩٥٠

تقـديم

للأستاذ محمد شفيق غربال بك

وكيل وزارة المعارف

إن العبرة فى تاريخ الجامعات أن ينوه المؤرخ بالحركات التى نشأت الجامعات استجابة لهـا ، فكانت الجامعات من جهة ثمرة من ثمرات اتجاه جديد من اتجاهات العقل ، وكانت من جهة أخرى عاملا — أو قل العامل الأساسى — لدعم ذلك الاتجاه . فمن الجامعات ما نشأ ثمرة لخدمة التوفيق بين النصرانية والأرسطاطاليسية ، أو تأمين الإصلاح الدينى البروتستنتى أو الكاثوليكى ، أو نتيجة الاهتمام بدراسة الشرائع الرومانية ، أو القانون الكنسى ، أو الطب نقلا عن العرب ، أو الدراسات الإنسانية التى أثمرتها النهضة الأوربية ، أو العلوم الطبيعية ، كما فى النهضة الحديثة وهكذا . وقد عرفنا فى تاريخنا الإسلامى نشأة الجامعات لدعم مذهب دينى ، كالأزهر الفـاطمى ، وكمدارس الأيوبيين ، أو لتطبيق مناهج علمية جديدة ، كما هو الحال فى المدارس التى أنشأها نظام الملك ببغداد وغيرها — وليس معنى ماذهبنا إليه ، أن الجامعات تبقى على ما نشأت عليه ، فشتان بين جامعة باريس فى القرن الثالث عشر ، وجامعة باريس فى القرن العشرين . وإن هذا التطور لهو فى ذاته ممـا يضيف إلى شئون تاريخ الجامعات ما يجعله حقيقة أروع فصول التاريخ الإنسانى .

وإذا قسنا الأمور بهذا المقياس ، أيحق لنا أن نؤرخ نشأة الجامعة المصرية ؟ والجواب نعم قاطعة . فإنشاؤها كان ثورة على نظام فُرض على المصريين فرضا ، على نظام قضى عليهم بأن لا حق لهم فى طلب العلم ، إلا مغتربين عن بلادهم ، وحكم بأن أبوابا من المعرفة ، يجب أن تظل موصدة فى هذه البلاد ، ورسم بأن هنـاك مستوى مقدراً من العلوم يجب ألا يتجاوزوه . فهم ليسوا كسائر الناس ، وليست بلادهم كسائر البلاد ، بل هم دون ما كان

عليه آباؤهم الأقربون . وهذا النظام المفروض جزء فى الواقع من العبودية المفروضة عليهم فرضا . وكان إنشاء الجامعة المصرية ، أول ضربة وجهت لتقويضه ، وأول حجر فى بناء الاستقلال .

ويكتب المصريون في تاريخ الحركة الاستقلالية ، ويبدءونها بالثورة فى سنة ١٩١٩ ، وهم فى هذا يغفلون عن مبدئها الحقيقى : إنشاء الجامعة . وينوهون بما قدمه الزعماء المصريون للحركة الاستقلالية ، وينسون أن بدء جهادهم للاستقلال كان إنشاء الجامعة المصرية .

***

وإن توجيه الحركة الاستقلالية نحو إنشاء الجامعة ، وضرب النظام الأجنبي فى صميمه بإنشاء الجامعة ، ينطبع كل الانطباع بشخصية الأمير أحمد فؤاد ، بسجاياه ومواهبه ، بنشأته وبميوله ، فقد حمل راية الاستقلال عن أبيه ، ونشأ عالما عاملا ، وأدرك عن قرب ، كيف كانت الجامعات فى إيطاليا ، وفى ممالك أوربا الوسطى ، الخاضعة لآل هابسبرج ، أو الثائرة على طغيان نابليون ، أو طغيان الألمان ، مهد الحركات الاستقلالية ، وكيف اتخذ التحرر ألوانه من التحرر العقلى والاقتصادى . فتزعم الحركة المصرية فى طور التحرر العقلى ، وكان منشىء الجامعة المصرية .

***

فتاريخ إنشاء الجامعة المصرية فصل أساسى فى تاريخ مصر الحديثة . ومن خير المناهج فى وضعه نشر وثائقه الأساسية ، مرتبة تبعا لموضوعاتها وموصولا بينها بما يعين على درسها وتتبعها . وقد قام بهذا الأستاذ أحمد عبد الفتاح بدير فكان ذلك منه عملا قوميا مشكورا .

والأستاذ أحمد عبد الفتاح بدير جامعى بالولاء . نشأ في حجر الجامعة ، فتعلق بها وبرجالها ، وحفظ أوراقها وسجلاتها ، بل وعرف من أمورها أكثر مما تحتويه الأوراق والسجلات ، وكان لها الحافظ الأمين .

وإنا لندعو أبناءنا فى الجامعة ، أن يتدبروا جهاد ذلك الجيل من المصريين ، فى سبيل التحرر منشورا فى هذا السجل الحافل ، وأن يذكروا لهم بالشكر ما قدموا ، وأن يعتبروا أنفسهم خلفاءهم فى الجهاد الذى لن ينقطع لرفعة الوطن ، ونصرة الحق ، وكرامة الإنسان .

سبتمبر سنة ١٩٤٩ — محمد شفيق غربال

تصـــدير

إن تاريخ الجامعة المصرية هو تاريخ الأمة المصرية فى عهدها الحديث ، فمنها يخرج قادة هذه الأمة وأولو الرأى فيها ، يخرجون شبانا يشتعلون حمية وحماسة ، وحبا للوطن وإخلاصا ، حتى إذا عركتهم التجارب ، وجازوا امتحان الدهر ، وأصبحوا كهولا وشيبا ، وأمسكوا بزمام قيادتها ، قادوها إلى بر السلامة والأمن والرخاء .

فالكاتب لتاريخ هذه الجامعة العظيم يسدى إلى وطنه وإلى أمته خدمة لا تجحد ، ويُلقى شعاعا من الضوء على ناحية مهملة من تاريخنا الحديث ، ويسجل نهضتنا الأخيرة ومدنيتنا الحديثة وهى تأتلف وتتفاعل فى هذه البوتقة المباركة .

وقد قدر لى أن أشهد ميلاد الجامعة المصرية ، وأشهد عصر شبابها وهى آخذة فى النمو وبلوغ الغاية ، فقد عملت بالجامعة القديمة حينا ، ثم عملت بالجامعة الحديثة ، التى أصبحت فيما بعد تحمل اسم صاحب اليد الطولى على الأمة المصرية وعلى جامعتها الوطنية ، وقد أطلعتنى خدمتى الطويلة على نواح أحببت ألا تفوت بنى وطنى فرصة الاطلاع عليها ، وأن يشهدوا جامعتهم حين قامت فكرة تخطر فى الرءوس ، وحين غدت أملا يتحقق فينمو نموا سريعا صالحا مباركا .

على أن أهم ما لفت نظرى فضل فقيد الأمة الكريم وبطلها الملك الراحل العظيم « فؤاد الأول » .

فقد رعاها أميرا ، ومنحها وقته وجهده وماله ، وأشركها حياته .

ورعاها سلطانا ، فحباها عطفه ورعايته .

ورعاها ملكا ، فدفعها فى طريق المجد والرفعة .

لهذا أخذت أجمع شتات تاريخ الجامعة المصرية القديمة ، بعد أن كان مبعثرا فى السجلات والملفات والدفاتر والمظان المختلفة ، فنفضت عنه الغبار ، وألفت بين أجزائه المتفرقة ، وحاولت بقدر الطاقة ، وبقدر ما تيسر لى ، أن أكتب هذا السفر الذى لى شرف عرضه على جمهرة القراء من المصريين الكرام .

ولست أدعى لنفسى بهذا العمل فخرا ، فما هو إلا جهد متواضع ، ويكفينى أنى قد سددت به فراغا ، أود أن يسده من تساعده الظروف والوظيفة على إلمام أشمل ، وإحاطة أكثر بنشأة الجامعة المصرية ، وأديت واجبا نحو شباننا ، ليصل ما بينهم وبين الجامعة ، فكان من ذلك هذا الكتاب الذى أضعه بين يدى القارىء .

وقد شمل الكتاب ستة أبواب متسق بعضها مع بعض ، من حيث البحث والتأليف :

أولها : نشأة الجامعة المصرية .

ثانيها : خروج الفكرة إلى حيز التنفيذ .

ثالثها : افتتاح الجامعة رسميا والخطب التى ألقيت .

رابعها : تطور برامج الدراسة وبيان الأساتذة الذين تولوا التدريس ، والبعثات العلمية التى تم إيفادها ، ومدى النتائج التى حققتها .

خامسها : مكتبة الجامعة وكيف أنشئت :

(ا) الحالة المالية للجامعة .

(ب) أعضاء مجلس إدارة الجامعة .

سادسها : مشروع إنشاء جامعة أميرية .

الجامعة فى عهدها الجديد .

* * *

ولقد غدا الكتاب بالإضافة إلى موضوعات أبوابه المتسقة ، مجموعة دراسات تاريخية للجامعة المصرية ، أرجو أن يكون قد زاد فى طرافة الكتاب وفائدته .

وسواء أوفقت فيما أقدمت عليه أم جانبنى التوفيق ، وسواء استطعت أن أصور تلك الجامعة وأقوم بهذه الدراسات التحليلية بشىء من الوضوح وصحة الاستدلال أم قصرت ، فإنى أفرغت جهدى ، وبذلت ما فى وسعى ، وأرجو أن يكون لى من حسن قصدى شفيع ، ومن اجتهادى نصيب ، ومن الله أستمد التوفيق .

* * *

وقد كان لهذا الكتاب شرف تقديمه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم « فاروق الأول » ، فتشرفت إذ تفضل حفظه الله وأبقاه « فأذن بطبعه وتصديره بصورة لمنشىء الجامعة ، والده العظيم طيب الله ثراه » .

أما وقد اكتمل هذا السفر ، وآن أوان نشره على الناس ، فإن من الحق على أن أنوه بما لحضرة صاحب المعالى الدكتور محمد كامل مرسى باشا مدير جامعة فؤاد الأول من فضل ، لأنه ، وهو الجامعى الأول ، كان أحرص الناس على أن يطلع الشعب المصرى على نضال الجامعة المشرف ، فى سبيل تثبيت أقدامها ونشر رسالتها فى مصر ، فقد أوصى بطبعه على نفقة الجامعة ، وراجع أصوله ، وفحص عن وثائقه ، حتى ليكاد كل سطر فيه ينطق بفضله ، قام بهذا المجهود برغم أعبائه الكثيرة ، وتشعب ما عهد إليه فى القيام به من أعمال . وقد تفضل معاليه فأولانى شرف تقديم هذا السفر الى القراء بكلمة تعد نموذجا غاليا يتفق ووجهة هذا الكتاب .

ولا يفوتنى أيضا أن أنوه بفضل حضرة صاحب السعادة المؤرخ الكبير ، الأستاذ محمد شفيق غربال بك وكيل وزارة المعارف العمومية ، فقد قدم لهذا الكتاب بمقدمة رائعة عن فكرة الجامعة وتطورها ، لأنه وهو شيخ مؤرخى مصر الحديثة ، اقتنع عن حق بما للجامعة من أثر فى تاريخ مصر المعاصرة ، فهى التى ترسى النهضة القومية على أسس ثابتة ، وقد كان لى شرف قراءته أصول الكتاب ، وحظيت من توجيهاته وإرشاداته بما شجعنى على المضى فى استكمال هذا البحث ، كما أنه نوه بالكتاب وبقيمته ، وكتب للجامعة موصيا بنشره .

وعلى أن أزجى الشكر لحضرة الأستاذ الجليل مصطفى السقا الأستاذ بكلية الآداب ، لتفضله بمراجعة أصول الكتاب .

الجيزة فى المحرم ١٣٧٠
أكتوبر ١٩٥٠

أحمد عبد الفتاح بدير

الباب الأول

فى نشأة الجامعة المصرية

[من خطبة لقاسم أمين بك ، فى اجتماع إبان البحث فى إنشاء الجامعة المصرية ، قال :]

" نحن لا يمكننا أن نكتفى الآن بأن يكون طلب العلم فى مصر وسيلة لمزاولة صناعة ، أو للالتحاق بوظيفة ؛ بل نطمع فى أن نرى بين أبناء وطننا طائفة تطلب العلم حبا للحقيقة ، وشوقا لاكتشاف المجهول ؛ فئة يكون مبدؤها التعلم للعلم . نود أن نرى من أبناء مصر ، كما نرى فى البلاد الأخرى ، عالما يحيط بكل العلم الإنسانىّ ، وإخصائيا أتقن فرعا مخصوصا من العلم ، ووقف نفسه على الإلمام بجميع ما يتعلق به ، وفيلسوفا اكتسب شهرة عامة ، وكاتبا ذاع صيته فى العالم ، وعالما يُرجع إليه فى حلّ المشكلات ، ويُحتجّ برأيه . أمثال هؤلاء هم قادة الرأى العام عند الأمم الأخرى ، والمرشدون إلى طرق نجاحها ، والمديرون لحركة تقدمها ؛ فإذا عدِمتْهم أمة ، حل محلهم الناصحون الجاهلون والمرشدون الدجّالون " .

[ومن خطبة لسعادة أحمد لطفى السيد بك] :

" لم تقنع الأمة المصرية بمدنيتها الماضية ، بل تطلعت إلى مجد جديد ، فانبعثت منها حركة عميقة نحو العلم العالى ، المقصود لذاته ، يُدرس فى مصر ، ويُخدم فيها ، لتتحمل من المسئولية عن الرقى العالمى ، النصيب اللائق بمقامها بين الأمم . أحسَّ المأسوف عليهما سعد زغلول وقاسم أمين وأصحابهما هذا الميل العام ، فدعَوا إلى إنشاء الجامعة المصرية ، ولجئوا فى حماية هذا المشروع ورآسته إلى حضرة صاحب السمو الأمير " أحمد فؤاد " ، فوصل المشروع بعنايته أوّلا ، وبرعايته ثانيا ، إلى الحالة الراهنة من أمر الجامعة المصرية " .

الفصل الأول

فكرة إنشاء الجامعة

لم يكن التعليم فى الجامعات الكبرى (Universités) معهوداً للمصريين ، ولا يدخل فى أمانيهم ، لاعتيادهم التعلم فى المساجد والكنائس والكتاتيب والمدارس العادية .

وغاية الأمر أنهم كانوا يعرفون فى التاريخ القديم بعض الشىء عن جامعة « عين شمس » ، على عهد الفراعنة ، وجامعة الإسكندرية ، على عهد اليونان .

ولما كثرت الرحلة إلى الديار الأوربية فى عصر محمد على باشا وأولاده وحفدته ، لهج كثيرون ممن تعلموا هناك ، ومن زاروا مدارسها الجامعة ، بفضل الجامعات ، وهتفوا بذكرها ، وحدثوا عن أبنيتها الضخمة ، وعدد الكليات التى تحويها كل جامعة ، وبيان مافيها من العلوم والفنون ، وأفاضوا فى حديث مزاياها ، وبيان فوائدها ، وأنه لا غنى عنها لبلاد تريد أن ترقى إلى معارج المدنية ، وتنتظم فى سلك الحضارة الحقيقية ، إلا أن حديثهم عنها لم يكن إلا من قبيل الأمانى والمشتهيات .

وقد خاضت الصحف العربية ، والمجلات الوطنية فى حديثها ، واقترحت على الوطنيين إنشاء جامعات فى الديار المصرية ، ونقلت عدة إحصائيات عن جامعات أوربة وعددها ونفقاتها ، وأكثرت الكلام فى ذلك ، فى عصر المغفور له توفيق باشا الخديو السابق ، إلا أن المصريين كانوا يرون أن نفقاتها باهظة إذا قام بها فرد واحد ، ولم يكونوا يألفون التعاون والاشتراك فى مثل هاته الأعمال الجليلة .

ولقد هم أحمد باشا المنشاوى فى آخر أيامه، بإنشاء جامعة فى جهة باسوس وأبى الغيط، على نفقته الخاصة، وبحث مع أفاضل العلماء فيما تستلزم هذه الجامعة من النفقات الأولية، والنفقات السنوية، وفى كيفية استحضار المعلمين والأدوات، وكانت هذه الفكرة شغله الشاغل فى سنته الأخيرة، وموضوع حديثه فى الليل والنهار مع الأستاذ الشيخ محمد عبده رحمه الله، ولو فسح الله فى أجله سنتين، لبرزت إلى الوجود جامعة كبيرة بنفقة رجل واحد.

وقد كانت الآمال تعلقت بظهور هذا المعهد العظيم، على يد هذا الرجل الكبير، إلا أنها لم تنقطع بوفاته، عن تعلقها بظهوره على يد غيره، فإن فى القطر المصرى من تربو ثروته على ثروة المنشاوى، ومن يقدر مثل هذا العمل حق قدره، ويمكنه إبرازه إلى عالم الظهور.

ولبث المولعون بالجامعات يتململون من الانتظار، ويترقبون حوادث الليل والنهار، وأكثرهم من الفقراء، لايملكون إلا الأمانىّ «عين بصيرة، ويد قصيرة»، فلم يُحقّق أحد من الأغنياء سؤلهم، ولم يشف سرىٌّ من السّراة لهم غليلا، فسكتوا مكرهين، وقالوا: لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا.

وقد دعت الجرائد الوطنية العربية الناس إلى الاكتتاب فى إنشاء جامعة مصرية. وقالت إن إنشاءها بأموال الأفراد، فقراء كانوا أو أغنياء، أدلّ على نهوض الأمة، من إنشائها بمال فرد واحد، وحثت الناس كافة على التعاون فى هذا الأمر الجلَل، إلى أن حدث فى القطر من النوازل مادل على أن الأمة الجاهلة، لاتجنى إلا الخسار والبوار، ولا يعترف لها أحد بمقدار.

ولم نلبث أن قرأنا فى بعض الصحف فى أواخر سنة ١٩٠٦ اكتتاب مصطفى بك الغمراوى، من وجهاء بنى سويف، بمبلغ خمسمائة جنيه للجامعة المصرية، وتلاه اكتتابات فى جرائد أخرى، لوجهاء آخرين، وصارت الصحف تزف كل يوم لنا بشرى، باكتتاب وجيه من الوجهاء، أو بوعد سرىّ من السّراة، وظهر المشروع من تلقاء نفسه فجأة، وطلب كثير من العقلاء تأليف نقابة لتلقى الاكتتابات، ونشر الدعوة بصفة منتظمة، ويظهر أن بعض الصحف نسبت إلى بعض الأغنياء اكتتابات غير حقيقية، طمعا منها أن يستحى أصحابها، فيحققوا الأمل، بقوة الخجل، إلا أن البناء إذا لم يكن على أساس متين، لايلبث أن يتداعى، فكذّب من كذب، وصدّق من صدق.

وقد عزّ على جماعة من المصلحين الوطنيين ، أن يروا الفوضى ناشرة أطنابها فى هذا العمل الجليل ، وخافوا عليه السقوط ، فتداولوا فيما بينهم أن يؤلفوا نقابة ، لضبط هذا المشروع الذى ظهر من نفسه ، وإحكام أمره ، وطلبوا من المكتتبين الذين ظهرت أسماؤهم على صفحات الجرائد ، ومن غيرهم ممن يود تحقيق هذا المشروع ، أن يحضروا بدار «المؤيد» ، لبحث فى المشروع ، والاتفاق على حفظه من السقوط . إلا أن بعضهم خاف أن يؤول هذا المشروع بغير المقصود منه ، فاقترح الاجتماع فى محل آخر ، لايكون لصاحبه صبغة سياسية ، فقر الرأى على أن يكون الاجتماع فى منزل سعد زغلول بك ، المستشار فى محكمة الاستئناف الأهلية ، ونشروا فى الجرائد دعوة للاجتماع ، وحددوا له يوم ٢٤ من شعبان سنة ١٣٢٤ ، الموافق ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٠٦

الفصل الثانى

(١) الجلسة التاريخية الأولى

ولما كان هذا الاجتماع بالغ الأثر فى تاريخ الجامعة ، إذ سيوضع فيه الأساس ، وتخرج الفكرة إلى حيز الوجود ، هذه الفكرة التى كانت حُلما ، ثم غدت أملا ، لهذا رأينا من الطريف أن ننشر على الناس محضر هذه الجلسة التاريخية العظيمة ، ليعرفوا المشاعر والإحساسات التى كانت تجول بخاطر أقطاب ذلك الجيل :

فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ من شعبان سنة ١٣٢٤ ، ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، اجتمع فى منزل عزتلو سعد بك زغلول بجهة الإنشاء ، الموقعون على هذا ، بصفتهم من المكتتبين الأولين لإنشاء « الجامعة المصرية » ، وأيد كل منهم اكتتابه للجامعة ، كما هو مذكور بعد ، ثم قرروا بعد المداولة ما يأتى :

أولا — انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من حضرات :

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرا للجنة
حسن سعيد بك	وكيل البنك الألمانى الشرقى : أمينا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك . . .	أعضاء
محمد راسم بك	
حسن جمجوم بك	
حسين السيوفى بك . . .	
أخنوخ أفندى فانوس . . .	
زكريا أفندى نامق . . .	
محمود الشيشينى بك . . .	
مصطفى كامل الغمراوى بك	

ثانيـا — تأجيل انتخاب الرئيس السام إلى الجلسة القابلة .

ثالثـا — نشر الدعوة الآتية فى جميع الصحف المحلية : عربية وإفرنجية .

رابعا — هذه الجامعة تسمى « الجامعة المصرية » .

خامسا — الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية ، لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية .

ثم أمضى عليه جميع المكتتبين بعد بما هو قرين اسم كل منهم ، وهم :

المبلغ	الاسم	المبلغ	الاسم
جنيه		جنيه	
		٢٠١٥	ما قبله
١٠٠	قاسم بك أمين	١٠٠	الدكتور عبد الحليم أفندى بنى سويف
١٠٠	خالد بك سعيد	١٠٠	منشاوى أفندى سيد أحمد
٢٠٠	محمد بك فريد ، أولا وسنويا	١٠٠	أخنوخ أفندى فانوس
١٠٠	محمد بك سليمان أباظة	١٠٠	محمود بك حسيب
٢٠٠	حسين بك أبو حسين	١٠	عبد العزيز بك فهمى
٢٠٠	على بك فهمى	٥٠	حسن بك سعيد
١٠٠	حنفى أفندى ناجى	٢٠	الشيخ عبد العزيز جاويش ، وسنويا
١٠٠	محمود بك الشيشينى	٥٠٠	محمد بك راسم
٢٠٠	محمد بك عثمان أباظة	١٠٠	سعد بك زغلول
١٥	حفنى بك ناصف	١٠٠	محمد بك هاشم
١٠٠	عبد الله بك سليمان أباظه	١٠٠	محمد بك يوسف
٥٠٠	مصطفى بك كامل الغمراوى	١٠٠	أحمد أفندى رمزى
١٠٠	زكريا أفندى نامق ، و ٥٠ جنيها سنويا	١٠٠٠	حسن بك جعجوم
٢٠١٥	نقل بعده	٤٤٨٥	الجملة

ولقد قرر المجتمعون أن يُهرعوا إلى الأمة المصرية ، طالبين العون ، ومستمدين التأييد . وقد حقق الله ظنهم ، ولم يخيب آمالهم ، وأثبتت الحوادث أن الأمة المصرية من معدن كريم ، لاتحجم عن تلبية

نداء الوطن إذا جد الجد، وحدث ما ليس منه بُدّ ، وقد رأينا أيضا أن نورد هنا صورة الدعوة، التي وجهت إلى الأمة المصرية، وهاك نصها :

(ب) الدعوة للشروع

« ظهرت بمصر في هذه السنين الأخيرة حركة نحو التعليم ، تزداد كل يوم انتشارا في جميع طبقات الأمة ، ورغم ما تبذله الحكومة من الجهد في توسيع التعليم ، فإنه غير كاف للقيام بحاجات الأمة ، والزيادة المستمرة في ميزانية « نظارة المعارف » لاتفي بمطالبها ، ولذلك التجأت الحكومة لأن تحرك هم الأفراد ، وتهز من غيرتهم ، لمساعدتها على نشر التعليم ، فنهضوا لمعاونتها ، وتسابقوا إلى الاكتتاب في إنشاء المكاتب ، وأقبلوا على تأسيسها كل إقبال ، مع عدم تعودهم على القيام بأنفسهم ، بمثل هذه الأعمال ، فإنه لايمر يوم إلا ونرى فيه إنشاء مكتب جديد ، في جهة من جهات القطر ، ولا يبعد أن نرى عما قليل ، أن هذا الغراس قد نما وأزهر ، فتجنى أولادنا ثماره . ولكن من الأسف أن الحكومة والأفراد ، مع اعتنائهم كثيرا بنشر التعليم الابتدائي ، لم يتمكنوا من توجيه العناية للتعليم العالي ، بل أهملوه إهمالا تاما ، ولا نشك في أنهم إنما اهتموا أول الأمر بما رأوا أن الحاجة شديدة إليه ، وأنهم لم يجدوا من المال والزمان ، ما يساعدهم على الاشتغال بالتعليم العالي . ولكن يسرنا أن نرى أن الأمة قد شعرت الآن ، بأن هناك نقصا في التعليم ، يجب عليها سده ، وتردد في خواطر كثير من أفرادها ، منذ عشر سنوات تقريبا ، إنشاء جامعة ، وأخذت هذه الفكرة مكانا عظيما من اهتمامهم ، حتى شرعوا عدة مرات في تحقيقها ، غير أنهم لم يوفقوا ، لأن الفكرة لم تكن فيما يُظن ناضجة ، حتى تخرج من عالم الأمل ، إلى عالم العمل .

وفي هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه ، لتحقيق هذه الأمنية ، لأن الأمة انتبهت ، بأن تفهم تمام الفهم ، أن طريقة التعليم فيها ناقصة ، وإداراته ضيقة ، تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية ، وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها ، معارف سامية ، وحقائق عالية ، وقضايا جليلة ، ومشكلات غامضة ، تشتاق النفوس إلى حلها ، واختراعات جديدة ، وتجارب بديعة ، واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوربة ، ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف ، فمنها ما يختص بالوجود ، وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية ، وما يبحث فيه عن بُنية الإنسان ، وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية ؛ وكل مايهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله ، هو موضوع علوم شتى ، لا يعرف واحد شيئا منها ، ولا يهتم بما كل منها ، ولا بما هو سائر نحو الكمال ؛ وأبلغ من ذلك ، أنه لايوجد لدينا درس ، نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب

والفلسفة والعلوم ، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوربيين الذين بحثوا عنهم ، وعرفوهم فوفوهم حقهم من الإجلال والاحترام .

إن جميع الذين يشعرون بما ينقص في تربيتهم العقلية ، يرون من الواجب أن التعليم يجب أن يتقدم خطوة في بلادنا نحو الأمام ، وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد في صف الأمم الراقية ، لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة ، أو أن يتعلم بعضهم شيئا من الفنون والصناعات ، كالطب والهندسة والمحاماة ، بل يلزم أكثر من ذلك .

يلزم أن شبابنا الذين يجدون في أوقاتهم سعة ، ومن نفوسهم سمة واستعدادا ، يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم ، الذين يشتغلون آناء الليل وأطراف النهار ، بالهدوء والسكينة ، لاكتشاف الحقيقة ونصرتها في العالم .

هذا هو العمل الذي نريد أن نشرع فيه ، ونطلب المساعدة عليه من جميع سكان القطر .

نحن نعلم أن عمل الحكومة وحده لا يفي بكل حاجاتنا ، وأنه مهما كان لديها من الرغبة ومن القوة ، فلا تستغني عن مساعدة الأفراد لها . ولذلك نأمل أن يسمع نداءنا كل ساكن في مصر مهما كانت صفته ودينه .

ربما اختلفت الأفهام في حقيقة المشروع الذي ندعو إليه ، ولذلك وجب علينا أن نبين بالإجمال المقصود منه .

أولا — ان الجامعة التي نريد إنشاءها هي مدرسة علوم وآداب ، تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه .

ثانيا — ليس لهذه الجامعة صبغة سياسية ، ولا علاقة لها برجال السياسة ، ولا المشتغلين بها ، فلا يدخل في إدارتها ولا في دروسها ما يمس بها ، على أي وجه كان .

ثالثا — ان اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث ، وهي : العالي ، والتجهيزي ، والابتدائي ، وإن كان من أقصى الرغبات التي يلزم بذل الجهد في تحقيقها عاجلا أو آجلا ، ومن ضمن ما ترمي إليه غايتنا ، متعذر الآن ، لأنه يكون مشروعا جسيما جدا ، وتنفيذه برمته دفعة واحدة ، يستدعي نفقات وعمالا ونظامات ، لا يتيسر الحصول عليها الآن ، فلا بد من التدرج في تنفيذه ، والبدء فيه بما يمكن عمله ، وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره .

نرى أن التعليم الابتدائى والثانوى والفنى ، موجود الآن فى هذه البلاد ، بمقدار مايفى بحاجاتها ، على حسب الإمكان . ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضررا ، أن نؤجل الاشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم ، وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالية ، مما لا وجود له عندنا ، ولا يمكننا الاستغناء عنه .

دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها ، وتربى ملكاتهم ، وتهذب عواطفهم ، وتبلغ بهم مراتب الكمال ، فى أنواع ما يتلقون منها .

دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفى أوربة ، تحت إدارة لجنة علمية ، يرأسها رجل من أهل الفن ، ذو خبرة تامة بالتعليم ، ولا حاجة للقول بأن عدد هذه الدروس وموضوعاتها وأهميتها ، تتعلق بما يكون للجامعة من الإيراد .

رابعا — يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون ، وهم الذين يقيدون أسماءهم فى دفاترها ، ويلازمون تلك الدروس فيها المدة التى تقرر لها ، ويمتحنون فيها ، ويحصلون على شهاداتها ، وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية ، مع الأمل أن الحكومة تمنحها للمزايا التى تراها جديرة بها فى المستقبل ، ومع ذلك فإنه يباح لكل راغب فى التعليم من غير هؤلاء التلامذة ، أن يحضر دروسا لها ، ليفقه فى العلم ، وليقتبس منها ما يتم به كماله العلمى .

خامسا — أن جمعية المكتتبين تنتخب لجنتين : إحداهما فنية ، لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها ، والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين .

هذا هو مشروع أول من اكتتبوا لتأسيس الجامعة المصرية ، وتلك غايتهم : قد يجده البعض كبيرا عليهم ، محفوفا بكثير من الصعوبات ، التى اعتادت أن تقوم فى وجه كل مشروع ، فتقف به دون الغاية . فنقول لهؤلاء : سنسعى جهدنا لتحقيقه ، وإذا سعى كلٌّ سعينا ، فلا شك فى نجاحه ، لأنه لامعنى للنجاح فى مثل هذه المشروعات ، إلا أن يتحد الكل ، ويعمل الكل ، فكل يأس يدعو إلى الخيبة ، وكل أمل يدعو إلى النجاح . على أننا إذا لم نتمكن من الوصول إلى تمام المطلوب ، فإننا نرجو الله أن يوفق لإتمامه غيرنا ، ممن وهب لهم همة أعلى ، وفكرا أسمى ، وحزما أقوى ، وأملا أوسع .

وبعضهم ، وهم الأكثرون ، يرونه مشروعا جزئيا ، ليس له من الأهمية ما كانوا يرغبون . فنقول لهؤلاء : إن نجاح كل عمل يتوقف على معرفة العامل مقدار قوته ، وإن التدرج فى الأمور أقرب إلى النجاح فيها من الطفرة ، والتأنى فى السير أضمن للوصول إلى الغاية ، ونجاحنا فى هذا المشروع

الجزئى ، يشجعنا على الاستزادة فيه ، وتوسيع حالته ، فإذا جاء اليوم الذى نشعر فيه بأن فى قوتنا أن نوسع دائرة التعليم ، وتنفذ كل مشروعنا ، وضعنا أيدينا فى أيديهم ، وسرنا جميعا متكاتفين إلى تلك الغاية السامية ، والله ولى التوفيق .

(ج) أقوال الصحف والمجلات

وقد وقع هذا النداء من الأمة المصرية الكريمة موقعا حسنا ، وأحدث فى الأوساط والهيئات دويا هائلا ، وتردد صداه فى كل نفس ، وصادف هوى فى كل قلب ، ولا غرو ، فقد كان الرماد يخفى شرراً ، لم تلبث أن غدا قبسا بدد الظلمة ، وأنار المجتمع المصرى .

ومن الطريف فى هذا المقام ، لكى نعطى القارئ صورة واضحة للإحساسات والانفعالات ، التى كانت تجيش بنفس الشعب المصرى إذ ذاك ، رأينا أن ننشر فى هذا المقام أيضا أقوال الصحف فى مشروع الجامعة ، وتعليقها عليه ، وقد كان لذلك كله أثر فى النفوس عظيم ، فما لبثت الرسائل المؤيدة المحبذة ، أن انهالت على الصحف ، وما لبثت التبرعات من كل أريحى كريم ، أن أخذت تترى ، متكشفة عن همة عظيمة ، وعزم لا يلين .

ورد فى جريدة المؤيد عدد ١٩٦١ فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٦ ما خلاصته :

وقد ضاقت علينا دائرة التعليم العالى والمتوسط ، وحفت بها الأغراض السياسية ، وحيث إننا نشتهى وجود جامعة ، ونحلم بها فى كل وقت ، والحكومة فى أشغل شاغل بتكثير الإيرادات ، وتحصيلها منا ونحن صاغرون ، حتى بلغت ثلاثة عشر مليونا و نصفا من الجنيهات المصرية ، بعد أن كانت ثمانية ملايين ونصفا ، فالإيرادات فى ازدياد وتحسن مستمر ، وحالتنا المدنية والمعيشية فى انحطاط وتأخر ، وذلك لأن الحكومة متبعة برنامجا مخصوصا فى صرف هذه الإيرادات .

ثم قالت : كل ذلك وكبار الأمة فى شغل شاغل باللهو التى سقطوا فيها بين مخالب البنوك المتعددة والمرابين ، ذوى الطمع الأشعبى ، الذين يتكاتفون على سلب ما فى يد فرد حقير بلا شفقة ، مع آفات الزراعة ، وحب الظهور ، والسرف ، والانهماك فى الملذات والملاهى ، والتقليد الأعمى ، وسوء التصرف .

فوجب علينا حينئذ أن نفكر فى شىء آخر يكون شبه جامعة فى العاصمة ، بحيث نقول ونفعل ، وهو أن نقترح على نادى الطلبة ، أن يكلف بعض أعضائه من حضرات متخرجى المدارس العالية ، أن يلقى كل منهم درسا عاما مطولا ، فى علم أو فن مخصوص ، فى وقت معين بعد الظهر ، وفى محل معلوم ، بحيث يحضر تلك الدروس كل من يرغب من أفراد الأمة ، بدون أدنى قيد وشرط .

وقد قام « المؤيد » بتوجيه الدعوة إلى الاكتتاب لهذا المشروع الجليل ، وهاك طرفاً مما نشر في هذا الصدد :

« ولما كانت الحاجة لها حكم يسرى فوق إرادة ذوى الغايات ، فلذلك لا نعجب إذا رأينا الآراء مجمعة على ضرورة إبراز مشروع الكلية المصرية من اليوم إلى الظهور ، إذ يمكننا أن نستخلص مما كتب إلينا وإلى غيرنا ، قائمة اكتتاب ، يمكن لمن يتولى من عظماء مصر رياسة لجنة لهذا الغرض ، أن يتبعها بقوائم أخرى ، فلقد كتب إلينا حضرتا الفاضلين السريين ، خالد بك سعيد وكيل مديرية أسوان سابقاً ، والشيخ إبراهيم دعبس من وجهاء كفر أباظه بالشرقية ، ومقيم بالعاصمة ، أنهما تبرعا مع مزيد السرور بمبلغ مائتى جنيه مصرى ، كل منهما النصف لمشروع الكلية ، وكذلك بعث إلينا حضرة الوجيه المفضال محمود بك الشيشينى من أعيان المحلة الكبرى ، أنه يتبرع بمبلغ مائة جنيه .

على ذلك تكون القائمة كما يأتى :

المبلغ	الاسم
جنيه	
١٠٠٠	عزتلو السرى الوجيه السيد حسن بك عبد القادر جججوم
٥٠٠	حضرة المفضال مصطفى كامل الغمراوى
١٠٠	عزتلو الوجيه محمود بك الشيشينى
١٠٠	عزتلو الوجيه خالد بك سعيد
١٠٠	حضرة الوجيه الشيخ ابراهيم دعبس
١٨٠٠	الجملة

فإذا كانت هذه أول قائمة قبل أن تتألف لجنة ، فماذا يكون مقدار القائمة الثانية بعد تأليف اللجنة ؟ ولما كان دولة الأمير سعيد باشا حليم ، قد أخذ على عهدته رياسة لجنة الأمراء ، التى جمع لها نيفاً و٨٠٠٠ جنيه ، فنؤمل أن تؤلف الأمة لجنة أخرى بجانبها ، لتسير كل منهما فى طريقها ، ومتى انتهتا من عملهما تضم الاكتتابات معاً ، ويشرع فى العمل ، إذ لا نشك فى أن دولة الأمير سعيد باشا حليم ، يبر بوعده الذى صدر منه فى باريس ، من متابعة العمل إلى النهاية » .

وكتبت الجريدة بعددها ٢١٥٤ فى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٠٦ ما يأتى :

« وإذا كان بعض الأغنياء يتنافس فى حب الظهور ، فلمثل هذا يعمل العاملون ، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون ، وما على الأغنياء الذين اتفقوا على إقامة الأفراح الآلاف من الجنيهات ،

إلا أن يسألوا عما قيل فيهم ، ثم يبحثوا عما يقال عن المتبرعين اليوم بنصف ما أنفقوا ، وبعد ذلك يقارنون بين القولين ، ويستنشقون رائحة كل منهما ، فالتي هي أزكى خليقة منهم بالميل والإقبال .

وإنا نختم هذا الموضوع بكتابين ، بعثهما إلينا غلامان ، من الذين نرجو الله أن يكون لهما في الكلية نصيب على ، إذ لنلهما من قرة عيون الآباء ، يسعى المصريون كافة اليوم ، لتشييد تلك الكلية المصرية .

قال الأول :

« بكل احترام ، أتشرف بأن أبدى لسعادتكم ، أني تلميذ بمدرسة الكمال التوفيقية بالبقالة ، وبما أني صغير لا يتجاوز عمري الثماني السنوات ، وقد سمعت في هذه الأيام الناس جميعا يلهجون بلفظة كلية ، فسألت والدي عن معنى هذه اللفظة ، ففهمني عنها وعن مزاياها العالية ، فسررت جداً ، ودعوت المولى سبحانه وتعالى أن يتم المشروع ، وأكون من أبنائها . ومع قلة مرتب والدي رجوته أن يعطيني خمسين غرشا صاغا ، ولو يخصمها من مصروفي ، لأكتتب به ، كي أكون بجانب فضلائنا الأغنياء فألا حسنا ، وطالبا سعيدا ، يبشر الأمة المصرية بنجاح المشروع إن شاء الله تعالى ، لأن أول الغيث قطرة .

هذا ، وإني مستعد لتقديم هذا المبلغ لأول لجنة تشكل » .

على حقى

نجل أحمد أفندى حقى بتفتيش رى ثانى

وقال الثانى :

« لما كان الواجب على كل مصرى غنيا كان أو فقيرا ، كبيرا أو صغيرا ، أن يساعد مشروع الكلية الجليل ، بما لديه من المال ، تقدمت لسعادتكم بإرسال عشرين مليما ، جمعتها من مصروفي في أربعة أيام ، وبما أني تلميذ في السنة الثانية ابتدائى ، ووالدى يعطيني خمسة مليمات في كل يوم ، فليس في إمكاني أن أدفع أكثر من المبلغ ، الذي لو دفع كل مصرى مثله ، كما هو الواجب ، لبلغ مجموع المتحصل ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، وربما نشط تبرعي هذا الفقراء مثلي على الدفع ، فلا ذنب علينا إذا كنا فقراء ، إنما الذنب على من لم يدفع ، والكريم من جاد بما عنده .

وأرجوك ياسيدى أن تكرم بإرسال تبرعى هذا إلى اللجنة ، التى تنعقد لجمع التبرعات » .

محمد مصطفى

وإذا كان هذا المشروع قد صادف قبولا لدى الشعب المصرىّ، وظهر صدى ذلك على صفحات الصحف المصرية، فإن الصحف الأجنبية، المحلية منها والأوربية، قد قابلته بالترحيب، ورأت فيه بعثا جديدا للأمة المصرية، وإيقاظا لهذا الروح الذى ران عليه الكرى. ولكن بعض هذه الصحف قابلته بتحفظ، ونظرت إليه نظرة المتشائم المتطير، لأنها كانت تخشى أن تذكى به الجامعة نار القومية فى صدور المصريين، وأن تبعثهم بعثا جديدا، وأن تبدد الجهل المحيق بهم، فتنبه أذهانهم، وتنير عقولهم. ولقد رأينا أن ننشر هذه الأقوال للذكرى والتاريخ:

قالت جريدة البروجريه بالعدد ٢٦٦٤ فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٠٦:

« إن فى الأمر احتياطا لم يفهمه الناس، فإن الروح العامل فى المسلمين هو الروح الدينى الإسلامىّ، ولذلك لا يساعد الجمهور الإسلامى الكلية، إلا إذا كانت إسلامية، ولو كانت إسلامية لتحولت إلى ناد وطنى ».

وقالت الأجيبشيان جازيت بالعدد ٥٠٠٠ فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٠٦:

« إن الدعوة التى أذاعتها لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة المصرية، حرِيّة بالاعتبار، من حيث اعتدالها وكيان مبادئها، فإنه لما أذيع خبر هذا المشروع، تحدث قوم منا بأمر الجامعة الإسلامية، والمظنون أن بعضنا ظنوا أن فى هذه النهضة شيئا من الدسائس السياسية، ولكن أعضاء اللجنة برهنوا على أن الدافع لهم إلى هذا العمل مبادئ وطنية، أسمى كثيرا من أن تؤثر فيها تلك الأوهام، وأنهم يهتمون فوق كل شىء بمصالح وطنهم، نراهم يقولون فى دعوتهم: «إن الجامعة التى نريد إنشاءها، هى مدرسة علوم وآداب، تفتح أبوابها لكل طالب علم، مهما كان جنسه ودينه، وليس لها صبغة سياسية، ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها.

هذه هى الوطنية الصحيحة، وطنية تهتم بسعادة المصريين، ولا تهتم بسعادة دين أو جنس مخصوص، من الأديان والأجناس الكثيرة، التى يتألف منها سكان مصر، تلك وطنية فوق الأحزاب.

فالجامعة المصرية الوطنية ليست إذن برهانا آخر على « اضطراب »، والذين لهم اطلاع تام على نظام التعليم الحالى فى مصر، هم أدرى الناس بعيوبه.

فمستشار نظارة المعارف واللورد كرومر أيضا، وهم أول من يسأل عن حالة التعليم، يعلمان ويعترفان بعدم كفاءة نظام الحكومة الحالى فى التعليم، لما تطلبه البلاد وتحتاج إليه ».

وقالت المانشستر جارديان فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٦ :

« إن مشروع الجامعة المصرية ، وهو أول مشروع جدير بالاحترام ، نهضت به الأمة المصرية ، بدون مساعدة الحكومة ، فقد كانت فكرة تأسيس تلك الجامعة من بنات أفكار خاصة المصريين غير المستخدمين ، ومن أوائل الذين دعوا إلى هذا المشروع مصطفى كامل باشا .

وقد صرح قاسم بك أمين ، أحد أعضاء لجنة التأسيس ، أن مستقبل المدرسة الجامعة سيكون خاليا من السياسة ، ولن يكون لأحد من المشتغلين بها علاقة بالجامعة . وإن قاسم بك أمين لم يضع قانونا تاما للجامعة ، لكنه يضع أمام اللجنة النقط المهمة الأساسية فى الموضوع ، التى يسترشد بها المؤسسون . وينوى جماعة المؤسسين أن تكون الجامعة مصدرا لعلوم جديدة ، لم يسبق تعليمها فى مصر ، كآداب اللغة العربية ، واللغات الأجنبية ، والعلوم الطبيعية ، والفلسفة ، والتاريخ العام ؛ ويقوم بتعليم هذه المواد جماعة من كبار المعلمين الأجانب ، وتكون الدروس والمكاتب مباحة للعموم ، بغير نظر إلى الدين والجنس . وسيكون فى الجامعة عدد من الطلبة المعروفين ، يدرسون لنوال شهادة الدبلوما فى فنى السياسة والآداب » .

وذكرت جريدة التيمس فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٠٦ :

« وليس من الإنصاف أن ننتقد مبادئ اللجنة فى هذا الطور الابتدائى ، فلا بد أن يمضى زمن طويل قبل أن يجتمع المال اللازم لهذا المشروع ، ويسهل فى غضون ذلك إدخال التغييرات اللازمة على اللائحة المذكورة ، بما يوافق أحوال مصر وحاجاتها ، فإذا استطاعت اللجنة أن تعمل باتفاق ، وأن توفق لمداومة المساعى التى بدئ بها الآن ، والتى لابد من مداومتها فيما بعد ، لتحويل هذه الجامعة من مشروع وطنى ، إلى مشروع غربى خاص ، فإنها إذ ذاك تنجح وتفوز .

ومما يُتفاءل به ، فشل مصطفى باشا كامل فى محاولته بدهاء أن يدعى لنفسه الفضل فى أنه أول من اقترح هذا المشروع ، وفى سعيه أن يكون زعيما للقائمين به . على أن العقبة الكبرى التى تقف فى سبيل هذا المشروع ، هى طبائع المصريين ، فإن كلا من الأقباط والمسلمين — وأريد منهم الطبقة التى هى أرقى من الفلاحين — يطلبون تعليما يفيد أولادهم مبادئ الدين ، ويمكنهم من تحصيل معاشهم فى أقل ما يكون من الزمن . وقد نتج عن ذلك أن المصرى «المتعلم» يكون فى الغالب ضيق الاضطلاع من القانون أو الطب أو اللاهوت أو العربية ، أو يكون مكتفيا بإحراز شهادة ثانوية .

بقى علينا أن ننتظر هل تتمكن غيرة زعماء هذه النهضة ، فى سبيل إنشاء جامعة وطنية ، من استمالة مواطنيهم إلى مثل رغبتهم فى التعليم الراقى » ؟

وكتبت جريدة لاڤار الكسندرى :

« وإذا كان للمصريين فى الوطنية وواجبات الوطن آراء ليست كآرائنا ، فإننا لايمكننا أن ننسى أنهم فى بلادهم ، وأن ليس من شأننا مصادرتهم فى معتقداتهم ، بل مهمتنا هى مساعدتهم على الرقيّ ، وقيادتهم إلى سبيل الاتفاق والوئام .

وأى مجال للاتفاق يمكن تقديمه للشبيبة المصرية النشيطة ، أفضل من الجامعة ؟ فإذا قيل إن العرب غير أهل للتعليم العقلى العالى، فإننا نجيب عن هذه المسبة ، بالاستشهاد بالمدارس الكبرى التى شادها محمد على وإسماعيل ، التى أخرجت كثيرين من الرجال .

وقد أهملت هذه المدارس حتى اندثرت ، وهو خطأ عظيم ، فمن المهم إعادتها إلى نشأتها الأولى ، ورد مكانتها وبهائها القديم إليها ، ومنحها مايجعل لهـا تأثيرا حقيقيا فى البلاد .

ويلزم رفعها إلى حد الكمال ، بإنشاء الجامعة الوطنية ، التى تفتح أبوابها للجميع ، بلا تمييز فى الجنسية والدين ، حسب رأى القائمين بها .

فمن اللازم إعلاء شأن التعليم ، وتوسيع نطاق التعليم العالى ، ليضمن لمصر سيرا مستمرا فى سبيل الرقى والسعادة ، والعلم والعدالة ، التى نرجوها لهـا » .

وقالت جريدة الجلوب فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٠٦ :

« لانستطيع أن نهنّئ القائمين فى مصر ، بمشروع تأسيس مدرسة جامعة لنشر التعليم العـالى ، ولاسيما أن هذا المشروع لم يأت أوانه بعد ، ولعل الحوادث الأخيرة تكسب المشروع صبغة سياسية ، لأنه نشأ عن القلاقل التى حدثت فى مصر ، لاعن رغبة حقيقية فى نشر التعليم العالى .

على أننا لا نجزم بهذا الرأى تمـام الجزم ، ولكن مصطفى كامل باشا ، وهو أمير المهيجين فى مصر ، يحاول إقناع الجمهور بأنه ورفقاءه هم الذين يقومون بالمشروع ، ويجتهدون فى إنجاحه . ومكاتب التيمس فى القاهرة يقول : إنه لو لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة ، لأصبحت المدرسة الجامعة تابعة للحزب الوطنى ، لا للوطنية المصرية ، وهناك فرق واضح بين الأمرين » .

وكتبت مجلة الهلال فى الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة تقول :

« إن إنشاء هذه الجامعة خطوة مهمة فى تاريخ هذه النهضة ، والآمال عالقة بها ، والأبصار شاخصة إليها ، فإذا لم نحسن وضعها على مايلائم حاجاتنا ، ذهبنا بآمال المكتتبين ، وأضعنا أموالهم

عبثا ، وأسأنا إلى أبنائنا وأحفادنا ، الذين نزعم أننا نهيء لهم سبيل الاستقلال ، بإنشاء هذه المدرسة وأمثالها . فينبغى أن نضع الأساس على الصواب قبل ضياع الفرصة ، ويجب على كل منا أن يقول رأيه ، لأننا شركاء فى النتيجة ، فيجب أن نشترك فى مقدماتها . وفى اعتقادنا أن الشبيبة المصرية تحتاج إلى مدرسة تعليم وتربية ، يدخلها الطالب لدن العود ، لين العريكة ، فلا يزال يتلقى العلم ، ويتمرس بأسباب الترقى ، حتى يخرج مهذبا مثقفا ، قوى الإرادة ، نشيطا هماما ، مستقل الفكر ، يحب وطنه ، ويتفانى فى خدمته ، وهذا لا يتأتى بالحضور الاختيارى لسماع الخطب ، لأن معظم هذه المحامد ينال بالقدوة والمباحثة ، والمعاشرة آناء الليل وأطراف النهار . وبعبارة أخرى ، إننا فى حاجة إلى مدرسة يسبك فيها الطالب سبكا ، فى قالب جديد يوافق مصلحة بلاده » .

الفصل الثالث

(١) الجلسة التاريخية الثانيـــة

وقد كان الزعيم الخالد الذكر سعد زغلول من أقطاب هذه الحركة المباركة ، إذ لقيت منه تشجيعا يفوق كل وصف . وقد رأينا كيف أن الجلسة الأولى قد عقدت فى داره ، وكيف أن رياسة اللجنة قد أسندت إليه ، وسار المشروع بهمته سيرا حثيثا ، ولـكنه ما لبث أن قُلد وزارة المعارف ، فتنحى عن المشروع الذى كان ينفُث فيه من قوة روحه ، ويمده من إرادته القوية بأعظم مدد .

وقد عقدت الجلسة الثانية فى منزل حسن بك جمجوم بالعباسية ، فى يوم الجمعة ١٤ من شوال سنة ١٣٢٤ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦ ، للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية ، حضرها كل من :

سعد زغلول باشا	محمد بك بهجت	حسن بك عيد
قاسم أمين بك	حسن بك سعيد	محمود بك الشيشينى
محمود بك حسيب	على بك فهمى	محمد بك حبيب
عبدالسلام أفندى زكى	إلياس بك عوض	خالد بك سعيد
أختوخ أفندى فانوس	مصطفى بك خليل	حفنى بك ناصف
مرقس أفندى فهمى	محمد بك عثمان أباظة	أحمد أفندى رمزى
زكريا أفندى نامق	محمد بك صادق أباظة	محمود أفندى طاهر حقى
حسن باشا السيوفى	حسن بك جمجوم	مرقس أفندى حنا
محمد بك فريد	محمد أفندى أسعد	عبد الحميد أفندى جمجوم

(ب) كلمة سعد زغلول وتنحيه عن أعمال الجامعة

وقد افتتح سعادة سعد زغلول باشا الجلسة بكلمة ، تبين بوضوح ما كان عليه ذلك الزعيم إذ ذاك ، من صدق اليقين ، وقوة العزيمة ، وخالص الوطنية ، ورحابة الفكر ، وسعة المدارك ، فقد قال :

إخوانى :

إن المهمة التى عهدت إلىّ أخيرا ، تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضوا عاملا معكم ، فى مشروع الجامعة المصرية ، الذى أفتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه ، وتشرفت بانتخابى وكيلا للجنته الوقتية ، التى تألفت للعمل على تنفيذه ، لأنه فضلا عن كون المبادئ التى قررناها بالاتفاق معكم فى الجلسة السابقة ، تقضى بألا يقبل فيها من يشتغل بالسياسة ، فإن وظيفتى الجديدة ، تستغرق أعمالها جميع أوقاتى ، على أنه إذا منعنى ذلك أن أكون عضوا عاملا بالاستمرار ، فلا يمنعنى من أن أساعد هذا المشروع بكل ما تصل إليه استطاعتى ، كلما سنحت الفرصة لذلك ، حتى يبلغ الغاية المقصودة منه ، خصوصا أن حكومة الجناب العالى لا تنظر إلى هذا المشروع إلا بعين الرضا ، وتعتبره مفيدا جدا إذا توفرت الرغبات إليه ، وكثر طلاب العلم الذين يراد به تعليمهم ، وأنها إذا لم تساعد الآن عليه ، فلاشتغالها بما جاء وقته ، واشتدت حاجة الأمة إليه ، رغم نفعه جميع الطبقات . ومما يسرنى أن الأمر الذى يمنعنى من الاشتراك معكم ، هو من جنس العمل الذى أنتم قائمون به ، ولا فرق بينهما إلا فى أن عملكم متعلق بنوع خاص من التربية ، ومهمتى متعلقة بالتربية العامة .

ولذلك أقدم لحضراتكم مزيد تشكراتى ، على ما أظهرتموه من الثقة بى ، وأرجو الله لى التوفيق فى بلوغ الأمل ، ولكم النجاح فى العمل .

وقد تخلى سعادته عن مركز الرياسة مفوضا للجمعية أمر انتخاب من يرأس الجلسة .

وإذا كان الزعيم الطيب الذكر سعد زغلول قد تنحى عن الإشراف على هذا المشروع ، دون أن يكون له من ذلك بُدّ ، فإن الرياسة ما لبثت أن آلت إلى زعيم آخر من زعماء الفكر ، وقادة الجيل ، وهو قاسم أمين بك . وقد خطب عزته إذ ذاك ، فقال :

إخوانى :

قد مضى الآن شهران تقريبا ، من عهد اجتماعنا الأول ، والحقيقة أن مشروع الجامعة لم يتقدم فى هذه المدة تقدما يذكر . وسبب ذلك أننا ظننا أن أول شىء يجب الاهتمام به ، هو انتخاب رئيس

لنا ، واعتبرنا أن هذه المسألة مقدمة على غيرها ، فوقف تيار الاكتتاب الأول ، لأن العموم تبعنا فى الظن . والآن لا يسعنى إلا الاعتراف بأن هذا السير كان خطأ منا ، تجب المبادرة إلى إصلاحه ، واعتبار أن الترتيب المعقول يقضى بأن يكون لمسألة الاكتتابات المكان الأول .

وتنفيذا لفكرتنا الأولى ، جرت مخابرات بيننا وبين أحد أمراء العائلة الخديوية ، ممن يظن فيهم الميل إلى المشروعات النافعة ، واستمرت تلك المخابرات مدة بين شرح غاية الجامعة ، وتحديد موضوعها ، واستطلاع رأى أولياء الأمور فيها ، ثم انقطعت المخابرات دفعة واحدة ، بأسباب خارجة عن إرادتنا ، وانتهى الأمر بأنه لم يقبل رياسة الجامعة ، ولم يرفضها صريحا .

ربما يحق لبعض الناس أن يفهموا من ظروف الحال ، أن دولة الأمير قصد بذلك إعلان رأيه ضمنا ، بعدم قبوله الرياسة ، ولكن ما نعهده فيه من الاعتماد على القول الصريح ، ومن الميل إلى الأعمال الخيرية ، ومن اشتراكه فى الجميات التى لها مساس بالمصلحة العامة ، يحملنا على الاعتقاد بأنه لم يقل إلى الآن كلمته الأخيرة ، وأننا لسنا أمام امتناع ، بل أمام تردد ، منشؤه المبالغة فى مسئولية العمل ، والحرص على نجاحه ، وعلى ذلك ، فالأمل لايزال باقيا فى أن يعود إلينا قريبا .

لهذا أرى أن يؤجل انتخاب الرئيس إلى جلسة أخرى .

وقد عنّ لنا فى هذه الأثناء ، أن نطلب من الحكومة مساعدتنا ، فبدأنا بأن التمسنا من مولانا الخديو المعظم ، أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته ، وأن يمد لها يد المساعدة ، فأظهر جنابه العالى ارتياحه لعملنا . وكذلك تقابلت شخصيا عدة مرات مع عطوفة رئيس مجلس النظار ، وتكلم غيرى مع جناب اللورد كرومر ، والذى يمكننى أن أصرح به هنا عن نتيجة هذه المساعى ، هو أن الحكومة تنظر إلى عملنا بعين الرضا ، وتستحسن مبدأنا ، ولكنها ترى أن هذا المشروع العظيم سابق لأوانه . ولا يتوهمن متوهم أن هذا من الحكومة حجة للإحجام عن المساعدة ، لأن الأسباب التى أبدتها فى هذا الشأن جديرة بالنظر والاعتبار . فإذا أردنا أن تصفها ينبغى علينا أن نلاحظ أن كثيرا من المشروعات العظيمة قد يهيج بها الناس ، وهبت دفعة واحدة ، ثم انطفأت وانعدمت ، ذلك لأن كل عمل يحتاج لثبات وصبر ومواظبة ، وتضحية شىء من الوقت والمال ، وغير ذلك مما لا يتعود عليه المصريون ، فهى تخشى أن إنشاء الجامعة يكون حظه كحظ غيره ، وتعتقد أن مشروعا كبيرا كمشروعنا ، لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها . لهذا لا أظن أنى أكون مخطئا إن قلت : إنها متى رأت منا الاستمرار فى العمل ، والبدء فى التنفيذ ، فهى لا تضن بمساعدتنا ، بالمقدار الذى يوصل مشروعنا إلى الكمال المطلوب . ولا يمكننى أن أتصور

مطلقا ، أن حكومتنا تنظر بين الكراهية إلى عمل تبرأ من كل فكرة سياسية ، وتجرد عن كل غاية غير خدمة العلم وحده .

والآن لم يبق إلا أن أدعوكم إلى بذل الجهد فى جمع الاكتتابات ، وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض ، فى جميع أنحاء القطر ، واعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو فى يدنا ، لا فى يد غيرنا ، وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا ، فإذا صادف عزيمة قوية فلا شىء يحول بيننا وبينه .

أنتم تعلمون أننا قد تعهدنا أمام أنفسنا ، وأمام أمتنا ، وأمام الأجانب الذين يعطفون معنا ، بأن نؤسس مدرسة عالية ، وقد وضعنا إمضاءنا على هذا التعهد ، فالشرف يقضى علينا بأن نقوم بوفاء ما تعهدنا به . هذا الواجب لسنا نحن الحاضرين هنا مسئولين عنه وحدنا ، بل جميع أفراد الأمة ، لأننا ما دعونا إلى الجامعة إلا لاعتقادنا أنها صارت حاجة لا يستغنى عنها ، وأتمنى أن يكون إنشاء الجامعة مبدأً لدور جديد لحياتنا العمومية ، دور الاتفاق والاتحاد على هذا العمل النافع ، وغيره مما يماثله .

ثم قال : يجب علينا أن نتبصر فى أمرنا ، فإذا كنا نريد العمل حقيقة لخدمة النفع العام ، فعلينا أن نثابر فى العمل ، بدون فتور ولا ملل ، وإلا فالسكوت أولى .

فصاح الجميع بلسان واحد : نحن مستعدون للعمل بجد واستمرار .

ثم اقترح بعض الحاضرين ، أن يعتمد أصحاب هذا المشروع بعد الله على أنفسهم ، ولا يعلقوا آمالهم على مساعدة خارجية ، قد تكون وقد لا تكون . فأجابه آخر بأن الحكومة لا تتأخر عن المساعدة متى رأتنا مجدين فى العمل ، ولابد لنا من رياسة أمير من الأمراء ، تجتمع الكلمة عليه ، حتى يكون العمل بنظام تام . فكانت الأغلبية فى جانب هذا الأخير .

* * *

ويظهر أن المصلح الكبير المغفور له قاسم بك أمين ، كان يرى أن الرياسة إذا تقلدها شخص له مقام سام ، واحترام عظيم فى نفوس الأمة كافة ، قد يكسب الجامعة نفوذا عظيما ، ويقيم لها وزنا تاما ، ولهذا أبى أن يقبل الرياسة ، فتأجل انتخاب الرئيس إلى الجلسة التالية .

وبناء على ذلك شرع فى انتخاب لجنة دائمة ، بدل اللجنة المؤقتة ، لتعمل جميع الأعمال اللازمة لنجاح هذا المشروع ، بالنيابة عن جميع المكتتبين ، ويفوض إليها إجراء كل ما تراه نافعا . فأسفر الانتخاب السرى عن تسمية خمسة عشر عضوا ، وهم بحسب ترتيب الأصوات :

قاسم أمين بك ، محمد بك فريد ، حسن باشا السيوفى ، حسن بك جعجوم ، حفنى بك ناصف ، مرقس حنا أفندى ، مصطفى بك خليل ، محمود بك الشيشينى ،

محمد بك بهجت مورو ، حسن بك سعيد ، محمد بك عثمان أباظة ، مصطفى بك كامل الغمراوى ، خالد بك سعيد ، محمود بك حسيب ، على بك فهمى المحامى .

وبعد ذلك انصرف أعضاء الجمعية العمومية ، وبقى الخمسة عشر عضوا ، فانتخبوا :

قاسم أمين بك . . . . نائب رئيس

محمد فريد بك . . . . سكرتيرا

حسن السيوفى باشا . . . أمين صندوق

(ج) الجلسة الثالثة وتعميم الدعوة للاكتتاب

وقد انعقدت الجلسة الثالثة فى منزل محمد بك عثمان أباظة ، بجهة الإنشاء ، يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٦

وفى هذه الجلسة قررت اللجنة أن تشتغل بتكوين اللجان الفرعية ، فى العاصمة والأقاليم ، وأن تعمم الدعوة للاكتتاب ، بأوسع طرق النشر ، وقد رأت أن غياب حضرة محمد بك فريد سكرتير اللجنة ، ربما طال فى أوربة ، فقررت انتخاب حضرة حفنى بك ناصف سكرتيرا بدلا منه .

ثم قررت اللجنة أن تنتخب لها محلا للاجتماع دائما ، وأن يكون اجتماعها فى يوم معين من الأسبوع ، فتقرر أن يكون الاجتماع بعد ظهر يوم الخميس من كل أسبوع ، فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية .

وطلبت اللجنة من حضرات حفنى بك ناصف ومرقس أفندى حنا وعلى بك فهمى ، وضع مشروع لائحة داخلية ، للعمل بمقتضاها .

ثم تقرر إيداع ما يجمع من المال البنك الألمانى الشرقى ، لأنه هو البنك الوحيد الذى قبل أن يساعد الجامعة بإعطاء فائدة ٤ ٪ سنويا ، ويعطى مساعدة لها زيادة على ذلك ١/٢ ٪ سنويا ، ويكتتب بمبلغ أربعين جنيها سنويا ، بحيث تستفيد الجامعة منه ١/٢ ٥ ٪ فضلا عن الـ ٤٠ ج المكتتب بها سنويا . وكل البنوك التى عرضت حفظ النقود عندها ، كانت أقل منه فائدة للجامعة ، ولم يقبل غيره استعداده لسحب المبلغ المتجمع عنده ، بمجرد الطلب .

وقد أثنى الحاضرون على مديرى هذا البنك ، وخصوصا حسن بك سعيد ، المدير الوطنى .

وفى ختام أعمال الجلسة ، تليت أسماء حضرات المكتتبين ، الذين تبرعوا بالمال للجامعة ، بعد نشر القائمة السابقة ، وهم :

المبلغ	الاسم
جنيه	
١٠٠٠	صاحب الدولة البرنس عزيز باشا حسن
٤٠٠	صاحبة الدولة البرنسيس نازلى هانم أفندى حليم
١٠٠٠	سعادة الدكتور محمد علوى باشا
١٠٠	سعادة حسن باشا رفقى
٢٠٠	عزتلو سعد بك الخادم
٣٠٠٠	سعادة سيف الله يسرى باشا
٥٧٠٠	جملة هذه القائمة
١٠٨٣٦	مجموع القوائم السابقة
١٦٥٣٦	جملة المال المكتتب به

وقد دعيت الجمعية العمومية للحضور فى نادى المدارس العليا فى يوم ٥ من يناير سنة ١٩٠٧ ، وبعد أن عرضت عليها أعمال اللجنة فى الأيام السابقة ، طلب منها أن تفوض للجنة انتخاب عشرة أعضاء آخرين ، على حسب ما تراه اللجنة الأصلية ، ليكون عدد اللجنة العمومية ٢٥ عضوا بدلا من ١٥ ، فقررت الجمعية العمومية ذلك ، وفوضت لها انتخاب من تريد ، حتى يتكامل الأعضاء ٢٥ ، وبناء على هذا القرار انتخب عشرة أعضاء فى جلسات مختلفة . وهذا بيان الأعضاء القدماء والحديثين وتواريخ انتخابهم :

حضرة قاسم أمين بك	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« حفنى ناصف بك	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
سعادة حسن باشا السيوفى	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
حضرة حسن بك جمجوم	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« مرقس أفندى حنا	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« مصطفى بك خليل	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦

حضرة محمد بك بهجت	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« حسن بك سعيد	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« محمد بك عثمان أباظة	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« مصطفى بك كامل الغمراوى . . .	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« خالد بك سعيد	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« على بك فهمى	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« محمد بك فريد	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
« محمود بك الشيشيني	٣٠ من نوفبر سنة ١٩٠٦
سعادة الدكتور محمد علوى باشا . . .	٥ من يناير سنة ١٩٠٧
حضرة يوسف بك صديق	٥ من يناير سنة ١٩٠٧
« جبرائيل بك حداد	٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧
« حبيب بك فرعون	٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧
« سليمان أفندى البستانى	٦ من أبريل سنة ١٩٠٧
سعادة حسين باشا رشدى ، مدير الأوقاف .	٣١ من يناير سنة ١٩٠٨
« يعقوب أرتين باشا ، وكيل المعارف سابقا	٣١ من يناير سنة ١٩٠٨
« إبراهيم نجيب باشا ، وكيل الداخلية .	٣١ من يناير سنة ١٩٠٨
الأفوكاتو لوزنيا بك	٣١ من يناير سنة ١٩٠٨
مسيو ماسبرو ، مدير دار الآثار . . .	٧ من مارس سنة ١٩٠٨
حضرة أحمد بك زكى ، سكرتير مجلس النظار .	٧ من مارس سنة ١٩٠٨

وقد أبلغ اللجنة نائب الرئيس فى جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٠٧ أن الجناب العالى الخديوى ، تفضل بجعل اللجنة تحت رعاية سموه ، وبجعل سمو ولى عهده الكريم ، رئيس شرف لها .

وقد كان من توفيق الله لهذه الجامعة الناشئة ، أن كان قاسم بك أمين بعيد النظر ، ثاقب الرأى ، إذ اتجه نحو زعيم كانت تلوح تباشيره فى الأفق ، وكان قد عرف الناس عنه رحابة الفكر ، وسعة الصدر ،

وصدق الوطنية ، وصدق اليقين ، وقوة الإخلاص فى خدمة الوطن ، وهو البرنس « أحمد فؤاد باشا » ، ملك مصر العظيم فيما بعد . ويبدو أن الله قد أراد لهذه الجامعة أن تخرج من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ ، ومن حيز الحلم إلى حيز الحقيقة ، على يد ذلك الرجل العظيم . وقد كتب المرحوم قاسم بك أمين إلى سموه ، يعرض عليه الرياسة ، فى كتاب رأينا أن ننشره بنصه ، لأنه من الوثائق التاريخية الهامة ، التى تظهر فكرة خروج الجامعة المباركة إلى حيز الوجود .

(د) كتاب اللجنة للأمير أحمد فؤاد

دولتلو أفندم الأمير « أحمد فؤاد باشا » :

لما عرضنا أمس على أعضاء لجنة إدارة الجامعة ، ماتفضلتم به دولتكم ، من العناية بأمر الجامعة ، والاستعداد لتعضيد مشروعها ، قابلوا هذه البشرى بالسرور ، ووثقوا بالفوز القريب ، وقرروا إيفاد وفد منهم لتقديم الشكر لدولتكم . وهم : محمد علوى باشا ، ويوسف صديق بك ، وحفنى بك ناصف ، وحسن بك سعيد . فإذا تكرمتم بقبولهم ، أرجو إخبارى باليوم والساعة اللذين تتفضلون بتحديدهما لذلك ، وأرجو قبول احترام عبدكم الخاضع .

فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ — إمضاء : قاسم أمين

وفى يوم الجمعة ٣١ من يناير سنة ١٩٠٨ اجتمعت الجمعية العمومية برياسة قاسم أمين بك ، وقد افتتح الجلسة قائلا ، إنه قد قابل سعادة محمد علوى باشا قبل مجيئه إلى الجلسة ، وإنه موكل من قبله لإعلان رأيه فى موضوع بحث اليوم ، وإنهما تقابلا مع دولة البرنس « أحمد فؤاد باشا » ، وخابراه فى رياسة الجامعة ، فقبل دولته الرياسة ، ولذلك يقترح إسناد رياسة الجامعة لدولته ، وأن تشكل لجنة فنية لوضع مشروع أساسى ، لتنفيذ مشروع الجامعة ، ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم ، وأن تكون هذه اللجنة من :

دولة البرنس أحمد فؤاد باشا	رئيسا
حسين رشدى باشا	أعضاء
قاسم أمين بك	
يعقوب أرتين باشا	
محمد علوى باشا	
حفنى ناصف بك	
لوزنيا بك	

وقد اجتمعت هذه اللجنة المرة الأولى بسراى دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » ، فى يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٠٨ الساعة ٣ بعد الظهر ، وتفاوضت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لإنجاز مهمتها فى أقرب وقت ، لإظهار الجامعة من حيز الفكر إلى حيز العمل ، وأخذت على عهدتها موالاة العمل ليل نهار ، مجتمعة ومنفردة ، حتى تصل إلى الغرض المقصود ، على أن أول عمل يجب عليها البدء به ، الإرسالية والتدريس .

* * *

وبتولى الأمير « أحمد فؤاد باشا » رياسة هذا المشروع المبارك ، ينتهى عهد الفكر ، ويبدأ عهد العمل الجدى المثمر الموفق ، فقد أخذ على عاتقه هذا الأمر ، وتعهده بمزيد عنايته ، وخالص تأييده ، حتى خرج الى حيز الوجود مشروعا جليلا نافعا ، لا زلنا نجنى ثماره ، وسنجنى ثماره إن شاء الله ، شاكرين لذلك المصلح العظيم ، والراحل الكريم ، هذا الفضل الذى لا ينكر ، والذى ستبقى آثاره الى الأبد .

الباب الثانى

الجامعة فى ميدان التنفيذ

[من خطبة لمعالى على الشمسى باشا
وزير المعارف ، فى الاحتفال بوضع الحجر الأساسى
فى بناء الجامعة ، فى ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨]

" يحق لمصر أن تفخر بمليكها العظيم " فؤاد الأول "، فلقد شايع الأمة بجهده ، فى العمل على إنشاء جامعة أهلية ، وأمدّ تلكم الجامعة بعظيم الثقة ، إذ تولى رآستها ، وبذل ثمين وقته فى تعهدها ، وتجشم الأسفار لزيارة كبرى جامعات الغرب ، لاقتباس خير طرائقها ونظمها ، فعمل بهذا على إنهاض الجامعة وترقيتها " .

الفصل الأول

اجتماع تاريخي في سراى حسن زايد بك بالمنوفية

هكذا تحقق الحلم العزيز ، وأصبح الأمل الذى كان يراود نفوس المخلصين من رجال هذه الأمة الكريمة ، قاب قوسين أو أدنى . وهكذا قطعت الفكرة فى سبيل الخروج إلى ميدان التنفيذ شوطا بعيدا ، انتشرت فكرتها فى جميع البيئات ، ووجدت لها صدى فى نفس كل مصرى ، وقام الخاص والعام بتأييدها ، والعمل على نصرتها ، وانثالت التبرعات من سراة القطر وأغنيائه ، حتى بلغت الأموال نيفا وثمانية آلاف جنيه ، وآلت الرياسة إلى قطب من أقطاب الجيل ، وزعيم من زعماء المصلحين ، وهو المغفور له الأمير « أحمد فؤاد باشا » ، ذلك المصلح الذى قد أظهر صدق الوطنية ، وصادق العزم ، وبعد الأفق ، وغزارة الإحساس بعظمة وادى النيل . ولعل أظهر ما يدل على كل ذلك ، هذه الخطبة التى ألقاها يوم أن دعى هو وحضرات أعضاء مجلس الإدارة إلى دار حسن بك زايد بالمنوفية .

هذه الحفلة التى تبرع فيها الداعى بخمسين فدانا من أجود أراضيه ، ووقفها على الجامعة الناشئة ، وقد وصفتها جريدة المؤيد الغراء بعددها ٥٤٤٤ فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٠٨، فقالت :

فى سبيل إنشاء " الجامعة المصرية "

« وفى سراى حضرة السرى الكريم حسن بك زايد ، بعزبة سراوة منوفية ، ركب حضرات المدعوين لهذه الحفلة سفينتين بخاريتين ، إحداهما « قاصد خير » لحضرة صاحب الحفلة ، والثانية من وابورات كوك ، حيث كانت الساعة ثلاثة بعد الظهر .

وكان فى مقدمة مجيبي الدعوة ، صاحب الدولة الأمير الجليل ، والوطنى الغيور « أحمد فؤاد باشا » ، رئيس لجنة الجامعة المصرية ، ومن أعضائها حضرات أصحاب السادة يعقوب أرتين باشا ، وحسين رشدى باشا ، وعلوى باشا ، وقاسم بك أمين ، وحفنى بك ناصف ، ومن غيرها أصحاب السعادة أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوى ، وبوغوص باشا نوبار ، وأبانا باشا ، وإبراهيم مراد باشا ، وأصحاب العزة يوسف بك صديق ، ومحمد بك يوسف ، وفتح الله بك بركات ، وعاطف بك بركات ، وحسن بك سعيد وكيل البنك الألمانى ، وعزيز خانكى أفندى المحامى ، وجملة من أصحاب الصحف الكبرى ومكاتبيها ، بحيث كان عدد الذين فى مرسى سميراميس نحو ٨٠ مدعوا ، وكان مثلهم من سراة الأرياف ، قاموا من مرسى القناطر الخيرية إلى محل الاحتفال .

وعند الساعة السادسة أقبل المدعوون على بناء فخيم شاهق ، قد دل على نفسه بعلائه وبهائه ، وإذا الوابورات قد ألقت مراسيها أمام ذلك القصر المشيد ، وقد زين القصر وأرجاؤه وسوره وحديقته زينة كاملة ، بالرايات والأعلام ، ولا نقول بالأزهار ، لأن القصر فى وسط حديقة غناء ، كأنه فيها بما حوى من محاسن وألوان ، باقة زهراء .

وما ألقت الوابورات مراسيها ، حتى صدحت موسيقى الأحداث ، التى كانت على باب السراى ، بالسلام الخديوى ، ثم ثنت عليها من الداخل موسيقى القرب ، وكانت جموع الناس مصفوفة خارج السراى وداخلها ، استقبالا لهذا الجمع القادم ، فدخل دولة الأمير الجليل « أحمد فؤاد باشا » ، وتبعه بقية المدعوين ، وصعدوا فى ذلك القصر المشيد . وهنا يعجز القلم عن وصف القصر وما فيه ، حتى قال بعض داخليه : كأننا فى أحد قصور « ألف ليلة وليلة » ، نتخيل ما نرى ، ولا نكاد نرى ما نتخيل ، ولكنه مرئى ملموس ، فمن بناء جمع أبدع مجالى مبانى هذا العصر ، هنداما ونظاما وزخرفة ، ومن أثاث أفخر ما صنع الصانعون ، وأبدع المبدعون ، ومن رياش لا يكاد يوجد إلا فى قصور الملوك وأكابر الأمراء ، ومن محاسن قلّ أن تجتمع فى مكان واحد ، ولذلك لم يكد الصاعدون إلى هذا القصر المنيف يدخلونه ، حتى انسابوا فى أرجائه ، وكل يحسب أنه على أفخر ما ادخر صاحبه فيه ، فإذا كل ماحوى يحسن أن يكون من ذخائر المغالين فى الترف . والخلاصة أن واصف هذا القصر يقصر عن وصف ما جمع من آيات المحاسن ، فلم تزده الزينة الباهرة التى كانت على أرجائه ، رواء ولا جمالا .

(ا) كلمة الأمير أحمد فؤاد

بعد نحو نصف ساعة من دخول القصر ، والناس مشتغلون بحالته المذكورة ، استقر الناس جلوسا فى غرف القصر وساحاته ، وكان دولة الأمير قد جلس فى بهو لايجمع كل المدعون فى مكان واحد ، فانتقل إلى صدر البهو الكبير ، وقد فتحت الجلسة بترتيل بعض الآيات القرآنية الشريفة ، ثم وقف الأمير فؤاد خطيبا ، فقال :

أيها السادة :

لقد قبلت بعد الفكر والروية،رياسة مشروع الجامعة المصرية ، القائم به فئة من صفوة سراة البلاد وأغنيائها ، ولقد تنبهت الأمة الآن إلى فوائد هذا العمل الجيد ، وتسارعت إلى تقديم المساعدات الكبيرة ، لمؤازرة ماسينفخ فيها روح التقدم الأدبى ، ويرفعها إلى مصاف الأمم الراقية فى العالم . واليوم أتانا سعادة المحسن حسن بك زايد بهبته الكريمة ، وهى خمسون فدانا ، من أحسن أطيانه فى مديرية المنوفية ، فكان هذا الإحسان كدعامة جديدة لما تقدم من المساعدات . على أن لجنة الإدارة رأت اليوم أنها صارت قادرة ، بما توفر لديها من الإيراد السنوى ، أن تباشر عملها فى أول أكتوبر القادم ، بفتح أبواب الجامعة ، ليعلم فيها بعض العلوم العالية ، مثل علم التاريخ عموما ، وتاريخ التمدن الإسلامى خصوصا ، وعلوم الآداب العربية والفرنسية والإنجليزية ، وفى آن واحد سترسل اللجنة بعض نجباء الطلبة المصريين ، ليترشحوا لوظائف التدريس فى الجامعة المصرية ، فى كليات إنجلترا وفرنسا وألمانيا وغيرها ، بحسب مايقتضيه الحال .

وإذا قد رأيتم الآن بارقة الأمل ، وأن العمل سيسير عن قريب فى سبيله المستقيم ، فلم يعد بعد هذا عذر لمن ضن من الأغنياء حتى الآن ، عن بذل المال فى سبيل إعلاء مجد وطنه ، وشأن أمته بين أمم العالم ، وإنى الآن بكل سرور ، أصوغ عقود المدح والثناء ، لسعادة المحسن المفضال حسن بك زايد ، وباسم الجامعة المصرية أحييه تحية قلبية صادقة ، وباسم الشبيبة المصرية التى ستنالها منافع هبته العظيمة ، أقدم له باقات زهور الشكر والامتنان ، وباسم سمو أفندينا المعظم ، أفتتح الجلسة ، تيمنا وتفاؤلا : (فليعش مولانا الخديو) !

وعندئذ صاح القوم ثلاثا : (ليعش مولانا الخديو المعظم) !

ثم وقف حضرة صاحب العزة المفضال حفنى بك ناصف سكرتير لجنة الجامعة ، وقرأ نص الوقفية ، التى كان حضرة المحسن الكريم حسن بك زايد قد قدمها لدولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » قبل انعقاد الجلسة ، فإذا مضمونها :

إن حضرته وقف خمسين فدانا وكسورا من جيد أطيانه الواقعة فى زمام ناحيتى سراوة ودراوة المجاورة لبعضها ، وجعل ريعها خاصا بالجامعة المصرية مادامت موجودة ، فإن لم توجد

أو وجدت ثم زالت ، كانت الأطيان المذكورة وقفا على الجمعية الخيرية الإسلامية ما دامت موجودة ، وإلا فعلى تعليم أبناء فقراء المسلمين . وقد جعل النظر فى هذه الوقفية لرئيس لجنة الجامعة ، فإذا آلت إلى الجمعية الخيرية الإسلامية ، كان النظر لرئيسها ، فإذا آلت إلى فقراء المسلمين ، كان لمن يرى القاضى تنظيره عليها .

(ب) كلمة الدكتور محمد علوى باشا

ولما أتم حضرة البك تلاوة الوقفية ، صفق الحاضرون تصفيقا حادا ، وشكروا حضرة الواقف ، ثم قام سعادة الدكتور علوى باشا ، وألقى خطبته الآتية :

أيها الأمير الجليل رئيسنا المحترم ، أيها السادة :

لا يمكن تكوين أمة بدون التعليم ، ولا يمكنها أن تشب إلا بالتعليم العالى ، ولا تحصل على فخر تاريخى ، إلا بأعمالها فى التقدم ، وفى المنافع الخصوصية والعمومية ، انظروا إلى الأمم الحالية ، كإنجلترا وألمانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا واليابان وغيرها من الأمم الراقية ، يتأكد أن رقيها لم يكن إلا على نسبة ارتقائها العلمى ، ثم انظروا من جهة أخرى إلى شرقنا وخموله ، فتجدون أن انحطاطه كان على نسبة خموله العلمى ، على أننا لم نحفظ لنا اسم أمة مصرية ، إلا من تاريخنا الماضى المجيد ، فإذا بقينا على ما نحن عليه الآن من الخمول ، أثبتنا رأى المدعين بأننا لم نكن أولاد تلك الأمة ، التى حفظ لها التاريخ فضل ذكر ، على أنى لا أظن الآن أن فى البلاد مصريا يأبى تعضيد حركة التآزر ، المتولدة اليوم فى قصرنا السعيد ، بإنمائها وتقويتها ، وذلك بنشر وسائل التعليم الصحيح الكامل ، الذى به تتألف الرجال الذين عليهم مستقبل البلاد . وإنى أرفع صوتى هنا مكررا ، أنه لا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بالتعليم العالى ، وأعنى بالتعليم العالى العلوم الرياضية بأكملها ، والعلوم الطبية بأجمعها ، والعلوم الطبيعية على أتمها ، والعلوم الفلسفية والاقتصادية . . . الخ .

ويتعين على الأمة أن تعرف أن العلوم مرتبط بعضها ببعض ، ارتباطا ينتج منه أنها إذا أرادت تعليم جزء دون الجزء الآخر ، أوأن يقتصر على بعض منها ، فلا سبيل لوصولها للغاية المقصودة . ويجب ألا تقبل الادعاء بالاكتفاء من العلوم على الزراعة والصناعة ، نظرا لحالة الصناعة والزراعة ، فتأمل أيها المصرى سماء مصر الصافية ، وتلك النجوم السواطع المثبتة فى أطرافها ، التى كانت تسحر أجدادك فى الزمن الماضى ، حتى كان لهم الفخر فى إيجاد هذا العلم النفيس ، علم الفلك ، أيليق بك أن تبقى جاهلا بها وأنت الآن فى القرن الرابع عشر لنا « القرن العشرين » عصر النور ، عصر الكهربا ، عصر الكيميا : العلم الغربى ، الشرقى أصلا والغربى اسما .

انظر الجو النقي الذي نعيش فيه ، وإلى تلك القوة المطهرة المنعشة المحيية للكائنات الحية ، ذلك الكوكب المنير الكون ، فإنها تقول لك : كيف تجهلني وأنت أحق بمعرفتي من تلك البلاد الباردة ، التي لا تأخذ من منافعي إلا نصيبا قليلا . انظر أرض النيل التي نعيش عليها ، ونأكل خيراتها ، فإنها تقول لك : انظر خصوبتي وخيراتي المديدة ، وعذوبة مائي ومعادني النفيسة ، والكنوز الملآن بها جوفي ، أيجدر بك مع كل ذلك أن تجهلني ، مع أن علماء البلاد الغربية لم يغنهم علم ما تركه أجدادك مع معرفتي فقط ، بل أضافوا عليها كثيرا من المعارف الجديدة ، كان الأجدر بك أيضا تكون السابق إليها . انظر إلى يمينك وإلى يسارك ، وخلفك وأمامك ، تجد ضيوفك الغرباء يمدون إليك يد المصافحة ، ليعيشوا معك بسلام ، كما هو قانون العمران الحالي ، القاضي باختلاط الأمم ، ومعظمهم من الأمم القوية ، المتعلمة المتمدنة ، المتسلحة بأسلحة الجهاد الحيوي ، أتريد أن تبقى مجردا عن ذلك السلاح ، حتى ينفذ حكم القانون الطبيعي : أن القوي يأكل الضعيف ؟ فإذن كل يقول لك : نعم ، كن رجلا إذا أحببت البقاء سالما في هذا العصر ، عصر الجهاد الاجتماعي ، ولا يتم لك ذلك إلا بتلك الجامعة ، التي اجتمعنا من أجلها اليوم ، لتمجيد ذكرها ، ولتقديم الشكر لسعادة حسن بك زايد ، الذي تفضل بالوفاء بوعده لي منذ ما ينيف عن سنة ، وهو إيهاب خمسين فدانا من أحسن أطيانه لهذا المشروع الجليل .

فيأيها السادة ، تأكدوا أن كل من مدّ يده إلى هذا المشروع ، فأجره لا يضيع عند الله وعند الناس في التاريخ ، على أن إظهار هذا العمل من حيز الفكر إلى حيز الوجود متوقف بلا مراء ، على أغنياء البلاد وسراتها . ويحسن بنا أن نذكر أن إتمام هذا المشروع يدحض حجة القائلين باتكال الأمة على حكومتها في كل أمورها ، ولا ينقص على الأمة إذا عزمت ، أن يصير التعليم العمومي يوما ما إلى يدها ، تديره كيف ترى فيه مصلحتها ، فلا يكون للحكومة إلا المراقبة والتصديق على الشهادات النهائية . فإذا وافقت أفكاركم أفكارنا ، وكانت كلها ترمي إلى غرض واحد ، ألا وهو رفع منار البلاد ، وإعلاء شأنها ، فعليكم إذن بمساعدة هذا المشروع الجليل ، تخليدا لأسمائكم في تاريخ النهضة المصرية الحديثة ، وبرهانا للعالم على أن المصري لا يقل عن الغربي من حيث تقديره للرقي العلمي ، لتضمينه كل ما عز لديه في هذا السبيل .

ولما كان ياسادتي أحسن ثروة ، وأجل فكر ، وأفخر عمل ، تخليد الاسم مذكورا بالمدح والثناء ، فلهذا أقترح على أعضاء اللجنة التنفيذية في الجامعة ، أن تخصص منذ اليوم إيراد هبة سعادة المحسن حسن بك زايد لتعليم التاريخ الطبيعي ، وأن ينقش اسمه على غرفة تدريس هذا العلم ، تخليدا وإكراما لاسمه ، إلى ما شاء الله ، كما أننا لا ننسى ذكر اسم سعادة المحسن أحمد بك الشريف على غرفة تدريس علم آخر ، وبمثل هذا يكرم المحسنون .

(ج) كلمة قاسم بك أمين

وبعد ذلك قام حضرة صاحب العزة المفضال قاسم بك أمين ، وألقى خطبة فيحاء ، جديرة بأن تنقش على القلوب ، ولعلها ثمرة من ثمار الجامعة جاءت قبل أوانها ، مثالا لأنفع دروسها ، وها هي :

أيها السادة :

في هذه الأيام التي كثرت فيها الاكتتابات للجمعيات الخيرية والمكاتب والمستشفيات وغير ذلك ، ولا يمد يدا لمساعدتها ، وتحمل جزء من مغارمها ، إلا عدد قليل من سكان العاصمة ، أرى أن عمد البلاد وأعيان الأقاليم ، وهؤلاء الذين يصح أن أسميهم منكوبي المشروعات الخيرية ، هم أحسن أبناء وطننا ، ويستحقون ثناء الأمة وإعجابها ، وفي الحقيقة ، إن كل مشروع قام به الأفراد في بلادنا ، كان الفضل في نجاحه راجعا على الأكثر إلى سكان الأرياف ، فإنهم وهبوا من الحياء الطبيعي ، ما يجعلهم يخجلون من رفض أية مساعدة تطلب منهم ، وعندهم من كرم الأخلاق ما يدفعهم إلى بذل المال حتى إذا لم يكن في حيازتهم ، لتعضيد الأعمال النافعة .

طبيعة شريفة ، وكرم جميل ، وسهولة أخلاق محبوبة ، ولكن أستسمحكم إذا قلت إن هذه الصفات كانت تفيد أكثر مما أفادت ، لوكانت الإدارة التي تديرها أكثر اعتدالا في حركتها ، وأكثر تميزا في تأدية وظيفتها . وإذا أردت التوسع أقول : إن أهل البر في بلادنا على العموم ، لا يعرفون كيف يصرفون أموالهم .

أيها السادة :

إن عمل الخير حسن على كل حال ، ولكن أحسن منه وضع الخير في محله .

لو كان المحسنون يوجهون إرادتهم في إحياء أمتهم ، وتعظيم وطنهم ، أكثر من اهتمامهم بشراء الزهور ، وتشييد القبور ، وإضاءة الأضرحة ، لوكانوا يجودون للأعمال بنسبة الخير المنتظر منها ، لكانت الجامعة المصرية اليوم كأمثالها في البلاد الأخرى ، أغنى جمعية في هذا القطر ، ولكنها أفقرها جميعا .

من التبرعات الجسيمة التي تحصل سنويا في هذا القطر ، على شكل هبة أو وقف ، من كل هذا المال الذي يصرف في وجوه قليلة النفع أو غير نافعة ، كان نصيب الجامعة شيء قليل لا يذكر .

ولولا أن عناية الجناب الخديوي أدركتها ، ومنحتها مرتبا سنويا قدره خمسة آلاف جنيه ، لرأينا في هذا العصر الذي تمده الجرائد والخطباء والشعراء مبدأ النهضة الوطنية ، وتتغنى فيه بمدح الشعور الوطني ، على نغمة تطرب السمع ، وتفتح قلوبهم وجيوبهم ، في هذا العصر الذي نريد أن نجعله حدا فاصلا

بين ماضينا ومستقبلنا ، ونطلب أن تتحقق فيه أمانينا العزيزة ، فى هذا العصر ، لولا أن أدركتها هذه الغاية العظيمة ، لرأينا شيئا محزنا مخجلا ، وهو أن أنفع مشروع ظهر فى مصر ولد فيها ميتا .

ولكى يكون الاعتراف بالحق تاما ، لا أستطيع أن أمنع نفسى من التصريح بشىء يجتهد دائما دولة الأمير الذى يرأس هذه الحفلة أن يخفيه ، لشدة تواضعه ، وهو أنه من اليوم الذى قبل فيه أن يشرف لجنة الجامعة برياسته لها ، وصار فى مقدمة العاملين فيها ، تحققنا أن النجاح صار مضمونا .

أيها السادة :

إن الوطنية الصحيحة لا تتكلم كثيرا ، ولا تعلن عن نفسها . عاش آباؤنا ، وعملوا على قدر طاقتهم ، وخدموا بلادهم ، وحاربوا الأمم ، وفتحوا البلاد ، ولم نسمع أنهم كانوا يفتخرون بحب وطنهم ، فيحسن بنا أن نقتدى بهم ، ونهجر القول ، ونعتمد على العمل .

إذا أردنا أن ننفع بلادنا ، ينبغى علينا قبل كل شىء أن ننظر إلى أنفسنا ، ونعرف قيمتنا ، ونزن قوتنا ، وندرس أسباب تأخرنا ، ثم نسعى ونعمل لتحسين حالنا .

يجب أن نفهم أن مسئلتنا الاجتماعية ليست شيئا وجد بالصدفة ، أو يتغير بمعجزة ، بل إنها كسائر القضايا العلمية ، مسألة تحليل وتركيب ، وإن لتكوين ونمو الجمعيات الإنسانية أسبابا عديدة ، ترتبط بالدين ، والشرائع ، والأخلاق ، والإقليم ، والجنس ، واللغة ، وطرق التربية . وتغيير الحال الاجتماعية ، إنما يكون بتغيير الأسباب التى اشتركت فى تكوينها ، فكل مايكتب وما يعمل فى هذا الموضوع ، هو خير مبارك منتج ، وما عداه فهو تعب ضائع .

أيها السادة :

أهم أسباب انحطاط الأمم وارتقائها طرق التعليم والتربية ، وإذا نظرنا ما يجرى عندنا ، وجدنا أن التعليم الآن لا يصلح إلا لإعداد موظفين ، أو أصحاب فن يحترفون للقيام بحاجيات الحياة ، التى لا يستغنى عنها ، كالطب والهندسة والمحاماة ، وهذا التعليم يوزع فى مدارسنا على الطلبة بمقدار معلوم ، لا يزيد عن الغاية التى وضع لأجلها .

تلك هى خطة الحكومة فى التعليم ، وقد حذا حذوها أصحاب المدارس الخصوصية ، والحكومة تعترف بأن هذا القدر من التعليم غير كاف ، وكأنها اضطرت إلى عدم التوسع فيه ، للأسباب التى شرحتها فى تقاريرها العديدة ، وأهمها كما تعلمون هى مسألة المال .

وفى الحقيقة ، إنه لا توجد حكومة فى العالم تستطيع أن تتولى بنفسها أمر التعليم العام ، بجميع فروعه ودرجاته ، وإذا نظرنا إلى ما يجرى فى البلاد المتمدنة ، نجد أن القسم الأعظم من التعليم فى يد جمعيات علمية ، هى المؤسسة والمديرة لنظامه ، وأن عمل الحكومة فيها محصور فى تعضيدها ومساعدتها على قدر الإمكان .

هذا هو الذى حمل الحكومة المصرية على استنهاض همة الأهالى لنشر التعليم الابتدائى .

وهذا ما دعانا أيضا إلى أن نطلب من أبناء وطننا ، أن يفكروا فى نشر التعليم العالى ، وأن يبذلوا ما فى وسعهم فى سبيله ، ليكمل نظام التعليم فى بلادنا ، ويصبح وافيا لجميع حاجات الأمة .

أيها السادة :

نحن لا يمكننا أن نكتفى الآن بأن يكون طلب التعليم فى مصر وسيلة لمزاولة صناعة ، أو للالتحاق بوظيفة ، بل إننا لنطمع أن نرى بين أبناء وطننا طائفة تطلب العلم حبا للحقيقة ، وشوقا لاكتشاف المجهول ، فئة يكون مبدؤها التعلم للتعليم . نود أن نرى من أبناء مصر ، كما نرى فى البلاد الأخرى ، عالما محيطا بكل العلم الإنسانى ، وإخصائيا أتقن فرعا مخصوصا من العلم ، ووقف نفسه على الإلمام بجميع ما يتعلق به ، وفيلسوفا اكتسب شهرة عامة ، وكاتبا ذاع صيته فى العالم ، وعالما يُرجع إليه فى حل المشكلات ، ويُحتج برأيه .

أمثال هؤلاء هم قادة الرأى العام عند الأمم الأخرى ، والمرشدون إلى طرق نجاحها ، والمديرون لحركة تقدمها ، فإذا عدمتهم أمة حل محلهم الناصحون الجاهلون ، والمرشدون الدجالون

أيها السادة :

إنا إذا نظرنا إلى طائفة التعليم فى مصر ، وهم متخرجو المدارس العالية ، نجد أنهم يعملون على مبدأ (اكسب كثيرا ، واتعب قليلا) ، ولا نجد فيهم العامل المحب لعلمه أو فنه ، والعاشق الذى تحتل شهوة العمل فى قلبه ، وتمرد فيه ، وتملؤه برُمته ، ولا تقبل منازعا منافسا ، أو شريكا أو ضيفا بجانبها ، وإنما نجد أفرادا قليلين ، قليلين جدا ، يصرفون وقتا قصيرا ، ومن حين إلى حين ، لتكميل معارفهم . ولكنهم مجردون عن تلك الحمية ، تلك النار التى تشعل القلب والشعور ، والتى بدونها لا تبحث النفس عن تجديد العمل ، ولا تطلب الارتقاء إلى المراتب السامية .

ألا يظهر لكم منه أن الارتقاء فى الإرشاد تابع على الخصوص لإحساسه ، وأن أكثر الناس استعدادا للكمال هم أصحاب الإحساس ، الذين تهتز أعصابهم المتوترة بملامسة الحواس ، وتبلغ منهم الانفعالات النفسية مبلغا عظيما ، فيظهر أثرها فيهم بكثرة وشدة ، أولئك هم السعداء الأشقياء ، الذين يتمتعون ويتألمون ، أولئك هم السابقون فى ميدان الحياة ، تراهم فى الصف الأول مخاطرين بأنفسهم ، يتنافسون فى مصادمة كل صعوبة ، من بينهم تنتخب القدرة الحكيمة خيرهم ، فتوحى إليه أسرارهم ، فيصير شاعرا بليغا ، أو عالما حكيما ، أو وليا طاهرا ، أو نبيا كريما .

أيها السادة :

إن عدم استعداد الطلبة ، طلبة العلم بحب العلم لذاته ، هو عيب عظيم فينا ، يجب أن نفكر فى إزالته ، وهو نتيجة من نتائج التربية الأولى ، التربية المنزلية التى غفلت عن تربية إحساسنا ، وأهملت تربية علومنا وشعورنا ، وأصبحنا ماديين ، لانهتم إلابالنتائج فى جميع أمورنا ، حتى فى الأشياء التى بطبيعتها يجب أن تكون بعيدة عن الفوائد المادية ، كعلاقات الأقارب والأصحاب ، وليس من المنتظر أن تتغير أخلاقنا من هذه الجهة تغيرا محسوسا ، إلا إذا تم إصلاح العائلة المصرية . هل يجوز أن يؤخذ من اعترافنا هذا ، أننا نخشى أن الجامعة المصرية إذا فتحت أبوابها ، لا تجد طلابا للعلم ؟ سمعت هذا الاعتراض ، واعتقادى التام أنه وهم باطل ، نحن إذا كنا نأسف لعدم بلوغ حب التعلم الدرجة التى تمناها له ، فليس معنى ذلك أنه مفقود فى بلادنا ، حب التعليم موجود ، ووجد فى بلادنا من قديم الزمان ، ولا يزول عن أرضنا أبدا ، وتاريخ مصر الحديث يثبت بأقوى البراهين أن حب التعليم كان ولا يزال ينمو فى نفوس أمتنا ، من عهد المرحوم محمد على باشا إلى الآن .

ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة المصرية يكون سببا فى ظهور شبية هذا الجيل وما يليه ، على أحسن مثال ، وما حالة القلق والاضطراب التى نلاحظها فيها الآن ، إلا إنذار مطمئن ، يدلنا على أنها مملوءة بقوة عظيمة ، تطلب ميدانا تصرف فيه ، لتتمكن بالتوازن اللازم لصحتها .

هذا هو البناء الفخيم ، الذى نحب أن الأمة المصرية تشيده بيدها ، ليبقى أثرا خالدا فيها فى هذا القطر ، وشاهدا على حسن استعدادها للنمو العقلى ، والرقى الأدبى ، فكل من وضع حجرا فى هذا البناء ، يخدم أمته أجل خدمة ، فشكرا للسابقين ، وشكرا للاحقين فى هذا العمل الصالح ، وإنى أرى فى الصف الأول من صفوف المحسنين المتبصرين ، الذين يعرفون كيف يصرفون أموالهم فى سبيل الخير ، رجلين قاما بما يجب عليهما ، وهما حضرة أحمد بك الشريف ، وصاحب هذه الدار الكريمة » .

وقد صفق القوم تصفيقا حادا متكررا فى أثناء الخطبة وعند ختامها .

وعلى أثر ذلك انفضت الجلسة ، وأخذ الناس أماكنهم الأولى من أكناف السراى ، إلى أن جاء وقت تناول العشاء ، وقد مدت الموائد على أفخر وأجمل نسق أوربى ، فجلس دولة الأمير الجليل على المائدة الأولى ، وجلس معه حضرات أعضاء اللجنة ، وبعض الذوات والكبراء ، وجلس بقية حضرات المدعوين على موائد أخرى من طرازها ، وحسن نظامها ، وقد أكل الجميع هنيئا مريئا ، وفرغوا من الطعام حيث كانت الساعة ٩ و ٤٥ دقيقة .

الفصل الثانى

كان أول خروج فكرة الجامعة إلى حيز الوجود ، هو اجتماع اللجنة الداعية لتنظيمها ، واتفاقها على وضع لائحة داخلية لتنظيم شئونها ، وتقرير رسالتها ، وبيان أهدافها ، وهاك نصها :

الجامعة المصرية

لائحة الإجراءات الداخلية

"بناء على قرار الجمعية العمومية التى انعقدت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ، القاضى بتعيين لجنة مركبة من خمسة عشر عضوا لإدارة هذا المشروع بصفة مستمرة ، بدل اللجنة الوقتية ، وبناء على انتخاب الخمسة عشر عضوا بطريق الانتخاب السرى ، وبناء على قرار الجمعية العمومية الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٧ بالتفويض للخمسة عشر عضوا أن يضموا إليهم أعضاء لغاية عشرة .

وبناء على قرار اللجنة الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ المتضمن تكليف حضرات حفنى بك ناصف ، ومرقس أفندى حنا ، وعلى بك فهمى ، بتحضير مشروع لائحة الإجراءات الداخلية للعمل بها ، وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة المقدم منهم ، وبعد المداولة فيه ، قررت اللجنة ما يأتى :

أولا — تتألف اللجنة من خمسة وعشرين عضوا عاملا خلاف الرئيس ، ينتخب منهم خمسة عشر بواسطة الجمعية العمومية ، بطريق الانتخاب السرى ، ويعتبر منتخبا كل من حاز الأغلبية النسبية . والعشرة الباقون يعينون بمعرفة الخمسة عشر عضوا المذكورين .

ثانيا — يشترط فيمن ينتخب عضوا فى اللجنة أن يكون مكتتبا فى المشروع ، وأن يكون عمره خمسا وعشرين سنة على الأقل .

ثالثـا — تنتخب اللجنة من بين أعضائها نائب رئيس لهـا ، وأمينا للصندوق ، وسكرتيرا . أما الرئيس فتقرره اللجنة بعد رضاه ورضا الجناب العالى به .

رابعـا — إذا غاب الرئيس أو السكرتير انتخب الأعضاء الحاضرون بدله لأداء أعمال الجلسة .

خامسا — يجوز للسكرتير أن يستعين بعامل أو أكثر ولو من غير المكتتبين ، تحت مسئوليته بمرتبات ، بعد عرض ذلك على اللجنة ، وتقريره بمعرفتها .

سادسا — يصح انعقاد اللجنة ، وتكون قراراتها صحيحة ، متى حضر من الأعضاء خمسة على الأقل .

سابعا — تنعقد اللجنة عادة مرة فى كل أسبوع ، فى اليوم الذى تعينه ، وبالمحل الذى تختاره ؛ ويجوز عند الضرورة انعقادها فوق العادة ، ولهـا أن تقف الجلسات الاعتيادية بسبب الأعياد والمواسم ونحوها .

ثامنـا — على كل عضو يتغيب أن يعتذر للرئيس أو من يقوم مقامه .

تاسعا — من يتغيب أكثر من أربع مرات عن الجلسات بغير عذر مقبول ينبه ، وإن تغيب بعد ذلك يجوز للجنة أن ترفع أمره للجمعية العمومية ، لانتخاب عضو بدله ، ولهـا أيضا أن ترفع الأمر للجمعية العمومية كلمـا طرأت ظروف على واحد أو أكثر من الأعضاء ، منعته عن مباشرة أعمـاله باللجنة ، لانتخاب بدله .

عاشرا — وظيفة اللجنة مباشرة جميع الأعمـال الأدبية والإدارية والمـالية ، التى يستلزمها إبراز مشروع إنشاء الجامعة المصرية : من دعوة الجمهور للاكتتاب ، والاشتراك فى العمل ، وجمع النقود ، ومباشرة الاكتتابات ، وحفظها واستثمارها ، وصرف ما يلزم صرفه للأعمال الإدارية ، وغير ذلك من الأعمـال اللازمة لإيجاد الجامعة وبقائها .

حادى عشر — على الرئيس أن يرأس الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية ، وأن يراجع أعمال السكرتير وأمين الصندوق ، وعليه تنفيذ قرارات اللجنة ، وجميع الخطابات تبعث من الرئيس ، وله ، أو من السكرتير ؛ وعلى السكرتير تلاوة محضر أعمال الجلسة السابقة ، والتوقيع عليه مع الرئيس ، بعد التصديق عليه من اللجنة ، وتحرير محاضر الجلسات ، ومباشرة جميع الأعمال الكتابية ، وفى عهدته دفاتر وأوراق اللجنة ، ويستلم ختم اللجنة تحت مسئوليته ، وعليه تنفيذ قرارات اللجنة تحت مراقبة الرئيس ؛ وعلى أمين الصندوق مباشرة الأعمـال الحسابية وحركة النقود طبقا لقرارات اللجنة .

ثانى عشر — الدفاتر الموجودة بعهدة السكرتير هى سبعة :

(١) دفتر حصر أسماء المكتتبين وتبرعاتهم .

(٢) دفتر لقيد محاضر جلسات اللجنة .

(٣) آخر لقيد محاضر جلسات الجمعية العمومية .

(٤) دفتر لضبط الإيراد والمنصرف .

(٥) دفتر لحصر القسائم .

(٦) دفتر لقيد السلفة المستديمة .

(٧) دفتر كوبيا ، لطبع جميع المكتوبات الصادرة من اللجنة . وأمين الصندوق مسئول عن ضبط دفتر الإيراد والمنصرف ، ودفتر حصر القسائم ، ودفتر نهاية كل شهر إيذانا بصحتها ؛ ويكون تحت يده دفتر لقيد حسابات حركة النقود ، موافقا لحسابات البنك ، من إيراد ومنصرف .

ثالث عشر — لا يجوز صرف نقود من البنك إلا بقرار من اللجنة ، وبإمضاء الرئيس وأمين الصندوق معا ، أو السكرتير عند غياب الأخير .

ومع ذلك فللرئيس أن يسحب بالامضاءات السابقة ، وبغير قرار اللجنة ، مبلغ عشرين جنيها ، بصفة سلفة مستديمة ، يصرف منها على الشئون الوقتية ، وكلما انتهت له أن يجددها . وعلى أمين الصندوق والسكرتير أن يحررا كشفا شهريا ببيان هذه المصروفات ، مرفقا بالمستندات .

لائحــة الإرسالية

وبعد أن وضعت اللائحة الداخلية لتنظيم اللجنة المشرفة على إنشاء الجامعة ، رأى أولو الأمر أن لا بد قبل كل شيء من إعداد طائفة من الشباب المصرى المثقف ، إعدادا تاما للاضطلاع بمهمة التدريس فى هذه الجامعة ، فرأت اللجنة أن لا بد من استئناف البعوث العلمية ، التى بدأها ساكن الجنان المغفور له محمد على باشا .

وقد قررت اللجنة بصدد هذه البعثات نشر الإعلان الآتى بجميع الجرائد :

الإرسالية العلمية فى أوربة

١ — الغرض الأساسى من إرسال بعض الطلبة المصريين إلى أوربة ، هو تخريج مدرسين قادرين على القيام بمهام التعليم باللغة العربية ، فى الجامعة المصرية ، وقد قررت اللجنة الفنية أن يكون عدد طلبة الإرسالية الآن نحو عشرة ، نصفهم لتلقى الآداب ، والنصف الباقى لتلقى العلوم ، ويقيمون فى بلاد العلم التى يرسلون إليها كل المدة اللازمة لإعدادهم إلى نيل أعلى درجة فى الفرع الذى يتخصصون له .

٢ — قررت اللجنة أن تصرف لكل مبعوث أثناء وجوده فى أوربة ، مرتبا شهريا قدره ١٢ جنيها مصريا ، وعند نهاية كل سنة مدرسية تعطى الجامعة للممتازين منهم مكافأة خصوصية ، لعمل سياحات علمية ، تشجيعا لهم على اجتهادهم وحسن استعدادهم ، ومبلغ المكافأة تقدره اللجنة لكل واحد عن تختارهم ، وفى كل عام بحسب ما تراه .

٣ — عند رجوع المبعوث من أوربة حائزا لأعلى رتبة علمية ، فى الفرع الذى انقطع له ، تعطيه الجامعة مكافأة متجمدة ، لا يزيد مقدارها عن أربعة جنيهات مصرية ، باعتبار كل شهر من الشهور التى أمضاها فى أوربة ، بشرط أن يكون جديرا بهذه العناية ، بحسن سلوكه ، وتمام اجتهاده ، وكمال براعته فى العلم الذى انقطع له ، ونحو ذلك من المزايا التى تضمن استفادة الجامعة والأمة من علمه وعمله ، فتصرف له المتجمد من هذه المكافأة مرة واحدة ، بصفة رأس مال « ذخيرة » ، لينفق منه فى استعداده فى الحياة ، وتنظيم منزله ، واللجنة لها وحدها الحق فى صرف هذه المكافأة ، وفى تقدير مبلغها الإجمالى ، سواء كان باعتبار أربعة جنيهات أو أقل .

٤ — لا ترسل الجامعة إلى أوربة إلا من كان مصرى الجنس .

٥ — تقرر مبدئيا انتخاب المبعوثين من الشبان المتخرجين من المدارس الثانوية حديثا ، ومع ذلك فاللجنة الفنية تحفظ لنفسها الحق فى انتخاب بعضهم من المتخرجين من المدارس العليا[1] ، الذين يظهرون لياقة خصوصية ، تميزهم عن غيرهم ، أو عن أمثالهم ، وليس الفقر سببا للترجيح ، وإنما الترجيح بالعلم والاستحقاق .

(١) وفيها الأزهر ، ودار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى .

٦ — معرفة اللغات الأجنبية ليست ضرورية فيما يتعلق بالطلبة أو المتخرجين بالأزهر ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي ، ولكن الإلمام بإحداها يكون من المرجحات لهذه الفئة من المترشحين .

٧ — يتعهد المبعوث بأنه عند عودته إلى مصر يخدم الجامعة إذا شاءت عشر سنوات ، بصفة أستاذ أومعيد حسب اختيارها ، وبأنه يستعمل اللغة العربية فى تدريس العلوم التى انقطع لتحصيلها ، ويؤلف أو يترجم كتب التدريس باللغة العربية كذلك ، فى نظير ماهية سنوية للأستاذ ، قدرها ٤٠٠ جنيه ، ثم يترقى بالتدريج ، وبحسب ما تراه لجنة الجامعة ، حتى تبلغ النهاية العظمى، وهى ٩٠٠ جنيه فى السنة ، أما المعيد فترتب له الجامعة ماهية أولها ٢٤٠ جنيه فى السنة ، ثم يترقى بالطريقة المذكورة ، حتى يصل النهاية العظمى ، وهى ٤٠٠ جنيه فى السنة ، وللجامعة أن تنقله إلى وظيفة الأستاذية .

إذا نكث المبعوث بعهده فى القيام بخدمة الجامعة ، وجب عليه أن يدفع لها كل ما صرفته . ويعتبر ناكثا لعهده إذا سقط المبعوث فى الامتحان مرتين متواليتين ، أو ساء سيره وسلوكه أثناء التلقى والتحصيل . وستتخابر الجامعة مع الحكومة لكيلا تأخذ فى خدمتها الناكث عهده مع الجامعة ، أو الذى أخل بشروطها معه .

يجب على المبعوث قبل إرساله إلى أوربة أن يوقع هو ومن يستشهد به من أرباب الحيثيات ، على الشروط التى تضعها اللجنة الفنية لهذا الغرض ، ويعتبر من الآن قابلا لكل ما يرد فيها من الالتزامات .

شروط الدخول فى الامتحان للانتظام فى سلك الرسالة الجامعية

العلوم المنظور الآن تخصيص الطلبة لها فى أوربة :

الأدب ، والتاريخ ، والفلسفة ، فالعلوم الأخلاقية والاقتصادية ، ثم الرياضيات ، والفلك ، والطبيعيات ، (بما فيها الطبيعة والكيميا) ، ومايضاف إليها من المواد الأخرى ، بحسب الظروف ، وبحسب ما يظهر من طلبات المترشحين .

وستباشر اللجنة الاختيار فيها بحيث لايدخل الامتحان التحريرى إلا من اتضحت لياقته طبيا ، ولا يدخل الامتحان الشفهى إلا من نجح فى الامتحان التحريرى .

والمقصود من الامتحان الشفهي بنوع أخص ، هو الوقوف على درجة الطالب في الخبرة والدراية ، والميل العلمي ، وما هو عليه من المبادئ الشرقية ، وخصوصا استعداده للتعلم والتعليم .

مواعيد الامتحان في سنة ١٩٠٨

ضربت اللجنة مواعيد الامتحان كما يأتي :

أولا — في يوم ٢٠ مايو الجاري وما يليه ، تكشف اللجنة الطبية على لياقة الطالبين من جهة الصحة ، وذلك في الساعة الثامنة الإفرنجية من الصباح ، بعيادة الدكتور محمد علوي باشا ، في شارع الساحة بباب اللوق .

يكون الاختبار في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٨ الجاري ، وفي الساعة التي تعينها اللجنة للمقبولين ، بدعوة خصوصية ، أو بطريق النشر في الجرائد ، حسب استحسانها .

ثانيا — في يوم ٢ يونيه المقبل ، وفي الساعة التي تعينها اللجنة حسبما تقدم ، يكون الاختبار الشفهي . فعلى الراغبين ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة ، أن يقدموا بطريق البوستة إلى سكرتارية الجامعة ، لغاية يوم ١٨ مايو الجاري ، طلبات الدخول ، مرفقة بالأوراق والبيانات الآتية :

(ا) اسم الطالب وعنوانه بالضبط ، واسم ولقب والده (أوولى أمره) ، وعائلته ، ومحل إقامته .

(ب) عمر الطالب (بتذكرة الميلاد ، أوبشهادة تقوم مقامها ممضاة من اثنين من الأطباء) .

(جـ) شهادة الدراسة وتاريخ نيلها .

(د) شهادة بحسن السلوك ممضاة من اثنين معروفين لدى أعضاء اللجنة الفنية إن أمكن .

(هـ) صفة الطالب المدنية (أعزب أو متزوج) .

(و) الوظيفة والصنعة إن كانت .

(ز) اللغات التي يعرفها الطالب (وهذا الشرط ليس ضروريا فيما يتعلق بالطلبة المتخرجين من الأزهر ، أو دار العلوم ، أو مدرسة القضاء الشرعي ، وإذا تحقق في بعضهم فيكون من المرجحات) .

(ح) أسماء بعض ذوي الحيثيات المعروفين ، الذين يمكن الاستعلام منهم عن أخلاق الطالب ونحو ذلك .

(ط) بيان العلم الذي يرغب في الانقطاع لتلقيه .

(ى) بيان الحصة المالية التى يرغب الاشتراك بها مع الجامعة فى المصاريف .

(عسا أن بعض الطلبة قدم للجنة طلبات يعرض بها الإشتراك فيها بقيمة النصف بشرط أن لا يكون أقل من الربع ، وهذا البيان ليس إلزاميا ، بل هو موكول للطالب بحسب حالته) .

(ك) بيانات ومميزات أخرى موكول للطالب حسبما يريد .

ملحوظة : توجد استمارة مطبوعة بهذه البيانات عليها ، وتطلب من ديوان عموم الأوقاف بمصر ومن مأمورية الأوقاف بالإسكندرية وثمن الاستمارة ٣٠ مليم فمن أراد بيانات أخرى فالسكرتارية مستعدة لموافاته بها .

سكرتير الجامعة : أحمد زكى

بعثات الجامعة المصرية

الأطفال :

فكر القائمون على الجامعة فى عهدها الأول ، فى مشروع جليل ، ينم عن سعة الأفق ، وبعد النظر ، فقد رأوا أن يوفدوا إلى أوربة بعثات من الأطفال والصبية المصريين ، لينشئوا من حداثتهم فى جو علمى أو فنى صحيح ، وتتأصل فيهم روح البيئة الدراسية ، فيكونوا نواة صالحة للتعليم العلمى والفنى فى الجامعة الناشئة ، وكان لسمو الأمير أحمد فؤاد (جلالة الملك « فؤاد الأول » فيما بعد) أكبر الفضل فى تحقيق المشروع ، إذ استطاع إقناع حكومات فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا ، بأن تتولى تربية أعضاء هذه البعثات فى معاهدها ، وأن تنفق عليهم ، ليكونوا رسلا ينقلون حضارتها إلى مصر ، وقد أوفدت إلى إيطاليا بعثة فى سنة ١٩١٠ وأعضاؤها هم :

١ — سحاب رفعت ألماظ ، وكان عمره ٨ سنوات . ومحمد قاسم أمين ، وكان فى التاسعة و ٨ أشهر . وشديد حمزة ، وكانت سنه ٩ سنوات و ١١ شهراً .

ومن الطريف أن والد هذا الأخير لاحظ عند ما عاد بعد سنوات لزيارتهما ، أنه كان ينسى اللغة العربية ، والتقاليد المصرية ، فمنعه من استئناف دراسته فى الخارج .

بينما نبغ سحاب ألماظ فى فنى التصوير والهندسة المعارية ، وغدا فناناً عظيما ، كما قضى جزءا من حياته مشرفاً على البعثات الفنية المصرية فى إيطاليا ، وأشرف على ترميم قصور محمد على فى مصر ، وقد توفى سنة ١٩٤٨ فى حادث سقوط طائرة كانت تحمله من روما إلى مصر .

أما الصورة الثانية فتمثل بعثة الأطفال الذين أرسلوا إلى فرنسا فى سنة ١٩١٠ ، وقد توسطهم الأستاذ عبد العزيز فهمى السكرتير العام للجامعة إذ ذاك ، وكانت البعثة تتألف من ثلاثة أعضاء ، هم من اليمين :

آرام ستيفان . وعبد الله الصحن ، وكان عمر كل منهما ٩ سنوات ونصف سنة . وحسين كامل ، وكان فى الحادية عشرة من عمره ، وقد استقر ثلاثتهم فى باريس ، وكلف « الشيخ أحمد ضيف » — وكان من مبعوثى الجامعة هناك — أن يثقفهم فى اللغة العربية .

وقد وفقت بعثات الأطفال توفيقا كبيراً ، يحفز على اقتراح العودة إلى إيفاد بعثات من نوعها .

مولد فكرة البعثات

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ احتفل بافتتاح الجامعة المصرية رسمياً ، فى القاعة الكبرى بمجلس شورى القوانين ، بحضور الخديو عباس .

وكان قد انقضى على ميلادها إذ ذاك ثلاث سنوات ، عاشت خلالها على تبرعات الكبراء وأفراد الشعب ، واعتمدت فى المحاضرات على طائفة من الأساتذة المصريين والأجانب ، كان معظمهم يكتفى بمرتبات ضئيلة ، كما تطوع كثير من الكبراء بإلقاء المحاضرات دون مقابل ، خدمة للعلم ، ومن هؤلاء « سمو الأمير » أحمد فؤاد مدير الجامعة ، فقد كان يلقى محاضرات فى الفروسية والرماية .

وإذ خطت الجامعة خطوتها الحاسمة فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وانتظمت محاضراتها وبرامجها ، واستقرت فى دار « جناكليس » التى تشغلها الجامعة الأمريكية اليوم ، أصبح من الضرورى إنشاء هيئة تدريس لها . ولم يكن فى مصر إذ ذاك من العلماء من يستطيع الاضطلاع بأعباء التعليم الجامعى ، فلم يبق إلا إرسال شبان مصريين للتخصص فى فروع الدراسة العالية ، حتى يكونوا بعد ذلك أساتذة فى الجامعة .

ولكن كيف السبيل إلى ذلك وميزانية الجامعة ضئيلة لا تستطيع الإنفاق على طلبة فى الخارج ؟

الملك العالم يذلل العقبات

هنا شمر مدير الجامعة إذ ذاك الأمير « أحمد فؤاد » عن ساعد الجد ، وكان له صيت ذائع فى الهيئات الجامعية الأوربية ، بسبب الصداقات الكثيرة التى كانت تربطه بأساتذتها . فقام برحلة طويلة فى أواخر سنة ١٩٠٨ ، زار فيها جامعات روما وتورينو وباريس وبرلين ، وتحدث إلى مديريها وأساتذتها ، فى شئون جامعة مصر الناشئة ، فتحمسوا للفكرة ، ووافقوا على قبول من توفدهم الجامعة من مبعوثيها ، وتعليمهم مجانا ، بل بادرت كل جامعة من تلك الجامعات باهداء الجامعة المصرية طائفة من الكتب والمراجع ، التى صارت نواة مكتبة الجامعة الحالية .

ثم عاد الأمير المدير إلى مصر لا نتخاب أعضاء البعثات . ولما كانت ميزانية الجامعة لاتحتمل أن تدفع أكثر من عشرة جنيهات مصرية للطالب ، كان على الطلاب أن يقوموا بجانب من نفقات حياتهم فى أوربة . وكان سمو الأمير « أحمد فؤاد » يقوم فى كل سنة برحلة ، يطوف فيها بالحواضر الأوربية ، ليتفقد بنفسه حياة طلبة البعثات . ويجتمع بهم وبأساتذتهم ، ليطمئن على سير دراساتهم ، واستطاع أن يدخل المبعوثين تحت إشراف مكاتب وزارة المعارف ، حتى يظفروا ببعض التسهيلات ، التى كانت هذه المكاتب تؤديها لأفراد بعثات الوزارة .

بل إن « سموه » كان يعتبر مسئولا عن سير دراسات هؤلاء الطلبة ، ويقوم بنفسه بنفقات بعضهم ، ممن لم تساعدهم أحوالهم على الاستمرار فى الدراسة . وقد حدث فى سنة من السنوات ، أن كتب أحد الطلاب مقالا يحتج فيه على السياسة الإنجليزية ، فقامت قيامة وزارة المعارف المصرية ، وطلبت إلى الجامعة فصل الطالب المذكور ، وهددت بقطع إعانتها عن الجامعة إذا لم يسحب الطالب حالا . . . . ولم يشأ سمو الأمير « أحمد فؤاد » أن تحرم الجامعة الإعانة . كما أشفق على الطالب أن يضيع مستقبله . فقرر الإنفاق عليه من جيبه الخاص . . وقام بذلك فعلا قائلا :

« إنه إنما يرغب فى عمل الخير لبلاده ، لترقية أبناء أمته بما فى وسعه الآن ، لايريد مفاخرة ولا ظهوراً ، وإنما يريد الخدمة الحقيقية ، وهو يعتبر نفسه ملزما بهذا العهد أمام ذمته وأمام اللجنة » .

وقد شكره أعضاء الجامعة على هذا الاستعداد الحسن ، وأن الجامعة تعتبر مباشرته بنفسه أشغال الجامعة ، وعنايته بها ، وتوسطه بشخصه فى تكثير مواردها ، هى المساعدة الكبرى التى ترجوها الوطن من مثله ، لتحقيق هذه الأمانى البعيدة ، فى أقرب وقت ، وترقية القطر ، بتخريج رجال حقيقيين ترتفع بهم شأن مصر .

واتهمت الإدارة الإنجليزية طالباً بالاشتراك فى إحدى الجمعيات السياسية الإرهابية ، وحكمت عليه بالسجن غيابياً ، وطلبت إلى الجامعة فصله ، وإعادته إلى بلاده ، لينال العقوبة . فرفض « الأمير » الجليل ، وتولى الانفاق على الطالب من ماله الخاص ، لأنه كان واثقاً من براءته .

وقد تكونت بعثات الجامعة الأولى من شبان مخلصين ، أثبت الزمن أنهم استطاعوا حمل مشعل النهضة العلمية فى البلاد .

ويرى القارئ فى الصفحات التالية صورهم ، ونبذاً من أعمالهم تغنى عن كل تعليق ، عما يدل على أن الجامعة المصرية القديمة ، قد قامت برسالتها أحسن قيام ، وأعدت شبابها إعداداً طيباً ، أذكى فى قلوبهم حب العلم ، وهيأهم للاضطلاع بالمسئوليات الوطنية الكبرى ، التى كانت تنتظرهم . فإذا ذكرنا إلى جانب ذلك الجهد المضنى ، الذى كان رجال الجامعة يبذلونه لتهيئة السبيل أمام الشبان ، والجهاد العنيف الذى كان هؤلاء يصرون عليه ، برغم قلة المال ، واضطراب الأحوال . استطعنا أن نقدر مدى الخدمة الجليلة التى قامت بها الجامعة القديمة وطلابها لهذا البلد العزيز .

جهاد فى سبيل العلم

وقد قاسى طلبة بعثات الجامعة المصرية شدائد كثيرة ، لكى يقوموا بالرسالة التى حملهم إياها وطنهم . . كانت مرتباتهم ضئيلة ، وكان معظمهم لايكاد يتلقى أى عون من أهله . ولكنهم استمروا يجاهدون فى صبر ، وقد انقطعت المرتبات عن بعضهم خلال الحرب العالمية الأولى ، وكانت الجامعة تقاسى إذ ذاك أزمة مالية شديدة . . . ولكنهم استمروا برغم ذلك .

ومن طريف مايحكى أن الدكتور أحمد ضيف حينما فرغ من دراسته ، لم يستطع الانتظار حتى ترتب الجامعة أمر عودته ، فقرر السفر على سفينة بضائع ، وأخذ مكانه بين الصناديق . . وفيما كان فى عرض البحر اصطدمت السفينة بلغم وتمزقت ، فتعلق الدكتور بصندوق ظل متشبثاً به يوماً وليلة ، حتى أدركته سفينة إنقاذ فنجا . وقد حدث بعد ذلك بسنوات أن مرض مرضاً شديداً ، وخاف عليه أصدقاؤه ، فقال أحدهم :

لاتخافوا . . لن يصيبه شر بعد أن نجا من الغرق بهذه الطريقة الإلهية .

وقد كتبت جريدة المؤيد بعددها ٢٧٥١ فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٠٨ وصفا لسفر أول فوج من هؤلاء ، والاحتفالات التى أقيمت لهم ، فقالت :

إرسالية الجامعـــة المصرية

وداع حافل أيما حفلوا

كان موعد سفر إرسالية الجامعة ، فى قطار الساعة الرابعة والربع بعد ظهر يوم الخميس الماضى ، فما وافت الساعة الرابعة ، حتى غصت محطة القاهرة بالمودعين ، من طلبة المدارس العليا وأعضاء ناديهم ، وأعضاء الجامعة المصرية . وكان عزتلو الإدارى النشيط محمد على بك دلاور ، ينوب عن سعادة مدير الأوقاف فى توديعهم . وقبيل قيام القطار ، ألقى حضرة الأديب عبد الحميد أفندي حمدى كلمات وداع ، وكذا ألقى حضرة الأديب الشيخ إبراهيم الدباغ أبياتا رقيقة ، وودعهم وداعا جميلا ، وبعد ذلك صاح الحاضرون مرارا : « لتحى إرسالية الجامعة ! لتحى الجامعة الحرة ! » ليحى الحزب الوطنى ! حتى قيام القطار ، فودعوا بالتصفيق والتهليل العظيم .

وقد كانت حفلات الوداع مثل ذلك ، فى جميع المحطات التى مروا بها ، فجاءنا من وكيلنا بطنطا ، أنه كان فى انتظار القطار المقل لحضرات أعضاء الإرسالية ، كثيرون من الوجهاء والأعيان وكبار الموظفين ، يتقدمهم عزتلو حضرة وكيل مديرية الغربية ، وحضرة حكمدار البوليس . فلما وقف القطار ، انتظم عقد الجميع ، وقام بينهم خطيبا حضرة الأستاذ الشيخ محمد جبر ، مفتش الكتاتيب بالغربية ، وقال كلمات كان لها أحسن وقع فى النفوس ، وما كاد ينتهى من قوله حتى علا صوت الجمهور على صفير البخار ، مكررا : فليحي العلم ! فلتحى الجامعة الحرة ! فليحى الحزب الوطنى !

وجاءنا من مكاتبنا فى كفر الزيات ، أنه فى الساعة السادسة مساء ، وصل قطار الإكسبريس المقل لأعضاء الإرسالية ، وكانت المحطة مزدحمة بوفود المشيعين ، الذين حضروا لوداع نخبة الشبان ، وموضع آمال الأمة ، وكان يتقدم المودعين حضرات وكيل النيابة ، ومأمور المركز ، ومفتش الصحة ، وألقيت الخطب الحماسية المختصرة . وعند قيام القطار نودى : فلتحى الشبيبة المصرية ! فلتحى الجامعة ! فلتحى الأمة !

وجاءنا من مكاتبنا بدمنهور ، أن الاحتفال باستقبال الإرسالية كان عظيما فخيما ، إذ غصت محطة دمنهور بالأعيان والوجوه وذوى الحيثيات ، يتقدمهم سعادة مدير البحيرة ، ووكيل المديرية ، والحكمدار ، ورجال القضاء والنيابة ، وكبار المستخدمين . فلما وقف القطار وجه إليهم سعادة المدير عبارات الوداع والتشجيع ، ثم تلا أحد الفضلاء أبياتا رقيقة فى هذا المعنى .

أما استقبال الإرسالية فى الإسكندرية ، فكان أعظم وأفخم . وإننا ننشر هنا رسالة حضرة مكاتبنا السكندرى ، التى حوت وصف الاحتفالات الكبرى ، التى أقيمت إجلالا للعلم وأهله .

حيا الله أهل الإسكندرية ! فهم عنوان الفضل ، ومكارم الأخلاق . رأينا منهم بالأمس ، [أول من أمس] حفاوة بطلبة اليوم ، أساتذة المستقبل ، واحتفالات لامزيد عليها ، أكثر الله من أمثال هذه الأعياد العلمية ، وضاعف همة القائمين بخدمة البلاد ، ونشر العلوم والمعارف بين أبنائها .

فأول احتفال أقامه السكندريون ، كان بهمة حضرة الفاضل عبد الفتاح أفندى سالم ، التاجر بمينا البصل ، فإنه أعد وليمة شائقة بكازينو عدن ، وداعا لحضرة الدكتور محمد أفندى كمال ، الذى عاد من العاصمة صباح الأمس ، تلبية لحضرة الفاضل المشار إليه ، فكانت الحفلة بديعة رائقة ، ألقيت فى خلالها خطب الوداع ، ومكث المدعوون فى هناء وصفاء إلى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر .

والاحتفال الثانى الذى دل على جميل الإحساس ، وشريف الشعور ، توجه المئات من الأدباء ، بين أعيان وموظفين وطلبة ، إلى محطة الباب الجديد ، لاستقبال حضرات الطلبة عند قدومهم من العاصمة ، فكان الجميع فرحين مستبشرين . وعند ما أقبل القطار ، أخذوا يصافحونهم مصافحة الأخ لأخيه ، والوالد الحنون لابنه البار .

أما الاحتفال الثالث ، وهو تلك الوليمة الكبرى ، التى أعدت من مائة وستين من علية القوم ، وكبار الموظفين ، وأدباء الشبيبة الراقية ، فحدث عن حسن نظامها ولا حرج ، فقد صفت الموائد فى أكبر قاعات النزل الخديوى ، مكللة بالزهور والثريات الكهربائية ، ولما جاءت الساعة التاسعة ، جلس المدعوون فى المحلات المعدة لكل فريق منهم ، فكان حضرات الطلبة المحتفل بهم فى صدر المكان ، ومعهم المحتفلون من الأهالى ، على مائدة كبيرة ، وأعضاء اللجنة ورجال الصحافة على مائدة أخرى ، وبعد أن أكل القوم هنيئا فى صفاء تام ، أذن حضرة رئيس اللجنة ورئيس الاحتفال عزتلو إسماعيل صدقى بك ، سكرتير بلديتنا العام ، بإلقاء الخطب ، فوقف حضرة على أفندى زكى العرابى المحامى ، سكرتير اللجنة ، وتلا خطابة باللغة العربية ، رحب فيها بالحاضرين الذين لبوا دعوة اللجنة ، ثم ارتجل حضرة الدكتور مراد أفندى سيد أحمد المحامى خطابا بليغاً باللغة الفرنسية ، أعجب به القوم أيما إعجاب . ولما أتم هذان الخطيبان أقوالهما ، وقف حضرة توفيق أفندى الساوى ، أحد طلبة الإرسالية ، فشكر القوم على هذا الاحتفال ، وقال كلمات وجيزة مفيدة ، أعرب بها عن شعوره وشعور إخوانه ، وميلهم جميعا للسعى فيما يعود على البلاد بالخدم والمنافع الجليلة .

وفى الختام ، وقف حضرة أحمد زكى بك سكرتير الجامعة ، فألقى خطبة حدث فى الجزء الأخير منها أن استاء الحاضرون من عبارة أوردها الخطيب عن الأحزاب المصرية ، عند ما ندد بكونها لم تقم

بخدمة العلوم ونشرها ، بين أمة تعتبر فى أشد الحاجة للعلم الراقى الصحيح ، فجاءت بين أقواله عبارة موجهة للأحزاب ، حتى إن القانونى الفاضل أحمد بك لطفى المحامى ، والعضو بالحزب الوطنى ، قد فضل الانسحاب من الحفلة ، احتجاجا على الخطيب ، وانسحب فعلا . كما أظهر الكثيرون من أعضاء الحزب استياءهم ، وكان أغلب الحاضرين فى الهيئة المحتفلة من أعضاء هذا الحزب ، ولما انتهت الحفلة عند منتصف الليل ، انصرف القوم سائلين المولى أن يوفق أولئك الطلبة إلى ما فيه الخير .

ولا يفوتنى أن أذكر إقبال الثات غير المحتفلين بالولمية لسماع الخطب ، فقد ازدحمت بجموعهم رحبات النزل على اتساعها ، وقد كانت حفلة الوداع على ظهر الباخرة أمس ، من أشد الحفلات الماضية تأثيرا ، فقد قصدها القوم أفواجا ، وألقوا الخطب مودعين ، ثم أخذوا يصافحون الطلبة سائلين من الله أن يردهم إلى أوطانهم سالمين غانمين ، وأن يمتعهم بتمام الصحة والعافية ، ويعيدهم شموسا زاهرة ، لنشر العلوم والنور بين أرجاء البلاد .

ولما أبحر طلبة الجامعة المصرية من الإسكندرية ، قدموا لحضرة سكرتير الجامعة كتابا ، يرجون فيه أن ينوب عنهم فى تقديم شكرهم للأمة ، ولمن احتفلوا بوداعهم ، وللصحافة بأكلها .

إكرام إرسالية الجامعة

جاءنا من جمعية الطلبة المصريين فى ليون ما يأتى :

أفادتنا الأنباء المصرية بقدوم من انتخبتهم لجنة الجامعة المصرية ، لتتميم دراستهم فى كليات أوربة ، والذين ستكون درجتهم قادة النهضة العلمية فى السنين القادمة ، فقررنا فى جلستنا المنعقدة قبيل مجيئهم ، أن يقابلهم جميع الأعضاء باللباس المصرى . وما وافى يوم الخميس موعد وصولهم ليون ، حتى توافد أعضاء الجمعية على المكان الذى ضربوا موعدهم للقاء بعضهم فيه ، فكان مشهدهم من أجمل المشاهد فى عيون أهل البلد ، حتى كثر ما استلفتوا أنظارهم .

وعند استكمال عددهم قصدوا محطة السكة الحديدية ، ينتظرون القطار بفارغ الصبر ، ولم تكد تنقضى الساعة السادسة ، حتى خفقت القلوب لرؤية القطار الذى يحمل هذه الحلية المصرية ، وعند دنو العربة المقلة لهم ، هتف عضو من الجمعية : لتحى الشبيبة المصرية ! فرددها وراءه إخوانه بالفرنسية ، وما هو إلا أن انتشر عبير الحلية بين أرجائنا ، فتبودلت التسليمات وعبارات التحية . ثم سار هذا الموكب الحافل بمن تتعلق بهم سعادة البلاد ، إلى حيث يستريحون هنيهة من الزمان ،

من عناء السفر ، حتى إذا كانت الساعة الثامنة ، يمم الجمع فندقا عظيما لتناول العشاء ، فجلس الكل حول مائدة قد أعدت ، وكمل تنسيقها ، ترفرف عليها أعلام السرور والإيناس ، وتجاذب كل طرف صديق ، فشجعهم من شجع ، وذكرهم بعظم المسئولية المذكورون ، وهم كلهم تبدو عليهم سيمى الذكاء والفطنة ، مما قوى أملنا فى مستقبل الجامعة ونفعه العميم ، الذى سيعيد للقطر بهجته التالدة ، ويلبسه حلة الرقى .

وبعد أن انتهينا من الطعام ، خطب فى الجميع رئيس الجمعية ، مرحبا بالقادمين ، وهنأهم بسلامة الوصول ، راجيا لهم بلوغهم أقصى ما يريدون ، ثم سألهم ربط صلة فيما بينهم وبين الجمعية ، ليتبادل الطرفان الآراء ، ولتقدم لهم الجمعية ما استطاعت من خدمات ، بما حازه بعض أعضائها من الخبرة بهذه البلاد ، لطول مكثهم بها ، إلى أن قال : إنه يرى نفسه سعيدا بما سيكون لتلك الوفود المصرية من التأثير فى الرأى العام الأوربى ، بما يظهرونه من علائم الجد والنشاط ، ذلك التأثير الحسن الذى سيمحو سوء ما أذاعه عن المصرى المذيعون ، وختم المقال بشكرهم على تلبية الدعوة ، واعتذر عن التقصير نحوهم ، لأن خبر قدومهم وصل متأخرا .

ثم تلا بعده أحد أعضاء الجمعية خطابا وإشارة برقية من جناب الموسيو لامير ، الموجود بمصيفه بعيدا عن ليون الآن ، يعرب فيها عن سروره بقدوم الإرسالية ، وود لو رأى المسافرين منهم قبل أن يبرحوا البلدة ، على أنه حدد موعدا لمقابلتهم بباريس .

ثم قام من بين أعضاء الإرسالية ، حضرة محمد أفندى توفيق الساوى ، فاستهل كلامه بما يعبر عما خالج قلوب الجميع من المسرة ، إذ رأوا إخوانهم ينتظرونهم ويحيونهم بحياة مصر ، إلى أن قال : وإنى لأشعر الآن بأكبر لذة فى حياتى ، ولا اخالنى بعدت عن الوطن ، وأنى محفوف بأصدق الإخوان . وتلاه حضرة السيد أفندى كامل ، فدحض بالدليل المحسوس ، الذى استنتجه من الوفاق السائد بين أعضاء الجمعية ، مفتريات بعض المصريين ، الذين يدعون تخاذل إخوانهم ، وخصوصا فى الأقطار الأوربية ، وهو يرى ذلك مقدمة للنجاح والتقدم .

ثم قام من بين أعضاء الجمعية من شكرهم على حسن ظنهم ، وتمنى للمسافرين منهم سلامة الوصول . وقد لبثت الإرسالية معنا حتى يوم السبت ، وودع المسافرون منها إلى باريس ولندن ، كما استقبلوا بحفاوة ، يزيد على ذلك تأثر يرى على محيا الجميع لذلك الفراق . كما قد شيعتهم العيون بنظرات الحنو ، والقلوب تتمنى حسن السلامة والنجاح .

جمعية الطلبة المصريين بليون

لائحة التدريس والمدرسين

وقد رأت اللجنة فوق هذا ، أن تضع لائحة للتدريس ، ريثما يتم الطلبة الموجودون بالإرسالية دروسهم ، ويحضرون لمصر مستعدين للتدريس فيها . وكذلك استدعاء علماء من الخارج لتدريس المواد المزمع تدريسها ، وهى تاريخ المدنية ، وتاريخ العلوم والفلسفة والتشريع . وقد اختارت من المواد أربعا أشد اجتذابا لميل الطلبة المصريين ، وهى تاريخ التمدن القديم فى الشرق ، وتاريخ التمدن الإسلامى ، وتاريخ الآداب العربية والفرنسية والإنجليزية . وقد تقرر أن تكون مدة السنة الدراسية فى الجامعة ثمانية أشهر ، من نوفمبر إلى يونيه . وعندما تتيسر كل المعدات ، يشرع فى تدريس كل العلوم .

وقررت اللجنة انتخاب أحمد زكى بك سكرتير الجامعة المصرية لتدريس تاريخ الحضارة الإسلامية وآدابها ، وانتخاب الأستاذ أحمد كمال بك ، أمين دار الآثار المصرية ، لتدريس تاريخ المدنية القديمة فى بلاد مصر والشرق فى أيام الجاهلية ، وانتخاب الأستاذ بوقليه لتدريس الآداب الفرنسية ، والمستر ملر للأدب الإنجليزى وتاريخ الفنون ، والأستاذ جويدى ، لتدريس ما يتعلق بآثار الإسلام ، وآثاره فى مصر وصقلية والأندلس .

أما أوقات التدريس فقد تقرر عنها ما يأتى :

أن يكون تدريس كل مادة فى أربعين درسا على الأقل ، يكون فى كل أسبوع درسان منها . وأن تكون مدة كل درس من ساعة واحدة إلى ساعة وربع ساعة . وأن التدريس يكون من الساعة الخامسة إلى الساعة الثامنة بعد الظهر .

شروط قبول الطلبة :

تقرر قبول جميع من يتقدم من المتخرجين فى المدارس العالية ، والطلبة الموجودين فيها ، وكذلك طلبة الأزهر الشريف ، ومدرسة دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، وكل من لا يدخل فى ضمن هذه الطوائف ، ممن يقدم طلبا للجامعة بنية الاستمرار على حضور درس واحد ، فليكن للحصول على إجازة أو لقب منها .

وجعل للدخول فى قاعات التدريس رسم سنوى ، قدره أربعون قرشا عن كل طالب ، ومائة قرش عن غير الطلبة . وأما الذى يريد حضور درس واحد ، فيدفع رسما للدخول قدره خمسة قروش صاغ فى كل مرة .

الغرض من إنشاء الجامعة

أصدرت اللجنة بيانا بالغرض من إنشاء الجامعة ، لنشرته الصحف ، وهذا نصه :

إن الغرض الذى ترمى إليه المدارس الجامعة فى البلاد الراقية ، هو التوسع فى نشر التعليم بين جمهور المتعلمين والمتنورين من الأمة ، وإدخال فروع جديدة من المعارف العصرية ، ومطالب الحكمة العالية ، التى تقدمت بها الأمم فى ميادين الحضارة ، فالوسيلة الضامنة لتحقيق هذه الأمانى الكبيرة ، إنما هى فى اختيار الأساليب المدنية ، التى هدت إليها التجربة ، وأرشد إليها الاختبار الطويل ، وبها دون سواها يكون النجاح التام ، ووصول الناشئة إلى المقصود من أقرب طريق .

من المعلوم أن نظام التعليم الآن فى مصر ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، فروع عملية كبيرة ، تشمل الحقوق ، والطب ، والرياضيات . وقد وصفناها بأنها عملية ، لأن الطلبة الذين يتخرجون فى هذه العلوم ، يجعلون همهم مقصورا على اكتساب المعيشة منها ، وبسببها فقط يتألف منهم لفيف المحامين والأطباء والمهندسين .

وبما أن وظيفة الجامعة هى أسمى من هذه الغاية العلمية ، فقد رأت اللجنة القائمة بإنشاء الجامعة المصرية ، تحت عناية الأمة ورعاية سراتها الكرام ، أن أول واجب يتحتم عليها القيام به فى تحقيق الرغبات ، أن تبذل كل ما فى وسعها ، لكى تبث فى الجمهور الأفكار الموصلة إلى هذه الغاية السامية ، بأن تجعل الناس على اختلاف الطبقات ، وتباين المشارب ، يقبلون على طلب العلم ، لمجرد العلم ، حتى يرتقى مستوى الأمة فى أقرب وقت ، بارتقاء مستوى الأفراد ، فيقبل المجموع حينئذ ما تتوجه إليه المطالب الجسام ، وتتوق إليه النفوس الكبار ، فإذا ماوصلت الجامعة المصرية إلى تحقيق جزء من هذه الأمنية العظيمة ، ولو فى أول الأمر ، كانت قد غرست فى البلاد غرسا زكيا ناميا ، يأتى فى المستقبل بأجمل الثمرات .

ولذلك ، فأول حجر يقوم عليه أساس التعليم العالى ، هو استنهاض الهمم ، واستدراج النفوس إلى تدارك مافات ، وحمل أرباب البصيرة على طلب العلم ، لمجرد العلم ، كما كان فى صدر الإسلام ، وكما هو الشأن عند أمم الغرب واليابان فى هذه الأيام ، ولا يكون ذلك إلا بتمهيد الوسائل ، وتأهيل الأساليب الحديثة فى هذه البلاد ، لتقريب موارد العلم على جميع الطلاب .

إن القواعد الصحيحة التى يقوم عليها هذا البنيان الكبير ، لا تكون إلا بإدخال المعارف ، التى لم تنل فى مصر حظها من العناية إلى الآن ، كالتاريخ ، والفنون ، والآداب ، والعلوم العالية ، التى تجعل الإنسان كبيراً فى نفسه ، كبيرا فى قومه ، وتجعل الأمة كبيرة بين الأمم الكبيرة ،

فأن هذه المواد هي التي ارتقت بها شعوب أوربة وأمريكة واليابان ، وأبلغتها إلى ما وصلت إليه من السؤدد والسلطان إذا كانت أساساً لسعادة الأفراد بحذافيرها ، فإن الذين يبغون تتفتح أمامهم أبواب الرزق ، وتيسر لهم مطالب الاكتساب ، ولكن الغاية الشريفة التي ترمى اليها ، هي ترقية المدارك ، وإنارة البصائر ، ورفع شأن الأمة بمجموعها في حلبة العلم والفضل ، وهما في كل البلاد أجل من أن يكونا مجرد وسيلة للارتزاق .

تلك هي العوامل التي حدت بلجنة الجامعة المصرية ، بعد الروية والتفكير ، لاختيار المواد الأولى ، التي جعلتها أساساً للتدريس ، عند استهلال العام المدرسي المقبل ، لأن جميع الأمم عند ما تأخذ بأسباب النهضة ، لا مندوحة لها عن محاكاة الشعوب التي أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية ، والتاريخ يشهد بصدق النتيجة المترتبة على هذه المقدمات ، فقد أخذ الأغارقة عن قدماء المصريين ، وعنهم أخذ العرب في أيام العباسيين ، وعنهم أخذ الإفرنج في إبان نهضتهم ، وعنهم أخذ الأمريكيون واليابانيون .

ولما كان الأخذ عن أمة من الأمم يوجب الوقوف على أساليبها ، ودرجة تصوراتها ، وكيفية تدرجها في ترقيها ، فقد اختارت لجنة الجامعة المصرية أن تتمشى في ذلك الناموس الطبيعي ، بتلقين الطلاب فنون الأدب عن الأمتين الكبيرتين ، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين أكبر انتشار ، فقررت تدريس علوم الأدب عند الفرنسيين وعند الانكليز ، وهي تعتقد تمام الاعتقاد ، بأن الطلاب المصريين يجدون في هذه الدروس الوسيلة الوحيدة للتشبع بالأساليب الحديثة ، فيستخدمونها في تقريب موارد العلوم باللغة العربية ، وإدخال المعارف العصرية إلى مصر ، وتتبع مناهجها ، لتقريب ما في اللغة العربية من معارف وآداب .

ولما كان العلم يسير مع الفن جنباً لجنب ، فقد قررت اللجنة أيضاً استحضار أحد الأساتذة من البارعين في إيطاليا ، وهي معدن الفنون في القديم والحديث ، ليقوم بتدريس تاريخ الفنون ، ويقف المصريين على أساليب الأمم في هذا السبيل ، ويرشدهم إلى ما وصل اليه العرب في هذا الشأن ، خصوصاً في مصر وصقلية والأندلس وغيرها من بلاد الغرب ، التي كان للاسلام فيها أعلى منار .

والذي دعا اللجنة لاختيار الأستاذ من إيطاليا ، أنها شبيهة بمصر ، في كونها لها في القديم تاريخ مجيد ، وأنها كانت مصباحا للمعارف في سالف الزمان ، ثم أخنت عليها الأيام ، فسقطت إلى الحضيض ، ولكنها تنبهت من رقودها ، وأفاقت من غفلتها ، فأخذت بأسباب النهضة العلمية

والفنية ، حتى ارتقت إلى مكانة يغبطها عليها كثير من الأمم ، فجملت تتحراها فى هذا الباب ، ومصر الآن فى أيام نهضة علمية ، فلا جرم أن تتشبث بها ، لتصل إلى ما تبتغيه من الرقى بأيسر الأسباب .

ولا حاجة لشرح الفوائد التى تترتب على درس المدنية المصرية فى أيام الجاهلية ، فأنها لا تزال إلى اليوم وإلى مستقبل بعيد ، مورداً عذبا يتزاحم عليه تابعو الأمم الراقية ، بالاستفادة من علوم مصر الأولى .

أما الحضارة التى نشر الإسلام رايتها فى الخافقين ، وأفاد بها المشرقين والمغربين ، فلا يزال أهل الفضل من كل الأمم الراقية يذكرونها مقرونة بالإعجاب والاحترام ، وما أجدر المصريين بالوقوف على حقائق هذه الحضارة الباهرة ، لتحقيق نهضتهم الحالية ، والرجوع إلى ما كان لأسلافهم من مجد عظيم ، ومقام كبير .

تلك هى الدروس الخمسة التى قررتها اللجنة على سبيل الابتداء ، لأنها تعتقد أن الوسائل هى التى توصل إلى المقاصد ، ولأنها تعتقد أن الأساليب الصحيحة هى التى تضمن للطالب أكبر الفوائد ، فيما يأخذ به نفسه من التعليم والتحصيل .

فليس القصد من دروس الجامعة المصرية ، أن يتخذها الطالب وسيلة لاحتراف مهنة يعيش منها ، وليس له من ورائها أمل كبير . وإنما الغاية التى ترمى إليها فى كل البلاد ، هى أسمى من هذا المقصد التافه المادىّ ، الذى يمكن الوصول إليه بقليل من العلم فى المدارس المعتادة ، فقد كان ارتقاء الأمم بهذه الوسيلة فى أوربة ، كما ارتقت أمم الاسلام من قبل ، لأن منهما من طلب ويطلب العلم لمجرد العلم ، فكان من وراء ذلك ما يحدثنا به تاريخ الاسلام ، وما نشاهده من مآثر أمم الغرب فى الحضارة والعمران .

كانت اللجنة تود من صميم فؤادها ، أن تضيف إلى هذه المواد الاسلامية علوما أخرى ، لتدريسها فى السنة الأولى المقبلة ، ولكنها ، مع الأسف الشديد ، لا يسعها أن تتصرف كما تريد ، لقلة المال الذى اجتمع لديها إلى الآن .

غير أنها ترجو عند حلول السنة الثانية ، أن يتيسر لها استبدال واحدة أو أكثر من هذه المواد ، أو أن تضم إليها علما واحداً فأكثر من الموضوعات العصرية ، وذلك لأن الطلبة يكونون فى السنة الأولى قد تشربوا الأساليب الحديثة ، ووقفوا على مزاياها ، وقدروا على الاستفادة منها ، فيما تدعو حاجة الأمة إليه . وتلك الموضوعات تشمل تاريخ العلوم الرياضية والطبية والفلسفية ،

وبعض الفروع العالية من هذه العلوم ونحوها ، مما تعتبره الأمم الراقية بمثابة القواعد الوطيدة ، والدعائم الثابتة ، لتشييد هياكل العلم الصحيح .

على هذا المنوال تكون الجامعة المصرية فى بضع سنوات كحوض علمى كبير ، تتجلى فيه أمام الطالبين والسامعين بطريقة تدريجية متوالية ، أهم المعارف البشرية ، التى ارتقت بسببها المعاهد المماثلة لها فى أوربة وأمريكا واليابان ، واتخذتها نبراساً مضيئاً ، وأساساً قويماً لما أحرزته من قوة وفخار ، حتى إذا مضت السنوات القليلة الأولى ، عاد إلى مصر أولئك الشبان ، الذين سترسلهم اللجنة على نفقة الجامعة ، لخدمة الجامعة بعد نبوغهم فى غضون تلك المدة ، فى العلوم والمعارف التى تحتاج إليها الأمة ، للأخذ بأسباب الرقى الحقيقى ، فيتولون بأنفسهم ، وبصفتهم مصريين ، شئون التعليم العالى باللغة العربية ، وبمقتضى الأساليب الحديثة ، التى تكون اللجنة قد مهدت لها الأسباب ، وأعدت لها الطلاب ، فيكون عملهم مبنياً على العمل التحضيرى ، الذى ستشرع فيه اللجنة من الآن ، ويكون هذا العمل المزدوج سبباً قويا لما يتوخاه الكل من الغايات النافعة ، بترقية مدارك الأمة ، وتوطيد دعائم الجامعة .

وللجنة أمل كبير ، فى عناية الأمة بهذا المشروع الخطير ، وتعاون الأيدى العاملة ، والعقول المفكرة ، حتى تتوافر لديها الأموال ، وتتزايد أبواب الدخل ، فيكون للجنة سبيل للتوسع فى فروع التعليم ، فى بحر هذه المدة القصيرة ، فما بعدها إن شاء الله تعالى .

والله ولى التوفيق ، وعليه الاعتماد فى إنجاح المطالب ، وتحقيق الغايات .

الفصل الثالث

استقلال الجامعة

هكذا خطت الجامعة خطواتها الأولى ، موفقة سديدة بإذن الله ، وأصبحت ملء القلب والعين معاً . ولكن يظهر أن سلطات الاحتلال رأت خطراً جاثما ينبعث من هذه المؤسسة العلمية الجليلة ، التى قامت بأموال المصريين وجهود قادتهم ورجالهم ، فكتب السير إلدون غورست تقريراً عن هذه الجامعة الجديدة ، ذكر فيه أن الأعضاء اتفقوا على المبادىء العامة ، وذكر أن من بين هذه المبادىء ما يأتى :

« تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأى الحكومة المصرية » .

فأحدث هذا التصريح ضجة فى المجتمع المصرى ، وخشى أولو الأمر مغبة الأمر ، واعتقدوا أن فى ذلك تعريضا باستقلال الجامعة ، وإعلانا بتبعيتها للحكومة ، تسيطر عليها كيف تشاء ، وعلقت « المؤيد » على ذلك تقول :

« على اللجنة أن تبين للرأى العام ، إلى أى حد تكون إدارة الجامعة مطابقة لرأى الحكومة ، حتى لا تكون هناك وسيلة يتخذها ذوو الأغراض للإضرار بمثل هذا المشروع الجليل » .

وقد بذلت هذه الجريدة الغراء فى هذا الصدد جهوداً نسجلها هنا مع الغبطة والسرور ، فقد قصد مراسلها سراى دولة الأمير « أحمد فؤاد » وحصل منه على حديث هذا نصه :

« الأمير يصرح علنا أنه من يوم أن تولى رياسة الجامعة وهى جامعة وطنية حرة ، وليست تحت رعاية الحكومة أو تدخلها فى شىء ما » .

كما قصد المراسل ديوان الأوقاف ، حيث قابل المنفورله حسين رشدى باشا ، أحد أعضاء الجامعة ، فقال : « إنى لا أعرف تدخلا من الحكومة فى شئون الجامعة ، ولا أن هناك ميلا من الحكومة

إلى التدخل ، إذ الجامعة ككل شركة تؤسس فى مصر تكون تابعة لقوانين الحكومة العامة ، ولكن لا دخل لها فى برنامج التعليم ، وإدارة الجامعة » .

ولكن الأمير « أحمد فؤاد » لم يكتف بما ذكره لمراسل الجريدة ، بل صرح علنا فى مجلس الجامعة ، الذى انعقد فى يوم الأربعاء ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨ بما يأتى :

« إنى أعلن على رءوس الأشهاد ، مكررا ماقلته سابقا ومرارا ، من أن الجامعة المصرية ، ومجلس إدارتها ، وجمعيتها العمومية ، مستقلة تمام الاستقلال ، وليس لأى سلطة أو جهة من الحكومة ، أدنى تدخل فى أعمالها . وإن كل القرارات التى قررتها اللجنة ، والتى ستقررها ، إنما أصدرتها وستصدرها بتمام الاستقلال ، بما يوحيه ضميرها وإخلاصها فى خدمة هذا الوطن العزيز ، وتفانيها فى رفع شأنه ، وتكوين رجاله ، الذين سيكونون أعظم ذخيرة له فى مستقبل الأيام » .

ومن الطريف أن نذكر أن الجملة التى خططنا تحتها خطا قد كتبت فى محضر الجامعة بخط الأمير نفسه ، موقعة بإمضائه الكريم . ولعل هذا خير مايدل على اهتمامه بالجامعة ، ورعايته لها ، وحبه إياها .

وإزاء هذا كله ، اضطر السير إلدون غورست إلى التصريح بأن هناك تحريفا وقع فى تصريحه ، وأن المقصود بالفقرة التى أشار إليها مايلى :

« ترى اللجنة من الواجب عليها أن تستميل إليها الناس جميعا ، وخصوصا الحكومة المصرية ، التى تؤمل أن تجد منها التشجيع والمساعدة ، على اختلاف أشكالها » .

ولعل أولى الأمر بالجامعة خافوا من تبعيتها للحكومة إذ ذاك ، لأن هذه الحكومة لم تكن وقتذاك حرة طليقة فى شئونها ، بل كانت اليد الإنجليزية تسيرها كيف تشاء ، فخافوا أن تمتد تلك اليد إلى الجامعة ، بما يجعلها تتعثر فى طريقها .

أما الخطوة الثانية فى سبيل السير بالجامعة إلى غايتها المنشودة ، فكانت السعى عند أولى الأمر للاعتراف بأنها من المنافع العامة . وقد اجتمع مجلس الجامعة يوم الأحد ٣ من مايو سنة ١٩٠٨ برياسة سمو الأمير « أحمد فؤاد » ، وتفاوض الأعضاء فى الطريقة الكفيلة بالحصول على هذا الأمر ، ثم تناقشوا عن السوابق التى حدثت فى مصر ، فيما يتعلق بهذا الصدد ، فقال السكرتير :

« إنه لم يكن لذلك من سابقة سوى أن الجمعية الخيرية الإسلامية عند تشكيلها ، أرسلت خطابا إلى رئيس الحكومة ، فرد عليها بخطاب رسمى ، فصارت لها بذلك شخصية قانونية ، وأصبحت

بهذه الوسيلة تمتلك العقارات ، وتباشر تأدية رسالتها ، بينما لم تفز جمعية العروة الوثقى بمثل هذا الامر ، برغم أنها أغنى من الجمعية الخيرية الإسلامية بكثير » .

وقد كتب سمو الأمير « فؤاد » إلى وزير الداخلية خطابا يطلب فيه اعترافه بأن الجامعة من المنافع العامة ، وهذا نص الكتاب :

الجامعة المصرية

عطوفتلو أفندم ناظر الداخلية

فى علم عطوفتكم أنه قد وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية ، لتأسيس جامعة مصرية ، وتشكلت لذلك لجنة لجمع الاكتتابات . ويسرنى اليوم أن أعلن عطوفتكم ، بأنه قد تم بفضل الله وعناية أولى البر ، تأسيس هذا المعهد العلمى ، تحت رعاية الجناب الخديوى المعظم . وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ، ودوام بقائها ، أتشرف بتقديم نسخة منه طبق الأصل الذى صدقت عليه الجمعية العمومية ، فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ ، ولى أمل عظيم فى أن عطوفتكم تتكرمون بإجراء مافيه الإقرار من الحكومة ، على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام ، نظرا للفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد ، والخدم العظيمة الشأن التى سيقوم بها للبلاد ، إذ يمهد للشبيبة النشيطة سبيل التخرج فى العلوم العالية ، ويخدم القطر خدمة صحيحة ، ترفع من شأنه ، وتزيد فى توطيد أركانه ، أفندم .

أول يونيه سنة ١٩٠٨

رئيس الجامعة

"أحمد فؤاد"

وأرفق به قانون الجامعة المصرية ، الذى نورد نصه فيما يلى :

تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة « جامعة مصرية »

والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين ، على اختلاف أديانهم ، وذلك بنشر الآداب والعلوم .

وتكون هذه الجمعية خاضعة « للنظامنامة » المرفقة بهذا .

وموارد هذه الجمعية هي ما يأتي :

أولا — المبالغ المتحصلة ، أو التي تتحصل بطريق الاكتتاب العمومى .

ثانيا — الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى، التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا — الاشتراك السنوى .

رابعا — الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل، برصد منقولات وعقارات باسم الجامعة.

خامسا — الإعانات الدورية أو غير الدورية ، التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية ، أو المصالح العمومية ، أو الخصوصية ، أو الأفراد .

ومجلس الإدارة الأول يكون مؤلفا من :

دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » . .	رئيسا
سعادة حسين رشدى باشا ، وإبراهيم نجيب باشا	وكيلين
حضرة أحمد زكى بك	سكرتيرا
حضرة حسن سعيد بك	أمينا للصندوق
حضرة أرتين باشا	أعضاء
حضرة الدكتور علوى باشا	أعضاء
حضرة عبد الخالق ثروت باشا . . .	أعضاء
حضرة مرقص حنا أفندى . . .	أعضاء
حضرة المسيو ماسبرو	أعضاء
حضرة يوسف صديق بك	أعضاء
حضرة على أبو الفتوح بك . . .	أعضاء
حضرة على بهجت بك	أعضاء
حضرة المسيو لوزنيا	أعضاء
حضرة على ذو الفقار بك	أعضاء

تحرر هذا ، ووُقّع عليه مع « النظامنامة » المرفقة به ، من حضرات الأعضاء المذكورين ، على خمس عشرة نسخة ، لكل واحد من المؤسسين الموقعين على هذا منها نسخة واحدة ، وحفظت النسخة الأصلية بقلم سكرتارية الجامعة .

القاهرة فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨

"أحمد فؤاد"

وقد أرسل وزير الداخلية إلى دولة الأمير الكتاب التالي :

نظـارة الداخلية

نمرة ١١٢٢

قسم الإدارة

قلم السكرتارية العربية

دولتلو أفندم حضرتلرى الأمير "أحمد فؤاد باشا"

رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية

طالعت كتاب دولتكم ، المرسل مع نسخة من قانون الجامعة المصرية ، وقد سرنا ما بذله مؤسسوها من الهمة الممدوحة ، التي يستحقون عليها جزيل الشكر . ومع الموافقة على هذا العمل الجليل ، ذى المنفعة العمومية ، الذى أرجو تعميم فائدته ، فإننا نسأل الله تعالى دوام التوفيق ، لاستدامة النفع به . أفندم .

١٦ يونيو سنة ١٩٠٨

ناظر الداخلية

مصطفى فهمى

وقد أصبحت الجامعة بذلك من المنافع العامة . ويعتبر هذا حدثا خطيرا في تاريخها ، بل يعتبر حجر الأساس في بنائها ، إذ استطاعت بعد ذلك أن تشب على قدميها ، وتمضى في تحقيق رسالتها ، واطمأن إليها الناس ، واعترفت بها الحكومة ، ووثقت الأمة بأعمالها ، وآمنت برسالتها . وكل ذلك بفضل الأمير « أحمد فؤاد » وبفضل تشجيعه ، وخالص تفانيه لها .

وكان من نتائج هذا الاعتراف العظيم ، أن بادرت وزارة الأوقاف ، وكان مديرها إذ ذاك حسين رشدى باشا ، بتقرير إعانة سنوية للجامعة ، قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى كل سنة ، ابتداء من سنة ١٩٠٨ ، وتعتبر هذه المساعدة مهمة جدا ، إذ قوت من ساعد الجامعة ، وأعانتها على أداء رسالتها خير أداء .

النظـامنامة

الباب الأول : اسم الجمعية ومركزها وموضوعها

المـادة الأولى : يطلق على الجمعية المشكلة بمقتضى هذا النظامنامة ، اسم « الجامعة المصرية » .

المـادة الثانية : مركز الجمعية بمدينة القاهرة .

ويجوز لهـا أن تنشئ محال التعليم ، ومعاهد للآداب والعلوم ، فى كل مدينة أو قرية بالقطر المصرى ، ترى فائدة فى إيجاد تلك المحال أو المعاهد بهـا .

المـادة الثالثة : الغرض من الجامعة المصرية ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم ، على اختلاف أديانهم ، وذلك بنشر الآداب والعلوم .

ومن أخص الوسائل التى تتخذها الجمعية لتحقيق غايتها ما يأتى :

(أ) ترتيب تدريس ممـاثل للحاصل فى المدارس الجامعة بأوربة ، مع مراعاة تطبيقه على احتياجات القطر المصرى .

(ب) تقرير مرتبات لإرسال طلبة من المصريين إلى الخارج ، ليكتسبوا معلومات وافية ، فى المواد التى يخصصهم مجلس إدارة الجامعة لتلقيها ، لأجل أن يقوموا بتدريسها فيما بعد باللغة العربية فى الجامعة .

(ج) تنظيم محاضرات يلقيها أكابر رجال العلم والأدب ، ولو ممن يصير استحضارهم عند الاقتضاء من الخارج ، وذلك للبحث فى المسائل العلمية أو الفلسفية ، أو لشرح بعض الموضوعات الأدبية أو التاريخية .

(د) تأسيس مدارس ودور آثار مدرسية ، وكتبخانات عمومية ، ومعامل للفحص والتحليل ونحوها ، كلمـا سمحت للجامعة مواردها المـالية بذلك .

(ﻫ) منح شهادات وإجازات .

(و) منح جوائز لأصحاب المؤلفات العلمية أو الأدبية باللغة العربية ، بعد المسابقة بين المشتغلين بها .

الباب الثانى : موارد الجمعية

المادة الرابعة : موارد الجمعية هى ما يأتى :

أولا — المبالغ المتحصلة ، أو التى تتحصل بطريق الاكتتاب العمومى .

ثانيا — الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى ، التى تبرع بها ديوان عموم الأوقاف ،

ثالثا — قيمة الاشتراك السنوى ، وسيأتى الكلام عليها فى المادة التاسعة .

رابعا — الهبات والوصايا التى صدرت أو تصدر فى المستقبل ، برصد منقولات أو عقارات باسم الجامعة المصرية .

خامسا — الاعانات الدورية أو غير الدورية ، التى يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية ، أو المصالح العمومية أو الخصوصية ، والأفراد .

الباب الثالث : أعضاء الجمعية

المادة الخامسة : أعضاء الجمعية على أربعة أنواع ، وهم :

أولا — الأعضاء المحسنون .

ثانيا — الأعضاء المتبرعون .

ثالثا — أعضاء الشرف .

رابعا — الأعضاء العاديون .

المادة السادسة : الأعضاء المحسنون هم المصالح العمومية ، أو الخصوصية ، أو الأفراد الذين يتبرعون للجامعة بمبلغ خمسة آلاف جنيه مصرى على الأقل ، أو بما يوازى هذا المبلغ من عقار أو منقول .

وتعلق أسماء الأعضاء المحسنين فى لوحة الشرف ، بالقاعة الكبرى بمقر الجمعية .

المادة السابعة — الأعضاء المتبرعون هم : المصالح العمومية أو الخصوصية ، والأفراد الذين يتبرعون للجامعة بمبلغ ألف جنيه مصرى ، على الأقل ، أو بما يوازى هذا المبلغ من عقار أو منقول .

المادة الثامنة — العلماء والأدباء من أية جنسية أو ديانة كانت ، المقيمون بالقطر المصرى أو خارجا عنه ، يجوز قبولهم أعضاء شرف بالجامعة ، بمقتضى قرار يصدر من مجلس إدارة الجامعة .

المادة التاسعة — الأعضاء العاديون هم : الذين يدفعون مائتى جنيه مصرى مرة واحدة ، أو اشتراكا سنويا قدره اثنا عشر جنيها مصريا على الأقل .

المادة العاشرة — أعضاء جمعية الجامعة ، من أى نوع كانوا ، ليس عليهم أية مسئولية شخصية ، ومجرد دفعهم لقيمة الاكتتاب أو الاشتراك يعد قبولا صريحا لأحكام هذا القانون .

الباب الرابع — مجلس إدارة الجامعة

المادة الحادية عشرة — يشخص الجامعة المصرية مجلس يسمى مجلس إدارة الجامعة ، وهو الذى يدير أعمالها .

ويكون مؤلفا من خمسة عشر عضوا مصريين متوطنين ومقيمين بالقاهرة .

واللجنة المؤقتة الموجودة الآن تختار أعضاء مجلس الإدارة الأول ، ولو لم يتوافر فيهم بعض هذه القيود .

والمجلس يختار الرئيس ، ووكيلين ، والسكرتير ، وأمين الصندوق ، من بين أعضائه .

المادة الثانية عشرة — تكون قرارات مجلس الإدارة صحيحة متى حضره خمسة من أعضائه على الأقل .

المادة الثالثة عشرة — لمجلس إدارة الجامعة أوسع سلطة لإدارة الجمعية ، وسير أعمالها ، ضمن حدود هذه النظامنامة .

فيقرر من هم الأعضاء المحسنون ، ومن هم الأعضاء المتبرعون ، ويعين أعضاء الشرف ، ويقرر قبول الأعضاء العاديين .

وهو الذى يعين أو يعزل الأساتذة والمستخدمين .

وله أن يشترى ويكتسب أى منقول أو عقار لحساب الجمعية ، وأن يقبل كل الهبات والإعانات .

وله حق المرافعة والمدافعة أمام المحاكم ، ويقدم كل طلب وكل طعن بخصوص الأحكام القضائية ، كما أنه له أن يطلب توجيه اليمين وقبولها أو ردها ، ورد القضاة عن الحكم ، وله أن يعطى أى تفويض ، وله أن يقبل التحكيم والصلح ، بشرط أن لا يشمل ذلك الصلح تنازلا عن ملكية العقارات أو الحقوق العينية ، إلا بعد تصديق الجمعية العمومية ، وللمجلس أن يفك حقوق الامتياز والرهن ، وأن يصرح بشطب أى تأشير قانونى ، فى نظير دفع مبلغ ما ، أو بغير مقابل ، وله أن يقبل بكل أسبقية أو تحويل دين أو أخذ تسجيلات ، تأمينا على الديون .

ويحرر مجلس إدارة الجامعة بيان المسائل التى تعرض على الجمعيات العمومية ، ويحدد تاريخ دعوة الأعضاء إلى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية ، بواسطة النشر فى الجرائد ، ويقترح تعديل النظامنامة ، ويقرر مشروع الميزانية ، الذى يجب عرضه على الجمعية العمومية .

المادة الرابعة عشرة — الرئيس مكلف بإدارة جميع أعمال الجمعية ، وتنفيذ قرارات مجلس إدارة الجامعة والجمعيات العمومية .

المادة الخامسة عشرة — مجلس الإدارة ينتخب سبعة من أعضائه ، فيهم رئيس الجامعة ، لتتكون منهم لجنة فنية ، تكون مختصة بالنظر والحكم فى كل ما يتعلق بالتعليم والشئون الفنية العلمية .

وتكون قرارات اللجنة الفنية صحيحة متى حضرها خمسة من أعضائها على الأقل .

المادة السادسة عشرة — مأمورية مجلس إدارة الجامعة تكون لمدة خمس سنوات .

وللجمعية العمومية عند نهاية السنة الخامسة ، إبقاء مجلس الإدارة ، أو استبداله كله أو بعضه .

وفى كل سنة يسقط بالقرعة خمس أعضاء مجلس الإدارة ، وعلى الباقين انتخاب بدلهم ، ويجوز إعادة انتخاب المنفصلين كلهم أو بعضهم .

أما مجلس الادارة الأول الذى يتشكل بمقتضى المادة الحادية عشرة ، فيبقى فى مأموريته مدة الخمس السنوات الأولى كما هو بصفة استثنائية .

وبعد ذلك يكون التجديد باعتبار القاعدة المقررة فى هذه المادة .

وإذا خلا مركز أحد الأعضاء فيه ، فيعين المجلس الخلف .

والأعضاء الذين يعينون بدل غيرهم بالكيفية المذكورة ، يؤدون مأموريتهم لنهاية المدة الباقية لسلفهم .

المادة السابعة عشرة — أعضاء مجلس إدارة الجامعة يؤدون وظيفتهم هذه مجانا، وبغير مقابل.

الباب الخامس — الجمعية العمومية

المادة الثامنة عشرة — تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المحسنين والمتبرعين والعاديين، دون سواهم.

وتعقد مرة واحدة على الأقل في كل سنة، في النصف الأول من شهر مارس، لسماع تقرير مجلس الإدارة، وفحص الحسابات، والتصديق عليها إن رأت ذلك، أو تعديلها.

وتعقد الجمعية العمومية بصفة فوق العادة كلما رأى مجلس إدارة الجامعة فائدة في ذلك، أو بناء على طلب يقدم للرئيس، موقعا عليه من خمسين عضوا من أعضاء الجمعية على الأقل.

المادة التاسعة عشرة — كل عضو عادي دفع المائتي جنيه مرة واحدة، أو سدد قيمة الاشتراك السنوي، وقدره اثنا عشر جنيها، يكون له صوت واحد.

الأعضاء المتبرعون لهم صوتان، والمحسنون لهم أربعة أصوات.

ولكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ثلاثة أصوات.

وفي حالة تجديد أعضاء مجلس إدارة الجامعة، لا يكون للعضو المنفصل صوت في إعادة انتخابه.

المادة العشرون — تكون الدعوة للجمعية العمومية بإعلان ينشر قبل ميعاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل، في جريدة الوقائع المصرية، وفي جريدتين من الجرائد المحلية.

وتشتمل الدعوة على بيان اليوم، والساعة، والمحل، وموضوعات المباحثة.

المادة الحادية والعشرون — لا تكون مفاوضات الجمعية العمومية صحيحة إلا إذا حضرها خمس الأعضاء.

فإذا لم يستوف هذا الشرط تحتم نشر إعلان آخر بذلك الشكل بعينه، في بحر خمسة عشر يوما.

وفي هذا الاجتماع الثاني تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة.

المادة الثانية والعشرون — لا يجوز إدخال أي تعديل في مواد هذا القانون، في الجلسات التي تعقد بناء على الدعوة الأولى للجمعية العمومية، ما لم يحضرها ثلث الأعضاء، وتكون القرارات صحيحة بالأغلبية المطلقة.

وبعد الدعوة الثانية فكل تعديل يجوز إدخاله فى القانون مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين ، بشرط أن يوافق عليه ثلاثة أرباعهم .

المادة الثالثة والعشرون — يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الجامعة ، وعند غيابه يرأسها الأكبر سنا من الوكيلين ، وفى حالة غيابهما تكون الرياسة لأقدم الأعضاء .

ويساعد الرئيس فى إدارة أعمال الجمعيه العمومية ثلاثة أعضاء ، ينتخبهم مجلس إدارة الجامعة من بين أعضائه مقدما ، وينضم إليهم مراقبان وكاتب للأسرار تصادق الجمعية العمومية على انتخابهم لذلك ، ومن هؤلاء السبعة يتكون مجلس إدارة الجمعية العمومية .

والرئيس يدير المفاوضات ، وله السلطة التامة فى ذلك .

ولا تجوز المناقشة فى جلسات الجمعية العمومية ، فى غير المواد المبينة فى كشف المسائل الذى يقرره المجلس ، ويتلوه الرئيس قبل ابتداء المناقشات .

يحتوى كشف المسائل على جميع الاقتراحات التى وردت لمجلس الإدارة قبل حلول أول مارس من كل سنة بثلاثين يوما ، ويكون موقعا عليها من خمسين عضوا على الأقل .

المادة الرابعة والعشرون — قرارات الجمعية العمومية يجرى تحضيرها بواسطة مكتب إدارتها ، وتعرض من جانب الرئيس لأخذ الآراء عليها .

القرارات الصادرة بالأغلبية المقررة فى القانون ، تسرى على جميع الأعضاء ، حتى الغائبين والمخالفين .

المادة الخامسة والعشرون — تحرر محاضر لجلسات الجمعية العمومية ، وتكتب فى دفتر خاص بها ، ويوقع عليها رئيس الجمعية العمومية ، والمراقبان ، وكاتب الأسرار .

والصور والملخصات التى تعطى من محاضر هذه الجلسات يصدق عليها من رئيس مجلس إدارة الجامعة ، أو من أحد أعضاء المجلس .

الباب السادس — الحساب السنوى

المادة السادسة والعشرون — سنة الجمعية تبتدئ من أول مارس ، وتنتهى فى آخر يوم من شهر فبراير .

ومع ذلك فالسنة الأولى للجمعية تبتدئ من يوم تكوينها إلى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩

المادة السابعة والعشرون — فى آخر كل سنة تحرر ميزانية الإيرادات والمصروفات ، وتعرض فى مقر الجمعية ، بمجلس إدارة الجامعة ، ليتمكن الأعضاء من الاطلاع عليها قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما .

ويقدم مجلس إدارة الجامعة حساباته للجمعية العمومية للتصديق عليها .

الباب السابع — فى المنازعات

المادة الثامنة والعشرون — لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجمعية أن ينازع فى مشروعية أى عمل يجريه مجلس الادارة ، إلا إذا أخطر بذلك مجلس إدارة الجامعة ، قبل انعقاد أقرب جلسة للجمعية العمومية بثلاثين يوما .

وعلى المجلس تدوين هذه المنازعة فى كشف المسائل المعروضة على الجمعية العمومية .

فإذا رفضتها الجمعية العمومية ، فلا يجوز لأى عضو آخر أن يقيم هذه المنازعة مرة ثانية باسمه الشخصى .

أما إذا قبلتها الجمعية العمومية ، فتعين مندوبا واحدا أو أكثر لمباشرة الدعوى .

وجميع الأوراق القضائية يجب إعلانها إلى المندوبين المذكورين ، وإلا تكون ملغاة .

المادة التاسعة والعشرون — يلغى كل ما خالف هذا القانون من القرارات والأحكام واللوائح الصادرة قبل هذا اليوم .

صدقت الجمعية العمومية للمكتتبين فى مشروع الجامعة المصرية ، بإجماع الآراء ، على هذا القانون ، فى جلستها المنعقدة فى يوم الأربعاء الموافق ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٦ « ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨ » ، واعتمدت كل الإجراءات والتدابير التى قررتها اللجنة الفنية قبل هذا اليوم ، لأجل إبراز مشروع الجامعة إلى حيز الوجود .

سكرتير الجامعة المصرية	رئيس الجامعة المصرية
أحمد زكى	"أحمد فؤاد"

الباب الثالث

افتتاح الجامعة رسميا والخطب التى ألقيت فى هذه الحفلة

[من خطبة سمو الأمير " أحمد فؤاد " فى حفلة
الافتتاح فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨] :

" ونحن لا نجهل أن هذا العمل الكبير ستطرأ عليه تغيرات كثيرة ، قبل أن يأخذ شكله النهائى ، ولكننا لم ندخر وسعا فى تثبيت قواعده ، ليكون البناء الآتى قائما على أساس مكين ، وافيا بما تدعو إليه الحاجة فى مستقبل الأيام .

ولقد جاء اليوم الذى تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة فى نفس القاهرة ، دون أن تتغرب فى ربوع العلم ، التى نالت بفضله مكانة عالية فى العمران .

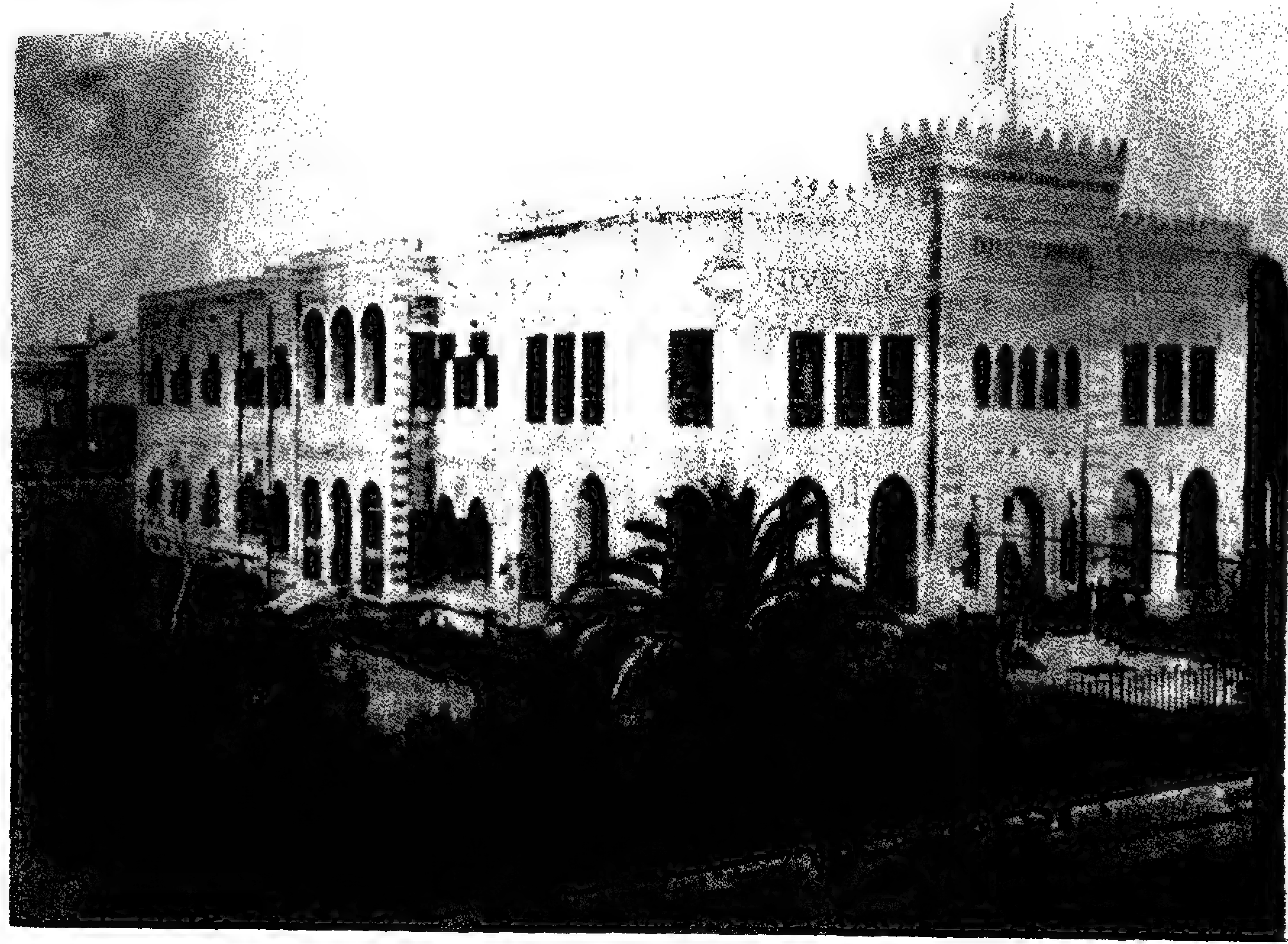
وإنى أبتهل إليه تعالى أن يجعل هذه الجامعة نافعة لطلاب العلم عموما ، ولشبيبتنا المصرية خصوصا ، إذ أننا لم نقدم على هذا العمل الجسيم ، ولم نسهر الليالى بسببه ، إلا لترقية هذه الشبيبة ، التى لا يكفينا امتيازها بالذكاء والنشاط والاجتهاد ، بل نرى أنه يتحتم عليها أيضا أن تتحلى بفضيلتى

الصبر والاستمرار ، لأنهما سر النجاح . ولا ريب عندنا فى أنها ستكسب هاتين الخلتين الحميدتين ، لتكون جديرة بتحقيق الآمال التى وضعها فيها مجلس إدارة الجامعة والأمة بأسرها . . . الخ .

[من خطبة سمو الخديو "عباس" فى حفلة افتتاح الجامعة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ بمجلس شورى القوانين] :

" لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدىّ ارتياحا عظيما منذ توجهت إليه الأفكار ، ولذلك فإنى أرحب اليوم بظهوره فى عالم الوجود ، إذ جاءت الجامعة فى أوانها مكملة ومتوجة لنظام التعليم ، الذى وضع أساسه جدى المجيد " محمد على " ، وقوّى أركانه أسلافى الكرام .

فأشكرك يا سمو الأمير ، وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ومالهم ، على تحلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمى الجليل ، الذى أتمنى له كل نجاح " .

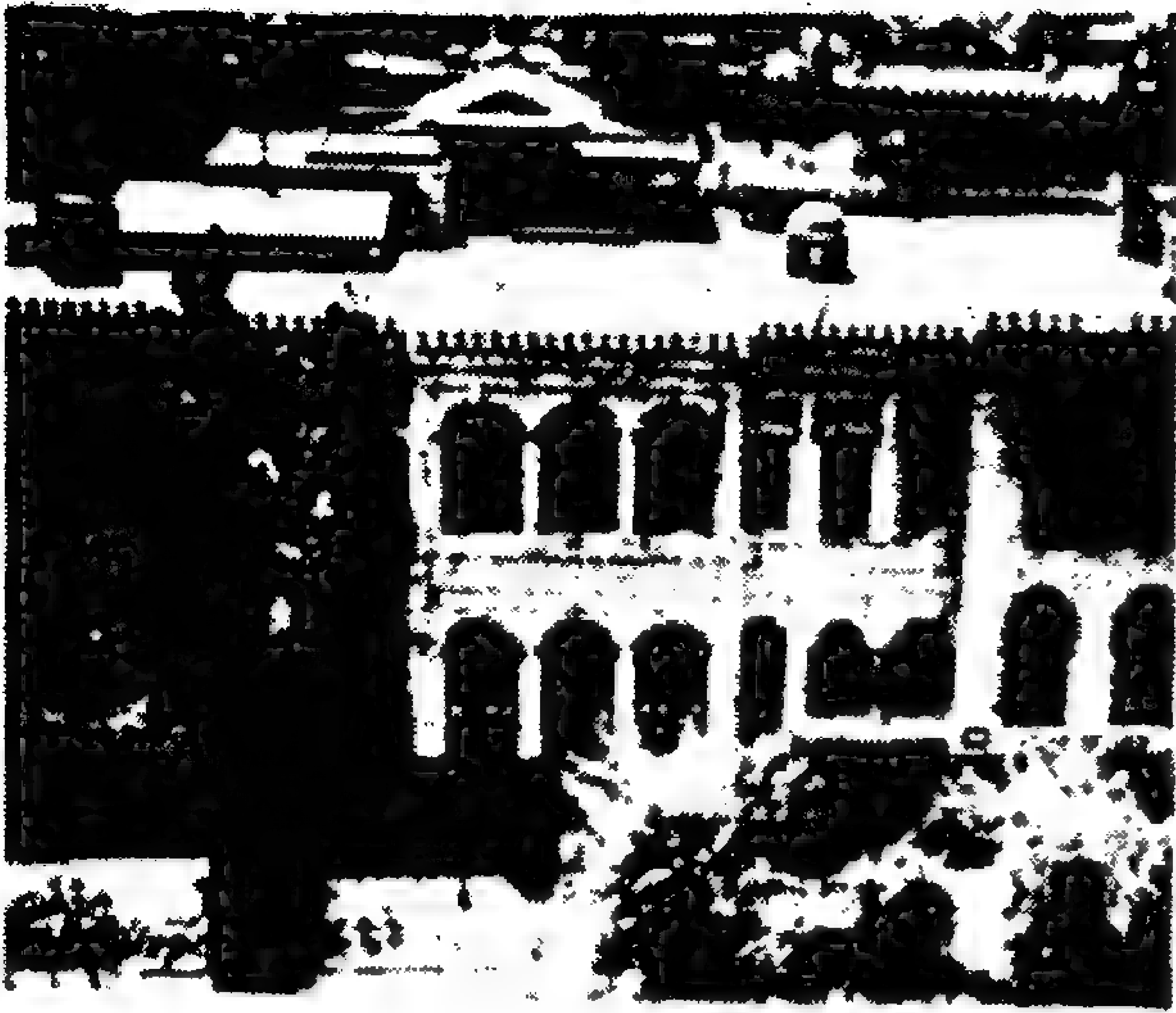


صورة تمثل المقر الأول للجامعة المصرية القديمة ، يشغله الآن الجامعة الأمريكية بشارع قصر العيني

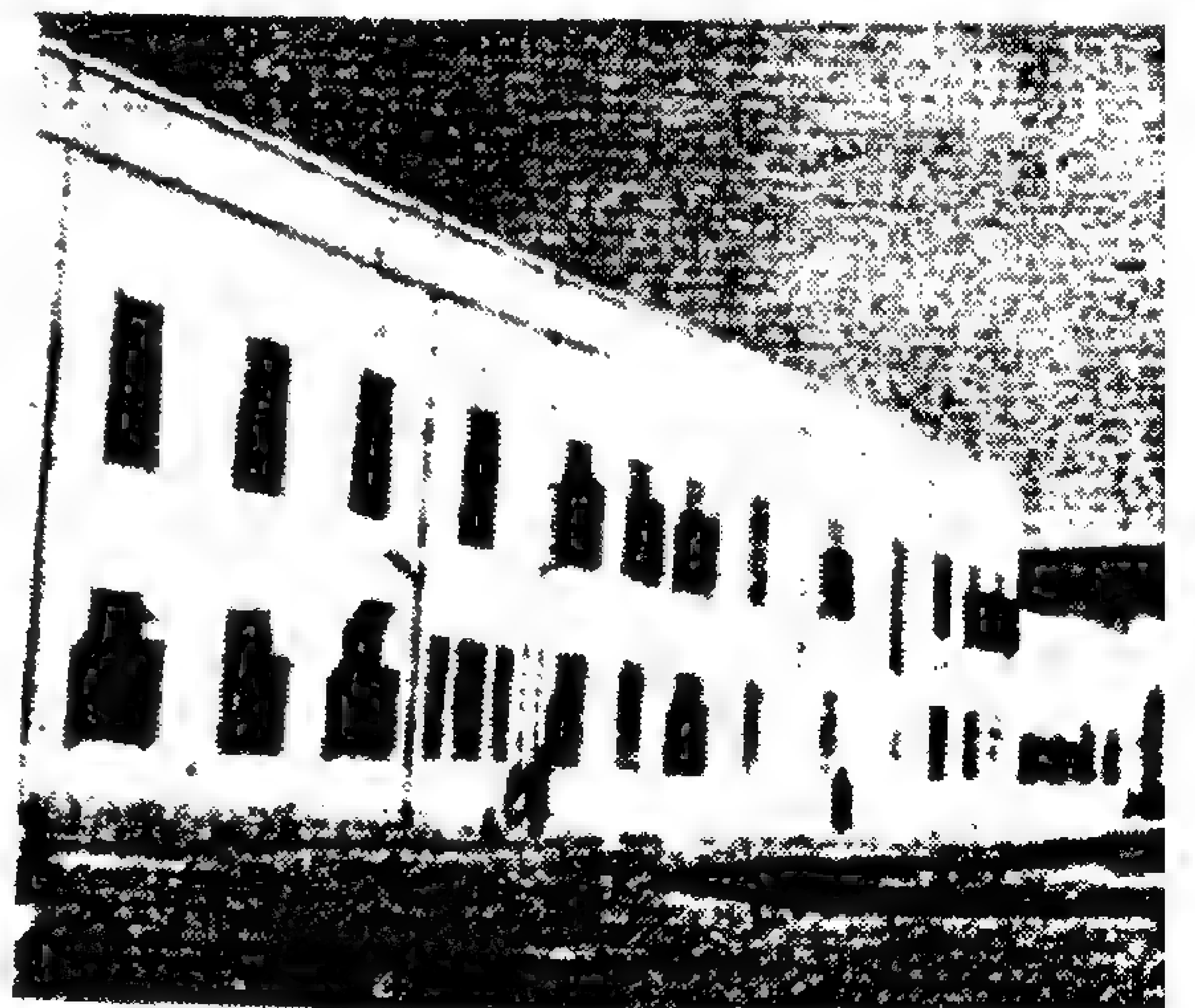
مبانى الجامعة القديمة



١) لم يكن للجامعة المصرية فى أول أمرها دار
ى بناء فلما قرر الخديو افتتاحها رسميا وقع اختيار
س ادارتها على دار جمعية الاحصاء والتشريع
امة حفلة الافتتاح فيها . وهذه الدار هى التى تحتلها
وزارة الأشغال اليوم



٢) واستأجرت الجامعة فى سنة ١٩٠٨ قصر جناكليس — الجامعة الأمريكية الآن — وظلت هذه الدار مقراً للجامعة حتى سنة ١٩١٣ حينما عجزت عن دفع ايجارها ، وانتقلت إلى دار صغيرة كانت قائمة إذ ذاك فى ميدان الازهار !



٣) قليلون هم الذين يعرفون أن بناء متحف
ؤاد الأول الزراعى كان فى أول أمره جزءا
ن السراى التى تبرعت بها سمو الأميرة فاطمة اسماعيل
للجامعة فى سنة ١٩٢٣



٤) حينما وضع الخديو عباس حجر الأساس لهذا البناء وضعه على اعتبار أنه سيكون دار الجامعة المصرية . لقد تبرعت سمو الأميرة فاطمة اسماعيل بالأرض وتكاليف البناء . ولكن الأيام أرادت أن تتنازل الجامعة عنه للحكومة مقابل أرض أخرى فيصبح داراً لوزارة الزراعة

الفصل الأول

افتتاح الجامعة رسميا

هكذا خطت الجامعة خطوتين موفقتين ، بفضل رئيسها العظيم ، وراعيها الأمين . خرجت إلى حيز الوجود ، وتبرع لها المتبرعون ، وأرسلت البعوث ، ووضعت البرامج ، ودعيت الأساتذة ، ثم اعترفت بها الحكومة المصرية كإحدى المنشآت ذات المنافع العامة ، فلم يبق إلا أن تحتفل الأمة المصرية بافتتاح هذه المؤسسة الجليلة ، وهذا الصرح المنيف .

وقد اجتمع مجلس الجامعة فى جلسة تاريخية فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، للنظر فى أمر افتتاح الجامعة ، وهنا قرر الرئيس الجليل "الأمير أحمد فؤاد" أنه سعى إلى خديو مصر ، وعاهلها العظيم ، وعرض عليه الأمر بالافتتاح ، فقبل أن يتشرف الحفل ويرعاه ، بل قرر أنه يخطب فيه . فانظر كيف نجحت الجامعة ؟ وكيف فازت بهذا التأييد العظيم ؟ وقال أيضا : إن حفلة الافتتاح ستكون بمقر جمعية شورى القوانين ، فى صباح يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وقد قدر المجلس مجتمعا هذه الجهود ، فدعا للأمير بالتوفيق ، وأثنى عليه الثناء المستطاب ، وتقرر دعوة رجال الدولة ، والوجهاء ، والأعيان ، ورجال السلك السياسى ، والذين تبرعوا للجامعة ، وكذلك دعوة أعضاء الجمعيات العلمية فى مصر .

أما برنامج الحفلة ، فقد تقرر أن يكون كما يلى :

١ — يفتتح الحفلة دولة الرئيس بخطبة .

٢ — الرد الذى تكرم الجناب العالى بالوعد به .

٣ — سعادة عبد الخالق ثروت باشا : « أسباب تأسيس الجامعة » .

٤ — حضرة أحمد زكى بك : « بيان الفائدة التى تعود على الشبيبة المصرية من الدروس التى أحيلت عليه وعلى زميليه أحمد كمال بك ، والسنيور جويدى » .

٥ — جناب المسيو بوڤليه بخصوص الدروس الفرنسية والإنجليزية .

وفى اليوم الموعود هرعت الأمة إلى مبنى جمعية شورى القوانين ، لترى هذا الخيال الذى غدا حقيقة ، وهذه الفكرة التى خرجت إلى حيز العمل ، وخف رجالاتها وذوو الرأى فيها ، إلى مقر الجمعية ، للاشتراك فى هذا المهرجان الشعبى العلمى ، وليس أصدق فى وصف هذا الاحتفال العظيم ، مما ذكره شاهد عيان ، رأى بعينيه وسمع بأذنيه ، وهو قطب من أقطاب الأدب ، وركن من أركان الفصاحة والبلاغة ، وهو المرحوم "السيد مصطفى لطفى المنفلوطى" ، فقد قال :

« حضرت حفلة افتتاح الجامعة المصرية ، وهى أول حفلة شهدتها بعد عودتى إلى القاهرة ، فلم أر منظرا أجمل فى العيون ، وأملأ للقلوب ، وأعلق بالأفئدة ، من منظر هذا الاحتفال الفخيم .

منظر ما كان يكدره إلا ذلك التكلف الكثير ، الذى كان يتكلفه المستقبلون ، فى ترتيب الزائرين ، وإنزالهم المنازل التى قرروها لهم ، وإزعاجهم عن كراسيهم التى يجلسون فيها بغير استحقاق . كأن كل كرسى فى نظرهم كرسى الخلافة ، وكل زائر مطالب بالعرش ، فقد أغرقوا فى النظام ، حتى كاد يتحول إلى فوضى ، وحتى رأيت الجالسين يضطربون ، ويكثرون التلفت كلما مر من بينهم أحد الموكلين بالاستقبال . فماذا عليهم لو أحسنوا إلى الفقراء ، بساعة واحدة فى العمر ، يتمتعون فيها بلذة المساواة بينهم وبين الكبراء ، إكراما للعلم ، وإجلالا لحفلته ، واحتراما لجامعته . والعلم لا يعرف المحاباة ، ولا يحسن صناعة الزلف والتملق ، فهو الجامعة الوحيدة التى تجمع الناس على اختلاف درجاتهم ، وتفاوت منازلهم ، على مائدة واحدة ، وحول طعام واحد » .

وخطب دولة رئيس الجامعة خطبة صغيرة أنيقة ، مرت بالآذان مرور النسائم بالأغصان ، فقال :

مولاى :

أتقدم إليك بلسان الجامعة ، رافعا لأعتابك آيات الشكران ، لأنك مصدر حياتها ووجودها .

ونحن لا نجهل أن هذا العمل الكبير ستطرأ عليه تغيرات كثيرة ، قبل أن يأخذ شكله النهائى . ولكننا لم ندخر وسعا فى تثبيت قواعده ، ليكون البناء الآنى قائما على أساس مكين ، وافيا بما تدعو إليه الحاجة فى مستقبل الأيام .

ولقد جاء اليوم الذى تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية ، بورود مناهل التربية العلمية المحضة ، فى نفس القاهرة ، دون أن تتغرب فى ربوع العلم ، التى نالت بفضله مكانة عالية فى العمران .

وإننى أبتهل إليه تعالى ، أن يجعل هذه الجامعة نافعة لطلاب العلم عموما ، ولشبيبتنا المصرية خصوصا ، إذ أننا لم نتقدم على هذا العمل الجسيم ، ولم نسهر الليالى بسببه ، إلا لترقية هذه الشبيبة ، التى لا يكفينا امتيازها بالذكاء والنشاط والاجتهاد ، بل نرى أنه يتحتم عليها أيضا أن تتحلى بفضيلتى الصبر والاستمرار ، لأنهما سر النجاح . ولا ريب عندنا فى أنها ستكسب هاتين الخلتين الحميدتين ، لتكون جديرة بتحقيق الآمال التى وضعها فيها مجلس إدارة الجامعة والأمة بأسرها .

وفى هذا اليوم المشهود ، ويمن طالعك السعيد ، أتقدم يا مولاى بين يديك الكريمتين ، راجيا منك أن تتكرم بافتتاح الجامعة المصرية .

ثم خطب سمو الخديو خطبته التى أعلن فيها افتتاح الجامعة المصرية ، بلهجة فصيحة ، وصوت رنّان ، وأسلوب هادئ مؤثر ، فكان من حيث صناعة الخطابة أخطب خطيب فى هذه الحفلة ، إذ قال :

يا دولة الرئيس

يا حضرات الأعضاء :

لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدى ارتياحا عظيما منذ توجهت إليه الأفكار ، ولذلك فأننى أرحب اليوم بظهوره فى عالم الوجود ، إذ جاءت الجامعة فى أوانها مكملة ومتوجة لنظام التعليم ، الذى وضع أساسه جدى المجيد " محمد على " ، وقوّى أركانه أسلافى الكرام .

فأشكرك يا سمو الأمير وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ومالهم ، على تحلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمى الجليل ، الذى أتمنى له كل نجاح .

وأؤكد لكم أننى مع حكومتى السنية ، سنواليه بالعناية والرعاية ، ولى أمل وطيد فى أن أغنياء القطر وفضلاءه ، يستمرون على التنافس فى إمداده بمعونتهم حتى تبلغ الأمة غايتها منه ، إن شاء الله .

وإننى أشارككم يا دولة الرئيس ، فى تلك النصائح الحكيمة ، التى ألقيتموها على الشبيبة المصرية ، وأنا على يقين بأنها ستواظب على العمل بما يضمن لها استحقاق ثقتى وثقة البلاد .

فباسم الفتاح العليم ، أعلن افتتاح الجامعة المصرية ، وأسأله تعالى أن يجعلها منهلا عذبا لطلاب العلم والعرفان ، على اختلاف الأجناس والأديان .

* * *

وتلاه ثروت باشا ، فخطب خطبة ، أحسن ما فيها تنسيقها وترتيبها ، واشتمالها على خلاصة تاريخ الجامعة المصرية ، فما سمعها سامع حتى قال : هكذا يجب أن تكون خطبة الاحتفال بافتتاح الجامعة ، وقد جاء فيها :

مولاى :

إن تاريخ الجامعة المصرية لصحيفة من صحف مآثركم الجليلة ، بل هو لسان صدق ينطق بما فى تمسككم الشريفة ، من الميل العظيم لرقى البلاد وإسعادها .

وإن نهوض الأمة إلى إحياء العلم لوحى تلقته عن إرادتك العالية ، فلا غرو أن أخذت حركة العناية بنشر التعليم تنمو وتزداد ، إلى أن عمت جميع الطبقات ، وأقبل الناس إقبالا محمودا على إنشاء دور العلم ، وتسابقوا إلى تشييدها .

نظرت فإذا التربية العامية فى مصر الآن ، لا تزال ترمى إلى إعداد ناشئة تقوم بحاجات البلاد ، وتخريج شبيبة يشتغل كل فى فنه وصناعته ، وان دائرة التعليم قد قصرت لذلك على القدر الضرورى ، للوصول إلى هذه الغاية ، فخلت البلاد من منهل علمى يستقى منه طلاب المزيد على هذا القدر .

رأت أن حاجة الأمة الآن إلى علماء راسخين فى العلم ، ليست بأقل من حاجتها فى الأزمان السابقة إلى متعلمين عاملين ، وأنه قد حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة ، فتحلها المقام الذى يجب أن يكون لها بين الأمم الراقية ، ذلك المقام الذى لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العلم ، حبا فى العلم ، ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق .

رأت أن العلماء فى البلاد الأخرى يكادون يأتون فى كل فرع من فروع العلم بالمعجزات ، فكم من مبتكرات تخالها خلقا سماويا جديدا ، جاءنا خبرها من أوربة وغيرها ، ونحن نكتفى من ذلك البحر الزاخر بمصة الوشل ! وكم من مخترعات ومبدعات وآيات بينات فتح الله بها على أولئك العلماء ، وحظنا فيها حظ المتفرج !

رأت أنه من النقص أن تبقى مصر عيالا على الأمم ، بعد أن كانت تغذيها بالعلم والعرفان ، وأن تظل فى مثل هذا العصر خلوا من جامعة تصوغ لها طائفة تمجد ذكرها ، كما كان ذكرها ممجدا فى ماضى الأيام والعصور الخالية .

رأت كل ذلك ، وحق لها أن تراه وتتدبره ، فلا جرم أن قامت قومة واحدة ، تدعو إلى إنشاء تلك الجامعة .

فولت وجهها بادى الرأى شطر الحكومة ، ونظرت فى المسألة من وجهة الواجب عليها ، فرأت أن الحكومات فى جميع بلاد الدنيا ، لا تستطيع وحدها النهوض بالأمة من طريق التعليم ، وأنه ليس من أمة فقهت إلى مثل ما فقهت إليه الأمة المصرية ، من الحاجة العلمية ، إلا وأخذت بيد حكومتها فى هذا السبيل ، وإن الفضل فى ترقية التعليم فى البلاد الأخرى ، يرجع أكثره إلى جميات أسست دورا للعلم ، وتكفلت هى بإدارتها ، واقتصرت مهمة الحكومة فيها على تعضيدها ومساعدتها بقدر الإمكان .

فلما أحست الأمة بما هو واجب عليها بإزاء هذا المشروع ، توجهت عنايتها إلى الحث عليه، وتحقيق الغرض منه .

هنالك انقسم الناس إلى متطير ، يخاف على المصريين أن يقدموا على هذا المشروع ، فيحبط عملهم ، فينالهم من العار ما كانوا فى غنى عنه . ومستبشر ، يرى فى يسر الحال ، وهمة المصريين ، وأريحية شمائلهم ، ما يحمل على الاعتقاد بأن عملهم سيكلل بالفوز ، ويتوج بالنجاح .

وقد دل الواقع على أن المصريين ، والحمد لله ، أهل لهذا الجد المحمود ، فقد تبرعوا ، ولم يثنهم عن العطاء شدة نزلت بالبلاد ، فاستحقوا لهذه الأريحية عطف كل محب لترقية العلوم والمعارف .

بيد أن ما جمع من تلك العطايا المشكورة ، ما كان يكفى وحده لإبراز هذا العمل الكبير ، من ظلمة الفكر ، إلى نور الوجود .

هنالك يا مولاى ، هبت على الجامعة وهى وليدة ، لا تعلم حياتها من موتها ، هبت عليها نفحة مباركة من نفحاتك السامية ، فدبت فيها روح الحياة ، فكان لابد من أن تخطو وتدرج .

تفضلت حفظك الله ، فتقبلت أن تكون الجامعة تحت رعايتك العالية ، وشرفها برآسته الأمير ولى عهدك الكريم ، رآسة شرف ، وبرآسة صاحب الدولة عمك الأمير الجليل " أحمد فؤاد باشا " رآسة فعلية ، وأمرت رعاك الله ، فأجريت عليها إعانة سنوية .

بفضل تلك الرعاية السامية ، وفى ظلها الوارف ، تكونت الجامعة ، ووضع دستورها ، وأخذت لجنة إدارتها فى البحث عن أقرب الطرق لإظهارها فى الوجود ، وإدخالها فى طور العمل .

ولما كان من الضرورى أن يكون التدريس فيها باللغة العربية ، عولت اللجنة على أن تبعث بإرساليات إلى البلاد الأوربية ، حتى إذا ما أتم أعضاؤها دروسهم ، واستقصوا العلوم التى انقطعوا لها هناك ، عادوا فقاموا بالتدريس باللغة العربية ، كل فى علمه الذى اختص به .

وقد أوفدت الجامعة لهذا القصد الشريف ، فى أوائل الصيف الماضى ، جماعة من خيرة النابغين ، من الشبيبة المصرية ، وهم الآن مغتربون فى ربوع تلك الأقطار النائية ، لتحصيل العلم العالى ، وادخاره ليوم رجوعهم إلى مصر ، فيرونها بعلمهم وتعليمهم ، كما ترتهم بعنايتها ، ويكونون عدتنا ، وأساطين جامعتنا ، فى نيل أمانينا .

ولما كان تحقيق هذا المقصد يستلزم زمنا طويلا ، فتعجيلا بالفائدة ، تقرر أن يقوم من الآن بعض العلماء بتدريس بعض العلوم ، التى لم تنل إلى الآن فى مصر حظا وافرا من العناية ، مع مالها من الأهمية والأثر الحسن ، فى ترقية المدارك ، وإنارة البصائر .

ولما كان من المحقق أن جميع الأمم عندما تأخذ بأسباب النهضة لامندوحة لها عن محاكاة الشعوب التى أصابت أوفر قسط من الحضارة الراقية ، وكان الأخذ عن أمة من الأمم يوجب الوقوف على أساليبها ، ودرجة تصوراتها ، وكيفية تدرجها فى ترقيها ، فقد اختارت الجامعة أن تمشى مع ذلك الناموس الطبيعى ، بتلقين الطلاب فنون الأدبيات عن الأمتين الكبيرتين ، اللتين انتشرت لغتهما بين المصريين انتشارا كبيرا ، فقررت تدريس علوم الأدبيات عند الفرنساويين وعند الإنجليز ، كذلك رأت من أول الواجبات عليها ، أن يكون فى مقدمة مايدرس فى جامعة مصرية ، تاريخ الحضارة القديمة فى مصر والشرق ، وتاريخ الحضارة الإسلامية ، تلك الحضارة التى لا يزال أهل الفضل من كل الأمم الراقية يذكرونها مقرونة بالإعجاب والاحترام ، ومن أولى من المصريين بالوقوف على حقائق هاتين الحضارتين ، لتحقيق نهضتهم الحالية ، واسترجاع ما كان لأسلافهم من مجد عظيم ، ومقام كريم .

وها نحن أولاء نحتفل اليوم بأول خطوة تخطوها الأمة المصرية ، لترتقى إلى مستوى الأمم الناهضة . نحتفل بوضع أول درجة من سلم العروج إلى أوج العزة والفخار .

فإليك يا سيد البلاد وأميرها ، ترفع الجامعة فروض الشكر والثناء ، على ما أوليتها من نعم ، حققت بها آمال المستبشرين ، وآمنت بها روع المتطيرين الخائفين .

وإن كل محب لخير بلاده ، ليسطر لك فى سويداء فؤاده ، ذكرى تشريفك هذا الاحتفال ، متوجا نعماك السابقة ، بإعلان رضائك السامى عنها . وفقك الله لتحقيق ما ترجوه لأمتك من الخير والسعادة ، وأتم نعمته عليك ، من التوفيق والسداد .

ثم قام أحمد زكى بك ليخطب خطبته ، فألقى درساً طويلا من دروس حضارة الإسلام ، أشتمل على ذكر كثير من علماء المسلمين فى الشرق والغرب ، وأسماء الكتبخانات الإسلامية ،

وعدد مشتملاتها من الكتب الثمينة ، فكأنما أراد أن ينشر في الناس إعلانا عن الجامعة ، للترغيب فيها ، والتشويق إليها ، أو أراد مايسميه علماء البديع براعة الاستهلال ، وهي فكرة جيدة ، ونكتة بديعة ، إلا أن كثيرا من السامعين لم يدركوا من الخطيب هذا الغرض الدقيق ، فما امتد نفسه في الخطبة ، حتى رأيت المتأفف والمتذمر ، والهامس في أذن جليسه يحمل التهكم .

* * *

أما الخطبة الفرنسية التي كانت خاتمة الحفلة ، فقد ألقاها مسيو بوفيليه بصوت خافت ، يكاد يتساوى أمامه العربي والأعجمي ، قال :

خطبة مسيو بوفيليه

أستاذ أدبيات اللغة الفرنسية في الجامعة المصرية

مولاي ، أيها السادة :

بعد الخطب والبيانات التي سمعناها ، لا أجد شيئا أضيفه إليها ، وليس عندي شيء أقوله لكم عن الجامعة في ماضيها أو حاضرها أو مستقبلها ، ولكن ربما تتساءلون عن سبب وجود الأساتذة الأوربيين في الجامعة ، وعن أعمالهم ، فأريد أن أشرح هنا باختصار سبب وجودهم ، والعمل الذي سيقومون به .

مولاي ، أيها السادة :

إنكم بإنشائكم هذه الجامعة قد أعطيتم للأوربيين أنفسهم درسا نفيسا ، فإنكم أردتم أن تحيوا مصر ، وتعيدوها خلقا جديدا . أردتم أن توقظوا هذه البلاد من هذا النوم العميق ، الذي أناخ على الشرق بكلكله ، فأدخلتم فيها تعليما عاليا من أول الأمر . وفي الحقيقة ، إن هذا الأمر أحسن ما يبدأ به ، إذ يمكنكم بذلك أن تستفيدوا من أوربة المتمدنة ، أشرف وأنفع ما لديها .

ثم أيها السادة ، إن أعظم ما تفتخر به أوربة هو الفكر ، الذي زها فيها منذ قرون عديدة ، وخدم الإنسانية بأكملها ، فمن قرون كان لدينا أساتذة وعلماء وفلاسفة ، وإذا كانت أعمالهم مازالت باقية وماثلة أمام نواظرنا ، فذلك بفضل انتشار التعليم وتعميمه ، وأساتذة التعليم العالي هم أحق بهذا الفضل ، وأجدرهم به ، لأنهم الذين يحيون أمامنا حياة الآباء والأجداد ، ويهدوننا على الدوام إلى أقوم طريق .

ولا يوجد شيء بالنظر إلى مجموع تاريخ الفكر ، أسمى مكانة ، وأعلى شأنا ، من التعليم العالي الذي أدخلتموه في مصر . إن الجامعة الآن قاصرة على تعليم الأدبيات ، وستكون ضيقة محدودة ،

ولكنها تدرج فى مدارج الرقى، وتمشى فى طريق النمو، وتمشم أن تبلغ شأوا بعيدا فى الأدبيات، وأن تبقى لديها طلبة الآداب الذين ترسلهم إلى أوربة، والذين سيكونون أحسن تلاميذها.

أما تعليم العلوم فإن الضرورة قضت بتأجيله، لأنه لا يمكن إنشاء مدرسة للعلوم بغير استعداد لها، ولابد من مرور زمن طويل، وتكبد نفقات طائلة، لإنشاء معامل، وإحضار العمال الخصوصيين، فضلا عما تستلزمه من نفقات التجارب، والأعمال اليدوية، والأمور الإضافية اللازمة لتدريس العلوم. ومثل هذا الأمر يستحيل البدء به فى أول سنة من حياة الجامعة، ويسرنى أن يكون ذلك مستحيلا.

ونحن نرى الآن فى أوربة وفى مصر، إلى أن تتخذ من العلم دينا، وذلك زعم باطل، وسببه أن الناس قد دهشوا من تطبيق العلوم، وفن الصناعة، وعجائب المخترعات، ولا يمضى زمن طويل حتى تقرر للعلم قوة المعبودات، ونعتقد أنه يستطيع فى لحظة واحدة أن يكون عقولا حديثة، وأمما جديدة. نعم إن العلم يستطيع أن يعمل كل شىء، ولكنه لا يتطاول إلى هذا الحد من الغرور فإن العلم يحتاج إلى عقول ناضجة مصقولة. خذ أوربة مثلا، فإنها منذ عدة قرون ما كانت تعرف تطبيق العلوم التى تستهوى أفئدتكم، ولكن الكتاب والمفكرين، وعلى الأخص فى الأدبيات القديمة، عودتها تربية العقل، وثبتت فيها الأفكار الفلسفية، والعلم هو ثمرة البحث الطويل، والتحرى عن الحقيقة. وكما أن أوربة ما دخلت فى هذا النظام الحاضر إلا بعد عدة قرون، كذلك العلم، ما وصل إلى ما وصل إليه الآن إلا بعد عمل شاق متواصل، فإذا ما أحببناه، فذلك لأنه كلفنا كثيرا، كما يكلف عاشقيه ثمنا غاليا على الدوام، ولأجل أن يصل إليه الإنسان اليوم، يجب أن يلزم جادة الصبر والتأنى، ويعيد تاريخ الحركة الفكرية، أما إذا حدنا عن هذه السبيل، فإنا نخطىء فهم العلم، ونقتصر على الدهش من فعله العجيب، ونريد أن نقتنى ثمراته، وبالجملة ننزله منزلة الألعاب السيماوية، ونجعله وسيلة لجلب المنافع، ونتخذه هزوا ولعبا.

ألا فلنجتنب هذه المنزلة الحاطة من كرامة العلم، ولتدع هذه البدع الخطرة، ولتعلم الأمم الحديثة كيف وصلنا إلى هذه المدنية، التى يظنون أنه من الهين السهل إدراكها، ولترفع الستار عن مجهوداتنا وتجاربنا، وما أصابنا من الخسارة، وما نلناه من النجاح، ولتفهيمهم الاعتقادات والأحلام والأفكار التى مهدت لنا سبيل التقدم، وانتقلنا بها من حال إلى حال. فإذا تأججت فى قلوبكم نار الأمانى، وانتعشت فيها الحياة، فحينذاك نهنىء أنفسنا، ونكون قد دفعنا ما علينا من الديون للعالم القديم.

وبعد ذلك تكلم الخطيب عن تاريخ الحركة الفكرية ، وأثبت أننا لانجد هذا التاريخ إلا فى الأدبيات ، وأبان فضلها فى تربية الملكات ، وإنضاج العقول ، وما لها من المنزلة السامية بين سائر العلوم فى فرنسا . وقال إنهم يدعونها علم الإنسانية ، وذكر أنها لازمة لسائر أرباب الحرف الأخرى ، فالمحامى يعرف منها تاريخ الشرائع وعوائد الناس ، والطبيب تاريخ العلوم الطبيعية وتأثيرها ، لاسيما وأن الإنسان قد لايلازم حرفته طول حياته ، لأنه لايملك زمام مستقبله ، وقد يريد أن يكون معلما فيصبح صانعا ، وآخر بحريا فيصير روائيا ؛ ومن الواجب إذن أن نكون على استعداد لتلبس لكل حالة لبوسها .

ثم انتقل إلى الكلام على تأثير الأدبيات القديمة فى أدبيات أوربة الحديثة ، وقال إن أدبيات اليونان والرومان ، هما اللتان أخذتا بأيدى أوربة ، وكانت سبب نشئها ، وإنه من الواجب أن تأخذ أوربة بأيدى مصر فى دورها ، وقال إن حظ مصر أعظم من حظ أوربة ، فإن أوربة كانت فى القرن السادس عشر لاتجد شيئا تعتمد عليه سوى الكتب ، أما مصر الآن فهى تستند فى نهضتها إلى عضد أمم حية ، يحب بعضها لبعض الخير والتقدم . ثم تكلم فى أدبيات الأمم ، وقال إنها مرتبطة بجملة روابط ، وشرح ما امتازت به فرنسا من علو فى الأدبيات والاختراعات . وما بذلته من المجهودات فى جمع الكتب النفيسة وتعريبها . وقال إن أدبيات كل أمة مشاعة للجميع ، لا يستأثر بها فريق ، دون فريق ، فالشاعر الإنجليزى شاكسبير لا يعد أجنبيا عن الإيطاليين ، كما أن الشاعر الإيطالى دانتى لا يعتبر أجنبيا عن الإنجليز .

***

ثم شرح طريقة التعليم التى سيعتمد عليها فى إلقاء الدروس بالجامعة المصرية ، فقال إنه سيتوخى من المواضيع ما كان أنفع وأعلق بالذهن . وقال إنه سيكون من الطلبة بمثابة المرشد لهم إلى أقوم طريق ، وختم خطبته شاكرا للذين عهدوا إليه بهذا العمل الجليل ، قائلا إنه سيبذل قصارى جهده ليمثل بين الطلبة أمته المحبة لخير مصر أحسن تمثيل .

***

وبعد طول البحث وكثرة العناء ، توفق المجلس إلى استئجار دار جناكليس ، الواقعة بشارع قصر العينى (الجامعة الأمريكية الآن) كمقر للجامعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه فى السنة ، ولكنه لم يتيسر له عقد الإيجار لمدة أكثر من سنة واحدة ، نظرا إلى أن مصلحة المالك هى فى البيع لا فى الاستغلال ، غير أن دولة الأمير أخذ على نفسه بذل المساعى الموصلة للحصول على إيجارها لمدة أربع سنوات ، لتتمكن الجامعة من الاستفادة من المصروفات الكثيرة ، التى ستضطرها لإنفاقها فى إصلاح الدار وإعدادها .

وهكذا خرجت الجامعة إلى حيز الوجود ، وبدأت تؤدى رسالتها ، وترفع علم العلم والحضارة ، وتضىء الأمة بقبس من نورها .

الفصل الثانى

لم يبق إذن إلا أن تفتح الجامعة أبوابها لطلاب العلم ، ورواد مناهل الثقافة العامة ، حتى تؤدى رسالتها ، وتحقق الآمال التى عقدت عليها ، وقد تم هذا فعلا ، وتحقق فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، إذ احتفل بافتتاحها رسميا .

ولكى نؤرخ للجامعة تاريخا يعطى القارئ صورة صادقة عن تطورها منذ عام ١٩٠٨ ، حتى ضمت إلى وزارة المعارف عام ١٩٢٣ ، لابد من أن يأتى هذا التاريخ فى فصول ، أهمها ما يلى :

١ — فضل الملك فؤاد على الجامعة فى هذا العهد ، ومنه يتضح ما لسموه من أياد بيض على الجامعة ، ورفع مستواها الأدبى والعلمى فى مختلف البلاد الأوربية ، والعمل على رقيها وعنايته بمساعدتها . ويتضح هذا من بياناته التى ألقاها على أعضاء :

(ا) مجلس الإدارة فى ١٥ من مارس سنة ١٩١١

(ب) مجلس الجمعية العمومية فى سنة ١٩١٢

(ج) كتاب استقالته المرفوع لأعضاء الجامعة .

(د) كتاب الجامعة بطلب إسناد رآسة الشرف لسموه .

٢ — تطور برامج الدراسة ، والأساتذة الذين تولوا التدريس من سنة ١٩٠٨ — ١٩٢٥

٣ — البعثات العلمية التى تم إيفادها ، ومدى النتائج التى حققتها .

(ا) البعثة الأولى سنة ١٩٠٨

(ب) البعثة الثانية ، والمكاتبات الرسمية التى بعث بها دولة الأمير إلى الحكومات الأجنبية .

(ج) البعثة الثالثة سنة ١٩١٠

(د) بعثات الأطفال سنة ١٩١١

٤ — طلبة الجامعة والمتخرجون فيها من سنة ١٩٠٨ — ١٩٢٥

٥ — مكتبة الجامعة : نشأتها ، وتطورها .

٦ — مجلس الجامعة من سنة ١٩٠٨ — ١٩٢٣

رعايته لها : أميرا ، وسلطانا ، وملكا

تولى سمو الأمير « فؤاد » رياسة الجامعة . وقد نشر فى الناس كلمة أبان فيها عن فائدة المشروع ومراميه ، جاء فيها كما تقدم :

« . . . قد حان الوقت الذى تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية ، بورود مناهل التربية العلمية المحضة ، فى نفس القاهرة . . . » .

وقد حرص سموه أن يرسم استقلال الجامعة فى غير غموض ، فقال بصفته رئيسا لها :

« إنى أعلن على رءوس الأشهاد ، وأكرر ما قلته سابقا ومرارا ، من أن الجامعة المصرية ومجلس إدارتها وجمعيتها العمومية ، مستقلة تمام الاستقلال ، وليس لأى سلطة أو جهة من الحكومة ، أدنى تداخل فى أعمالها ، وإن كل القرارات التى قررتها اللجنة ، والتى ستقررها ، إنما أصدرتها وستصدرها بتمام الاستقلال ، بما يوحيه ضميرها وإخلاصها فى خدمة هذا الوطن العزيز ، وتفانيها فى رفع شأنه ، وتكوين رجاله ، الذين سيكونون أعظم ذخيرة فى مستقبل الأيام » .

وبرياسة سمو الأمير قويت حركة الاكتتابات ، ووقف العقارات على الجامعة ، وقرر ديوان الأوقاف إعانة للجامعة قدرها خمسة آلاف جنيه سنويا ، والحكومة ألفان .

ووضعت لائحة الجامعة ، وأرسلها سمو الأمير إلى عطوفة رئيس النظار ، فى أول يونيو سنة ١٩٠٨

وبمساعيه المتواصلة ، انهالت عليها الهبات ، من حكومات فرنسا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وروسيا ، ورومانيا ، ومن المجالس البلدية ، والجمعيات العلمية ، ومكتبات أوربة الشهيرة .

وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ سعى سموه لدى الخديوى ، لافتتاح الجامعة ، فى احتفال عظيم ، كما وفق إلى اعتراف الحكومة بأن الجامعة من المنافع العامة ، وسجل هذا كتاب رسمى

من نظارة الداخلية ، فى ١٦ من يونيو سنة ١٩٠٨ برقم ١١٢٢ ، وذلك ردا على كتاب أرسله سموه إلى رئيس النظار ، فى أول يونيو سنة ١٩٠٨

وفى الحال بدأت المحاضرات فى مواد الثقافة والآداب .

ولم تقف جهود سموه عند حد إدارة الجامعة ، وتنظيم المحاضرات والمناهج ، وتمهيد السبيل لزيادة موارد الجامعة ، بل أنشأ لها مكتبة ، كلها أو جلها منسوب لأثر علاقاته المتينة بالبيوت المالكة فى أوربة ، والجمعيات العلمية . ولقد ظل المشروع إلى هذه المرحلة محتاجا إلى الدعاية ، فلم يقصر سموه الدعاية على مشروع الجامعة ، بل رأى أن يستمطر عطف المقامات الرسمية ، والجماعات العلمية فى أوربة ، حتى لا تعصف به عواصف السياسة ، فإن أولى السلطان على البلاد وقتئذ ، لم يكونوا فى بادىء الأمر راضين عن المشروع ، أو فى الحقيقة كانوا يعتقدون أنه سابق لأوانه ، فكانوا يقولون إن الوقت لم يحن بعد إلى أن تصبح حرية التفكير فى مصر عقيدة من العقائد ، ولا شك فى أن اعتناق حرية التفكير والدفاع عنها ، نتيجة لازمة للتعليم الجامعى .

فى هذا الدور ، كان لسمو الأمير النصيب الأوفر من الدعاية للمشروع ، والتمهيد لتنفيذه ، وكان هو الذى يراقب بنفسه أمر البعثات العلمية ، التى تبعثها الجامعة للتخصص فى العلوم وفى الآداب إلى الخارج . وقوام هذه البعثات أربعة وعشرون طالبا . ومن وسائله الخارجية أنه كان يقنع الحكومات الأجنبية ، الواحدة بعد الأخرى ، بقبول الطلاب المصريين ، الذين يوفدهم إلى معاهدها ، للتخرج فى أعلى كلياتها وجامعاتها . ومن وسائله الداخلية ، أنه كان يقنع الأثرياء المصريين ، أمثال عزيز عزت باشا ، ومدحت يكن باشا ، بأن يقوم كل منهم بنفقة شاب أو أكثر من أفراد البعثة .

كان سموه يرعى الطلاب ، ويوصى بهم فى كل مكان يردونه فى أوربة ، وكذلك حرص سموه ، إعلاء لذكر مصر وجامعتها الفتية ، أن تمثل مصر فى مؤتمرات أوربة ، فقبل فى سبتمبر سنة ١٩١٠ دعوة إمبراطور ألمانيا ، لحضور الاحتفال بالعيد المئوى لتأسيس جامعة برلين ، وبعد ذلك فى جامعة جنيف بسويسرة ، ثم جامعة أدنبره باسكتلاندة .

وفى أبريل سنة ١٩١٢ مثلها فى المؤتمر الدولى الرابع لتاريخ الأديان ، الذى عقد فى مدينة لندن.

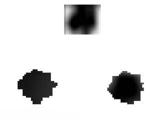
ولقد كان سمو الأمير وقتئذ يقدر أن ابتداء التنفيذ ، سيكون بكلية الآداب ، وأنه لا غنى لهذه الكلية عن مكتبة جامعية ، هى لها بمثابة المعامل لكلية العلوم ، ولم يخف عليه أن موارد الجامعة لا تزال ضئيلة ، فاستعمل نفوذه لدى المعاهد العلمية فى أوربة ، بل لدى رؤساء حكومات

الدول الكبرى ، وبعض الملوك ، أن يكون العطف على الجامعة عاما ، وأن تتوالى الهدايا القيمة ، كالمعامل ، والمؤلفات ، والعملة ، والأنواط ؛ فتألفت مكتبة الجامعة بهذه الطريقة ، وفتحت أبوابها للطلاب وغير الطلاب .

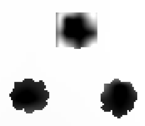
افتتحت كلية الآداب بعد أن مهد لها بمحاضرات فى الثقافة العامة ، يلقيها أساتذة من المصريين ، وأساتذة من الأعلام فى أوربة ، اختارهم واستوفدهم سمو الأمير ، وأخذت كلية الآداب ترتقى ارتقاء ، حتى كانت الحرب ، فلم تحتمل الجامعة الممثلة فى كلية الآداب صدمتها ، وأخذت مواردها تتضاءل .

ولأسباب قاهرة ، اضطر سمو الأمير الجليل إلى تقديم استقالة شكلية من رياسة الجامعة ، فقبلها مجلسها ، غير أنه قرر فى نفس الجلسة ، فى ٢٠ من مايو سنة ١٩١٣ ، إسناد رياسة الشرف إليه ، فظل يعطف عليها أميرا وسلطانا وملكا .

وقد مضى سموه يشجع البحوث العلمية ، والرحلات ، وعلى اشتراك الجامعة فى الحركة العلمية ، وشهود المؤتمرات الثقافية ، التى تنظم فى العالم عاما بعد عام ، فلم يعقد مؤتمر هام فى العالم إلا اشتركت الجامعة فيه ، على أنه فسح صدر مصر كى تدعو الجامعات العالمية إلى عقد مؤتمراتها فيها .



فالجامعة منذ البداية مدينة لجلالته بكيانها وبرسالتها ، التى أخذت تؤديها فى مصر والشرق ، وفى أوربة وأمريكا ، وبرعايته أتيح لمصر أن تعود إلى المشاركة فى بناء الحضارة العالمية ، ومعاونة جماعة الأمم ، فى العمل على تقدم المدنية ، ورفعة الإنسانية ، وأصبحت بحق إمام العلم فى الشرق والعالم العربى ، الذى هى قلبه الخفاق ، ومنهل وروده الصافى النمير .



وإذا كان جلالة الملك الراحل قد تنازل ، فاقتطع من وقته الثمين الساعات والأيام والسنوات ، لتعهد هذا المشروع الجليل الذى سمَّـوه بحق « الهرم الرابع » ، وكان يأمر بأن ينتفع بمشورته فى كل أمر مهما صغر ، فتعهد الجامعة تعهد الوالد بنيه ، فإن من أهم التقاليد التى حرص عليها سموه ، وكان الزمان غير الزمان ، روح الديمقراطية الحق ، التى غرسها ورواها وتعهدها فى هذه البلاد عند كل مناسبة .

حدث في جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩١٢ أن اختلف هو وعضوان من مجلس الجامعة ، اختلافاً أدى إلى تقديمهما استقالتهما ، فبمجرد أن عرض سموه هذه الاستقالة ، انسحب بعد أن سجل هذه الحكمة الخالدة ، قال :

« لما كنت أحرص على أن تكون مداولات المجلس في موضوع قبول الاستقالتين أو رفضهما ، بالحرية التامة . ولما كان وجودي بينكم في أثناء المداولة ربما يحول دون هذه الحرية ، التي لكم كل الحق في التمتع بها ، لذلك استميحكم الإذن في الانسحاب » .

بيان

« ألقاه دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » رئيس الجامعة المصرية ،
على حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة المحترمين ، في الجلسة المنعقدة
بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩١١ الموافق ١٤ من ربيع الأول سنة ١٣٢٩ »

أصحاب السعادة والعزة :

إني أشعر بارتياح عظيم ، إذ أقف بين حضراتكم ، لأبين ما وصلت إليه الجامعة المصرية من التقدم السريع ، تلك الجامعة التي هي ثمرة وجداننا ، ومحل حبنا . إننا نراها وهي لا تكاد تبلغ الحولين ، بعد إعلان افتتاحها الرسمي ، تسير بخطا مطمئنة في طريق الرقي إلى الغاية المقصودة منها ، ويحق لي أن أقول بأنه في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ الموافق ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٢٦ هجرية ، كتبت في تاريخ بلادنا المحبوبة ، صفحة لا تمحوها الدهور ، ففي ذلك اليوم ، وفي قاعة مجلس شورى القوانين ، شرف سمو الخديو المعظم ، محفوفاً بأكابر رجال حكومته الكرام ، حيث اجتمعت الطبقة الراقية من الأمة ، وحضرات وكلاء الدول السياسيين ، وجميع من ساعدنا من مواطنينا على نجاح مشروعنا ، بالقلم ، أو باللسان ، أو بالمال ، وهناك وضع أساس النهضة الفكرية المصرية ، الذي سيبقى ذكره في التاريخ .

إنكم ما نسيتم المساعي التي بذلت في سبيل تحقيق غرضنا ، ولا غاب عنكم ما أصفه من تردد الأفكار فيه ، ألا وهو إنشاء جامعتنا المصرية ، في هذه المدينة حاضرة دولة الفاطميين ، ذوي العلم والعرفان ، وهي التي جمعت فيها الصور المجيدة ، كنوزاً باهرة ، من الفنون ، والآداب ، والعلم ، والنور ، ولكن تلك الصعوبات المختلفة لم تحجب بزوغ شمس الجامعة ، كما أن صعوبات وضع النظام في البداية ، لم تكن لتعوق سيرها إلى الأمام .

تقوت فكرة إنشاء جامعة مصرية عصرية فى نظامها ، محافظة على سنة السلف فى موضوعها ، بما استقر فى الوجدان من قيام النهضة الحديثة ، وتفتح أكمام الآمال الجديدة ، فى توجيه العقل إلى حصون المعارف والعلوم ، إذ ذاك اشتد ساعد فكرتنا ، بما كان يشاهد كل يوم من قيام العزائم الكريمة ، ونهوض الهمم الشريفة ، التى تحمل على الأمل ، وتبعث الرجاء فى النفوس ، بعد أن أغفت مدة أجيال طوال ، وخبت فى جوف مصر قرونا ساد فيها السكون ، ولكنها لم تطفأ بين جوانحها .

كان الطريق وعرا ، غير أن الأمل فى تحقيق هذه الأمنية لشبيبتنا ، التى تاقت إلى طرح نير ذلك السُّبات ، أنار السبيل . وإذا نحن قارنا اليوم بين المسافات التى قطعناها ، وبين الزمن القصير الذى عشناه ، حق لنا أن نكون من السعداء ، وأن نفخر بما صنعنا ، وجاز أن نستقبل بالبشر والإيناس فى عملنا هذا ، بداية نهوض مجد معارفنا ، وزهو علومنا ، التى استنارت بها المشارق والمغارب ، وعصر جامعاتنا الشهيرة العربية ، فى النظامية « بغداد » ، والقيروان ، وقرطبة .

أعز الآمال عندنا ، أن تكون جامعتنا المصرية للمصريين ، وأن تقوم وتحيا بالمصريين ، فهى إنما أنشئت لتنهل على الشبيبة المصرية ، فى زمن نرجو أن يكون قريبا ، ألا يستمروا على استدانة علومهم من البلاد الأجنبية ؛ فنحن نرمى بها إلى أن تكون عما قريب منبع التهذيب العربى المصرى ، ومنهل عرفان تتجدد فيه تعاليم الأجداد ، التى بلغت غاية التدقيق والتحقيق ، وتزدهر فيها آثار العصور الخالية المجيدة ، بما يضاف إليها من قطوف العلم والرقى ، اللذين بلغتهما الإنسانية فى عصرنا هذا .

رجونا فى السنة الماضية ، كما ذكرته لحضرات زملائى أعضاء المجلس ، بجلسته الختامية المنعقدة فى شهر مايو ، أن أتمكن من إبراز قسم من المشروع الأساسى فى هذا العام ، وقد تحقق هذا الرجاء ، فإنكم تعلمون أنه لم يكن فى الجامعة من الدرس ، إلا بعض المحاضرات المختلفة ، ولم يكن بروجرامها يرمى إلى غرض عملى ، وإنما السبب فى ذلك هو التردد والحذر ، اللذان يقترنان عادة بكل عمل فى أوله ، ولكننا أصبحنا اليوم وقد جرى مشروعنا بحمد الله فى مجراه الطبيعى ، ورتبت دروس الجامعة ترتيبا صحيحا .

هكذا أنشئ قسم الآداب ، وسار يقدم لشبيبتنا المجدة من الفوائد قسطا كبيرا ، وسيحيى هذا القسم ، بإذن الله ، دارس الآداب العربية ، فيحاكى بذلك إخوته فى البلاد الأوربية والأمريكية ، التى مرت عليها الأجيال وهى تجمع أزاهر الأدب ، وتاريخ اللغات ، وتنميها وتميزها بين الأمم الناطقة فيها .

سبقت الآداب والعلوم والفنون ، ماعداها من عناصر المدنية الغربية ، وكانت هى أكبر ما يتغنى به الغرب من مظاهرها ، وقد انبثقت أكمام المؤلفات الشعرية وكتب الفلسفة والتاريخ ، فأخذت بأبصار أهل القرون الوسطى فى البلاد الغربية ؛ غير أن هذا العمل العظيم فى الماضى يكاد يكون مجهولا فى عصرنا هذا ، فبعد مجد باذخ دام القرون والأجيال ، نسينا ما كان لأجدادنا من الهمة والجد والإقدام ، والعلم والعرفان ، وإن هذه المزايا هى التى كانت تعيننا على تثقيف عقولنا ، وتمدنا لتجديد آدابنا وفنوننا ، وستجدد شبيبتنا ، إن شاء الله ، فى تلك الينابيع الدائمة ، تلك اللغة النقية العذبة ، ذات الطلاوة والتأثير ، كما نستقى منها الملكات الرفيعة ، من بعد النظر ، وسمو المشاعر ، وقوة النفس والإرادة والحمية ، صفات دانت لها الدنيا بأجمعها .

بينما نحن مرتاحون لذكر تلك النفوس الداخلة فى عالم اليقظة ، نجد لذة أخرى فيما نستقبله من نتائج ترتيب الدروس على مقتضيات هذا الزمان ، فإنها تسهل لطلبتنا إفادة شبيبة المدارس الثانوية ، بما اقتبسوه من عندنا ، وتجعل الأساتذة الذين يتخرجون على هذا الأسلوب ، ويتثقفون بهذه المبادئ الحديثة ، قادرين على أن يبثوا فى التعليم الابتدائى حياة جديدة ، ويقوموا نفوس أولادنا .

هكذا يتدلى من قمم التربية إلى أسسها رويدا رويدا ، نور النهضة الأدبية والعقلية ، حتى يضيء العالم المصرى كله ، وتتجلى فضائل الآباء فى ثوب قشيب من الرقى المصرى ، فتجدد ضياء الفكر المصرى مرة أخرى .

هذا هو الغرض الأصلى ، هذا هو الأس المتين ، الذى قامت عليه جامعتنا المصرية ، قامت لتستوقف الشبيبة التى مدت نفوسها إلى موارد العلم ، طالبة إرواء غلة الجهل ، تستوقفها فى ديارها ، وتقدم لها مما اشتهت ، ما احتاجت إليه ، ومما وافق رقى هذا الزمان ، قامت لتستبقى فى هذه الشبيبة مكارم الأرومة خالصة مما يشوبها ، وتنمى فيها المعارف التى عظم بها شأن الآباء والأجداد ، تلك مرامى الجامعة المصرية ، وهذا سبيلنا .

إذا عد من الدعوى أننا حققنا إلى يومنا هذا قسما من مقصدنا ، فمن المحقق أن مجهوداتنا الأولى كانت بنجاح ، ما كان لنا أن نرجو فيه من مزيد .

أتيح لنا فى السنة الماضية ، أن سررنا بإجابة الحكومة الفرنساوية ما رغبنا فيه منها ، حيث قبلت تربية ثلاثة من أبنائنا ، بين الثامنة والعاشرة من عمرهم ، مجانا فى مدارسها ، بمدينة باريس ، حتى إذا شبوا وحصلوا قسطهم من التعليم ، عادوا يدرسون لإخوتهم ما تعلموا ، وقاموا على تربيتهم

كا نربوا ، وفى هذا العام نسر من جديد ، بمـا قررته حكومة الأمة الإيتالية ، بناء على طلبي ، من قبول ثلاثة من أبنائنا كذلك ، فى أكبر معاهدها العلمية .

ولقد كنت مدة وجودى بمدينة روما ، فى شهر يونيو من السنة المـاضية ، موضوع حفاوة وإكرام ، من قبل صاحبي السعادة المسيو «لوتساتى» رئيس مجلس النظار ، والمركيز دى سان جيوليانو ، ناظر الخارجية ، كذلك تفضل المسيو « كريدارو » ناظر المعارف العمومية ، فأجاب طلبي إهداء متحفنا العلمى ، مجموعة كاملة من معادن إيتاليا ، وهم هناك يعدون هذه المجموعة ، لإرسالهـا إلينا .

وقد تفضل جلالة الملك فيكتور عمـانويل الثالث ، فهنأنى أحسن تهنئة ، بتقدم جامعتنا ، وأضاف إلى ذلك عناية جديدة من عنايته ، فأهداها كتابه المسمى « مجموعة النقود الإيتالية »

كذلك كانت الحفاوة بى بلوندرة ، فقد تفضل جناب السير إدوارد جراى ، وأظهر لى اهتمامه الشديد ، بوجود الجامعة المصرية وتقدمها ، وجعلنى أرجو مساعدة ومماضدة الحكومة الإنجليزية ، التى برهنت لنا على هذا الميل قبل الآن ، وكذلك كانت عناية جناب السير إلدن غورست ، معتمدها السياسى ، وقنصلها الجنرال فى مصر .

دعيت بعـد ذلك إلى برلين ، فى شهر سبتمبر المـاضى ، لحضـور الاحتفال بمرور مائة عام على إنشاء جامعتها ، فانتهزت الفرصة ، وتفضل حضرة البرنس هاتزفلد ، قنصل دولة ألمـانيا الجنرال بالقاهرة ، بإلفات أصحاب السعادة « فون بتمان هولونج » مستشار الإمبراطورية ، و « كيدرلين واختر » ناظر الخارجية ، « و فون تروت » ، ناظر المعارف العمومية ، إلى عملنا فى مصر .

أما البشر والإيناس اللذان تفضل بهما على جلالة الأمبراطور فى مقابلته ، فكانا سببا فى نيل عدد عظيم من المؤلفات النفيسة لجامعتنا ، جلها متعلق بالعلوم الشرقية ، ثم قسم مرئيـات كامل لمتحفنا الطبيعى .

ولم تكن حفاوة مسيو بريان رئيس وزراء الحكومة الفرنساوية بباريس ، أقل منها فى السنة السابقة ، وكذلك حسن وفادة مسيو بيشون ناظر الخارجية ، ومسيو دومرج ناظر المعارف العمومية ، ووقفت بذلك على مقدار العناية التى يوليها جناب المسيو « دى فرنس » قنصل الجمهورية الفرنساوية فى مصر ، إلى جامعتنا .

ممـا يجب ذكره هنا ، أنه كان يتعذر علينا إنشاء قسم الآداب بمـا لدينا من المعدات وحدها ، فى هذا الزمن القصير .

من أجل ذلك ، شخصت أولا نحو إيطاليا ، لما لجلالة الملك فكتور عمانويل الثالث والحكومة الإيطالية ، من حسن التوجيهات المتكررة نحو جامعتنا ، بفضل عناية جناب القومندور « دى مارتينو » وكيلها السياسى عندنا ، وللمعونة العلمية التى قدمها لنا منذ البداية ، حضرات الأساتذة الطليانيين ، الذين يتكلمون العربية ، مثل جناب العالم الشهير « إينازيو جويدى » والأستاذ العالم « نلّينو » المعروفين بين علماء المستشرقين .

وفى الوقت نفسه ، التمست من حكومة جلالة الإمبراطور غليوم الثانى ، إجازة مسيو « أنوليمان » بالاشتغال معنا ، لنكون بذلك قد أتينا لأول كلية أدبية شرقية ، أنشئت فى أيامنا هذه بين الأمم الإسلامية ، بأستاذ يعرف العلماء قدره ، متضلع من علم أصول اللغات السامية .

ليس فى هذا الاشتراك الأجنبى ما يجرحنا ، فإنما نحن نفتخر ونباهى لعناية جميع الحكومات الأوربية ، بالجامعة المصرية ، وبشبيبتنا المصرية فى حياتها ، وبهذا العطف وتلك المعونة الآتيتين لنا من الغرب ، نسترد روحنا الشرقى النقى ، ونعود ذوى شخصية تعرف مقـــدار نفسها ، بعد أن تكون قد تطورت طبقا لمقتضيات العصور الحاضرة .

لذلك يجب علينا أن نستفيد جهدنا ، وعن رضاء تام ، من تلك التعاليم التى صقلتها يد النقد والتمحيص العصرية ، مما يجهله الكثيرون منا ، إلى أن يأتى الوقت الذى يتربع فيه مساعدونا من شبيبتنا فى دستهم ، ففى ذلك اليوم ، الذى يتمكن المتخرجون المصريون من الجلوس فى كراسى أساتذتهم ، ويصيرون أساتذة لإخوانهم الأصغر منهم ، تكون الجامعة قد وضعت قدمها فى نهاية طريقها ، ويكون دور التكوين والتحضير قد ولد عملا باقيا ، نافعا لمجد بلادنا القابل ، إن شاء الله .

وبعد أن شرح سموه مساعيه فى إنشاء كلية الآداب ، واستحضاره الأساتذة ، وتنظيم الدراسة ، قال :

لقد أطلت القول ، ولكنى لم أقل كل الذى يجب عرضه على حضراتكم ، وينبغى أن أذكر بجانب النتائج التى قدمت بيانها ، وما عزمنا عليه من إكثار عدد الدروس الإلزامية والاختيارية ، مما نأمل تحقيقه فى السنة القابلة ، ما نحن على وشك الفراغ منه ، من الانتفاع بقسم الكهرباء ، التابع لمتحفنا الطبيعى ، لأن الآلات الدقيقة المنضبطة التى يحتاجها هذا القسم ، وتبلغ قيمتها ألف جنيه ، قد أهديت إلينا ، كما أخبرتكم بذلك فى السنة الماضية ، من فيوضات حكومة

جلالة الملك عمانويل الثالث ، والذي ركبها في مواضعها عندنا ، عمل من أشهر المحلات الإيطالية الخصيصة بمثل ذلك .

هذا . ويؤخذ من التقرير الذي رفعه إلى حضرة مسيو « ڤاغو » أمين مكتبتنا ، أن عدد مجلدات المكتبة بلغ عشرة آلاف تقريبا ، وأنه فضلا عما يرد تباعا إلى المكتبة من المؤلفات ، بناء على مسماي الخاص .

وهكذا سهل علينا أن نقدم لمحبي المطالعة في مكتبتنا ، تلك الصحائف الدورية ، في مكان خصصناه لهذا الغرض ، بجانب المكتبة ، وإليه أيضا ترد تلغرافات الشركات البرقية ، وكشوف الأحوال الجوية من دور الرصد المصرية والأوربية .

ومن البراهين الدالة على أن الثقة بالجامعة المصرية ، أخذت تمتد أصولها في الدوائر المصرية الصرفة ، ما فعله دولة الأمير يوسف كمال باشا ، حيث ناط بالجامعة المصرية إدارة مدرسة الفنون الجميلة ، التي أنشأها بالقاهرة منذ أربع سنين ، لتبلغ بها شأو مدارس الفنون الصناعية المصرية .

وإلى الحكومة المصرية نعرب عن عظيم شكراننا ، على ما تتحف به الجامعة من التعضيد ، وما توليها من التشجيع ،كما أنني أسدى الشكر والامتنان لذوى الكرم الذين أغدقوا على الجامعة هباتهم ، ولموظفي الجامعة المجتهدين ، وكل من أعان على مشروعنا ، وساعد في إنجاح جامعتنا .

إنا لنفخر بالشوط الذي قطعته الجامعة المصرية في طريقها إلى الأمام ، ونظر بعين الثقة إلى ما وطنا النفس عليه ، من المجهودات الجديدة لنجاحها وتقدمها .

لقد أصبح هذا العمل الذي هو جزء من وجداننا ، قائما على أسس صحيحة ، فعندنا الآن قسم آداب شرقي ، أسس تأسيسا منظما ، على مثال نظرائه في البلاد الأوربية ، وفيه أساتذة فضلهم معروف ، وعلمهم مشهور ، له برنامج تعليم ثابت معلوم ، وعما قريب يضاف إلى متحفنا الطبيعي قسم المرئيات ، ثم مكتبة مفتحة الأبواب منذ شهر للطلبة ومحبي الدرس والمطالعة .

وقد قررتم لائحة قسم الآداب ، ونحن ندعو الجميع من أساتذة وطلبة ، إلى الدقة في رعاية ما اشتملت عليه ، فإن التمتع بالمزايا ، يقتضى قبل كل شيء أداء الواجبات .

إن غاية الغايات عندنا ، أن يبقى عملنا هذا بعيدا عن كل شائبة سياسية ، فإنما نرمى إلى مدرسة مصرية للمصريين . إنا نريد تهذيب شبيبتنا بمباشرة الأمم الراقية عنا ، ومخالطة الأساتذة المتفوقين ،

مع استبقاء شخصيتنا ، والاحتفاظ بمآثر آبائنا وديننا ، ونرجو لشبيبتنا المصرية بين الأمم الحاضرة ، منزلة كريمة ، ومقاما محمودا .

أصحاب السعادة والسيادة :

لقد انتهيت . وإذا كان الذى بذلناه من مجهودات لم يذهب على غير جدوى ، كما تدل عليه جميع الأحوال ، فإن لنا منذ الآن أن نتقدم والرأس منا رفيع ، إلى أوربة التى ترمق بعين العطف نهضتنا الأدبية ، أن فى بلدنا روحا ، وأن فيها همة على أهبة التجدد والانبثاق ، متى سطعت عليها أشعة العلم ، وأنارتها شموس العرفان ، فإن المصريين جزء من ذلك المجموع ، الذى يوالى خطاه نحو غرض الإنسانية ، أعنى التقدم والرقى على الدوام .

" فؤاد "

وقد ألقى دولته على حضرات أعضاء الجمعية العمومية فى سنه ١٩١٢ البيان الآتى :

يا أصحاب السعادة والسيادة

يسرنى وقد دخلت الجامعة المصرية فى سنتها الرابعة من حياتها ، وقوبلت فى جميع الأنحاء بالانعطاف أن أوضح مرة أخرى نجاح هذا المعهد ، الذى لايزال آخذا فى النمو والازدياد ، وما أسعدنى أن أعبر باسم الشبان المصريين المجدين ، عن وافر ثنائى ، لجميع أعوانى المخلصين .

فى شهر يناير سنة ١٩٠٨=١٣٢٦ هـ ، لما تفضل سمو الخديو المعظم « عباس حلمى باشا الثانى » ، فعرض علىّ قبول رياسة الجامعة المصرية ، كان هذا المعهد إذ ذاك ، كما تعلمون ، أمنية وطنية ، وعلى الرغم مما بذل من الجهد العظيم ، وما برهن به كرام الوطنيين على أريحيتهم ، وحسن آمالهم ، كان الناس يترددون ، فى بادىء الأمر ، فى كيفية إدارته ، والغرض الذى يرمى إليه .

فقد عهد إلينا هذا العمل العظيم ، الذى اتجهت إليه آمال الوطن ، وهو فى حيز الفكر ، وبفضل مؤازرتكم لى ، استطعت القيام به ، لتحقيق مقاصدنا وأمانينا ، بلا بطء ولا إسراع فى العمل ، حسبما تقتضيه الحكمة ، التى قارنتها عزيمة لم تخر ، بمساعدة زملائى الأفاضل ، ومشاركة الوطنيين . ومن حسن حظى أن أترأس إنشاء أول جامعة شرقية حديثة ظهرت فى العالم الإسلامى ، وأن تيسر لى أن أضع معهم أساس مستقبلهم الزاهر .

ورغم ما صادف مشروعاتنا من التأويل الباطل ، والتعنت الذى أريد به وضع حجر العثرة فى نهضة جامعتنا وكان حظه الفشل ، وفضلا عن الصعوبات المادية والأدبية ،

التى صادفناها فى طريقنا وكان منشؤها إما الجهل ، أو عداء فئة قليلة لايعتد بهـا ، لم يلبث عملنا الجليل المحبوب أن ثبتت دعائمه ، وأخذ يستكمل نموه يوما فيوما . ولا غرابة فى ذلك ، فإن العامل القوى الذى يأخذ بناصرنا ، إنمـا هو سعينا فى خير بلادنا ، ولاشك أن نفع شباننا الأعزاء ، هو فوق كل المقاومات والانتقادات المقصودة ، وإن رغبتنا الشديدة فى تحقيق هذا النفع ، وإخلاصنا فى إحياء العلم بمصر ، يكسبنا القوة ، للثبات والدأب فى هذا العمل ، وقد أعرت قلبى فى سبيل هذه الغاية ، حتى يتسنى لأبناء وطنى أن يأخذوا حظهم من العلم والعرفان ، وينصرفوا إلى إحياء نضارة لغتهم وآدابهم ، وفنونهم العظيمة ، ويسهل عليهم تحقيق هذه الأمنية الجليلة حينما يستقون عزيمتهم وعلمهم من مجد أجدادهم وعلومهم ، التى كادت تكون فى عالم النسيان حينا من الدهر ، ولا وسيلة لهم إلى الوقوف على حسبهم وتاريخهم ، وفهم حقوقهم ، وقيامهم بواجبهم ، إلا بالرجوع إلى هذه المصادر الغزيرة ، وبذلك يعيدون كنوز العلوم العربية القديمة ، التى نأخذها الآن عن الغرب . وكما أن ضوء النهار بعد الليلة الحالكة الظلام ، يتجدد بنور الفجر ، كذلك روح النهضة العلمية فى مصر ، بعد أن كانت مستغرقة فى سُبات عميق ، حينا من الدهر ، سيكون لهـا شأن عظيم فى إحياء ذكرى ماضينا ، الذى كان ولا يزال مقرونا على الدوام بالمجد والعظمة .

ولقد تفردنا زمنا طويلا بمدنية زاهرة ، ومجد عظيم ، ولا يتعلم الشعب ، ويقف على سر مستقبله ، ليصل إلى النهاية العظمى من الحضارة والمدنية ، إلا حينما يغرس فيه شعور إجلاله لأسلافه ، وما كان عليه أبطالهم ، فدرس أصول لغتنا وسمتها ، والتضلع من الآداب والتاريخ والفلسفة العربية ، ولاسيما المقابلة بين المدنية العربية والمدنيات الراقية فى عصرنا هذا ، يجلى لشباننا الطريق الذى نسير بهم فيه ، ليتسنى للمدارس الثانوية المصرية ، أن تجد فيهم معلمين أكفاء للغد .

هذا ولم يقف نجاح عملنا فى طريقه برهة من الزمان ، بل سار بسرعة عظيمة ، حتى إن المطلع على خطة سير القائمين بأعمال الجامعة ، ليحار فى تقدير ما وصلت إليه ، وأرى من المفيد أن أبين شيئا من أطوار تقدم هذا المعهد العلمى :

ففى شهر يونيه سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦هـ) أقرت الحكومة على اعتبار الجامعة من المنافع العامة .

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٨ أوفدت الجامعة إلى أوربة بعثة من الطلاب ، ليكونوا أساتذتها فى المستقبل .

وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ احتفل بافتتاحها ، وبدئ فيها بتدريس خمسة علوم ، وهى :

١ — الحضارة الإسلامية .

٢ — الحضارة الشرقية القديمة .

٣ — العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب .

٤ — تاريخ آداب اللغة الفرنسية .

٥ — تاريخ آداب اللغة الإنجليزية .

وفى العام الثانى ١٩٠٩ = ١٣٢٧ هـ ، أرسلنا بعثة جديدة من الطلاب إلى أوربة ، وزدنا فى عدد العلوم المختلفة ، فبلغت ثمانية بعد أن كانت خمسة ، وهى :

١ — آداب اللغة العربية .

٢ — علم الطبيعة .

٣ — الرياضيات العالية .

٤ — علم الفلك عند العرب .

٥ — تاريخ آداب اللغة الفرنسية .

٦ — تاريخ آداب اللغة الإنجليزية .

٧ — الاقتصاد السياسى .

٨ — محاضرات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة .

وهذه المحاضرات خاصة بالسيدات ، جعلناها أساسا لإنشاء قسم نسائى فى المستقبل ، ولعل هذه الفكرة الجديدة ، هى التى ألهمت أولياء الأمر فى الآستانة لإنشاء جامعة نسائية ، ستضع حجر أساسها عما قريب .

ولقد أنشئت مكتبة عظيمة ، جمعت كلها من الهدايا التى وردت علينا من كل صوب ، أكان من داخل القطر ، أم من خارجه ، والهمة مبذولة فى تكوينها وتنظيمها على نسق قويم ، بجد ونشاط .

وفى هذا العام انعقد المؤتمر الأثرى الدولى بمدينة القاهرة ، فحضره لفيف عظيم من أفاضل العلماء ، مختلفى الأجناس والمذاهب ، فانتهزت هذه الفرصة ، ودعوت كثيرين منهم لإلقاء بعض محاضرات بالجامعة . ولقد قابلتهم بصدر رحيب ، كما أننا سنكرم دائما كل من يتحف أرض النيل ، التى هى منبع أقدم المدنيات وأنضرها ، بمصنفاته وأبحاثه العلمية والتاريخية .

وفى أوائل سنة ١٩١٠ = ١٣٢٨ هـ ، أوفدنا إلى أوربة بعثة ثالثة من شبان المصريين ، فبلغ عدد طلبة الرسالة العلمية ، أربعة وعشرين طالبا ، يتعلمون على نفقة الجامعة المصرية ، بجامعات ألمانيا وانجلترا وفرنسا وإيتاليا ، وهى تنفق عليهم كل سنة فوق أربعة آلاف جنيه .

وبديهى أن هذه النخبة من الشبان المصريين ، الذى يحضرون دروس جامعات البلاد الأوربية ، فى العلوم التى خصصتهم لها الجامعة ، باعتبار استعدادهم الفطرى ، وأميالهم الخصوصية ، دائبين فى فهم الأساليب العلمية الحديثة ، ستعود إلى وطنها ، بعد أن تكون قد ادخرت من ثمرات العلوم والمعارف الغربية ، ما تحتاج البلاد لإعلاء شأنها ، وترقية علومها التى لاتزال خامدة فى هذا الزمن ، الذى ترى فيه العلوم سائرة فى طريق نهضتها العظيمة ، وإن ما نتوسمه فى هؤلاء الشبان الذين غادروا أوطانهم ، وحرموا لذة عيشها ، وصفاء جوها ، فتحملوا متاعب الحياة ، فى بلاد لم يألفوها ، ليبذلوا جهدهم فى الوصول إلى الغاية الشريفة ، التى طلب منهم الكد فى الحصول عليها ، لما يبعث فينا روح الأمل فى مستقبل الجامعة ، وخير مصر ، ومما يزيد فى هذا الأمل ، ما يرد علينا من مندوبى الجامعة المصرية فى برلين ولندرة وباريس وتورينو ، عما يسر من أخبار هؤلاء الشبان ، وكيف عرف بعضهم أن يستفيد من مقامه فى أوربة ، غير أن نفرا من هؤلاء الشبان قد نسوا الواجب عليهم ، فى العمل الشريف للجامعة المصرية ، ولوطنتا العزيز ، فلم يستحقوا ثقتنا ، ولهذا سنفصل من رسالتنا كل من آنسنا منه مثل هذا التقصير ، كما حصل ذلك سالفا مع الأسف .

ولما كانت الدروس التى ألقيت فى الجامعة فى بادئ الأمر ، عبارة عن محاضرات لا رابطة بينهما ، رأينا أن تجمع فى نظام يربط بعضها ببعض ، تكون قسما لتعلم الآداب والفلسفة ، يشتمل على عشرة علوم ، منها ثمانية واجبة ، تعلم باللغة العربية ، واثنان اختياريان ، يعلمان باللغات الأجنبية .

ويقوم بتدريس هذه العلوم ، نخبة من أفاضل الأساتذة بألمانيا وإنجلترا ومصر وفرنسا وإيتاليا .

ولقد بدأنا بإنشاء فرع للعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، أما الفرع النسائى الخاص بالسيدات ، فقد اتسع نطاقه بزيادة محاضرات جديدة عليه .

وتنفق الجامعة على العلوم الاثنى عشر التى تدرس بها ٣٢٠٠ جنيه فى العام .

ومكتبتنا تحتوى على نيف وعشرة آلاف مجلد ، نبعث بفهرسها إلى الجامعات الأجنبية ، لتكون فى علاقة معها .

ولقد نجحنا فى مسعانا لدى نظارتى معارف فرنسا وإيطاليا ، فتفضلتا بأن تقبلا فى مدارسهما أطفالا من سن ثمانى سنوات إلى عشر ، تنتخبهم الجامعة ليربّوا ويتعلموا بمدينتى باريس وروما ، حتى يتمموا الدراسة الثانوية ، وذلك على نفقة الحكومتين المذكورتين .

هذا ملخص تاريخ الجامعة بوجه الاجمال ، فى العامين التاليين لتأسيسها . ولقد أوضحته فى تقريرى السابق فى ١٥ مارس سنة ١٩١١ = ١٤ ربيع الأول ١٣٢٩ هـ .

ومما زاد فى ثبوت مركز الجامعة ، الإعانة السنوية التى تكرمت الحكومة المصرية بنفحها إياها ، وأريحية الكرام من المحسنين ، الذين يعدوننا بمساعداتهم على الدوام .

غير أن شغلنا الشاغل توطيد دعائم الجامعة على أساس متين ، يكفل لها حياة ثابتة ، فبعد أن أفرغنا الجهد حتى وصلنا بها إلى النتيجة الحسنة ، التى بلغتها فى العام الماضى ، يحق لى أن أعجب بأن الجامعة اليوم قد اندفعت فى سبيل الرقى ، لبلوغ الغاية المقصودة من إنشائها ، وهى التى يتمناها لها كل محب لخير البلاد .

أما ما عسى أن يظهر من وجود بعض التردد فى مداولاتنا وقراراتنا فى بادئ الأمر ، ومن وجود شىء من ضعف الثقة ، وذلك نتيجة نقص مطلق فى الخلق ، أو ضعف عظيم فيه ، فتعترض مجهوداتنا ، وتقف فى سبيل العمل الذى أوجدته إرادة الأمة المصرية ، ودواعى الحال لإحداث نهضة علمية وأدبية ، لخدمة وطننا المحبوب ، فهذا التردد وهذا الضعف لا يلبثان أن يزولا ، بفضل قوة ثباتنا ، وإخلاص طويتنا ، وطهارة مقاصدنا وأغراضنا الجليلة .

وإنى على يقين من أننا سنصادف أيضا صعوبات أخرى فى طريقنا ، وأننا سنضطر للجهاد مرارا ، لإزالة عقبات أخرى ، وإبادة الأوهام ، وقهر العدوان ، ولكن لا يفوتنا أن عملا جديدا مثل هذا ، لا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال ، من غير أن يلاقى فى طريقه مثل هذه المقاومات ، ممن لا يروق فى نظرهم كل عمل جديد ، ويقابلونه بالسخرية من ضعف عزمهم . ولو كنت ممن يميلون إلى الاستعارات والتشبيهات لقلت إن من السهل تشييد الجامعة بتشييد تلك الأبنية الشاهقة ، والمعابد الشامخة ، التى يتبادر إلى الذهن أنها لا تتم أبدا ، لما تستدعيه من المعدات الهائلة ، المختلفة الأنواع ، غير أنى أوثر العمل على زخارف الكلام العديم الفائدة . وعلى تسليم أن عملى مؤسس على خيال ، فإنى آمل أن يصبح بناؤنا يوما بعد تمامه ، مركزا لإعادة مجد العلوم والفنون فى هذه البلاد ، وأن تكون خيالات اليوم حقائق الغد .

ولقد كان بمساعدتكم للجامعة، وعناية الأمة بها، وبالاعتبار الذى نالته فى البلاد الأجنبية، أن حازت ثناء عاطرا، فى تقرير مصر الأخير، للمأسوف عليه السير إلدن غورست، فجاء ذكرها بعبارة وجيزة، ذات وقع حسن، كما أنها توطدت أركانها عقب توالى اجتماع مجلس إدارتها، حيث صُدِّق على نظام قسم الآداب، إذ قبل هذا القرار، لم تكن مجهوداتنا الابتدائية لتوصلنا إلى الغاية التى يرمى إليها مؤسسو الجامعة، وأخذنا على عهدتنا السعى فى تحقيقها، يوم بُدئ فى تنظيمها، لرقى العلوم فى البلاد، ونفع شبان مصر.

ولم تسمح لنا الظروف قبل ذلك الحين إلا بإنشاء دروس مختلفة الأنواع، منفصل بعضها عن بعض، على سبيل التجربة، فأفادت بعض الفائدة، غير أنه كان ينقصها ترتيب ورابطة وإدارة فنية، وبالإيجاز، أن توضع فى نظام جلىّ مفيد.

ولقد كان ينقصنا فى مبدأ إنشاء جامعتنا الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر، حتى يكون لنا الحق فى منح الإجازات الدراسية، التى قبلت نظارة المعارف مبدئيا أن تكسبها صبغة رسمية، وبذلك نأمل أن يعطى لهذه الإجازات ما تستحقه من المزايا، على باقى الإجازات المصرية، فى الحصول على الوظائف الأميرية.

هذا، وأثناء تجاربى كنت أفكر فى مشروعات أكثر موافقة منها، وأنسب لحالة معهدنا الزاهر، ولذا قررنا أن نبدأ بإنشاء قسم للآداب، يراد منه تثبيت دعائم التعليم العالى، ولم نأل جهدا فى تشكيل هذا القسم، الذى لم يكن له مثيل بمصر، وتنظيمه بقدر الإمكان، بما يلائم احتياج وحالة طلابنا، وما تستدعيه الآن لوازم التعليم فى مصر، والبيئة التى نعيش فيها. وهذا النظام بالضرورة ليس واقفا عند هذا الحد، بل إذا آنسنا من التعليم العالى فى مصر رقيا عن درجة اليوم، فإنا نزيد قنوتا من الوسائل الملائمة لحالة الارتقاء العصرىّ، حتى يبلغ هذا النظام حد الكمال. وقياما بالواجب علينا رأيت أن قسم الآداب يجب أن يكون عربيا محضا، أساس التعليم فيه بلغة البلاد. وقد بذلت الجهد فى هذه السبيل، إلى أن يعود من أوربة طلابنا الذين أوفدناهم إليها، رغبة فى تحصيل العلم، ليكونوا أساتذة الجامعة المصرية فى المستقبل.

أما فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فسنضع له نظاما فى هذا العام، لتنظيم خطة التدريس، وتعيين علومه، وتحديد مدة الدراسة به، إذا سمحت لنا بذلك مواردنا.

وسنعهد إلى أساتذة وطنيين القيام بالتعليم فيه، مع أساتذة أجانب، لمساعدتهم بطريقة قويمة، تقدم لطلابنا المبادئ المفيدة، لتؤهلهم للتعليم العلىّ، وكذا لفئة الموظفين، فتمكنهم جميعا

من الوقوف على معرفة النظام والعمل بالمصالح الأميرية والخصوصية ، المبنى عليها الأحوال المادية فى بلادنا ، التى أغلب مواردها من الزراعة ، ثم عيّنا فى هذا العام ثلاثة علوم لتدرس فى هذا القسم ، وهى :

١ — الاقتصاد السياسى .

٢ — الاقتصاد الزراعى .

٣ — الرى ونظام النيل .

وفى نيتنا أن نعير اهتماما مخصوصا للفرع النسائىّ ، الذى نجحنا فى إنشائه نجاحا عظيما ، والذى قررنا أن يدرس به فى هذا العام علم نفس المرأة وأخلاقها ، وعلم التاريخ ، وحفظ صحة الأطفال ، والتدبير المنزلى ، وغير ذلك ، ولا أرانى فى حاجة إلى أن أوضح ضرورة تعليم المرأة ، وتأثيره فى أخلاق كل أمة متمدنة .

فنى البيئة البيتية التى تديرها الأم ، يتلقى الأطفال الذين يكون منهم من يخدم الوطن من العلماء وأرباب السيف فى المستقبل ، دروس التربية الأولى ، التى تكون أساس أخلاقهم ، وتبث فيهم الشعور وروح العمل فى معترك الحياة ، ولقد شرعت الجامعة المصرية فى طبع مجموعات الدروس التى تلقى بها ، زيادة على اللوائح المختلفة وغيرها من المطبوعات ، وتصدرها على شكل أجزاء متتابعة ، على نفقاتها ، ويسرنى أن أذكر هنا بيان ما ظهر منها .

[وهنا ذكر سموه مؤلفات الجامعة ، وسيأتى ذكرها فى مكان آخر] . ثم قال سموه :

ولقد قررنا مبادلة المطبوعات مع الجامعات الأخرى ، لتكون الجامعة المصرية مرتبطة معها بصلة متينة ، فنالت بذلك اعتبارا فى البلاد الأجنبية . ومما يجمل ذكره فى هذا الباب ، أن تنازل جلالة إمبراطور ألمانيا بدعوتى فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ ، على أنى رئيس لأحدث الجامعات ، لحضور الاحتفال بالعيد المئوىّ ، لتأسيس جامعة برلين ، وبعد ذلك بقليل دعتنا لمثل هذا الاحتفال جامعة جنيف بسويسرة ، وجامعة أدنبرغ بإسكتلاندة ، حيث مثلت جامعتنا فى صيف هذا العام ، ثم دعيت لمثلها فى مؤتمر المستشرقين السادس عشر ، الذى سيعقد فى مدينة أثينا باليونان ، وقبلت دعوة الجامعة الأهلية اليونانية ، لحضور الاحتفال الذى ستقيمه فى ٧ أبريل سنة ١٩١٢ ، لإحياء ذكرى مرور ٧٥ عاما من تاريخ تأسيسها .

فدلائل الانعطاف هذه من قبل المعاهد العلمية الأجنبية ، تقوى عزمنا ، وتثبت لنا النهج الذى سلكه مجلس إدارة الجامعة ، فى تنظيم جامعتنا ، وإن كان لا يزال بعيدا عن درجة الكمال الذى نتمناه لها ، غير أنه أكثر موافقة لنظام الجامعات الحديثة وغرضها .

وقد فتحت مكتبتنا الحديثة العهد أبوابها فى شهر فبراير الماضى للطلبة والجمهور ، وتشرفت بتردد الكثيرين عليها من الأشخاص ذوى الوجاهة ، من الوطنيين والأجانب ، نذكر من بينهم سمو الأمير الملكى البرنس « روبرخت ده بارى » ، الذى تفضل على بإظهار عواطفه ، ليبعث إلينا المؤلفات والمطبوعات ، التى يمكن أن تجود بها حكومة البافريا . كما أنى أذكر بمزيد السرور ، الهدية العظيمة التى وردت لمكتبتنا أثناء هذا العام .

تفضل فى شهر أبريل الماضى المسيو داتارى « G. Dattari » العالم الشهير ، المشتغل بالمسكوكات القديمة ، فقدم لى مجموعة من النقود القديمة ، مع عدة مطبوعات فى المسكوكات ، مصحوبة بكتاب رقيق العبارة ، ولمكانة هذه الهدية ، أرى من الواجب أن آتى على شىء من بيانها .

تتكون هذه المجموعة من نقود ، وجدت جميعها بمصر ، وذلك من الفائدة بمكان ، إذ يمكن بواسطتها أن يتتبع الإنسان بلا انقطاع ، تاريخ من تغلبوا على مصر من الأجانب ، ومن وضعوها تحت سلطتهم ، من عهد الفرس والمقدونيين واليونانيين ، إلى الرومان والعرب . وهذه المجموعة النفيسة ، التى تربو على ستة آلاف قطعة ، تبتدئ بعدة قطع مضروبة بمدينة أثينا ، نحو سنة ٤٣٠ قبل الميلاد ، وبسلسلة قطع معروفة يتزايد رهمى فى عهد الإسكندر المقدونى وفيليبس الثانى ، وعدد عظيم من قطع مضروبة فى مدن عديدة من بلاد اليونان من سنة ٣٣٤ ق . م . ويتلو ذلك نقود البطالسة ، وهى تشتمل فى المجموع أسر الثلاثة عشر بطليموس الذين تولوا حكم مصر ، من سنة ٣٠٨ إلى سنة ٤٧ ق . م . ونذكر من بينها القطع النادرة المثال ، التى ضربت فى عهد كليوبترا الثالثة ابنة فيلومتور ، وزوجة بطليموس السابع أورجتس « فيسكن » .

أما النقود المسماة بالإسكندرانية ، على ظن أنها ضربت بالإسكندرية ، فإنها تتصل بعملة البطالسة ابتداء من عام ٤٧ ق . م . وهو تاريخ دخولها فى حكم الرومان ، ويمكن أن يشاهد بها ، بكل سهولة ، صور جميع ملوك الرومان والملكات والأميرات ، « عدا دوميتيا وتيانا وبلوتيلا » ، اللاتى تعاقبن على حكم مصر فى بحر ثلاثة قرون ، ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد ، إلى غاية عام ٢٩٧ بعده ، أعنى طول المدة التى ضربت فيها مصر نقودا بكتابات يونانية ، من عهد أوغسطس إلى دومشيوس دومتيانوس .

وإذا كانت هذه المجموعة لا تحتوى على نقود الممالك التى لم تعمر، فإن بها كثيرا من القطع المهمة، كعملة كاليجولا، وفيليوس، وأتينوس، ولوكيليوس، وكرسينوس، وزوجات إليوجابالوس، وجرديانوس، وبلينوس، وبويينوس، وأتروسكلا، وأرنيوس، وهستيليانوس، وأميليانوس، وكونتليانوس، ووهب اللات وزينب، ودوميتيوس دوميتيانوس. ويتصل بالنقود الإسكندرانية النقود المسماة بعملة التعديل فى القرن الثالث بعد الميلاد، وسميت كذلك للتغيير الذى أمر به ديوقلتيانوس فى العملة.

وبالمجموعة عدد عظيم من القطع الرومانية، التى ضربت فى عصر القياصرة الى غاية العهد البيزنطى« القرن السابع » بعد الميلاد، لجميع القياصرة الذين تعاقبوا، من سنة ٢٩٧ إلى غاية ٤٧٥ بعد الميلاد، ممثلون بها إلا قليلا منهم، وتحتوى على عينات عديدة من القطع التى ضربت فى دور السكة « الضربخانات » الأربعة والعشرين، التى كانت تشتغل بضرب النقود فى ذلك العهد، ولاسيما ما ضرب منها بالإسكندرية. ويوجد بها أيضا قطع رومانية، من حكم كلوديوس الثانى، إلى حكم ديوقلتيانوس « القرن الثالث بعد الميلاد » ضربت فى أقاليم مختلفة من المملكة، إلى غاية عصر الحكومة الرباعية الأولى، وجميعها وجدت بمصر، وكذا بعض لوحات صغيرة من الرصاص، من مصنوعات القرن الثانى والثالث بعد الميلاد، ومجموعة أخرى صغيرة مشتملة على نقود إسلامية، وموازين من الزجاج والمعدن، منها عدة نقود نادرة الوجود، ضربت فى عهد محمد أحمد المهدى، وهو آخر من ادعى الخلافة بأم درمان، وهذه الآثار تصل مجموعة المسكوكات العظيمة، ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد، فتتخلل حكم العرب لمصر، إلى غاية العصر الحديث، ولم يزل يوجد بها بعد ذلك بعض النقص. ولم يكتف المسيو داتارى أن يضيف إلى ذلك بعض قطع أصلية من النقود المحشوة والمسبوكة المزيفة فى ذلك العهد، وقوالب من الطين المحروق، التى كانت تستعمل فى صناعة النقود المزيفة، بل أراد أن يكمل النقص الموجود، فأضاف إليها صورا مجوفة، من القطع النادرة الوجود، العديمة المثال، مبصومة على ورق، نقلها من مجموعته الخاصة، مثل مجموعة أعمال هرقل، ومجموعة التومين، ونقود أخرى ذات أشكال تتعلق بالبروج الفلكية، ضربها أنطونينوس، وكذا نقود الأقاليم، التى تساعد على معرفة تقاسيم مصر الإدارية، وأصل أسماء البلدان المصرية على العموم، ولا يزال بعض من هذه النقود الإقليمية مجهولا للآن.

فمكتبة الجامعة على حداثة عهدها، أصبحت تحاكى مكاتب فينا ولوندرة وباريس وغوتا وبطرسبرج والفاتيكان، تلك المكاتب القديمة الشهيرة، إذ جمت الآن فى عداد مخطوطاتها، مجموعة عظيمة من المسكوكات، مما يساعد فى دراسة تاريخ البلاد، وهى أكمل مجموعة مصرية،

بمد مجموعة المتحف البريطانى . ويمكن الجمهور الاطلاع عليها . ولا يسعنى فى هذا المقام ، إلا أن أكرر لصاحب هذه الهدية الثمينة ، عبارات الشكر الجزيل .

هذا ، وقد عادت على الجامعة من رحلتى الأخيرة ، التى قضيتها فى البلاد الغربية ، فائدة لا تقل عن ذلك ، حيث ظهرت لى دلائل الانعطاف الذى حازته فى البلاد الأجنبية ، فلقد قوبلت بكل ترحيب ، من قبل الحكومات ، والوزارات ، والجامعات ، ومجامع العلوم ، والمعاهد العلمية العالية ، والجمعيات العلمية ، فى برلين ، وبودابست ، ولندرة ، وباريس ، وبراج ، ورومية ، حتى من بلديات عواصم أوربة على اختلافها ، كل ذلك وأنا عالم علم اليقين ، أن هذه الحفاوة وهذا التكريم ، لم يكن موجها لى ، بل للعمل الذى تحوم حوله آمالى ، إذ كانت وجهتى الوجيزة من رحلتى ، تقوية دعائم الجامعة ورقيها ، ولهذا أذكر بمزيد السرور نتيجة تجوالى .

ففى باريس ولندرة ازداد الإقبال العظيم إلى جامعتنا عن السنين الماضية ، ولم آل جهدا فى مقابلة كثير من الوجهاء والأدباء والعلماء ، الذين يتتبعون رقينا ، ويشتركون معنا بكل عواطفهم ، فى المجهودات التى نبذلها فى هذه السبيل ، وأثنوا عليه فى جرائدهم وأنديتهم ، مع الإطراء .

ولقد برهن لى بلندن ، جناب السير إدوارد جراى وزير خارجية إنجلترا ، على اهتمامه بالجامعة المصرية ، فقبل بكل سرور أن يطلب لمكتبتنا ، بعضا من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا العظمى ، مثل المتحف البريطانى ، ومتحف كنسنجتون ، والجمعية الجغرافية الملوكية ، وأظهر لى استعداده لتعضيدى فى مسعاى لدى حكومة جلالة الملك .

وفى باريس ، سهلت لى وزارة المعارف العمومية ، اختيار الأساتذة الفرنسيين ، الذين نتدبهم لخدمة الجامعة ، هذا إلى هدايا جديدة من الكتب ، ومجموعة معادن منحتها لنا هذه الوزارة ، ووزارة الأشغال ، وإدارة متحف التاريخ الطبيعى .

ولقد قوبلت بروميه بمثل هذه المقابلة ، من لدن حكومة جلالة ملك إيطاليا ، ورجوت جناب المسيو كريدا وزير المعارف العمومية ، أن يأذن بقبول طفل رابع ، من شبان المصريين ، بمدرسة تورينو الأهلية ، ليتعلم مجانا ، بالشروط التى قبلت بها ثلاثة الأطفال فى مدرسة فيكتور عمانويل الثانى ، بمدينة رومية ، وقد أجيب إلى هذا الطلب ، وزيادة على ذلك ، أهدت لنا كل من وزارات الخارجية والمعارف والحربية والزراعة ، مطبوعات مفيدة ، مع كمية عظيمة من الصور المنقولة من أصول محفورة على نحاس ، لتكملة المجموعة التى أرسل إلينا منها قسم كبير .

وفى برلين ، تقابلت مع جناب المسيو كيدرلن فرختز ، وزير خارجية ألمانيا ، ودارت بيننا محادثة ودية ، وأكد لى أنه سيساعدنى لدى حكومة جلالة الإمبراطور ، وأملنى فى قبول بعض شبان تنتخبهم الجامعة ، ليتعلموا مجانا بمدارس الحكومة ، وأنه سيسعى فى اختيار مجموعة عظيمة من المؤلفات الألمانية الحديثة ، لتهدى إلى مكتبتنا ، مع جميع الأدوات الخاصة بعلم المناظر ، لمعمل الطبيعة الذى بدأنا بإنشائه .

وفى ڤينا ، تشرفت بمقابلة جلالة الإمبراطور فرنس يوزف مقابلة خصوصية ، أفصح لى فيها عن أمانيه لنجاح معهدنا ، ثم تفضل جناب الكونت د. دارتال وزير خارجية النمسا ، فأكد لى أن حكومة جلالة الإمبراطور ، ستبذل ما فى وسعها لقبول كثير من الأطفال المصريين بمدارس الحكومة ، يتدربون ويتعلمون بها ، إلى أن ينالوا شهادة الدراسة الثانوية .

أما بلدية ڤينا ، فقد لقيت فيها من الحفاوة والإكرام ، عند استقبالى فيها ، ما جعلنى أسير هذه المآثر الجيدة ، وستقبل عددا من أطفالنا ، يرسلون فى شهر مايو القادم ، ويتعلمون مجانا بمدارسها الابتدائية البديعة . فأرانى مسوقا لأن أذكر الكلمات الرقيقة ، التى خاطبنى بها عمدة ڤينا ، الدكتور يوزف نومابر :

« إذا رأى سمو الأمير ، أن أبناء بلده يستفيدون من تربيتهم ببلادنا ، ليفيدوا بلادهم فيما بعد ، بما يأخذونه عنا ، فأنا عمدة البلد أؤكد لسموكم ، أننا سنعامل هؤلاء الأطفال ، كمعاملتنا لأبنائنا » .

وزرت أيضا فى ڤينا غرفة التجارة والصناعة ، وأعجبنى حسن نظامها ، والمجلس العلمى اللوكانى ، وكان يصحبنى فى هذه الزيارة الأستاذ كراباجك ، المستشرق الشهير ، والمستشار الإمبراطورى ، وقد أجابنى إلى طلبى ، من الحصول على مجموعات كاملة من مطبوعاتها .

وفى بودابست ، وعدنى رئيس وزارة المجر ، المسيو خون هدرفارى باسم حكومته ، نيل مثل هذه المزايا .

وفى أثناء مقامى بمدينة براغ ، قد نلت من عبارات التكريم ، ولقيت فيها كثيرا من دلائل الوداد والانعطاف نحو معهدنا ، وكاشفنى جناب الدكتور غروس برغبة حكومته وأمته ، فى مساعدة الجامعة المصرية ، وذلك بقبول بعض تلاميذ مصريين يتعلمون مجانا بمدارس براغ ، وبإرسال كتب ومطبوعات علمية ونشرات .

وإنى أشكر من صميم فؤادى ، جميع أصدقاء جامعتنا القدماء والحديثين ، ومندوبيها وممثليها ، الذين لايدخرون وسعا فى حفظ العلاقات الودية لجامعتنا فى الخارج ، وأشكر كذلك جميع أساتذة الجامعة وموظفيها ومستخدميها ، الذين يستحقون من وطننا الثناء الجميل ، لأنهم بدأبهم على العمل ، يعملون لتحقيق أمنيتنا الغالية ، وإحياء العلوم وترقية الآداب بمصر .

وجدت بأوربة فى سياحتى الأخيرة ، نهضة فى الأبحاث الشرقية ، فقد أصدر وزير المعارف العمومية الفرنسية ، قرارا تاريخه ٥ أغسطس سنة ١٩١١ ، بإنشاء مدرسة شرقية بجامعة ليون ، وستنشأ مدرسة شرقية أخرى بمدينة بودابست . أما فى ڤينا فقد أنشأت غرفة التجارة والصناعة من قبل ، قسما للطلبة العثمانيين ، وفى مدينة نابلى ، قررت وزارة معارف حكومة إيطاليا أخيرا ، إصلاح مدرسة اللغات الشرقية ، وتفكر فى إنشاء معهد بمصر ، للبحث عن المشرقيات .

أفلا يحق لنا الظن بأن عملنا هذا ، هو الذى أحدث هذه الحركة ، التى امتدت للهند ، حيث يتحدثون بإنشاء جامعة إسلامية بمدينة كلكتا ، بمساعدة أساتذة غربيين .

هذا ، وقد رأيت أن أحقق ما يمكننا أن ننال فى المستقبل ، من مؤازرة بعض الأساتذة المستشرقين فى أوربة ، فكانت بينى وبينهم مراسلات ، أذكر صور بعضها :

وزارة المعارف العمومية
والفنون الجميلة

مكتب المدير

باريس فى ٨ يولية سنة ١٩١١

مولاى :

إجابة لما أبديتموه للمسيو بانبيه ، قد سعيت فى معرفة ما إذا كان من الممكن انتداب مسيو مارسى بمصر ، غير أن المعلومات التى تلقيتها عن منصبه ، والصعوبات الإدارية التى تنجم عن فصله ، تضطرنا إلى أن نؤجل تحقيق هذه الغاية فى هذا العام ، إلا أنى لا آلو جهدا فى السعى فيها ، وما أسعدنى لو كلل مسعاى بالنجاح ، طبقا لرغائبكم ،،

وتفضلوا يا مولاى ... الخ .

الأستاذ جول كولى
رئيس إدارة الجامعات والمدارس الفرنسية الأهلية

بودابست فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩١١

مولاى :

تشرفت بكتاب دولتكم ، الذى تفضلتم بإرساله إلى فى ١٦ الجارى ، وأبادر بالتعبير عن خالص شكرى لعطفكم السامى .

وما أكثر شرفى لو أستطيع العمل على قدر الطاقة ، للجامعة المصرية العظيمة الشأن ، التى تصرف دولتكم فيها الجهد المستطاع لترقيتها .

ولقد قضيت فى حداثة سنى زمنا فى التحصيل بالجامع الأزهر الشريف ، ودار الكتب الخديوية ، وذلك يربطنى بالقاهرة بصلة متينة ، ولا توجد هناك صعوبة من قبل حكومة بلادى ، فى الترخيص لى بأجازة رسمية ، غير أن أمورا تتعلق بشئون مهنتى ، لا تسمح لى الآن أن أترك وظيفة التدريس معطلة أشهرا متوالية ، ولذا أبدى مزيد أسفى الشديد ، على أنى برغم إرادتى ، قد حالت هذه الأسباب التى أبديتها بينى وبين تلبية طلب دولتكم .

وإنى أكرر لدولتكم يا مولاى عبارات الشكر ، ولم أزل خادمكم المطيع م

الدكتور
ا . جولدزيهر

ليدن في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١١

مولاى :

تسلمت كتاب دولتكم المؤرخ في ١٦ أغسطس سنة ١٩١١ ، تبيينا للدعوة التي تكرمتم بتشريفي بها ، وخاطبتم في شأنها حضرتي وزير الداخلية ووزير المستعمرات ، وبما أنهما يقضيان إجازتهما في السياحة ، فمن المحتمل أن يصلكم جوابهما متأخرين .

هذا ، وأبدى أن أعمالى العديدة ، التي أقوم بأدائها ، لا تسمح لى أن أتغيب مدة السنة الدراسية أكثر من شهرين ، كما أحطت دولتكم علما بذلك سابقا .

ومن حيث إن السنة المكتبية المتداخلة في عامى ١٩١١ ، ١٩١٢ تدعونى استثناء إلى القيام بأشغال جسيمة غير اعتيادية ، لا يتسنى تأجيلها ، وكلها تحتاج إلى عمل وسفر ، ومنها مؤتمر المستشرقين الذى سينعقد بمدينة أثينا ، الذى يجب أن أرأس فيه الجلسة العامة للجنة دائرة المعارف الإسلامية ، وجلسات المجلس الاستعمارى الدولى ، الذى ينعقد ببروكسل ، حيث طلب منى عمل تقرير عن أحد الموضوعات التي سيتناولها البحث ؛ وفضلا عن ذلك فقد عينت وكيلا للجنة تحضير المؤتمر الدولى لتاريخ الأديان ، الذى سينعقد هنا بمدينة ليدن .

فلهذه الأسباب جميعها ، ترون أنه ليس يتسر علىّ فقط قبول عمل جديد يعهد به إلىّ في هذا العام ، وهو يستدعى غيابا طويلا ، بل يقتضى أيضا الوقت الذى يمكننى من تحضير دروس أقوم بإلقائها باللغة العربية كما ينبغى .

وحتى لو وجد الوقت الضرورى ، فلا أنكر الصعوبات العظيمة في تحضير دروس كهذه ، فإذا ضاق الوقت وتكلفت تحضيرها ، فالنتيجة المنتظرة بالضرورة خيبة آمال كلية جامعتكم وآمالى أيضا ، وأكون بذلك قد استهنت بالثقة التي شرفتنى دولتكم بإحلالها فىّ .

وبما أنه يجب علىّ أن أعرض الاعتبارات المذكورة على ذوى السلطة التي أنا تابع لها ، رأيت من الواجب تبليغها لدولتكم بلا توان ، كى يتسنى لكم اتخاذ التحوطات اللازمة .

وليس من الحكمة أن أعدكم بالتدريس في جامعتكم في السنة المكتبية القابلة ، وعدا يعسر على إنجازه ، فيتوجه إلىّ اللوم .

أما في العام التالى ، فربما تساعدنى الظروف على القيام بهذا العمل ، وذلك إذا لم يكن ثمة موانع من قبل السلطة الإدارية لجامعتنا ، ولست بمجرد تقديم اعتذارى لتخلفى في هذا العام ، أعتبر مدعوا لسنة آتية بل يتعين تجديد دعوتى من دولتكم ؛ أما إذا تمكنتم من إيجاد أستاذ للسنة المكتبية المتداخلة في ١٩١١ — ١٩١٢ ، فيكون من مصلحة الجامعة استمراره في التدريس .

وكونوا على ثقة يا مولاى من خالص إعجابى بعملكم الجليل ، ورغبتى الشديدة في خدمة الجامعة ، كلما سنحت الفرصة ، لأن أفيدها بعمل ما .

وتفضلوا بقبول عبارات الاحترام ، سنوك هرغرونى

براج فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاى :

إن ستة الأسابيع السابقة لميعاد التدريس، قليلة جدا لإعداد المحاضرات المطلوبة ، ولا سيما أنها باللغة العربية ، وقد قال سموكم إننا الغربيين مفرطون فى التدقيق فى العلم ، أفلا يكون هذا التدقيق هو الذى يجعل علومنا مرغوبا فيها حتى عند الشرقيين .

على أن أشغالى العلمية التى بدأت فيها ، لا تمكننى من تغيبى عن براج فى وقت قريب .

وإنى لا أزال فى خدمة سموكم فى المستقبل . هذا مع إعجابى بنشركم لواء العلم العربى .

وإنى يا مولاى المخلص لكم ما

الأستاذ

رودلف دور ژاك

براج فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاى :

طبقا للرغبة التى أظهرتموها عند مبارحتكم براج ، قد طلبت بإلحاح إلى الدكتور رودلف دور ژاك ، أستاذ الجامعة البوهيمية بمدينة براج ، أن يجيب دعوة دولتكم ، فى الذهاب إلى مصر ، للقيام بالتدريس بالجامعة المصرية ، ولقد بعث لى جنابه جوابا رقيق العبارة ، أظهر لى فيه مبلغ الشرف الذى تناله جامعة براج ، من جراء ذلك ، غير أنه لا يمكنه قبول هذه الدعوة ، التى يفتخر بها هو ونحن جميعا ، ويقدم لدولتكم وافر الشكر على كل حال ، فيبدى مسيو دور ژاك ، أنه لا يستطيع البدء بالتدريس فى شهر ديسمبر من هذا العام ، وأن ضيق الوقت هو الباعث القوى لعدم قبوله ، حيث قال ما نصه :

« لا يصدنى عن الإجابة عدم الميل إلى هذا العمل ، ولا قلة الإخلاص فيه ، ولا حب المعيشة السهلة ، وإنما يمنعنى اعتقادى أن هذه المدة الوجيزة لا تفى للقيام بهذا العمل » .

وما أسعدنى أن أعمل على ربط الصداقة بين مصر وبوهيميا بعروة وُثقى ، وسأبذل أبدا جهد طاقتى فى هذا السبيل . وإنى سعيد بقدوم دولتكم بمدينة براج .

وأرجوكم أن تتنازلوا بقبول عظيم إجلالى ؟

عمدة براج

ك . غروس

بودابست فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاى :

أتشرف بإخبار سموكم ، أنى لم أقصر فى السعى لدى جناب الأستاذ غولد زيهر ، لقبول دعوتكم الكريمة ، للحضور للجامعة المصرية بالقاهرة ، وكنت أظن أن أقوم بهذا العمل ، لما فيه من الشرف العظيم ، ليس فقط للأستاذ غولد زيهر ، بل له وللعلم المجرى ، وما تناله منه أيضا جامعة بودابست .

غير أن الأستاذ غولد زيهر أبدى مع مزيد الأسف ، أنه لا يمكنه أن يقبل الآن ذلك ، لأسباب شخصية ، ومع ذلك فإنه يشتغل بجد ، ليتسنى له إجابة هذا الطلب . وقال لى أيضا إنه سبق أن تشرف بتبليغ دولتكم أسباب تردده .

وإنى يسوءنى أن مسعاى لدى الأستاذ جولد زيهر لم يأت بالنتيجة المطلوبة ، ولذا أستسمح دولتكم فى تبليغ هذا الجواب ، وأطلب قبول المعذرة .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عبارات الاحترام العظيم ؟

كون هدروفارى

نظارة الخارجية

نمرة ١٥٢٧

القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١١

مولاى :

طلب منى جناب المعتمد السياسى لحكومة هولندة ، أن أبلغ دولتكم باسم حكومته ، أن ناظر الداخلية بمدينة لاهاى ، إجابة لرغبتكم ، على تمام الاستعداد لأن يمنح الأستاذ سنوك هرغرونى ، مدرس اللغة العربية بجامعة ليدن ، إجازة رسمية ، وأن هذا الأستاذ من جهته لا يتأخر عن الحضور لإلقاء دروس عالية بالجامعة المصرية ، غير أن ظروفا مختلفة تمنعه من الاستفادة بإجازة فى السنة المكتبية ١٩١١ — ١٩١٢ ، ويعرض على دولتكم الحضور بالقاهرة ، فى السنة المكتبية ١٩١٢ — ١٩١٣ إذا لم تروا ضررا فى ذلك .

وتفضلوا يامولاى بقبول خالص احترامى ما

حسين رشدى

هذا ، وكما قلت لكم فى شهر مارس الماضى : إن علاقتنا بالأجانب ، يجب أن تنظر إليها بين الرضا ، لأنه باشتراك الغربيين معنا فى العمل ، يتيسر لنا أن نعيد إلى الشرق مجده القديم ، ولهذا سعيت عند الأمراء والحكومات والمعاهد بأوربة ، فى مساعدة النهضة العلمية فى مصر ، فبادروا بتعضيدنا فى تقدم جامعتنا السريع ، وإنشاء أول قسم لتعليم الآداب ، وفى تكوين مكتبتنا ، والمعامل اللازمة لتدريس العلوم .

ففى جامعتنا الحرة المستقلة ، المفتوحة أبوابها لتثقيف العقول ، وترقية مدارك طلاب العلم ، على اختلاف مللهم ونحلهم ، مع المحافظة على صبغتها الوطنية ، يتعلم اليوم من سيكونون أساتذة الغد ، العلوم فى أشكالها الحديثة ، فيكسبون أبناءنا مجد العرب القديم ، فتأخذ منهم مدارسنا الثانوية نصيبها من الإصلاح ، الذى يستدعيه الرقى والنجاح .

فمع احترامنا لعادات أسلافنا ، وتشبثنا بمبادئ الوطنية المتينة ، نعترف للغربيين بالأسبقية الراقية ، التى ترشد المصريين بأحسن الوسائل إلى ترقية مداركهم ، التى كان لأسلافهم فيها التفوق ، فى عصر المدنية العربية الزاهرة ، حتى يعيدوها إلى مجدها ، باحتكاكها بالمدنيات الغربية ، وسيدرك حينئذ شبابنا وطلابنا وجميع أبناء وطننا ، حاجتنا إلى الروح العربية ، وما كان لها من علو المكانة والشأن العظيم فى تلك الحضارة ، التى أدهشت أوربة فى القرون الوسطى ، ولعلنا نحييها ، ببث حب المآثر الجليلة ، التى كانت للسلف ، فى نفوس شبابنا ، حتى يظهر أثرها فى أعمالهم ، فتحميهم من آفات المدنية الغربية ، ونحن لا نجهل أن الصفات الذاتية للمدنية الغربية ، لا تطابق من كل وجه طبائع الأمم الشرقية ، والجامعة المصرية بغرسها حب الوطن ، والمحافظة على أصول اللغة العربية ، وبإحياء ذكرى سلف مجدنا ، مع عدم تداخلها فى الأمور السياسية ، واحترامها للقوانين ، وابتعادها عن المسائل الدينية ، مع إجلالها للشريعة الإسلامية ، ستعمل على حفظ نفائس العلوم الإسلامية ، وآثارها المجيدة .

فجل أمانينا ، والغاية التى نبغى الوصول إليها ، محصورة فى أن نعيد إلى الشبان المصريين استقلالهم العقلى ، ونمهد لهم الوسائل الأدبية لرقى مواهبهم ، ولهذا أرى أن من أكبر واجباتنا ، ألا نهمل من هذه الوسائل معرفة اللغات الشرقية والغربية ، فإنكم تعلمون علم اليقين ، أننا فى عصر نرى فيه أن معرفة اللغات ليست فقط بمثابة سلاح سلمى ، يستعان به على المسابقة فى معترك هذه الحياة ، بل هى أيضا عبارة عن الوسائل الضرورية للمشتغلين بالتحصيل ، الذين

. . .

يقصدون أن يتتبعوا الحركة العلمية العامة ، ويقارنوا بين أنواعها المختلفة ، فاكتساب العلوم ، ونمو الذكاء ، وانتشار الأفكار ، ليس امتيازا خاصا بأمة دون أمة ، بل هو حق الشعوب على اختلاف أجناسها ، ومن واجبها أن تتعاون على تأييد السلم ، وتعمل لإيجاد الألفة بينها ، وتوحيد المصالح المتبادلة . ويجب أن نغرس فى نفوس طلابنا هذه المبادىء ، وأن نبرهن على ثبات عزيمتنا ، وإخلاصنا فى تربية أبنائنا وأمتنا ، ونعلمهم كيف يؤدون الواجب ، وكيف يتخلقون بالأخلاق التى لا ينفع بدونها علم ولا ذكاء ، وبهذه الطريقة يمكننا ترقية آدابنا .

هذا ، وإن ذكرى مجدنا القديم ، وماضى تاريخنا الجليل ، تعيننا على أن نرفع وطننا إلى أعلى ذرى المجد ، الذى من أجل الوصول إليه تجاربت الأمم ، وتبارت عقول المفكرين والحكماء ، من عصر أرسطوطاليس إلى عصر تولستوى ، حتى نبلغ الكمال ، الذى كان ولا يزال ، كعبة الآمال .

"أحمد فؤاد"

وبجلسة يوم الثلاثاء ٢٩ من أبريل سنة ١٩١٣ قدم سعادة حسين رشدى باشا إلى هيئة المجلس، طلب استقالة دولة الأمير أحمد فؤاد باشا من رياسة الجامعة المصرية ، وهذا نصه :

سعادة وكيل مجلس إدارة الجامعة وحضرات أعضائه :

أرجو من حضراتكم قبول استقالتى من رياسة الجامعة .

وأؤكد لكم أنى ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك تلك الجامعة ، التى كنت أود أن أشركها حياتى ، وأراها فى أعلى درجات النجاح ، وأفتخر برقيها وتقدمها .

ولكن لما لم يكن لدى من الوقت ما يسمح لى بتحقيق أمنيتى ، رأيت من الواجب على أن أقدم على الاستقالة من رياستها ، وأتمشم فى كل حال أن ذلك العمل الجليل ، الذى أقدمنا عليه ، لا يقف عند ذلك الحد ، وأنه لا تلبث جامعتنا أن تصل إلى أعلى درجات الكمال ، بهمة وعمل حضراتكم ، وأنتم خير من يباشر أعمالها .

وإنى أشكركم على المساعدات الجليلة التى أبديتموها لى ، أثناء رياستى للجامعة ، وأؤكد لكم أنى لا أنسى مطلقا الأوقات التى قضيناها معا فى خدمة ذلك العمل الوطنى العظيم ما

إمضاء

" أحمد فؤاد "

فأسف المجلس شديد الأسف ، على حرمان الجامعة رياسة دولة الأمير العظيم ، وقرر بمزيد الارتياح إسناد رياسة شرفها إلى سموه ، اعترافا بالخدم الجليلة التى لا تنسى ، التى قام بها لها ، وعين وفد مؤلف من أصحاب السعادة حسين رشدى باشا ، وأحمد شفيق باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وعزيز خانكى بك ، ليقدم لدولته جواب المجلس على طلب استقالته ، وهذا نصه :

مولاى الأمير الجليل " أحمد فؤاد باشا " :

قد بلغت استعفاء سموكم من رياسة الجامعة ، إلى مجلس الإدارة ، والجمعية العمومية ، وأعلمتهما بما كان من مسعاى لدى سموكم ، لتستردوا ذلك الاستعفاء ، وعدم توفيقى فى ذلك ، ولقد شملهم جميعا أسف شديد لهذا النبأ ، ولكنهم لم يسعهم وهذه إرادة سموكم ، إلا التسليم بها .

واعترافاً بجلال الخدم التى قمتم بها للجامعة ، قرروا بمزيد الارتياح أن تسند إلى سموكم رياسة الشرف لهذا المعهد ، الذى يبث فى الأمة حياة علمية جديدة ، ذلك المعهد ، الذى كنتم إلى اليوم عماده وقوامه ، بل خالقه ، ونحن واثقون أنه سيبقى ، وله من عظيم التفاتكم ، وحسن رعايتكم ، الحظ الأوفر ، والقسط الأكبر .

وتفضلوا يا مولاى بقبول كبير احترامى ، وعظيم إخلاصى لها

الوكيل

(إمضاء) حسين رشدى

الباب الرابع

تطور برامج الدراسة

والأساتذة الذين تولوا التدريس
والبعثات العلمية التى تم إيفادها ، ومدى النتائج التى حققتها

[من خطبة لمعالى عبد الخالق ثروت باشا ،
عضو مجلس إدارة الجامعة] :

" والأمل المعقود فى الجامعة ، أن تربى فى شبيبة المتعلمين فيها ، ملكات حب العلم ، والتعمق فيه ، وحب البحث العلمى ، لتخرج فى مصر طوائف من العلماء الباحثين المتحررين لطلب الحقائق العلمية ، وأولئكم الذين يستطيعون أن يثبتوا لبلادهم العظمة العلمية والفنية ، الجديرة باسمها القديم ؛ وحينئذ يتهيأ لمصر أن تحتمل هى الأخرى قسطها فى بناء الحضارة العالمية ، وأن تشارك جماعة الأمم فى العمل على تقدم المدنية ، ورفعة الإنسانية .

وستعمل على الدوام للمحافظة على هذه المكانة السامية ، وستكون جامعتنا إن شاء الله منارا عاليا يهدى إليها طلاب العلم ، ليغترفوا من بحارها ، ويستضيئوا بأنوارها .

الفصل الأول

التعليم دليل القوة

الحالة العلمية فى ١٩٠٨–١٩٠٩

لأجل إرشاد المصريين إلى الدرجة التى وصلت إليها المعارف والآداب فى أوربة ، قد نظمت الجامعة خمسة دروس ، وعهدت بهـا إلى أساتذة اختصاصين ، منهم اثنان من أهل القطر ، وهما حضرتا أحمد زكى بك ، مدرس الحضارة الإسلامية ، وأحمد كمال بك ، مدرس الحضارة القديمة فى مصر والشرق ، لغاية ظهور الإسلام ، واستقدمت ثلاثة من الأساتذة الأوربيين وهم جناب السنيور جويدى ، مدرس أدبيات الجغرافيا والتاريخ عند العرب ، والمستر ملّر ، مدرس آداب اللغة الإنجليزية ، والمسيو بوفيليه ، مدرس آداب اللغة الفرنسية .

وقد تقرر أن هذه الدروس تستمر الجامعة على تكميلها ، أو تستبدل بها غيرها فى الأعوام الآتية ، بطريقة التدرج والترقى ، حتى يكون لطلابها والمنتسبين إليها إلمام تام بحركة المعارف البشرية ، والوقوف على تاريخ تقدمها منذ بدايتها إلى الآن . ثم تنتقل إلى تدريس علوم خصوصية بمجرد رجوع طلبتها من أوربة ، وتباشر تطبيق العلم على العمل ، ليرتفع مستوى المدارك ، وترتقى أذهان الطلاب ، فيتيسر لهم النبوغ فيما يريدون الانقطاع إليه من الفنون .

ولكى تمهد الجامعة لكل الطلاب حضور دروسها ، جعلت فى كل يوم درسين ، يبتدئ الأول فى الساعة الخامسة بعد الظهر ، وينتهى فى الساعة السادسة . وبعد نصف ساعة للاستراحة ، ولاختلاط الطلبة بالمدرسين ، للاسترشاد منهم فيما يريدون زيادة الشرح والبيان فيه ، يبتدئ

الدرس الثانى ، ويستمر ساعة أيضا ، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتيذهم مدة نصف ساعة أو أكثر . وقد فسحت المحل لقبول الطلاب ، وجعلتهم على نوعين :

١ — طلبة منتسبين ، وهم الموجودون الآن ، والمتخرجون فى المدارس العالية والخصوصية والأزهر الشريف ، والأجانب عن هذه المدارس ، الذين يقدمون طلبا بنية الاستمرار على حضور درس واحد فأكثر ، من الدروس الخمسة ، للحصول على شهادة ، أو إجازة ، أو لقب ، مما تقرره الجامعة فى المستقبل .

٢ — المستمعين المتطوعين ، وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة ، ويدفع الرسم المقرر عنها ، بغير التزامه أى قيد أو شرط آخر .

وقد خفضت المصروفات السنوية إلى نهاية ما يمكن ، فجعلتها ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين ، الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر من دروسها ، و٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد . وضاعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين . ثم أنشأت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ، ورسمها ٥ قروش .

١٩٠٩ — ١٩١٠

لئن أظهرت الحال احتياج الجامعة إلى المال ، ما ذلك إلا لأنها تطلب التوسع فى دروسها ، والنهوض بها إلى المستوى الذى يجعلها على الدوام نافعة ، راسخة الأقدام ، ولقد كان من أقصى أمانيها ، أن تستبدل بالمحاضرات التى تلقى فيها دروسا حقيقية ، تكون أساسا لها ، وتزيد فى خطواتها فى السنين المقبلة ، حتى تصبح معهدا جامعا صحيحا بكل معانى الكلمة ، ولكن حالتها المالية اضطرتها إلى الاستمرار على منوال العام الماضى ، ولكن مع التوسع فى الدروس ، فقد بدأت فى السنة الماضية بخمسة أنواع من المحاضرات ، وهى :

(١) الحضارة الإسلامية .

(٢) الحضارة القديمة .

(٣) آداب الجغرافيا والتاريخ عند العرب .

(٤) الآداب الفرنسية .

(٥) الآداب الإنجليزية .

ولكن كان هذا بدء دخول الجامعة فى دور العمل الحقيقى ، وظهر لأعضاء مجلس إدارتها من التجارب ، ومن احتياجات البلاد ، وجوب الاستمرار فى هذا العام على إلقاء المحاضرات فى الآداب الفرنسية ، والآداب الإنجليزية ، ولكن مع زيادة التوسع فيهما ، بحيث تشملان فن التمثيل والتشخيص فى القرن التاسع عشر فى أوربة ، ليتمكن الطلبة من الوقوف على أساليب هاتين اللغتين ، وعلى مقدار تطورات رجال هاتين الأمتين العظيمتين ، وكيفية تدرجهما فى ترقية بلادهما ، وأسندت الجامعة هاتين المادتين إلى جناب المسيو بوفيليه ، أستاذ المادة فى العام الماضى ، وإلى جناب المستر سيسون ، مدرس اللغة الإنجليزية بجامعة ديجون بفرنسا ، وقررت إنشاء درس لآداب اللغة العربية .

ولما لم يكن فى هذا الموضوع كتاب مخصوص ، يبحث فى جزئياتها ، ويستوفيها فى موضوعاتها ، اهتمت اللجنة الفنية بالجامعة بهذا الأمر ، فنشرت إعلانا عاما فى جميع الجرائد المحلية ، تطلب فيه من رجال الآداب العناية بهذه المسألة ، والمسابقة فى تأليف الكتاب المطلوب ، ولأجل تشجيعهم على العمل ، قررت ما يأتى :

أولا : المدة التى يلزم تقديم الكتاب فيها هى سنتان .

ثانيا : إعطاء الناجح الأول مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه ، والناجح الثانى ٥٠ جنيها .

ثالثا : تتولى الجامعة طبع كتاب الناجح الأول ، وإعطاءه ٢٠٠ نسخة منه .

رابعا : إذا لم ينل المكافأة أحد ، تعاد المدة ، وتبقى المكافأة على ما هى عليه حتى يتم تأليف الكتاب على النمط المطلوب .

ولما كان هذا الموضوع من الدروس المهمة ، التى يجب إلقاؤها بالجامعة ، ونظرا إلى احتياج الجامعة إلى مدرس أو أكثر يلقنون هذا العلم بأساليب حديثة ، رأت اللجنة الفنية أن تبعث فى هذا العام بشيخ من نابغى مدرسة المعلمين الناصرية إلى باريس ، لدرس آداب اللغة الفرنسية ، وإحراز أعلى الدرجات فيها ، حتى إذا وقف على طرقها وأساليبها ، رجع إلى الجامعة ، ودرس آداب اللغة العربية ، طبقا لما اكتسب من الطرق الفلسفية ، والأساليب العلمية .

بعثت الجامعة بواحد من المشايخ ، ورأت أنه إذا نجحت تجربتها انتخبت غيره ، وبعثت بهم إلى أوربة ، لمثل هذا الغرض . وإلى أن ينتهى هذا الشيخ من دراسته ويرجع إلى مصر ، بدأت الجامعة بتدريس هذا الفرع ، ابتداء من هذه السنة المكتبية ، وأسندته إلى حضرة حفنى ناصف بك ،

فكان لهذا الدرس من الأهمية ، ما جعل الإقبال عليه عظيما جدا ، حتى بلغ عدد سامعيه نحو مائة وأربعين طالبا منتسبا ، غير الذين يحضرون لسماع المحاضرات بطريق التطوع والاختيار .

ورأت الجامعة بجانب ذلك ، وجوب إحياء علوم العرب ، فإنها وحدها هي التي يمكنها القيام بهذا العمل الجيد ، فقررت إلقاء محاضرات عما وصلوا إليه في الفلك والرياضيات ، وانتخبت لهذا الدرس المستشرق الإيطالي الأستاذ نلينو ، المدرس بجامعة بارم ، عاصمة جزيرة صقلية بإيطاليا ، لتخصصه في هذا الموضوع ، ولما له فيه من التحقيقات التي اشتهر بها عند أهل الدراية .

ولكي تزيد الفائدة العملية من دروسها ، قررت إلقاء محاضرات في الرياضيات العالية ، وفي الطبيعة ، واختارت لهذين الفرعين سعادة صابر صبري باشا ، وحضرة إسماعيل حسنين بك ، لاشتهارهما بين أفاضل الأساتذة المصريين بالتعويل على الأساليب الحديثة .

ولما كان للعلوم الاقتصادية شأن عظيم في هذه الأيام ، وخصوصا الاقتصاد الزراعي ، الذي تحتاج إليه بلادنا المصرية ، أدخلت الجامعة في منهجها تدريس علم الاقتصاد السياسي والزراعي ، واستقدمت أستاذا قادرا على تدريس هذا الفن من فرنسا ، وهو المسيو جرمان مرتان ، أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة ديجون بفرنسا ، ولقد أصاب نظر رجال الجامعة الواقع ، إذ أعظم دليل على افتقار البلاد لعلم الاقتصاد ، هو إقبال المستمعين العظيم ، ومواظبتهم على الحضور في هذا الدرس ، فعدد من اشتركوا في محاضرات هذه المادة هو ١٥٠ طالبا منتسبا غير المستمعين .

ورأى دولة الأمير "أحمد فؤاد" من وجهة أخرى أن مركز المرأة المصرية الأدبي ، لا يرقى إلا برقيها في العلوم ، وأن الجامعة هي التي يجب عليها أن تأخذ بيدها ، فتسير بها إلى مستوى المدارك الصحيحة ، والأفكار الحديثة .

فعرض رأيه على رجال الجامعة ، فأمنوا على فكرته ، وعضدوه في تحقيق إلقاء المحاضرات التي تهم السيدات المصريات ، ورجوا منه أن يسعى في الحصول على الأساتذة التي تفي بهذا الغرض ؛ فأستعان دولته وهو في باريس بجناب المسيو ماسبرو ، حتى وُفق للحصول على سيدة حائزة لأكبر درجات التدريس « شهادة الأجريجاسيون » وهي الآنسة كوفرر ، المدرسة بمدرسة راسين بباريس ، وفوض إليها إلقاء محاضرات في موضوع أحوال المرأة في العصور القديمة والحديثة ، وابتدأت هذه المحاضرات والشك يخالط سموه في نجاحها ، نظرا إلى كونها أول خطوة في بابها ، ولكن الآنسة كوفرر عرفت كيف تستميل السامعات إلى محاضراتها ، حتى زاد إقبال السيدات على دروسها ، فبلغ عدد المنتسبات ستين سيدة ، منهن ٣٥ مصريات ، وباقيهن أجنبيات ، هذا غير السيدات اللاتي يحضرن بطريق التطوع ، لسن بالقليلات .

ولأجل تمام المحافظة على عاداتنا القومية ، ولعدم اختلاط الرجال بالسيدات عند مجيئهن وانصرافهن ، أمر سموه أن تكون دروس السيدات فى الصباح ، ولم يكتف سموه بذلك ، بل رأى ألا يحرم أهالى البلاد النفع الذى تنشره الجامعة ، فأمر أن يكلف اختصاصيون إلقاء محاضرات فى أهم مدن القطر ، سواء بواسطة التشخيص بالفانوس الكهربى أو بدونه ، ولا تخفى الفائدة الأدبية ، التى تعود على أبناء هذا القطر من ذلك .

ورأى سموه أيضا أن الدروس التى تلقى فى الجامعة تفيد السامعين فقط ، ولا تفيد غيرهم من سكان المدن الأخرى ، ولا الذين لا يتمكنون من الحضور فى دار الجامعة لكثرة أشغالهم ، فأمر بحفظ الدروس التى تلقى ، ليكون كل منها مجموعة ثمينة فى المستقبل ، يطلع عليها من أراد ، وجعلت الجامعة قيمة الاشتراك فيها بعد طبعها زهيدا جدا ، وذلك للمحافظة على مبدأ الجامعة ، وهو تسهيل السبل إلى تحصيل العلم على الطالبين .

١٩١٠ — ١٩١١

إنشاء كلية الآداب والفلسفة

لا يخفى أن التدريس فى الجامعة ، كان فى أول الأمر عبارة عن سلسلة محاضرات ، تلقى فى موضوعات مختلفة ، وكان الغرض من ذلك تعويد الشبان وطلبة العلم حضور العلوم العالية ، وترغيبهم فى ترقية مداركهم ، ومعرفة العلوم التى يميلون بطبيعتهم لتحصيلها ، وذلك قبل البدء فى سن نظام نهائى للتدريس .

ولما آنست الجامعة فى طلابها ، أنهم أكثر إقبالا على سماع العلوم الأدبية ، منهم على سماع غيرها ، رأت أنه قد حان لها الوقت لإنشاء كلية للآداب والفلسفة ، على طراز حديث ، تراعى فيه حاجات أبناء هذا القطر . وقد تم لها تحقيق هذه الأمنية ، وجعلت أساس التعليم اللغة العربية . وبذلك دخلت الجامعة فى طور جديد من حياتها الحقيقية ، أما نظام الدروس فى العامين الفائتين ، فلم يقصد منه سوى معرفة أميال الشباب الغريزية .

ولكى تبنى الجامعة عملها على أساس متين ، رأت أن لا مندوحة عن تقرير شروط خاصة ، للدخول فى سلك الطلبة ، الذين يكون لهم حق الحصول على الإجازة العلمية ، متى أتموا الدراسة ، ونجحوا فى الامتحانات التى يتقدمون لها . وقد جعلت شرط ذلك ، أن يكون الطالب حاصلا



أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية سنة ١٩١١ فى عهد المغفور له الأمير أحمد فؤاد وم
(الجالسون من اليمين) حفنى ناصف بك ، وصابر صبرى باشا ، مدموازيل كوفرير ، إسماعيل حسنين باشا ، الأستاذ نلينو .
(الواقفون من اليمين) مسيو البرت بوفليه ، مسيو سيسون ، وأستاذ الآداب الانجليزية



أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية سنة ١٩١٣

(الجالسون من اليمين) الاستاذ حفنى ناصف بك ، الشيخ محمد الخضرى ، مدموازيل كوفرور ، اسماعيل رأفت بك

(الواقفون) الاستاذ بوليه ، الأستاذ ماسينيون ، الأستاذ نللينو ، الأستاذ ملار ، الأستاذ شارل سيسون ، الأستاذ ليتمان

على شهادة الدراسة الثانوية المصرية ، أو شهادة أخرى أجنبية أو غيرها ، يرى مجلس الإدارة أنها معادلة لتلك الشهادة .

وليس القصد من ذلك حصر التعليم فى فئة دون أخرى ، ولكن لتتمكن الجامعة الحديثة العهد ، من تخريج رجال أكفاء .

أما حضور علم واحد أو جملة علوم ، بصفة مستمع متطوع ، فقد جعلته مباحا لكل طالب بدون شرط ولا قيد .

ولكى نتيح للقارئ فكرة عما كان للأمير " أحمد فؤاد باشا " من فضل فى إنشاء هذه الكلية ، واختيار أساتذتها ، والعمل على تنظيمها ورقيها ، رأينا أن نسجل هنا محضر الجلسة التاريخية ، التى عرض فيها مشروع إنشاء كلية الآداب .

حول إنشاء كلية الآداب والفلسفة

مستخرج من محضر اللجنة الفنية للجامعة المصرية : جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩١٠

قال دولة الأمير " أحمد فؤاد " رئيس الجامعة المصرية ، لحضرات أعضاء اللجنة الفنية ، فى ١٩ من أبريل سنة ١٩١٠ :

« إننا لغاية الآن اتبعنا فى نظام التدريس بالجامعة ، إلقاء محاضرات فى علوم مختلفة ، لا رابطة بينها ، ولا تؤدى إلى غاية معلومة معينة ، ولا يخفى أنه لم يكن فى استطاعتنا أن نعمل غير ذلك ، بالنظر لقلة مواردنا ، ومع ذلك فإن هذه المحاضرات قد عودت الطلبة على سماع الدروس العالية ، التى تلقى بالجامعات ، وأظهرت للجمهور أن هناك جامعة يجب توجيه الأنظار إليها .

فإذا لم يكن ميسورا لمعهدنا العلمى أن يولد كاملا ، بالشكل الذى نرى عليه الجامعات الأجنبية ، لأن ذلك لم يشاهد فى بلد ما . غير أنكم لا تجهلون من جهة أخرى أن النظام الحالى معيب ، ولا يسوغ لنا أن نستمر فيه ، فنظام الجامعات يستدعى بالضرورة إيجاد كليات لتعليم العلوم والفنون ، على اختلاف أنواعها ، وجامعتنا لم تسلك للآن هذا النهج . فيجب علينا والحالة هذه أن نعدل عن هذه الخطة التى اتبعناها للآن ، بتعيين نظام آخر ، مطابق لما نراه فى سائر الجامعات الأجنبية ، ويتعين علينا أن نفكر نحن أيضا فى إنشاء كليات على النسق الحديث بالتوالى ، كلما تساعدنا الظروف ، وأن نبدأ بكلية للآداب ، لأن البلاد محرومة من هذا النوع من التعليم ،

وهى مع ذلك فى حاجة لأن يكون فيها الكتاب والحكماء والمؤرخون وغير ذلك ، على أن يكون أساس التعليم فيها باللغة العربية ، ونضع لها نظاما يكون موافقا للروح العلمية الحديثة ، مع التوفيق بحاجة البلاد ، حتى تصير وحيدة فى بلاد المشرق .

هذا ، وبعد مشاورة المسيو ماسبرو فى هذا الموضوع ، أعطيته مذكرة صغيرة لمشروع إنشاء كلية آداب ، أعده الأستاذ جويدى بناء على طلبى . وبعد مضى شهرين بعث إلى مشروعين آخرين ، وضعهما بمعرفته ، أحدهما يستدعى لتنفيذه إنفاق مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه فى العام ، والثانى يكلفنا مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه أيضا ، مع أننا لا يمكننا أن نصرف على جميع فروع التعليم أكثر من ٣٠٠٠ جنيه فى السنة .

ولذلك فإنى خابرت بصفتى الشخصية حكومة إيطاليا ، ورجوت جناب المسيو دمرتينو ، معتمدها السياسى فى مصر ، أن يساعدنى هو أيضا لدى حكومته ، للوصول إلى انتداب أساتذة من المستشرقين الإيطاليين ، لتدريس العلوم التى نمهد بها إليهم باللغة العربية ، فى قسم الآداب المزمع إنشاؤه ، وأن يستمروا على الاستيلاء على مرتباتهم الأصلية من حكومتهم ، فى المدة التى يكونون فيها فى خدمة الجامعة . وبهذه الطريقة لا يكلفون الجامعة إلا مرتبات يسيرة جدا ، فنستطيع بهذه الطريقة تنظيم قسم الآداب ، بما لا يتجاوز مواردنا الحالية .

ولقد بدأت بمخابرة حكومة إيطاليا ، لوثوقى من أن مساعىّ ستكلل بالنجاح ، لما لى من المكانة عند جلالة ملك إيطاليا ، التى أساسها العلائق الودية ، التى كانت بين العائلة الملوكية وساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا والدى .

على أن تعيين المدرسين غير قاصر على أبناء إيطاليا ، لأننا سنجلب أيضا أساتذة من بلاد أخرى ، غير أنى جعلت مخابرتى الأولى مع حكومة إيطاليا فتح باب ، يمكننا من الحصول على مساعدات الحكومات الأجنبية الأخرى ، فيما يختص بتعيين الأساتذة ، فإن هذه الحكومات لا تتأخر عن أن تمنحنا امتيازات ، تعادل ما تكون منحتنا إياه حكومة إيطاليا .

ثم تلا دولة الأمير خطابا محررا من جناب المسيو دمرتينو ، المعتمد السياسى لجلالة ملك إيطاليا بمصر ، يبلغ فيه بصفة رسمية ، قبول الحكومة الإيطالية مطالب الأمير فؤاد ، المتعلقة بإنشاء قسم للآداب ، سينتدب فيه للتدريس باللغة العربية عدد من المستشرقين الإيطاليين .

فاعترض جناب مسيو ماسبرو على مشروع دولته ، إذ يرى أن التعليم باللغة العربية ، بمعرفة مدرسين أجانب ، لا ينظر إليه الوطنيون بعين الرضا ، ويخشى أن تعيين أساتذة من جنسية

واحدة ، يحول عنا عطف الممالك الأخرى من جهة ، ومن جهة أخرى يكسب عنصر هؤلاء المدرسين نفوذا سياسيا عظيما ، وأنه فى هذه البلاد يجب مراعاة العناصر المختلفة ، حتى فى الوظائف الأقل أهمية من هذه ، وختم كلامه بقوله إن هذه الاعتراضات لا يقصد بها إيطاليا بنوع خاص ، وإنه كان يبديها لو كان الأمر يتعلق بعنصر آخر أيا كان .

فأجاب دولة الأمير " أحمد فؤاد " على اعتراض جناب المسيو ماسبرو ، أن المقام ليس مقام الخوض فى مسائل نفوذ سياسى ، فإن معهدنا مصرى محض ، ويجب أن نبتعد عن كل مناقشة سياسية أودينية ، وأن دولته لا يسمح مطلقا أن يكون للسياسة دخل فى قرارات الجامعة ، إذ ينبغى أن يكون البحث مقصورا على نفع معهدنا العلمى ، وهذا النفع من شأنه أن يجعلنا نعدل عن خطتنا التى اتبعناها فى نظام التدريس الحالى ، على شكل محاضرات متفرقة ، فإن من المسائل الحيوية التى يجب أن تكون شغلنا الشاغل ، إنشاء كليات منتظمة ، يتعلم فيها طلابنا أساليب العلوم الحديثة ، وأن نبدأ بكلية للآداب ، وبما أن التعليم بهذه الكلية سيكون باللغة العربية ، فلا محل للقول بحدوث نفوذ سياسى .

أما إنشاء الكلية فيكلفنا من النفقات ما يتراوح بين ١٤ و ١٦ ألف جنيه فى العام ، وبما أن مواردنا لا تسمح لنا الآن بتحقيق ذلك ، ولكى نبلغ هذه الغاية مع مراعاة حالتنا المالية ، قد طلبت من الحكومة الإيطالية ، لأسألها عما إذا كانت تقبل أن تستمر على دفع مرتبات الأساتذة الأصلية ، الذين نكون فى حاجة لتعيينهم ، مدة اشتغالهم بالتدريس فى مصر ، وفى هذه الحالة يكون ما ندفعه لهم من المرتبات شيئا يسيرا ، وبهذه الوسيلة لا يتأخر عن تلبية طلبنا كل من ننتدبه لخدمة الجامعة من أفاضل الأساتذة المستشرقين .

ثم عقب دولته بقوله : إن الحكومة الإيطالية قد أجابته إلى طلبه ، فلا يتسنى رفض هذا القبول .

عند ذلك قال سعادة حسين رشدى باشا : إنه لا يعارض مبدئيا فى جعل التعليم باللغة العربية بمعرفة أجانب موظفين ، للعلوم التى لا يوجد من المصريين من تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة لتدريسها ، وطلب معرفة برنامج الكلية .

فأجاب دولة الأمير " أحمد فؤاد باشا " بأنه يقبل اقتراح سعادة رشدى باشا ، فينتخب عند الإمكان بعضا من العلماء المصريين ، ليقوموا بالتدريس بالكلية ، وطلب من اللجنة تقرير إنشاء كلية آداب ، من ابتداء السنة المكتبية ١٩١٠ — ١٩١١ إذا كانت موارد الجامعة تسمح .

فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح .

عند ذلك شكر سعادة الدكتور علوى باشا دولة الأمير على ذلك ، وطلب شروط تعيين الأساتذة ، حتى لا يطالبوا بحقوق مكتسبة فيا بعد .

فأجاب دولة الأمير " أحمد فؤاد " : أن الجامعة ستتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك ، وأنه يقبل الاقتراحات التى يرى حضرات الأعضاء فائدة لاعتبارها فى هذا الشأن .

ثم ألح جناب المسيو ماسبرو فى طلب الاطلاع على برنامج التدريس ، ومعرفة أسماء المدرسين .

فأظهر دولة الأمير " أحمد فؤاد " استعداده لإحاطة اللجنة علما بهذا البرنامج .

* * *

وفيا يلى أسماء المدرسين ، وبرنامج الدراسة ، وشروط التعيين :

ويؤخذ منها أن الأساتذة يعينون بشروط ، لمدة أربع سنوات ، وأنه نظرا إلى كونهم سيستمرون على الاستيلاء من حكوماتهم على مرتبات الوظائف التى يشغلونها فى بلادهم ، أصبحوا لا يكلفون الجامعة شيئا .

أسماء العلوم	أسماء المدرسين	لغة التدريس
آداب اللغة العربية . . .	حفنى ناصف بك . .	اللغة العربية
تاريخ آداب اللغة العربية . .	الدكتور نلّينو . .	
علم مقارنة اللغات السامية . .	« ليتمان . . .	
تاريخ الشرق القديم	« ملونى . .	
تاريخ الأمم الإسلامية . .	الشيخ محمد الخضرى .	
الفلسفة العربية والأخلاق .	سلطان محمد أفندى .	
تاريخ العالم الفلسفية . . .	الدكتور سانتلانا . .	
الجغرافيا وعلم الشعوب . .	إسماعيل رأفت بك .	
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية .	المستر جيل	اللغة الإنجليزية
« الفرنسية .	المسيو لومونييه . . .	« الفرنسية

ومدة الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات ، ومن هذه المواد تسع إلزامية ، يجب على الطلبة المنتسبين حضورها ، وتأدية الامتحانات فيها ، وهى الثمان التى تدرس باللغة العربية ، ودروس آداب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية ، بحسب اختيار الطالب .

والجامعة بتقريرها تعليم الدروس العالية فى الآداب والفلسفة ، قد طرقت بابا جديدا لم يطرق فى مصر من قبل ، وغايتها من ذلك إيجاد روح علمية جديدة فى الناشئة ، وتثقيف أفهامهم ، وتغذية عقولهم بثمارها ، ولها الأمل العظيم فى أن ترى من خريجيها من لا يقلون كفاية وعلما عن حملة دبلومات وشهادات الجامعات الأجنبية .

وقد أبلغ دولة الأمير وهو فى روما ، موافقة الجمعية العمومية للجامعة ، على إنشاء كلية الآداب ، وأنه بهذا الإنشاء بالكيفية المرغوبة ، سيحصل عجز فى ميزانية الجامعة لسنة ١٩١٠ — ١٩١١ فجاء من دولته البرقية الآتية :

" حضرة صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا "

الجامعة — محافظة القاهرة

أشكركم على القرار النهائى ، وسأعتمد على خطابكم ، وآخذ على عهدتى العجز المتوقع حصوله بإنشاء كلية الآداب ، وسآخذ التعهدات اللازمة فيما فيه المنفعة العامة "

روما ٣١ مايو سنة ١٩١٠ " فؤاد "

قسم العلوم الاجتماعية والاقتصادية

لما كان للعلوم الاجتماعية والاقتصادية الأهمية العظمى فى هذه البلاد الزراعية ، رأى مجلس الإدارة أن الحاجة ماسة لتعليمها ، ولذا عزم على إنشاء قسم لها بالجامعة فى عام ١٩١١ ، وبدأ فى عام ١٩١٠ بتدريس علمى الاقتصاد السياسى والاقتصاد الزراعى ، يلقى الأول منهما مسيو ليون بوليه باللغة الفرنسية ، والثانى مسيو شارل شدياق ، باللغتين الفرنسية والعربية .

قسم السيدات

عنيت الجامعة فى عام ١٩١٠ عناية خاصة بتوسيع نطاق قسم السيدات ، وقررت أن تلقى فيه محاضرات فى الموضوعات الآتية :

(١) علم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء ، ويقوم بإلقاء محاضرات هذا العلم باللغة الفرنسية مدموازيل كوفردير .

(٢) مواضيع عصرية تقوم بإلقائها باللغة العربية ، السيدة نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة .

(٣) مواضيع فى التربية بأنواعها ، تقوم بإلقائها باللغة العربية السيدة لبيبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق .

(٤) مواضيع طبية فى علم حفظ الصحة وغيره ، باللغات العربية والفرنسية وغيرها .

١٩١١ — ١٩١٢

يشمل نظام التعليم فى الجامعة ثلاثة أقسام ، وهى :

(ا) قسم الآداب .

(ب) فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(ج) الفرع النسائى .

قسم الآداب

كان يعوز الجامعة فى مبدأ نشأتها ، الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر ، يمكن لها فيه منح إجازات دراسية لطلابها ، فاكتفت وقتياً بتنظيم دروس مختلفة الأنواع ، على سبيل التجربة ، فكان منها بعض الفائدة ، غير أنها لم توجد بينها الروابط التى توجد فى أقسام التدريس المنظمة . وقد أتيح لها فى عام ١٩١١ أن تنظم قسما للآداب ، جعلت أساس التعليم فيه لغة البلاد .

ويشتمل هذا القسم على عشر مواد ، منها ثمان واجبة ، تدرس باللغة العربية ، واثنتان اختياريتان ، تعلم إحداها باللغة الإنجليزية ، والثانية باللغة الفرنسية .

الدروس الواجبة :

١ — آداب اللغة العربية . . . . الأستاذ الشيخ محمد المهدى ، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى .

٢ — تاريخ آداب اللغة العربية . . . « الدكتور نلينو ، المدرس بجامعة بالرم .

٣ — مقارنة اللغات والآداب السامية الدكتور ليتمان ، المدرس بجامعة ستراسبورج .

٤ — تاريخ الشرق القديم . . . الأستاذ الدكتور ملونى .

٥ — تاريخ الأمم الاسلامية ولا سيما تاريخ مصر فى العهد الاسلامى . } الأستاذ الشيخ محمد الخضرى ، وكيل مدرسة القضاء الشرعى .

٦ — الفلسفة العربية وعلم الأخلاق .
٧ — تاريخ المذاهب الفلسفية . . . } هذه العلوم أوقف تدريسها فى العام المذكور .
٨ — تقويم البلدان ووصف الشعوب

الدرسان الاختياريان :

٩ — تاريخ آداب اللغة الإنجليزية . الأستاذ المستر برمى وايت الشاعر الإنجليزى المشهور .

١٠ — « « الفرنسية . الأستاذ المسيو . ج . ڤيانيه ، المدرس بجامعة مونبليه .

وظهر أن ثلاثة من العلوم الإجبارية أوقف تدريسها مؤقتا ، نظرا إلى استقالة الأساتذة الذين كانوا يقومون بإلقائها ، وأن درس تاريخ الشرق القديم عطل تدريسه من ابتداء شهر مارس سنة ١٩١٢ بوفاة المأسوف عليه الدكتور ملونى .

* * *

ولقد تبودلت بين دولة الأمير " أحمد فؤاد باشا " رئيس الجامعة فى أثناء رحلته بأوروبة عام ١٩١١ وأفاضل المستشرقين مراسلات ، لندبهم للتدريس بالجامعة المصرية ، نذكر من بين هؤلاء الأفاضل العالمين هر غرونى سنوك وجولد زيهر ، فالعلوم التى أوقفت عام ١٩١١ ستدرس فى عام ١٩١٢ بأساتذة جد أكفاء لها .

وكان مما يؤسف له ، أن عدد الطلبة المقيدين فى دروس قسم الآداب ، قد نقص نقصا بينا عن السنين الماضية . ويرجع هذا النقص لعدة أمور ، أهمها انصراف الطلبة إلى التوظف ، والاكتفاء بالشهادة الثانوية للحصول على هذه الغاية ، التى يسهل عليهم تحقيقها بنيل تلك الشهادة .

ولذلك فكرت الجامعة فى إيجاد فائدة مادية لطلاب الجامعة ، تعمل مع الفائدة الأدبية على الترغيب فى علومها ، فوفقت الجامعة إلى قبول الحكومة مبدئيا ، الاعتراف بصفة رسمية ، بالإجازات التى تمنحها الجامعة من يقضون الدراسة بقسم الآداب ، بعد تمضية الأربع السنوات المقررة لها ، وتخويل حاملها بعض امتيازات على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها .

وقد وضعت لقسم الآداب فى عام ١٩١١ لائحة مشتملة على ست وأربعين مادة ، وشكل له مجلس لإدارته الفنية ، أعضاؤه هم أساتذة القسم ، برياسة عميده الدكتور ليتمان ، ووكيله الأستاذ الشيخ محمد المهدى ، وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى .

فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

نظرا إلى حاجة بلادنا التى ليس لها موارد أهم من الزراعة ، إلى رجال يلمون بنظام الأعمال الزراعية والاقتصادية ، ويعملون على إنماء ثروتها ، وتحسين حالتها الاجتماعية ، رأت الجامعة وجوب التفكير فى إنشاء هذا الفرع . ولما لم يكن لديها وقتئذ جميع الوسائل التى تمكنها

من إنشائه على النمط المرغوب فيه ، رأت من جهة أخرى ، ألا تفوت على الطلبة المصريين أية فائدة تمكن الجامعة من إفادتهم إياها فى مواد هذا القسم ، فقررت تدريس ثلاثة علوم ، وهى :

١ — الاقتصاد السياسى باللغة الفرنسية : الأستاذ المسيو بوليه ، المدرس بكلية الحقوق بجامعة تولوز

٢ — الاقتصاد الزراعى باللغة العربية : الأستاذ شارل أفندى شدياق

٣ — الرى ونظام النيل باللغة العربية : الأستاذ عبد الله وهبي بك ، مفتش رى القسم الثانى بنظارة الأشغال العمومية ، والعضو بمجلس إدارة الجامعة

الفرع النسوى

لاريب أن التعليم النسوى هو من أهم أسباب تقدم الأمم وارتقائها من كل الوجوه ، ففائدته غير مقصورة على إيجاد السعادة العائلية بين الأفراد ، ومايترتب عليها من بعث الهمة والجد فى النفوس ، ولكن أثرها الطيب نراه ظاهرا جليا فى جميع صفات الأمم التى ارتقت نساؤها .

وذلك مما جعل إدارة الجامعة تفكر فى إيجاد فرع نسوى فى الجامعة ، فأنشأته صغيرا ، وقد توسعت فيه على قدر ما سمحت الحال ، حتى أصبح يشتمل التعليم فيه المواد الآتية :

(أولا) محاضرات باللغة الفرنسية ، فى التربية والأخلاق ، تقوم بإلقائها الآنسة كوفرير ، المدرسة بمدرسة راسين بباريس .

(ثانيا) محاضرات باللغة العربية ، هذا بيانها :

١ — تاريخ مصر القديم :

أهم التغيرات التى طرأت على الحكومة فى مصر أيام سطوتها وارتقاء فنونها وصناعتها .

٢ — تاريخ مصر الحديث :

الدولة الإسلامية وعلاقتها بمصر بالاختصار .

عادات المصريين وتأثير الإسلام فيها .

دولة المماليك .

حروب فرنسا .

ذكر أشهر النساء فى جميع ما ذكر من التاريخ .

وقد عهد فى تدريس هذه المادة إلى الآنسة نبوية موسى ، ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة .

(ثالثا) التدبير المنزلى :

تقدم التدبير المنزلى وتاريخه .

علاقة النقود بالتدبير المنزلى .

التدابير الصحية .

اختيار المنزل وأثاثه .

الحياة الزوجية وسعادة الأسرة .

الآداب المنزلية والأخلاق .

وقد عهد فى تدريس هذه المادة إلى السيدة رحمة صروف .

ومن هذه المواد ، نرى أن الزيادات التى أدخلت على هذا القسم عام ١٩١١ — ١٩١٢ هى إكثار عدد المحاضرات العربية ، التى اختيرت لها الموضوعات الملائمة لحالة المصريات ، مما استفدن منه الفائدة التى تعود على المصريات بالنجاح فى الحياة ، وكسب عيشة صالحة راقية ، فالأمهات أولى المدارس ، وأقدرها على تقويم الأخلاق ، وغرس الفضائل فى النفوس .

١٩١٢ — ١٩١٣

لم يدخل على نظام التعليم فى قسم الآداب تغير ، ولم ترد علوم جديدة على ما كان يدرس فيه . غير أن الجامعة عهدت فى تدريس بعض العلوم إلى أساتذة جدد ، وفيما يلى بيان العلوم التى تدرس ، وأسماء الأساتذة الذين يدرسونها .

١ — آداب اللغة العربية	الأستاذ الشيخ محمد المهدى ، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى ، ووكيل قسم الآداب .
٢ — تاريخ آداب اللغة العربية . . .	الأستاذ المسيو جستون فيت (Gaston Weit) .
٣ — تاريخ الأمم الأسلامية . . .	الأستاذ الشيخ محمد الخضرى ، وكيل مدرسة القضاء الشرعى ، وسكرتير قسم الآداب .
٤ — علم تقويم البلدان ووصف الشعوب	الأستاذ إسماعيل رأفت بك ، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية .
٥ — الفلسفة العربية وعلم الأخلاق .	الشيخ طنطاوى جوهرى المدرس بمدرسة دار العلوم الناصرية .

٦ — تاريخ المذاهب الفلسفية . . . الأستاذ المسيو لويس ماسنيون (Louis Massignon).

٧ — تاريخ آداب اللغة الانجليزية . الأستاذ المستر برسي وايت (Percy White) .

٨ — تاريخ آداب اللغة الفرنسية . . الأستاذ المسيو لويس كليمان (Louis Clement) .

وفى هذا العام توفى الأستاذ جيرارد ميلونى (G. Meloni) الذى كان يدرس تاريخ الشرق القديم ، وقد اضطرت الجامعة لوقف تدريس هذا العلم ، إلى أن يعين من يخلفه .

ونظرا إلى أسباب منعت الأستاذ الدكتور إنو ليتمان (E. Littman) عميد قسم الآداب ، وأستاذ علم مقارنة اللغات والآداب السامية ، عن الحضور لمصر فى تلك السنة ، فقد وقفت الجامعة تدريس هذا العلم أيضا مؤقتا . ولما كان الأستاذ ليتمان له من المكانة فى هذا العلم والتفوق فيه ، منزلة يكاد لا يشاركه فيها غيره من المشتغلين به ؛ وله عند طلبة القسم المكانة العليا ، تبودلت بينه وبين الجامعة رسائل تدعوه فيها .

وقد ابتدأ مجلس قسم الآداب المكون من أساتذته ، بموالاة اجتماعه فى السنة المذكورة ، للنظر فى جميع المسائل المتعلقة بنظام التعليم ، وتمت امتحانات الطلبة على مقتضى أحكام اللائحة التى وضعت لذلك .

هذا ، ورغبة فى إيجاد صلة تربط مجلس الإدارة ومجلس قسم الآداب ، بعضهما ببعض ، عهد المجلس إلى صاحب السعادة أحمد شفيق باشا وكيل الجامعة فى حضور جلسات مجلس القسم ، ليمثل فيه مجلس الإدارة ، ولا يخفى ما فى ذلك من الفوائد والمزايا العظيمة .

المحاضرات العامة

نظرا إلى حاجة البلاد إلى معرفة المبادئ العمومية فى العلوم الاقتصادية ، وما لهذه من الأهمية الكبرى فى بلاد زراعية كالقطر المصرى ، حرصت الجامعة على تدريس علم الاقتصاد السياسى ، الذى يلقيه باللغة الفرنسية الأستاذ المسيو ليون بوليه (L. Polier) ، ويتناول درسه أبحاثا من الأهمية بمكان ، لاتصالها بأحوال مصر الاقتصادية .

أما الفرع النسوى الذى أنشئ بالجامعة ، وأمه كثير من عقائل الأسرات المصرية ، فقد اضطرت الجامعة لوقف التدريس به فى هذا العام ، حتى توفق لوضع الخطة التى تتبعها فيه ، بحيث يكون موافقا لحاجات السيدات المصريات .

١٩١٣ – ١٩١٤

تمتاز هذه السنة عن السنوات الماضية ، برجوع ثلاثة من أعضاء الإرسالية الأولى ، الذين أوفدتهم الجامعة إلى أوربة عام ١٩٠٨ بعد أن أتموا بها دراساتهم ، فتقرر تعيينهم للتدريس .

أما مواد التدريس فى هذا العام فهى :

أولا – " قسم الآداب " :

آداب اللغة العربية وتاريخها . . .	الأستاذ الشيخ محمد المهدى، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى.
تاريخ الشرق القديم	« محمود أفندى فهمى « «
تاريخ الأمم الاسلامية لا سيا تاريخ مصر فى العهد الاسلامى	« الشيخ محمد الخضرى، وكيل مدرسة القضاء الشرعى.
تقويم البلدان ووصف الشعوب . .	الأستاذ إسماعيل بك رأفت، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية.
تاريخ آداب اللغة الإنجليزية	« المستر برسى وايت ، الشاعر الإنجليزى المشهور .
« « الفرنسية	« المسيو لويس كليان ، المدرس بجامعة ليل بفرنسا.

ثانيا – دروس عمومية :

(ا) الاقتصاد السياسى . . . . . الأستاذ المسيو ليون بوليه (Polier) المدرس بكلية الحقوق بمدينة تولوز (Toulouse) .

(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربية أساتذة أتموا دراستهم بأوربة على نفقة الجامعة .

الرياضيات وعلم الفلك . . .	الأستاذ محمد أفندى صادق جوهر . الحاصل على الشهادة النهائية بدرجة (M.A.) مع لقب (Sessel Scholer) من جامعة لندرة ، والطالب سابقا ببعثة الجامعة فى إنجلترة .
العلوم الطبيعية	الأستاذ توفيق أفندى سيدهم الحاصل على دبلوم جامعة لندرة بدرجة (B. Sc. Honi) والطالب سابقا ببعثة الجامعة فى إنجلترة .
علم طبائع الإنسان الجنائية .	الأستاذ حسين أفندى رمزى . من جامعة تورينو ، والطالب سابقاً ببعثة الجامعة فى إيطاليا .

ويتضح من هذا ، أن الجامعة لم تقتصر فى هذا العام على تعليم الآداب ، بل شرعت فى تدريس العلوم أيضا .

إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية

ولقد قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية ، وإعداد طلابها لنيل شهادة فى هذه العلوم ، وجعلت مدة الدراسة فيه سنة واحدة ، وأعدت له نظاما خاصا به ، ولا يخفى ما للشرائع الجنائية من الشأن العظيم ، ولا سيما فى بلاد كمصر .

أما مواد التدريس فتشتمل على ما يأتى :

١ — قانون العقوبات المقارن .

٢ — قانون تحقيق الجنايات المقارن .

٣ — تحقيق الجنايات العملى .

٤ — علم الاجتماع الجنائى .

٥ — الطب الشرعى .

٦ — أمراض النفس ، وعلاقتها بالقانون الجنائى .

وبذلت مساع لدى أولياء الأمور ، لاعتماد الشهادة ، التى ينالها خريجو هذا الفرع ؛ ومنح امتياز خاص لحامليها .

* * *

وفى هذا العام دارت مخابرات بين الجامعة ووزارة المعارف ، للحصول على امتياز خاص بخريجى قسم الآداب الحاصلين على إجازته . فخولتهم الوزارة امتيازا ، واشترطت أن تمثل فى لجنة امتحان العالمية بعضوين ، مع الثلاثة الأعضاء المعينين من قبل الجامعة . وقد قبلت الجامعة هذا الشرط . ونظرا لوجود طالب أتم دراسته ، وتقدم لامتحان العالمية فى ٥ مايو سنة ١٩١٣ ، ندبت الوزارة عضوين مثلاها فى هذا الامتحان .

وهذا نص كتاب الوزارة الخاص بامتياز حاملى إجازة العالمية :

نظارة المعارف العمومية ٣٠ أبريل سنة ١٩١١

دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا"

رئيس الجامعة المصرية

أتشرف بإحاطة دولتكم علما ، بوصول جوابى الجامعة رقم ٣١ مارس و٢٧ أبريل سنة ١٩١١ ، وأشكر دولتكم كثيرا ، على تفضلكم بإظهار شكركم إزاء المساعدات التى كنت سعيدا بالقيام بها نحو الجامعة المصرية .

وإنى أشكر دولتكم كثيرا على هذه الثقة ، التى أحللتموها فى ، بأن طلبتم منى المساعدة على تقدم هذا المعهد الوطنى ، الذى تواصلون العمل لتقدمه بكل قوة وإخلاص .

لست فى حاجة لأن أؤكد لدولتكم ، أنى مستعد لبذل كل ما فى وسعى ، لتحقيق رغبات دولتكم ، الخاصة بالأفضلية والمزايا التى تمنح للطلبة ، الحائزين لشهادة الدكتوراة فى الآداب ، من الجامعة المصرية ، فوق شهادات مدارس المعلمين العليا التابعة لنظارة المعارف ، على سواهم ، من الحائزين لشهادات مدارس المعلمين العليا دون شهادة الدكتوراة المذكورة . وأرى من الصواب أن هؤلاء الطلبة إن لم يعينوا فى الوظائف فى درجة أعلى من الدرجة التى تخول لهم اللوائح الحق فيها ، فإنهم على الأقل يرقون إلى هذه الدرجة فى أقرب وقت ، عندما يحصلون على شهادة الجامعة.

وبناء على ما تقدم ، فإنى سعيد بأن أصرح لدولتكم ، أن النظارة ستتخذ الإجراءات اللازمة ، بقدر ما يمكن ، تعديل الدرجة التى مربوطها من ٨ — ١٢ جنيها ، والتى تمنح للطلبة حسب اللوائح ، بجعلها من ١٢ — ١٦ جنيها للحائزين لشهادة الجامعة منهم ، على أن يمضوا سنتين تحت التجربة ، وإعطاء هؤلاء الطلبة أيضا الدرجة التى مربوطها من ١٦ — ٢٠ بدلا من ١٢ — ١٦ بعد مضى السنتين أيضا .

وفى ذلك ميزة عظيمة لطلبة الجامعة ، إذ أن منشور المعارف المؤرخ فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٦٠ الخاص بترقيات موظفى ومستخدمى هذه النظارة ، يحتم على الموظف بأن يمضى على الأقل عشر سنوات فى الدرجة ، للحصول على النهاية العظمى لهذه الدرجات ، وجرت العادة أيضا ألا يرقى موظف من درجته الحالية لدرجة أرقى ، إلا بعد مضى سنتين .

وكما أبديتموه دولتكم ، فإننا نؤمل أن هذا التشجيع يقوى عزيمة الشبيبة الجدة ، فى السعى وراء تحصيل العلوم العالية . ويمكننا بهذه الصفة ، تحسين اختيار مدرسى القسم العالى بمدارس الحكومة.

ولكنه نظرا لأهمية هذه الشهادات ، ترى النظارة كما رأيتموه دولتكم ، أن لها أن تتأكد من كفاءة الطلبة الذين يرغبون الحصول عليها ، بأن يكون من حقها الرقابة الفعلية على الامتحانات التى تحصل ، لإعطاء هذه الشهادات . وعليه ، أرجو دولتكم أن توافقوا على أن يكون من بين الخمسة أعضاء الذين تتألف منهم لجنة امتحانات شهادة العالمية ، المنصوص عنها فى لائحة قسم الآداب ، عضوان تنتخبهما النظارة ، ويعتبر شرطا أساسيا لمنح هذه الشهادة ، اتفاق أربعة من الأعضاء فى الآراء على منحها .

ويسرنى دائما أن أساعد على نجاح هذا المعهد ، الذى يعمل لخير الوطن ، وتقدم العلوم ، وإنى لا أتأخر فى السعى لدى زملائى ، حتى عند انتخاب موظفى مصالحهم ، يجعلون الأولوية للطلبة الحائزين لشهادة الجامعة ، فيفضلونهم على غيرهم من الطلبة الحائزين مثلهم لشهادات المعارف .

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى الاحترام ،،

ناظر المعارف

إمضاء « أحمد حشمت »

الجامعة المصرية

لائحة قسم الآداب

القاهرة فى سنة ١٩١٠ — ١٩١١

الفصل الأول

فى نظام الدروس

مادة ١ — الغرض من قسم الآداب حفظ العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية ، وترقيتها فى الأمة ، بتنظيم دروس فى الآداب ، والتاريخ ، وعلم أصول اللغات ، والفلسفة ، وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية "Doctorat" التى يعطيهم إياها القسم فى هذه العلوم .

مادة ٢ — تقسم الدروس إلى قسمين ، بالنسبة إلى الطلبة : وهما الدروس الواجبة ، والدروس الواجبة على التخيير . فالأولى هى الدروس التى يجب على جميع الطلبة حضورها ، وأداء الامتحانات الخصوصية فيها ، ليسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية . أما الدروس الباقية ، فهى واجبة على التخيير ، بمعنى أن ما اختاره الطالب من هذه الدروس — على ما بالمادة ٣ و ٢٥ من هذه اللائحة — يصير واجبا عليه لنيل شهادة العالمية .

مادة ٣ — لمجلس القسم أن يعين مواد التدريس ويقررها ، بعد موافقة مجلس إدارة الجامعة .

(أ) والدروس الواجبة المقررة الآن هى :

١ — آداب اللغة العربية .

٢ — تاريخ آداب اللغة العربية .

٣ — مقارنة اللغات والآداب السامية ، سيما بالإضافة إلى العربية .

٤ — تاريخ الشرق القديم .

٥ — تاريخ الأمم الإسلامية ، سيما تاريخ مصر فى العهد الإسلامى .

٦ — الفلسفة العربية وعلم الأخلاق .

٧ — تاريخ المذاهب الفلسفية .

٨ — تقويم البلدان ووصف الشعوب .

(ب) أما الدروس الواجبة على التخيير فهى :

١ — تاريخ آداب اللغة الإنكليزية .

٢ — تاريخ آداب اللغة الفرنسية .

وعلى الطالب أن يختار أحد هذين الدرسين . وإذا زيد عليهما دروس أخرى ، فعليه أن يختار درسين على الأقل .

مادة ٤ — مدة الدراسة فى قسم الآداب أربع سنين ، يسوغ للطالب فى نهايتها التقدم لامتحانات العالمية .

والمدة المقررة لدراسة آداب اللغة العربية وتاريخ هذه الآداب ثلاث سنين . ولكل من الدروس الواجبة الأخرى سنتان . أما الدروس الواجبة على التخيير فالمدة المقررة لدراستها سنتان ، ولمجلس القسم أن يجعل مدة الدراسة لبعضها سنة واحدة ، على سبيل الاستثناء .

مادة ٥ — يضع مجلس القسم جدولا مبينا للدروس الواجبة ، حسبما يراه من الطريقة المثلى لتوزيعها على الأعوام الأربعة المقررة للدراسة . وللطالب أن يغير هذا الترتيب ، إلى ما يراه أصلح لنفسه .

الفصل الثانى

فى الطلبة المنتسبين والمستمعين

مادة ٦ — تنقسم الطلبة إلى قسمين : طلبة منتسبين ، وطلبة مستمعين لدرس فأكثر .

مادة ٧ — يجوز للطلبة المنتسبين حضور جميع دروس القسم ، وأداء جميع الامتحانات الخصوصية ، ثم التقدم لامتحانات العالمية عند انتهاء السنين الأربع الدراسية .

أما المستمعون فلهم حضور الدروس المقيدة أسماؤهم فيها ، وأداء الامتحانات الخاصة بها ، ولكن لا يسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية .

مادة ٨ — على من يريد الانتظام فى سلك الطلبة المنتسبين ، أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة ، موضحا به اسمه ولقبه ، ومحل ميلاده ، واسم والده ولقبه ، ومحل إقامة عائلته ، وعنوانه بالقاهرة . ويجب أن يرفق بطلبه الأوراق الآتية :

أولا — تذكرة ميلاده .

ثانيا — إيصال دفع رسم الانتساب والقسط الأول من رسم التقييد السنوى .

ثالثا — إحدى الشهادات الآتية :

(ا) شهادة الدراسة الثانوية « من القسم الأدبى » أو ما يعادل ذلك من الشهادات ، حسبما يقرره مجلس إدارة الجامعة فيما بعد .

(ب) شهادة من مدرسة يعتبرها مجلس إدارة الجامعة معادلة لإحدى الشهادات أو الإجازات المطلوبة .

مادة ٩ — على من يريد الانتظام فى سلك الطلبة المستمعين ، أن يقدم طلبا بذلك لرئيس الجامعة ، مبينا به اسمه ولقبه ، ومحل ميلاده ، واسم والده ، ومحل إقامة عائلته ، وعنوانه بالقاهرة ، مع ذكر الدروس التى يرغب فى استماعها .

ويجب أن يرفق بطلبه الورقتين الآتى بيانهما :

(ا) تذكرة الميلاد .

(ب) إيصال دفع القسط الأول من الرسم ، على قدر عدد الدروس التى يرغب فى استماعها .

مادة ١٠ — طلب الانتساب والتقييد يجب تقديمه لسكرتارية الجامعة ، من أول أغسطس لغاية ١٥ نوفمبر من كل سنة . ولرئيس الجامعة أن يجيز قبول الانتساب أو التقييد لغاية ٣٠ نوفمبر ، إذا رأى لذلك سببا كافيا .

مادة ١١ — على السكرتارية أن تسلم لكل طالب كراسة تؤذن بتقييده ، وتبقى نافذة العمل مدة الدراسة بالقسم ، وعليها إمضاء رئيس الجامعة وسكرتيرها ، وتاريخ التقييد ، وطابع الجامعة . وتبين السكرتارية سنويا فى هذه الكراسة ، الدروس التى يحضرها الطالب ، ونتيجة الامتحانات التى تقدم لها ، وما دفعه من الرسوم . ويوقع الأساتذة عليها عند منتهى كل سنة دراسية ، إثباتا لمواظبة الطالب على حضور الدروس التى يلقونها . وتعطى للطالب أيضا تذكرة شخصية ، ملصق عليها صورته الشمسية « فوتوغرافية » التى عليه أن يقدمها للجامعة .

مادة ١٢ — لا يعطى للمستمع إلا تذكرة مبينة للدروس التى قيد اسمه مستمعا فيها ، وتجدد هذه التذكرة عاما فعاما .

مادة ١٣ — تعطى للطالب عند تقييد اسمه فى أول السنة بطاقة ، يكتب فيها اسمه ، والدروس التى يرغب فى حضورها فى أثناء السنة الدراسية . وعليه تسليم هذه البطاقة للسكرتارية فى خلال الشهر الأول من السنة الدراسية ، بعد إمضائها من أساتذة الدروس التى يريد الطالب استماعها .

مادة ١٤ — التذكرة الشخصية المسلمة للطلبة المنتسبين ، تبقى نافذة العمل مدة الدراسة المقررة للقسم . وعلى الطالب تقديمها للسكرتارية فى أول كل سنة ، بحيث لا يتأخر تقديمها عن الشهر الأول بعد ابتداء الدروس . وتضع السكرتارية على هذه التذكرة التاريخ وطابع الجامعة ، دلالة على أن الطالب لا يزال منتسبا بها .

ولصاحب هذه التذكرة حضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية بالقسم ، والاشتغال بمكتبة الجامعة ، مع مراعاة الشروط المبينة فى لائحة المكتبة .

مادة ١٥ — للطالب أن يقيد اسمه عند مبدأ كل سنة فى الدروس التى يريد حضورها . ولا يشترط اتباع الترتيب الذى قرره مجلس القسم . وإذا لم يقيد الطالب اسمه فى ثلاثة دروس على الأقل ، لا تعتبر له السنة . ولا يسوغ للطالب أن يقيد اسمه فى أكثر من عشرة دروس فى سنة واحدة .

الفصل الثالث

فى الامتحانات

مادة ١٦ — امتحانات القسم نوعان :

امتحانات خصوصية ، وامتحانات العالمية .

مادة ١٧ — الامتحانات الخصوصية هى التى تكون فى كل درس على حدته . وعلى الطالب أداؤها عند انتهاء كل سنة دراسية .

ورئيس الجامعة هو الذى يبين مواعيدها فى كل عام .

مادة ١٨ — لا ينقل الطالب من سنة دراسية إلى ما يليها فى أحد الدروس ، إلا إذا نجح فى امتحان السنة السابقة .

مادة ١٩ — الامتحانات الخصوصية مقصورة على سؤال الطالب مشافهة. أما فيما يختص بآداب اللغة العربية، والدروس التى لها صلة بالتعليم اللغوى، فلمجلس القسم أن يلزم الطلبة بأداء امتحان تحريرى، قبل أداء الامتحان الشفهى، وذلك عند انتهاء السنة الثالثة من الدرس، إذا كانت مدته ثلاث سنين، أو عند انتهاء السنة الثانية، إذا كانت مدته سنتين.

مادة ٢٠ — الامتحانات الخصوصية يكون موضوعها:

(ا) المادة التى شرحها الأستاذ فى السنة الدراسية التى قيد الطالب اسمه فيها.

(ب) المبادئ العمومية من تلك المادة، حسبما هو مقرر للمدارس الثانوية، أو مدون فى المؤلفات التى عينها الأستاذ.

مادة ٢١ — للطلبة المنتسبين والمستمعين، التقدم للامتحانات فى جميع الدروس التى قيدوا أسماءهم فيها، بشرط أن يكون على كراساتهم الشخصية إمضاء الأساتذة، إيذانا بمواظبتهم على حضور الدروس التى يريدون أداء الامتحان فيها.

فإذا لم يكن بالكراسة إمضاء الأستاذ، لا يسوغ أداء الامتحان، ولا تعتبر للطالب السنة الدراسية فى ذلك الدرس المخصوص.

مادة ٢٢ — طلب التقدم للامتحان يكون باسم رئيس الجامعة. ويقدم للسكرتارية فى الميعاد الذى يعينه رئيس الجامعة، ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

مادة ٢٣ — تتألف لجان الامتحانات الخصوصية لكل درس من ثلاثة أعضاء، أحدهم الأستاذ المكلف بإلقائه، ويكون هو رئيس اللجنة، والعضوان الآخران أستاذان من القسم، يعينهما رئيس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس القسم. وإذا غاب أستاذ الدرس الممتحن فيه، يعين غيره من أساتذة القسم ليقوم مقامه، وتكون رئاسة اللجنة إذن لأقدم الأعضاء عهدا بالتدريس فى مدرسة جامعة.

مادة ٢٤ — مدة كل من الامتحانات الخصوصية للطالب لا تنقص عن خمس عشرة دقيقة، والنهاية العظمى للدرجات ثلاثون، والنهاية الصغرى للنجاح ١٨، ولمن رسب فى امتحان أن يتقدم ثانية فى أول السنة الدراسية التالية.

٢٥ — يشترط فى الطالب الذى يريد أداء امتحانات العالمية :

(ا) أن يكون مقيدا فى القسم مدة أربع سنوات .

(ب) أن ينجح فى جميع الامتحانات الخصوصية المبينة فى مادة (٢) و (٣) .

مادة ٢٦ — تشمل امتحانات العالمية :

(ا) مناقشة شفهية فى رسالة حررها الطالب فى مسألة اختارها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم .

(ب) مناقشة شفهية فى مسألتين على الأقل ، من بين ثلاث مسائل أو أكثر اختارها الطالب للامتحان فيها ، من الدروس المقرر تدريسها بالقسم . ويجب أن تكون فى غير الدرس الذى حرر الرسالة فى إحدى مسائله .

مادة ٢٧ — على الطالب أن يقدم للسكرتارية ثلاث نسخ من رسالته ، واضحة الكتابة ، قبل اليوم الذى عينه مجلس القسم لامتحانات العالمية بثلاثة أشهر على الأقل ، وعليه أن يقدم معها أيضا ثلاث نسخ من عنوان المسائل التى اختارها للمناقشة الشفهية . وتعرض الرسالة على لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة ، ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة ، ولجميع الأساتذة الحاضرين أن يشتركوا فى المناقشة الشفهية . ويناقش الطالب فى المسائل الشفهية أستاذ الدرس الذى يتعلق به كل مسألة . ولكل من حضر من الأساتذة مشاركته فى ذلك .

والمدة المقررة لمناقشة الطالب فى رسالته ، والمسائل الشفهية ، لا تكون أقل من ساعة . والمناقشة تكون علنا .

مادة ٢٨ — تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء ، منهم عميد القسم ، وله رياسة اللجنة . وإذا غاب كانت الرياسة للأستاذ الأقدم عهدا فى التدريس .

وينتخب أعضاء اللجان رئيس الجامعة ، بناء على اقتراح عميد القسم ، الذى يراعى فى اقتراحه اختصاص الأساتذة بالموضوعات التى تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفهية . وتبين درجات الطلبة فى الامتحان بالكلمات الآتية :

فائق ، جيد جدا ، جيد ، متوسط ، ساقط

وإذا لم ينجح الطالب فى الامتحان ، جاز له أن يتقدم لامتحان آخر ، وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان ، رسالة غير التى نوقش فيها سابقا . فإذا سقط مرة ثانية لا يقبل فى الامتحان بعد ذلك .

الفصل الرابع

فى رسوم الانتساب والتقييد والامتحانات

مادة ٢٩ — الرسوم الواجب دفعها على الطلبة المنتسبين هى :

(ا) رسم الانتساب ، وقدره ٢٠٠ قرش .

(ب) رسم التقييد السنوى ، وقدره ١٠٠ قرش .

(ج) الرسم السنوى للامتحانات الخصوصية ، وقدره ٣٠٠ قرش ، وهو عن جميع الامتحانات التى يؤديها الطالب فى السنة .

(د) رسم امتحانات العالمية ، وقدره ٨٠٠ قرش .

(هـ) رسم الإجازة وقدره ١٠٠ قرش .

ويدفع رسم التقييد المبين فى فقرة « ب » على قسطين متساويين ، ويجب دفع القسط الثانى قبل يوم ١١ أبريل من كل سنة .

أما رسم الإجازة فإنما يجب دفعه لاستلام إجازة العالمية .

مادة ٣٠ — الرسوم الواجبة على الطلبة المستمعين هى :

(ا) رسم التقييد السنوى فى كل درس ، وقدره ٤٠ قرشا .

(ب) رسم الامتحان فى كل درس ، وقدره ١٠٠ قرش .

(ج) رسم شهادة الامتحان ، وقدره ١٠٠ قرش .

مادة ٣١ — إذا لم يدفع الطالب ما عليه من الرسوم ، لا يسوغ له التقدم للامتحانات ، ولا الحصول على أي شهادة كانت من السكرتارية ، فيما يتعلق بالسنة التى لم يدفع رسومها ، وفضلا عن ذلك لا يقبل تقييده فى دروس السنة التالية .

مادة ٣٢ — يجوز إعفاء الطالب من دفع الرسوم ، إذا أثبت بمستندات كافية ، عدم قدرته على دفعها ، بشرط أن يكون قد اتبع ترتيب الدروس الذى قرره مجلس القسم ، وأن يكون قد نجح فى امتحانات كل سنة ، وكان متوسط درجاته فيها ٢٧ من ٣٠ على الأقل ، فإذا كان هذا المتوسط من ٢٤ إلى ٢٧ من ٣٠ ، فله طلب الإعفاء من نصف الرسوم ، على شرط ألا تنقص درجته فى أى امتحان كان عن ٢١ من ٣٠

ويجوز إعفاء طالب السنة الأولى من الرسوم كلها أو بعضها ، إذا ظهر من الشهادات التى قدمها للانتساب طبقا للمادة « ٨ » أنه حصل عليها بدرجات متوسطها لا ينقص عن ٢٤ من ٣٠ ، بشرط أن يثبت عدم قدرته على دفع الرسوم .

مادة ٣٣ — يحرم الطالب هذا الإعفاء ولو فى أثناء السنة الدراسية ، إذا ثبت أنه غير مجد ، أو جوزى جزاء تأديبيا .

مادة ٣٤ — طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها ، يقدم لرئيس الجامعة مع طلب الانتساب أو طلب التقييد السنوى . والنظر فى حال الطالب المالية من اختصاص مجلس الإدارة ، فإذا ثبت لديه ما ادعاه الطالب من عدم القدرة على الدفع ، ينظر بعد ذلك مجلس القسم فى الطلب من جهة استيفاء الشروط المبينة فى المادتين « ٣٢ » و « ٣٣ » .

مادة ٣٥ — يقرر مجلس إدارة الجامعة قدر المكافأة التى تعطى لأساتذة القسم المنتدبين لامتحان الطلبة .

الفصل الخامس

فى مجلس القسم وعميده

مادة ٣٦ — عميد القسم هو رئيسه ، ومن اختصاصاته :

(ا) أن ينوب عن القسم فى المحافل العمومية التى ندب لها رسميا .

(ب) أن يرأس مجلس القسم ، ويدعوه للاجتماع كلما دعت الحاجة .

(ج) أن يبلغ رئيس الجامعة قرارات مجلس القسم ، وأن يبلغ مجلس القسم قرارات ومخاطبات مجلس الإدارة ورئيس الجامعة . ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، فيما يتعلق بالقسم طبقا للوائح .

(د) أن يحافظ على النظام فى القسم وعلى تنفيذ اللائحة .

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية فيما هو اختصاصه .

(و) أن يعلم رئيس الجامعة فى كل عام بمجرى الدروس ، ونتيجة الامتحانات ، وما يلغه الطلبة فى التقدم . وعلى الجملة بجميع ما يستفاد منه وجوب إبقاء النظام الحالى أو تنويعه .

(ز) أن يمضى شهادات الامتحانات مع رئيس الجامعة .

مادة ٣٧ — يعين رئيس الجامعة عميد القسم من بين ثلاثة يقدم مجلس القسم أسماءهم . وهذا التعيين يكون لمدة سنتين . ولرئيس الجامعة إبقاء العميد فى وظيفته لمدة سنتين أخريين .

مادة ٣٨ — يتألف مجلس القسم من جميع أساتذته . ومن اختصاصه :

(ا) أن يضع نظام الدروس ، ويعلنه للطلبة فى كل عام ، قبل ابتداء الدراسة .

(ب) أن يجمع عند انتهاء كل سنة دراسية برامج الدروس التى يقدمها الأساتذة للسنة القابلة ، ليوفق بينها ، وينظر فى تكميلها إذا اقتضته الحال .

(ج) أن يضع جدول أوقات الدروس بما يكفل نجاح التعليم ، مع مراعاة ما يوافق حاجة الطلبة .

(د) أن يعرض على مجلس الإدارة التعديلات التى يراها لازمة لترتيب الدروس والنظام .

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية على الطلبة ، بعد موافقة العميد عليها .

(و) أن يقوم بالأعمال المبينة فى المواد ٤ «الفقرة الأخيرة» و٥و١٩و٢٣و٣٤

ويقوم بكتابة المحاضر لمجلس القسم أصغر الأساتذة سنا .

مادة ٣٩ — يعين مجلس القسم نائبا ليقوم مقام العميد إذا غاب ، أو منعه عن الحضور مانع . ولا يكون انتخابه معتبرا إلا بعد موافقة الرئيس .

مادة ٤٠ — يجتمع مجلس القسم مرة على الأقل فى كل شهر مدة السنة الدراسية ، فى أوقات معينة ، وكلما رأى العميد ضرورة لذلك ، ويجتمع أيضا إذا طلب انعقاده خمسة من الأساتذة ، مع ذكر الأسباب الداعية لذلك .

الفصل السادس

فى حقوق الأساتذة وواجباتهم

مادة ٤١ — على الأساتذة إلقاء دروسهم فى الأوقات المعينة ، وحضور جلسات مجلس القسم ولجان الامتحانات . وإذا رغب أحدهم فى تغيير الوقت المعين لدروسه أثناء السنة الدراسية ، فعليه أن يستأذن فى ذلك عميد القسم . وإذا تخلف الأستاذ عن إلقاء درسه بسبب مرضه ، أو لأعذار أخرى مقبولة ، فعليه إخبار سكرتارية الجامعة بذلك ، ليمكنها إعلان ذلك للطلبة فى الوقت المناسب . فإذا كانت حال الأستاذ الصحية تستلزم أن يطول انقطاعه عن الدراسة ،

فعلى العميد تبليغ ذلك لرئيس الجامعة ، لينتدب من يقوم مقامه وقتيا ، وذلك بعد موافقة مجلس القسم .

مادة ٤٢ — لرئيس الجامعة وحده الحق فى منح المدرسين إجازات لأسباب خصوصية ، بعد طلبها بواسطة العميد .

مادة ٤٣ — التدريس الذى يقوم به الأستاذ ، يجوز أن يشتمل على تمرينات عملية فوق الدروس المعتادة . وله أن يتحقق من درجة نجاح الطلبة فى أثناء السنة الدراسية ، بأن يسألهم أثناء الدرس أسئلة شفهية ، أو يكلفهم بأعمال تحريرية خارج الجامعة . وفى هذه الحال عليه أن يستأذن مجلس القسم . وتعتبر نتيجة أجوبة الطلبة الشفهية ، أو أعمالهم التحريرية ، فى تقدير درجات الامتحانات الخصوصية .

مادة ٤٤ — على الأساتذة أن يقيدوا فى سجل مودع بالسكرتارية ، موضوع كل درس يلقونه ، ونوع التمرينات العملية التى يكلفون بها الطلبة .

مادة ٤٥ — للأستاذ أن يخرج من قاعة التدريس كل طالب يخل بالنظام ، وفى هذه الحال عليه أن يقدم تقريرا لعميد القسم .

مادة ٤٦ — يعطى للأستاذ فى أول السنة الدراسية كشف يحتو على أسماء الطلبة المقيدين فى درسه ، وله أن يتحقق مواظبتهم على حضور الدروس ، إما بمناداة أسمائهم فى أول الدرس ، أو فى نهايته ، وإما بتكليفهم بكتابة أسمائهم على ورقة الحضور . وللأستاذ أن يمتنع عن إمضاء كراسة الطالب فى آخر السنة ، على ما فى مادة ١١ إذا لم يواظب على حضور دروسه .

١٩١٤—١٩١٥

إن الحالة العلمية مع ارتباطها المتين بالحالة المالية التى أصيبت بالأزمة الحاضرة ، لم تقف فى سيرها ، بل تقدمت بفضل التدابير التى اتخذها مجلس الإدارة ، حتى تيسر للجامعة إنشاء فرع للعلوم الجنائية ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٤ — ١٩١٥ ، لما لهذا الفرع من الأهمية العلمية ، والحاجة الماسة إليه فى القطر المصرى .

غير أن الجامعة تذكر فى تقريرها بمزيد الأسف ، أنها اضطرت فى هذا العام ، نظرا للظروف الحاضرة ، أن تستغنى مؤقتا عن خمسة من خريجى إرساليتها بأوربة ، من بينهم إثنان كانا يدرسان العلوم الرياضية والطبيعية بالجامعة فى سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ ، وهما محمد أفندى صادق جوهر ، وتوفيق سيدهم أفندى .

وعملا بالمادة ١٩ من لائحة الإرساليات ، تمكنت الجامعة بسعيها لدى وزارة المعارف ، من تعيين ثلاثة منهم ، وهم محمد صادق جوهر أفندى ، وتوفيق سيدهم أفندى ، ومحمد حسن نجم أفندى ، بوظائف التدريس بالوزارة ، إذ الغرض خدمة العلم ، سواء فى الحكومة أو فى الجامعة ، على أنه لا شىء يمنع الجامعة من انتهاز أقرب الفرص ، للاستفادة من معارف هؤلاء الأساتذة .

أما الاثنان الآخران ، وهما محمد أفندى فهمى عبد اللطيف ، ومحمد أفندى محمد الديب ، فقد تعين الأول سكرتيراً للجامعة المصرية ، والثانى لاتزال الجامعة تسعى ثانيا لدى الحكومة لتوظيفه بها ، ريثما تعهد إليهما بالتدريس .

الفرع الجنائى

ما كاد يتم إنشاء الفرع الجنائى بالجامعة المصرية ، فى أول السنة المكتبية ١٩١٤ — ١٩١٥ ، حتى أقبل عليه كثير من الطلاب ، وواظبوا على سماع محاضرات مواد هذا الفرع الحديث فى مصر ، الذى كانت الجامعة أول من فكر فى إنشائه وتنظيمه ، واختيار الأساتذة الأكفاء الخصيصين له .

وقد بلغ عدد الطلبة المقيدين به ٣٧ ، وهو عدد ليس بالقليل بالنظر إلى الأزمة الحاضرة ، بيد أننا ننتظر أن يكون شأن هذا القسم أعظم والإقبال عليه أكثر ، ولاسيما بعد أن تمت المخابرات التى بين الجامعة ووزارة الحقانية ، وكللت المساعى بالنجاح . فقد اعتمدت الحكومة شهادة الفرع الجنائى ، ومنحت المتخرج فيه امتيازاً خاصاً ، كما جاء فى الكتاب الوارد من وزارة الحقانية فى هذا الشأن . وهذا نص الكتاب :

وزارة الحقانية

القاهرة فى ١٣ مايو سنة ١٩١٥ نمرة ١ — ١٤ — ١٢٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية

إجابة إلى الطلب الذى قدمتموه باسم مجلس إدارة الجامعة المصرية ، للحصول على امتيازات لحاملى إجازة فرع العلوم الجنائية ، فى القبول بالوظائف التابعة لوزارة الحقانية ، أتشرف بإبلاغ دولتكم ، أن وزارتى ، رغبة فى تشجيع التعليم العالى ، الذى يلقى فى هذا الفرع ، ستمنح الأولوية فى الالتحاق بوظائف أعضاء النيابة ، عند تساوى الدرجات بين المرشحين لهذه الوظائف ، للحائزين منهم على إجازة فرع العلوم الجنائية . وقد أحيطت وزارتى علماً بشروط منح هذه الإجازة ،

فيما يتعلق بقبول الطلبة فى هذا الفرع ، وبرامج الدراسة ، وتأليف لجنة الامتحان ، كما هى مدونة فى لائحة الفرع ، وفى جوابكم المؤرخ فى ٢١ مارس سنة ١٩١٥

هذا وإنى أتمنى لهذا التعليم النجاح الذى يبذل مجلس الإدارة الجهد ابتغاء تحقيقه .

وأرجو دولتكم قبول فائق احتراماتى ؟

وزير الحقانية

الامضاء (ثروت)

الجامعة المصرية

لائحة قسم العلوم الجنائيـــة

المصدق عليها من مجلس الإدارة فى ٤ من مايو سنة ١٩١٦

الفصـــــل الأوّل

فى الدروس

مادة ١ — ينشأ بالجامعة المصرية شهادة « دبلوم » للعلوم الجنائية .

مادة ٢ — مدة الدراسة لنيل هذه الشهادة سنة واحدة . على أنه يجوز لمجلس القسم أن يأذن لبعض الطلبة بتلقى الدروس كاملة فى سنتين بدلا من سنة ، بشرط أن يؤدوا امتحانهم لنيل الشهادة فى جميع مواد البرنامج معا .

مادة ٣ — العلوم المقرر تدريسها بهذا القسم للحصول على الشهادة « الدبلوم » هى الآتية :

(١) قانون العقوبات المقارن .

(٢) قانون تحقيق الجنايات المقارن .

(٣) تحقيق الجنايات العملى .

(٤) علم الاجتماع الجنائى وشئون السجون .

(٥) الطبّ الشرعى .

(٦) علم أمراض النفس .

مادة ٤ — يقوم مجلس القسم فى كل سنة بتحضير برنامج التدريس فى هذه العلوم ، وينشره فى الوقت المناسب على الطلبة ، بعد مصادقة مجلس إدارة الجامعة المصرية عليه .

الفصـــــل الثانى

الطلبة المنتسبون

مادة ٥ — يقبل للانتساب إلى هذا القسم ، للحصول على الشهادة « الدبلوم » ، الحائزون للشروط الآتية :

(١) حاملو شهادة الليسانس فى الحقوق ، سواء من مدرسة الحقوق السلطانية أو من أية كلية أوربية أخرى .

(٢) الطلبة المقيدة أسماؤهم قيداً صحيحا فى مدرسة الحقوق السلطانية ، أو فى أية كلية أوربية ، الذين يكونون حاصلين على معارف قانونية ، تسمح لهم بتلقى علوم هذا القسم . ويرجع تقدير توفر هذه الأهلية إلى مجلس القسم ، على أنه لا يجوز لهؤلاء الطلبة أن يتقدموا لامتحان شهادة قسم العلوم الجنائية ، قبل حصولهم على شهادة الليسانس فى الحقوق .

مادة ٦ — يجب على من يريد الانتساب إلى هذا القسم ، أن يقدّم طلبا بذلك إلى رئيس الجامعة ، مبينا فيه اسمه ولقبه ، واسم والده أو ولى أمره ، ومحل ميلاده ، وأن يُرفق به الشهادة الدالة على استيفائه شروط المادة الخامسة من هذه اللائحة .

الفصـــل الثالث

الطلبة المستمعون

مادة ٧ — يقبل لتلقّ درس أو أكثر من دروس هذا القسم ، بشروط مخصوصة ، طلبة مستمعون ، غير الطلبة المنتسبين .

مادة ٨ — لكى يُقبَل الطالب مستمعا ، يجب عليه أن يقدّم طلبا بذلك لرئيس الجامعة ، على الصورة المقررة فيما يختص بالطلبة المنتسبين ، مع بيان الدرس أو الدروس التى يرغب فى استماعها .

الفصل الرابع

الامتحانات

مادة ٩ — تمنح شهادة « دبلوم » قسم العلوم الجنائية ، للطلبة الذين يؤدون الامتحان بنجاح فى كل المواد المبينة فى المادة الثالثة ، أمام اللجنة الخاصة بالامتحان فى كل مادة ، بعد أن يكونوا قد أوفوا بشرط المواظبة على حضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية ، وشرط المواظبة على الحضور بنسبة ثمانين فى المائة على الأقل ، من عدد هذه الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية التى ألقيت خلال السنة . ويجوز لمجلس القسم استثنائياً بعد موافقة مجلس الإدارة ، أن يأذن بدخول الامتحان ، لمن لم يف بشرط المواظبة المذكور ، إذا كان عدم الوفاء به راجعا الى أسباب اعتبرها المجلس أعذاراً مقبولة . وعلى كل حال ، لا يستثنى من شروط المواظبة لعذر ، إلا من حضر خمسين فى المائة على الأقل من مجموع الدروس .

مادة ١٠ — الامتحان نوعان تحريرى ، وشفوى .

مادة ١١ — كل امتحان ، تحريريا كان أو شفويا ، يوضع فيه للطالب درجة ، من صفر إلى ٢٠ ، وتشترط فى وضعها أغلبية الأصوات ، بنسبة أربعة أخماس أعضاء لجنة الامتحان ، ولا يعتبر ناجحا من لم يحصل على ٦٠ ٪ على الأقل من الحد الأقصى لمجموع درجات الدروس ، وعلى ٢٥ ٪ على الأقل من الحد الأقصى لدرجات كل مادة .

مادة ١٢ — يكون الامتحان فى كل عام فى الميعاد الذى يحدده مجلس القسم ، ويصادق عليه مجلس إدارة الجامعة .

مادة ١٣ — تشكل لجنة الامتحان لكل مادة من المواد من خمسة أعضاء . ثلاثة منهم ينتخبهم مجلس القسم ، بموافقة مجلس إدارة الجامعة ، واثنان تعينهما وزارة الحقانية ، ويرأس كل لجنة الأستاذ المدرس للعلم الذى يؤدى الامتحان فيه . وفى حالة غياب هذا الأستاذ ، ينتدب مجلس القسم أحد أساتذته ، ليحل محل الغائب .

الفصل الخامس

الشهادة « الدبلوم »

مادة ١٤ — شهادة قسم العلوم الجنائية تعطى من رئيس الجامعة المصرية ، مختوما عليها بختم الجامعة ، ويمضى عليها مع رئيس الجامعة رؤساء اللجان المختلفة للامتحان .

مادة ١٥ — ليس للطلبة المستمعين حق التقدم لامتحان شهادة « دبلوم » قسم العلوم الجنائية . إنما يمكنهم الحصول على شهادة مواظبة . وهذه الشهادة يمضيها الأساتذة الذين واظب الطالب على استماع دروسهم ، ويصادق عليها رئيس الجامعة المصرية .

الفصل السادس

الرسوم

مادة ١٦ — رسوم الانتساب هى ٤٠٠ قرش ، وتدفع كما يأتى :

١ — ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانتساب .

٢ — ٢٠٠ قرش فى نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة .

وفى حالة ما إذا أذن للطالب بتلقى الدروس فى سنتين ، تكون الرسوم ٦٠٠ قرش ، وتدفع كما يأتى :

١ — ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانتساب .

٢ — ٢٠٠ قرش فى نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة .

٣ — ٢٠٠ قرش فى أول السنة الدراسية الثانية .

مادة ١٧ — رسوم الاستماع هى الآتية :

٤٠ قرشا رسم الاستماع لكل من علمى الطب الشرعى وعلم أمراض النفس .

٨٠ قرشا رسم الاستماع لكل علم من العلوم الأخرى التى تدرس بالقسم .

مادة ١٨ — فى حالة عدم النجاح فى الامتحان لا يرد شىء للطالب من الرسوم التى دفعت ، وعلى العموم لا يجوز مطلقا ولأى سبب من الأسباب استرداد أى رسم دفع .

الفصل السابع

مجلس القسم وعميده

مادة ١٩ — يشكل مجلس القسم من كل الأساتذة المدرسين فيه . وتكون مداولاته صحيحة إذا حضرها ⅔ الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء . وفى حالة تساوى عدد الأصوات ، يرجح رأى الفريق الذى فيه العميد .

مادة ٢٠ — يختص مجلس القسم بالآتى :

١ — تحضير ونشر برامج الدروس ومواعيدها على الطلبة ، قبل افتتاح السنة الدراسية .

٢ — جمع البرامج التى يحضرها الأساتذة فى آخر كل سنة دراسية ، لدروس السنة التالية ، ومراعاة التوفيق بينها ، واقتراح تعديلها عند اللزوم بما فيه الصالح العام للدراسة .

٣ — تقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة ، بالتعديلات التى يرى لزوم ادخالها على نظام الدروس وتطبيق اللوائح .

٤ — استعمال السلطة التأديبية نحو الطلبة بعد موافقة العميد .

٥ — انتخاب أعضاء لجنة الامتحان لكل علم من العلوم .

مادة ٢١ — ينتخب رئيس الجامعة المصرية عميد القسم من بين ثلاثة أساتذة ، يقدم أسماءهم له مجلس القسم . وينتخب نائبا لعميد القسم بالطريقة عينها ، ليقوم مقام العميد فى حالة غيابه ، أو وجود مانع لديه ، وتكون له ما للعميد من الاختصاصات ، ويقوم أصغر الأساتذة سنا بأعمال سكرتارية مجلس القسم فى جلساته .

مادة ٢٢ — يختص عميد القسم بالآتى :

١ — تكون له رياسة جلسات مجلس القسم ، وعقد جلساته كلما رأى لزوما لذلك .

٢ — تبليغ رئيس الجامعة مداولات مجلس القسم ، وتبليغ المجلس خطابات رئيس الجامعة ، وتنفيذ القرارات الخاصة بقسم العلوم الجنائية ، التى يصدرها مجلس إدارة الجامعة ، وتقديم التقرير السنوى لرئيس الجامعة ، عن سير الدروس ، ونتائج الامتحانات ، وتقدم الطلبة فى التحصيل ، وعلى العموم عن كل الملاحظات الخاصة بقسم العلوم الجنائية ، ويكون تقديم هذا التقرير لرئيس الجامعة فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء الامتحانات السنوية .

مادة ٢٣ — يجتمع مجلس القسم فى مواعيد ثابتة ، مرة على الأقل فى كل شهر ، طول مدة السنة الدراسية . ويجتمع علاوة على ذلك بصفة استثنائية ، كلما طلب ذلك اثنان من أساتذة القسم ، أو كلما رأى عميد القسم ضرورة لذلك . ويجتمع أيضا بناء على طلب رئيس الجامعة المصرية . والدعوة للجلسات تكون من عميد القسم ، وترسل قبل الميعاد المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

الفصل الثامن

حقوق وواجبات الأساتذة

مادة ٢٤ — يجب على الأساتذة إلقاء محاضراتهم فى الأيام والساعات المحددة ، والحضور فى اجتماعات مجلس القسم ، والاشتراك فى لجان الامتحانات ، وإذا طرأ على أستاذ مايمنعه عن إلقاء درسه ، فيجب عليه إخطار سكرتارية الجامعة بأسرع مايمكنه ، ليتيسر إعلان ذلك للطلبة فى الوقت المناسب .

مادة ٢٥ — يجب على كل أستاذ أن يثبت فى الدفتر الخاص الموجود بسكرتارية الجامعة ، موضوع كل درس ومحاضرة ، ونوع كل تمرين عملى ، ويكون ذلك قبل أو عقب كل درس مباشرة .

مادة ٢٦ — للأستاذ الحق فى إخراج الطالب الذى يسوء أدبه من الدرس ، على أن يخطر رئيس القسم فيما بعد بذلك .

وها هى مواد التدريس بالفرع الجنائى ، وأسماء حضرات المدرسين :

١ — قانون العقوبات المقارن . .	الاستاذ عبد الحميد بدوى أفندى ، سكرتير فنى وزارة الحقانية	
٢ — قانون الجنايات المقارن . . .	«	حسن افندى نشأت ، مدرس بمدرسة الحقوق
٣ — تحقيق الجنايات العملى . . .	«	محمود افندى حسن ، مدرس بمدرسة البوليس
٤ — علم الاجتماع الجنائى . . .	«	حسين افندى رمزى ، خريج جامعة تورينو
٥ — الطب الشرعى	«	الدكتور محجوب افندى ثابت
٦ — أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى	الدكتور فالتنان	

جميع هذه المواد تدرس باللغة العربية ، إلا علم أمراض النفس فإنه يدرس باللغة الفرنسية .

قسم الآداب

لايزال قسم الآداب سائرا نحو التقدم والارتقاء ، فطلابه يزدادون فى كل عام ، وهم يفوقون طلاب سائر الفروع عددا ، لأنه أقدم الأقسام فى الجامعة وأهمها ، وقد انتدبت الجامعة فى هذا العام الكونت دى جلارزا ، للقيام بتدريس تاريخ المذاهب الفلسفية ، الذى اوقف تدريسه فى عام ١٩١٣ — ١٩١٤

إنشاء قسم للعلوم الإقتصادية والمالية

كان يدرس بالجامعة تحت عنوان « دروس عمومية » الإقتصاد السياسى ، وتارة الاقتصاد الزراعى ، دون أن يكون لهذه المواد قسم منظم ، كقسم الآداب والفرع الجنائى ، وكانت تدرس باللغة الفرنسية .

وإذ كان للتعليم الاقتصادى والمالى أهمية كبيرة ، وكانت معاهدنا العلمية خالية منه ، قرر مجلس إدارة الجامعة مبدئيا ، إنشاء قسم منتظم للعلوم الاقتصادية والمالية ، أسوة بالأقسام الأخرى ، الغرض منه نشر هذه العلوم بين الطلبة المصريين ، ليتمكنوا من فهم الأمور الاقتصادية والمالية وحسن إدارتها .

ومدة الدراسة بهذا القسم سنتان ، وقد عهد إلى اثنين من خيرة الذين تخصصوا لدراسة هذه العلوم بأوروبة ، بتدريس مواد هذا القسم بلا مقابل ، أحدهما حسن افندى كامل الشيشينى ،

خريج جامعة أكسفورد فى العلوم الاقتصادية ، والمدرس بمدرستى التجارة المتوسطة والعليا ، وقد قام هذا الأستاذ بتدريس الاقتصاد السياسى بالجامعة ، وكان عدد الطلبة المواظبين على دروسهم ٩٥ أغلبهم من المدارس العليا ، وهو دليل على إقبال كثيرين من الشبان على تعلم هذه العلوم الحديثة .

والآخر محمد أفندى فهمى عبد اللطيف ، خريج إرسالية الجامعة بفرنسا ، والحاصل على دبلوم مدرسة العلوم السياسية ، والدكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية والمالية ، ويقوم بتدريس العلوم المالية .

١٩١٥ — ١٩١٦

افتتحت الدراسة فى العام الدراسى المنتهى فى يوم ٦ من نوفبر سنة ١٩١٥ وبالجامعة ثلاثة أقسام :

أولا : قسم الآداب ، ومواد التدريس فيه هى الآتية :

١ — آداب اللغة العربية وتاريخها ، يدرسها الشيخ محمد المهدى .

٢ — تاريخ الأمم الاسلامية ، يدرسه الأستاذ محمد الخضرى بك .

٣ — تقويم البلدان ووصف الشعوب ، يدرسه الأستاذ اسماعيل بك رأفت .

٤ — تاريخ الشرق القديم ، يدرسه الأستاذ محمود أفندى فهمى .

٥ — تاريخ المذاهب الفلسفية ، يدرسه الأستاذ الكونت دى جلارزا .

٦ — تاريخ آداب اللغة الإنجليزية ، يدرسه الأستاذ برس وايت .

٧ — تاريخ آداب اللغة الفرنسية ، يدرسه الأستاذ المسيو لويس كايان

وكان الاقبال على دروس هذا القسم أكثر منه فى كل السنين الماضية ، إذ بلغ ٢٩ منتسبا ، و ٥٠ طالبا مستمعا .

وفى هذا الإقبال ، بالرغم من وطأة أزمة الحرب ، ذليل على انتشار الروح العلمى فى البلد ، وإدراك الطلبة قيمة الدروس التى تلقى فى الجامعة .

وأدخلت الجامعة على نظام التدريس فى هذا القسم تعديلا جديدا ، من شأنه إيجاد درجة جديدة ، تسبق درجة العالمية « الدكتوراه » ، وتسمى الشهادة التى تمنح لمن ينجح فى امتحاناتها « الليسانس فى الآداب » ويكون الحصول عليها شرطا لازما لمن يريد التقدم بعد ذلك للامتحان الخاص بالعالمية « الدكتوراه »، وقد راعت الجامعة فى ذلك نظام التدرج المتبع فى كل الجامعات ،

ذلك أن التجارب دلت على أن التقدم لامتحان الدكتوراه غير ميسور إلا لفريق قليل من الطلبة ، وهم الذين تؤهلهم استعداداتهم الخاصة ، ورغبتهم القوية ، فى التقدم لهذا الامتحان ، برسالة من وضعهم ، فى موضوع جديد ، معنى بها اعتناء يدل على الوصول لدرجة مخصوصة من العلم والبحث .

وفى الواقع ، لم يكن من المشجع للطلبة خلو نظام التدريس من شهادة مثبتة لبلوغهم الدرجة العلمية النهائية الخاصة بهم ، بعد تلقى القسط الأوفر من العلوم الأدبية . وقد قرر مجلس الجامعة أنها ستسعى لدى الحكومة لتقرير مزايا خاصة بحملة (ليسانس الآداب) ، وهو يؤمل أن تجيبه الحكومة إلى ما يرجوه ، تشجيعا لنشر العلم ، وترغيبا للإقبال على تلقيه . وقد عدلت لائحة قسم الآداب بعد تغيير هذا النظام ، لتنفذ أحكامها الجديدة ابتداء من العام الدراسى المقبل ، بالنسبة إلى المستجدين ، أما بالنسبة إلى الطلبة الذين انتسبوا قبل تقرير هذا النظام ، فقد تقرر السماح لهم بالتقدم مباشرة لامتحانات العالية ، لغاية السنة الدراسية ١٩١٨ — ١٩١٩ ، هذا إذا لم يرغبوا بمحض إرادتهم فى اتباع أحكام اللائحة الجديدة ، والتقدم لامتحانات الليسانس .

ثانياً : قسم العلوم الجنائية ، ومواد التدريس فيه هى :

١ — قانون العقوبات المقارن يدرسه حضرة الأستاذ عبد الحميد بك بدوى ، سكرتير فنى وزير الحقانية .

٢ — قانون الجنايات المقارن يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندى نشأت ، المدرس بمدرسة الحقوق .

٣ — قانون تحقيق الجنايات العملى يدرسه حضرة الأستاذ محمود أفندى حسن ، المدرس بمدرسة البوليس .

٤ — علم الاجتماع الجنائى . . يدرسه حضرة الأستاذ حسين أفندى رمزى ، خريج جامعة تورينو .

٥ — الطب الشرعى . . . . يدرسه حضرة الدكتور محجوب أفندى ثابت .

٦ — أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى . . } يدرسه الدكتور فالنتان .

وجميع هذه الدروس باللغة العربية إلا علم أمراض النفس ، فيدرس باللغة الفرنسية .

وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة اعتمدت دبلوم هذا القسم ، ومنحت الحاصلين عليها امتيازا خاصاً ، وهو الأولوية فى الانتخاب لوظائف أعضاء النيابة ، عند تساوى الدرجات .

ثالثاً — قسم العلوم الاقتصادية والمالية :

لما أعلنت الجامعة عزمها مبدئيا على إيجاد قسم لتدريس العلوم الاقتصادية والمالية في العام الدراسى ١٩١٤ — ١٩١٥ تطوع للتدريس بهذا القسم مدرسان ، غير الاثنين اللذين كانا تقدما للتدريس ، وعلى ذلك ابتدأت السنة الدراسية والمواد التى تدرس به هى :

١ — الاقتصاد السياسى : يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندى الشيشينى ، المدرس بمدرستى التجارة المتوسطة والعليا .

٢ — علم المالية والقانون المالى : يدرسه حضرة الأستاذ محمد أفندى فهمى عبد اللطيف ، خريج إرسالية الجامعة ، والدكتور فى العلوم السياسية والاقتصادية والمالية .

٣ — العملة وأعمال البنوك : يدرسها حضرة الأستاذ حسين بك تيمور ، تشريفاتى الحضرة العلية السلطانية ، بإذن خاص .

٤ — الاقتصاد الزراعى : يدرسه حضرة الأستاذ مصطفى افندى بدوى الشيتى .

وقد كان الاقبال عظيما على دروس هذا القسم وإن لم يتقرر رسميا ، حيث بلغ عدد الطلبة ٩١ ، وقررت الجامعة أن يستمر هذا القسم فى العام ١٩١٦ — ١٩١٧ بصفة غير رسمية كمحاضرات عمومية ، إذا رغب الأساتذة الاستمرار فى التدريس بشروط عام ١٩١٤ — ١٩١٥ ، وذلك تحت إشراف اللجنة الفنية ، إلى أن يدرس موضوع إيجاد القسم نهائيا ، ويوضع النظام الضرورى له .

١٩١٦ — ١٩١٧

افتتحت الدراسة فى يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٦ وبالجامعة المصرية قسمان نظاميان :

الأول ، قسم الآداب ، ومواد التدريس المقررة فيه لم تتغير .

وقبل افتتاح الدراسة توفى الأستاذ محمود افندى فهمى ، مدرس تاريخ الشرق القديم .

ولقد سعت الجامعة فى سبيل وجود من يحل محله طول مدة السنة الدراسية ، فلم توفق إلى ذلك ، إلى أن تفضل سعادة محمود باشا فهمى ، من أعضاء مجلس الإدارة ، بالتبرع بتدريس هذه المادة فى العام القادم .

كذلك حدث أن جناب مستر برس هوايت مدرس آداب اللغة الانجليزية ، لم يتمكن من العودة إلى مصر ، لدواع اقتضتها ظروف استثنائية ، فسعت الجامعة لوجود من يحل محله ، وكان لوزارة المعارف فضل إرشادها إلى جناب المستر وورنهام ، الذى قام بتدريس هذه المادة .

ونفذ النظام الجديد الذى وضع فى العام الماضى ، وهو الخاص بالليسانس ، وبالرغم مما اقتضاه هذا النظام من إضافة بعض القيود والشروط بالنسبة إلى الطلبة المنتسبين ، كان الإقبال على هذا القسم طيبا ، إذ بلغ عدد المنتسبين ٢٧ وعدد المستمعين ٦١

وربما لوحظ فى هذه الأرقام بعض النقص عن أرقام العام الماضى ، والسبب ، على مايظهر ، هو ماكان قد تقرر من زيادة الرسوم ، عند ماعدلت لائحة قسم الآداب ، على أن الجامعة مالبثت أن خفضتها إلى نصف ماكان مقررا فى اللائحة .

وقد قررت الجامعة اتخاذ وسائل جديدة لإفادة الراغبين فى العلم ، ابتداء من السنة الدراسية المقبلة ، سعيا وراء تحقيق الغرض السامى ، الذى من أجله وجدت الجامعة ، وهو نشر الآداب والعلوم ، وترقية مدارك المصريين ، وهذه الوسائل هى :

أولا — تقرير المجانية المطلقة فى كل دروس الجامعة للمستمعين ، فأبواب الجامعة تفتح من أول العام الدراسى المقبل لكل قاصد ، بغير تقاضى أى رسم ولا شرط ، إلا مايقتضيه نظام الاستماع للمحاضرات ، من حسن المظهر والتأدب .

ثانيا — تخفيض الرسوم المفروضة على الطلبة النظاميين ، المنتسبين فى أقسام الدراسة للحصول على الشهادات إلى ٥٠ ٪ مما هى عليه الآن .

ثالثا — علاوة على المهمة العلمية التى تقوم بها الجامعة لطلبتها ، ولقاصد استماع دروسها من طلبة العلم ، تقرير العمل على إفادة الجمهور بكيفية أعم ، وذلك بإلقاء سلسلة محاضرات ليلية ، فى موضوعات ذات فائدة عامة ، يلقيها أساتذة الجامعة وغيرهم من كبار رجال الآداب والعلوم بمصر ، ذوى الكفايات المحققة .

رابعا — إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية بكلية الآداب .

خامسا — إنشاء قسم نظامى للعلوم الاقتصادية والمالية .

الثانى ، قسم العلوم الجنائية :

ومواد التدريس المقررة فيه هى نفس مواد العام الماضى .

١٩١٧ — ١٩١٨

بدأت الدراسة فى قسمى الجامعة النظاميين ، وهما قسم الآداب وقسم العلوم الجنائية ، فى يوم ٤ من نوفبر سنة ١٩١٧ ، ومواد التدريس هى بعينها المقررة من قبل ، ولم تحدث تغيرات إلا فيما يختص ببعض الأساتذة .

قسم الآداب :

١ — تاريخ الشرق القديم : كان حضرة صاحب السعادة محمود باشا فهمى من أعضاء مجلس الإدارة قد تبرع بتدريس هذه المادة ، ولقد قام سعادته بالتدريس ، ولكن اعتراه مرض حال دون قدرته على الاستمرار ، فاعتذر عن التدريس ، فانتخبت الجامعة مكانه حضرة الأستاذ أحمد بك صالح من قدماء مدرسى التاريخ بمدارس الحكومة العالية .

٢ — تاريخ الأمم الإسلامية .

٣ — آداب اللغة العربية وتاريخها .

واعتذرت مدرسة القضاء الشرعى عن عدم إمكان الإذن لحضرتى الأستاذين محمد الخضرى بك ، والشيخ محمد المهدى ، بالتدريس فى الجامعة ، لكثرة أعمالها بالمدرسة ، فانتخبت الجامعة لتدريس تاريخ الأمم الاسلامية حضرة الشيخ عبد الوهاب النجار ، المدرس بمدرسة البوليس ، ولمادة آداب اللغة العربية حضرة الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى من علماء الأزهر بصفة مؤقتة ، انتظارا لعودة حضرة الأستاذ الشيخ أحمد ضيف ، من متخرجى إرسالية الجامعة ، المخصص لدراسة علوم الآداب العربية ، ولتدريس هذه المادة فى الجامعة ، وقد عاد حضرته من فرنسا أخيرا وسيسند إليه تدريسها ابتداء من العام الدراسى المقبل .

الدرس التحضيرى للغة الفرنسية :

لقد شعرت الجامعة بأن أكثرية المنتسبين بقسم الآداب من متخرجى المعاهد العلمية الدينية ، فى حاجة إلى تحضير اللغة الفرنسية ، تحضيرا يؤهلهم للاستفادة من محاضرات مادة آداب اللغة الفرنسية ، فأنشأت الجامعة لهم درسا خصوصيا ، واتفقت عليه مع جناب المسيو مونييه ، المدرس بالليسيه الفرنسية .

تسهيل الانتساب لقسم الآداب :

أبدى بعض الحاصلين على شهادة البكالوريا من القسم العلمى ، رغبتهم فى الانتساب إلى قسم الآداب ، ولم تر الجامعة بأسا ، فقررت تعديل نص اللائحة ، القاضى بقصر حق الانتساب على حملة البكالوريا من القسم الأدبى ، وأجازت قبول حملة هذه الشهادة من القسمين الأدبى والعلمى .

قسم العلوم الجنائية :

وقفت الجامعة البت فى أمر الاستمرار فيه على تقدم العدد الكافى من الطلبات ، وقد تقدم عدد كبير استوجب افتتاح هذا القسم ، غير أن الرغبة فى حضور الدروس أخذت تقل بعد ذلك ، إلى أن وصل عدد المواظبين إلى خمسة .

وقد اعتذرت وزارة الداخلية عن الترخيص لحضرة الأستاذ محمود افندى حسن ، فى تدريس مادة تحقيق الجنايات العملى ، فاختارت الجامعة لهذه المادة حضرة الدكتور محمد أفندى حسين هيكل .

١٩١٨ – ١٩١٩

انقسم التعليم فى الجامعة فى هذا العام إلى قسمين : قسم بدار الجامعة ، والآخر خارج عنها ، وهو إرساليات التعليم فى أوربة .

التعليم بدار الجامعة :

ويشمل قسم الآداب ، وقسم العلوم الجنائية ، وقسما للمحاضرات العمومية التى يحضرها المنتسبون وغيرهم ، من المستمعين ، الراغبين فى توسيع دائرة معارفهم .

ويوجد لدراسة الحقوق قسم ملحق بالجامعـــة ، يشتمل طبقاً لنظام مدرسة الحقوق قسم الآداب .

بدأ الأساتذة محاضراتهم فى يوم ٩ من نوفبر ، فى المواد المقررة بهذا القسم ، ولم يطرأ تغيير إلا فيما يختص بمـادة آداب اللغة العربية ، فقد كان يدرسها الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى فحل محله الأستاذ الدكتور أحمد ضيف من متخرجى إرسالية فرنسا ، فقام بتدريس هذه المـادة بهمة عالية ومقدرة .

كذلك عاد من أوربا الدكتور طه حسين من متخرجى الإرسالية ، وسيعهد إليه بتدريس التاريخ القديم ، ابتداء من العـام المقبل .

وكانت الجامعة قد انتدبت جناب مستر دورنهام لتدريس مادة آداب اللغة الإنجليزية من ثلاث سنوات ، بدلا من الأستاذ الذى كلف ذلك قبلا ، وهو المستر رس وايت ، لمـا اقتضت الظروف أن ينتظم فى خدمة حكومته فى أثناء الحرب ، والآن وقد انتهت الحرب ، ووصل الجامعة منه مايفيد استعداده للتدريس ثانية ، فقد قرر مجلس الأدارة اسناد هذا الدرس إليه .

قسم العلوم الجنائية :

افتتحت الدراسة بهذا القسم فى نفس الوقت الذى بدأت فيه دروس قسم الآداب ، ولا تزال حالة الإقبال عليه كما هى ، أى أن المنتسبين إليه لا يداومون على حضور الدروس حضوراً مطرداً ، فهم يقبلون عليه فى أول العام ، ثم يأخذ عددهم فى التناقص شيئاً فشيئاً حتى يكاد يقل عددهم عن عدد الأساتذة ، ولقد صبرت الجامعة على هذه الحال ، أملا فى تحسين درجة الاقبال ، ولكن على غير جدوى .

قسم الحقوق :

بدأت الدراسة فى هذا القسم فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩١٨ ، وكان الاقبال عليه مشجعاً للاستمرار فيه مع إنشاء سنة ثالثة .

كان كل قسم من أقسام الدراسة سائراً على ما يرام ، من وقت افتتاح الدراسة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، إلى أن جاء يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩ ، فتعطلت الدراسة على أثر الاضراب العام لطلبة المدارس العليا ، للأسباب المعروفة ، وبقيت معطلة حتى آخر السنة ، فكان من نتائج هذه العطلة العامة القهرية عدم إمكان إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد .

وفى ٢٧ من يونيه سنة ١٩١٨ قدم جناب الأستاذ فوكار مذكرة فى موضوع منح لقب دكتور شرف من الجامعة ، هذا نصها :

(١) من الوجهة القانونية : كل الجامعات بكيفية عامة حفظت دائماً لنفسها الحق فى منح لقب دكتور منها (أو أية درجة من الدرجات التى لها أن تمنحها بالطرق العادية) بلا امتحان ولا رسالة ، فحفظت الجامعات لنفسها حق تقدير الظروف ، والكيفية التى بها تمنح الدكتوراه ، أو أى درجة علمية أخرى .

ومنح دكتوراه الجامعة بهذه الصفة ، أى بلا امتحان ولا رسالة ، يكون عادة من اختصاص المجلس (أو هيئة الزعماء) الذى يمثل أقسام الجامعة المختلفة . والقاعدة قبل منح الدكتوراه استشارة مجلس الكلية ، التى تؤهل الدراسة فيها للحصول على شهادة من النوع المراد منحه (وتختلف كيفية هذه الاستشارة باختلاف البلاد) فمجلس كلية الآداب مثلا يؤخذ رأيه عند ما يراد منح لقب دكتور فى الآداب .

(٢) من الوجهة العلمية : إن منح الدكتوراه بلا امتحان ولا تقديم رسالة ، ليعتبر دائماً كمكافأة عالية ذات صبغة استثنائية ، ولذا لا تكثر الجامعات من منح هذه الألقاب ، حرصاً على عدم تقليل قيمتها ، فلا تمنحها إلا لأسباب جدية جليلة ، وهاهى أهم الحالات التى تمنح فيها الألقاب:

أولا : الاعتراف بالفضل لأحد عظماء رجال الحكومة ، أو أحد كبار المكتشفين ، أو أحد العلماء الذين توصلوا إلى اكتشاف عظيم الفائدة ، أو لأجنبى زار الجامعة فى ظروف رسمية علنية .

ثانيا : الاعتراف بالشكر لمنحة ثمينة القيمة ، أو لوقف عين عظيمة المورد للجامعة ، أو لمشروع خير جليل الفائدة لها كذلك .

ثالثا : وقد يكون منح اللقب بمثابة شكر علنى من هيئة الجامعة على تأدية خدمات جليلة للجامعة بكيفية مستمرة مدة طويلة من الزمن ، وبغير التفات إلى أى جزاء مادى ، على أن هذه الحالة عظيمة الندرة .

ولا يعتبر منح لقب دكتور شرف من جامعة ما فى أية حالة من الحالات ، من السوابق التى يجب الرجوع إليها ، والعمل بمقتضاها ، بمعنى أنه إذا منح لقب الشرف لشخص ما لسبب معين ، ثم توفر هذا السبب نفسه فى شخص غيره ، فإن ذلك لا يكسبه أى حق يتمسك به للحصول على اللقب من الجامعة ، بدعوى أن حالته تماثل تلك الحالة التى اعتبرتها الجامعة كافية بهذا التكريم العظيم .

هذه خلاصة المبدأ الذى تتبعه الجامعات فى منح ألقاب الشرف ، ولمجلس إدارة الجامعة المصرية طبعا الحكم فى الحالات التى تعرض عليه .

١٩١٩ — ١٩٢٠

كان للاضطرابات التى حصلت فى وسط السنة الدراسية ١٩١٨ — ١٩١٩ تأثير فى سير السنة الدراسية الثالثة وأوقاتها .

فقد كان لابد عند افتتاح الدروس بأقسام الجامعة المختلفة من استئناف دروس السنة السابقة ، وتكملة المقرر للطلبة ، حتى بعد الانتهاء منها وحصول الامتحانات يؤخذ فى إلقاء دروس السنة الجديدة .

قسم الآداب :

لم يحدث فى خلال هذه السنة أى تغيير فى نظام الدروس بقسم الآداب ، بل استمرت على النظام المقرر لها ، يلقيها حضرات الأساتذة المعينين بها .

وقد افتتح قسم الآداب فى يوم ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة مقرر العام الماضى ، وبعد ذلك بدئ بدروس السنة الجديدة من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩١٩ واستمر إلى ١٢ من مايو سنة ١٩٢٠

قسم العلوم الجنائية :

لم يعقد فى هذا العام امتحان ، لأنه بالرغم من دعوة الطلبة حتى من لم يكن مواظبا منهم إلا بنسبة ٥٠ ٪ لم يتقدم للامتحان إلا واحد ، فرأى مجلس القسم أنه لا يمكن ولا يجوز إجراء امتحان لطالب واحد .

قسم الحقوق :

افتتح قسم الحقوق فى يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة المقرر من دروس السنة الماضية ، واستمرت الدراسة إلى ١٨ من ديسمبر حين أضرب الطلبة عن الدروس ، وكان لاضطرابات مارس آثار باقية ، فتخلل هذه المدة الأخيرة من السنة أيام إضراب كثيرة .

ثم استؤنفت الدراسة للسنة الجديدة من يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٢٠ ، واستمرت إلى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٢٠

ولكن لم يتيسر للجامعة أن تفتح إلا السنة الأولى ، لدروس الحقوق وحدها ، بعد أن كانت قد وصلت إلى إنشاء السنة الثالثة .

والسبب فى ذلك راجع إلى أن مدرسة الحقوق السلطانية تمكنت من زيادة عدد الطلبة المقبولين فيها ، فانضم إليها طلبة السنتين الثانية والثالثة فى الجامعة المصرية .

ولم يتيسر لحضرة الأستاذ حسن كامل الشيشينى الإستمرار على تدريس الاقتصاد السياسى بهذا القسم ، لعدم الترخيص له من المصلحة التابع هو لها ، فأسندت الجامعة تدريس هذه المادة إلى حضرة الدكتور محمد حسين هيكل المحامى الأهلى . كذلك غادر القطر المصرى كل من جناب مسيو روسيه ، مدرس اللغة الفرنسية ، ومستر جنكنز مدرس اللغة الإنجليزية ، فأسندت الجامعة تدريس هاتين المادتين : الأولى إلى مسيو بيزيا المدرس بالمدرسة الثانوية ، والثانية إلى مستر بريانت المحامى .

وكانت مادة القانون الرومانى يقوم بتدريسها جناب مستر بروت ، بالاشتراك مع حضرة محمد أفندى صادق فهمى المحامى ، فاعتذر مستر بروت عن التدريس ، وقررت الجامعة إسناد الدرس بأكمله إلى حضرة محمد أفندى صادق فهمى .

كذلك لم يتيسر لحضرة الأستاذ على بك زكى العرابى الاستمرار فى تدريس مادة مقدمة القوانين ، بسبب تعيينه مدرسا بمدرسة الحقوق ، فانتخبت الجامعة لهذا الدرس مكانه حضرة الدكتور سامى جبره .

وقد تقرر أن يسند إلى حضرة الدكتور محمد سلطان خريج إرسالية الجامعة مادة قانون العقوبات لطلبة السنة الثانية بقسم الحقوق ، ولكن عدم إنشاء هذه السنة أبقاه بلا عمل ، وقد انتخبته وزارة الداخلية مدرسا بمدرسة البوليس ، فرخصت له الجامعة فى ذلك ، وتعهد للجامعة كتابة فى نظير المرتب الذى صرف له مدة وجوده بلا عمل ، بأن يدرس مادة بقسم الحقوق مدة سنتين بلا مقابل ، وسيكلف تدريس القانون الإداري لطلبة السنة الثانية فى العام الدراسى المقبل .

المحاضرات العامة ، والحفلات الأدبية :

لقد كانت دار الجامعة مكانا مقصودا من كل الهيئات الأدبية ، لإلقاء المحاضرات العامة ، وإقامة الحفلات الأدبية ، فاجتمع فيها فى عام ١٩١٩ — ١٩٢٠ الجمعية العمومية للأطباء ، وجمعية نقابة المعلمين ، وجمعية التاريخ المصرى المؤلفة برياسة معالى جعفر والى باشا .

وقد رخص مجلس الإدارة بإقامة جملة حفلات أدبية فى دار الجامعة ، منها حفلة إحياء ذكرى المرحوم قاسم أمين بك .

كذلك رخص لحضرة الدكتور سامى جبره فى إلقاء سلسلة محاضرات عامة اقتصادية ، ولحضرة الدكتور برادة فى إلقاء محاضرات عامة فى الأمراض السرية .

١٩٢٠ — ١٩٢١

لم يحدث فى خلال هذه السنة تغيير فى نظام الدراسة غير إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية، التى كانت قد أوقف تدريسها مؤقتا بقسم الآداب ، لعدم وجود الأستاذ الذى يدرسها.

وقد رأى مجلس إدارة الجامعة أن يعهد الى الدكتور على الشافى تدريس هذه المادة ، وبدأ محاضراته فى ٤ من يناير سنة ١٩٢١

وافتتح قسم الآداب فى يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ واستمر إلى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٢١

أما قسم العلوم الجنائية فبدأت محاضراته فى موعد متأخر ، واستمرت إلى ١٥ من مايو ، ولم تكن هذه الفترة كافية لإتمام المقرر، فتأجل تدريس الباقى منه إلى أول أسبوع من شهر أكتوبر، على أن تبدأ دراسة العام الجديد فى شهر ديسمبر .

غير أن طلبة هذا القسم التمسوا بدء سنة جديدة بدون حاجة إلى إتمام السنة السابقة ، لعدم كفاية المدة المخصصة لتكملة الدروس ، ولأن فترة الإجازة قطعت اتصال الدروس ، ففضلوا الابتداء مع المنتسبين حديثا إلى القسم ، وقد أجيب طلبهم ، وبدأت السنة المكتبية فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٠

وقد كان الإقبال على هذا القسم فى أول العام كثيرا ، ثم أخذ الطلبة ينقطعون عن المواظبة شيئا فشيئاً .

واستمرت الدراسة بالقسم حتى شهر مايو سنة ١٩٢١ ، ولكن انقطع الطلبة عن الحضور بسبب حلول شهر رمضان ، فعطلت الدراسة ، على أن تستأنف فى أكتوبر سنة ١٩٢١ لتكملة المقرر قبل الابتداء فى دروس السنة الجديدة .

وقد قدم عدد كبير من الموظفين الذين يرغبون فى دراسة الحقوق ، طلبا إلى الجامعة ، يلتمسون إنشاء قسم ليلى لتدريس الحقوق ، ورأى مجلس الإدارة أن يجيب هذا الطلب ، خدمة للذين يرغبون فى تكملة دراستهم ، وتمنعهم أعمالهم من التفرغ لها ، فقرر إنشاء قسم ليلى للحقوق ، بجانب القسم النهارى ، إذا تقدم العدد الكافى من الطلبة لانشائه .

وقد بدأت الدراسة بقسم الحقوق النهارى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وتولى التدريس فى هذا القسم حضرات الأساتذة الذين كانوا يدرسون فى العام الماضى وهم :

حضرة صاحب العزة الأستاذ مرقص حنا بك	نظام السلطات العمومية .
حضرة الشيخ عبد الرحمن عيد المحلاوى	الشريعة الإسلامية .
جناب مستر برانت	اللغة الانجليزية .
جناب مسيو بزيا	اللغة الفرنسية .
حضرة الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل	الاقتصاد السياسى .
حضرة الأستاذ الدكتور سامى جبره . .	مقدمة القوانين .
حضرة الأستاذ الدكتور محمد صادق فهمى	القانون الرومانى .

أما قسم الحقوق الليلى فقد أقبل عليه الطلبة إقبالا عظيما ، إذ بلغ عدد من التحقوا به ٤٤ طالبا .

وبدأت الدراسة بهذا القسم فى ٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٠

وانتخب للتدريس فيه الأساتذة الذين يدرسون بالقسم النهارى .

وكان يقصد الجامعة فى كل عام كثير من الهيئات العلمية والأدبية لالقاء المحاضرات بدارها ، أو للاجتماع فيها ، وقد رخص مجلس الإدارة لجمعية المهندسين فى عقد جلساتها بالجامعة ، ورخص المجلس أيضا لحضرة خليل سكاكيني أفندى فى القاء خمس محاضرات فى الآداب ، ولجناب الأفوكاتو جيهار بالقاء أربع محاضرات قانونية باللغة الفرنسية .

وأقامت الجامعة حفلة تأبين المغفور لهـا الأميرة فاطمة اسمـاعيل المحسنة الـكبيرة ، وصاحبة الأيادى البيض على الجامعة ومعاهد التعليم ، فرأس الحفلة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة ، وألقى خطابا باسم مجلس ادارة الجامعة ، وألقى كل من جناب الأستاذ لويس كليمان خطابا بالنيابة عن الأسـاتذة غير المصريين،والأستاذ الدكتور أحمد ضيف باسم أساتذة كلية الآداب ، وحضرة صاحب العزة عبد الحميد بدوى بك ، باسم أساتذة قسم العلوم الجنائية ، وطالب من كلية الآداب باسم طلبة الجامعة ، وتليت قصيدة من نظم حضرة صاحب العزة أحمد شوقى بك

وقد رأينا نشر هذه الخطب كلها فيما يلى .

ذكرى فقيدة المبرات والمكرمات

المغفور لها الأميرة فاطمة هانم اسماعيل

مجموعة الخطب التى ألقيت فى حفلة التأبين ، التى أقامتها الجامعة المصرية
فى يوم الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠

برنامج الحفلة :

١ — تلاوة بعض آى الذكر الحكيم .

٢ — خطبة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، رئيس الجامعة المصرية .

٣ — « جناب الأستاذ مسيو لويس كليان ، باسم أساتذة الجامعة غير المصريين .

٤ — « حضرة الأستاذ الدكتور أحمد ضيف باسم أساتذة كلية الآداب .

٥ — « حضرة صاحب العزة الأستاذ الدكتور عبد الحميد بدوى بك ، باسم أساتذة قسم العلوم الجنائية .

٦ — خطبة أحمد فريد رفاعى افندى ، الطالب بكلية الآداب ، باسم طلبة الجامعة .

٧ — اختتام الحفلة بتلاوة بعض آى القرآن الكريم .

خطبة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا

إن أميرة الحسنات ، وأعنى بها صاحبة السمو المغفور لها الأميرة « فاطمة بنت اسماعيل » ، وهى من تلك الفئة المباركة ، التى اختصها الله بعد الوفاة بطيب الأحدوثة ، وجعل لها لسان صدق فى الآخرين ، فهى وإن كانت انتقلت إلى جوار ربها ، فإن صدقاتها الجارية ستبقى فينا إلى ما شاء الله ، وما دامت مصر ، فإن المصريين سيتناولون رواية مآثرها جيلا بعد جيل ، وسيرتلون هداها بآيات التوراة والإنجيل والقرآن ، لأن الجامعة التى نفحتها الأميرة بتلك الهبات الجزيلة ، تفتح أبوابها لجميع من يطلب العلم ، بلا تمييز بين دين ودين .

وهذا ميزان حسناتها على الجامعة ، وحسبنا بلاغة الأرقام :

(أولا) ٦٠٠ فدان من أجود الأطيان ، من ضمن ٣٣٥٧ فدانا خصصتها للبر والإحسان

(ثانيا) ستة فدادين بضواحى القاهرة ، سيتم عليها بناء الدار الخاصة بالجامعة .

(ثالثا) جواهر قيمتها ٧٠٠٠٠ جنيها مصريا على التقريب .

سيدة تضحى عن طيب نفس جواهرها وحلاها ، هل تعرفون لهذا النوع من التضحية النسائية أمثالا كثيرة ؟ إننا لو بحثنا عما يقارب صنيع الأميرة المصرية ، للزمنا — على ظنى — أن نرجع إلى الأحقاب الخوالى من تاريخ رومة . لا ريب أن بعضا من الحاضرين قد أتيحت لهم مشاهدة تلك اللوحة التى خلدت فيها ريشة المصور الفنان ، مافعلته بنات رومة ، من تقديم جواهرهن إلى بيت المال ، فى أثناء الحرب الأتروسكية .

جميل صنع تلك الرومانيات ، وأجمل منه فى عينى صنع المصرية التى نحتفل اليوم بذكراها ، أولئك فعلن ما فعلن بدافع الحماس الوطنى ، الذى أشعله فى صدور القوم توقع الخطر للوطن ؛ وأما هذه المصرية ، فإنما دفعتها العاطفة الوطنية ، إلى تلك الأريحية ، وهى ساكنة الخاطر ، مطمئنة البال . وإنى لأرتاح إلى الأمل بأنه سيأتى يوم ، يتولى فيه أحد الفنانين المصريين تخليد هذه الأريحية ، الآخذة بمجامع الألباب ، فى لوحة تضمها الجامعة فى مكان تحرى ، بالدار الجارى بناؤها الآن ، على أرض الأميرة ، ومن خالص مالها .

ولو أننى فى قيامى الآن بتمجيد أميرة الحسنات أتكلم بلسان مجلس إدارة الجامعة ، لكننى أعتقد أنى فى تأدية هذا الواجب المقدس ، أعبر أيضا عما يخالج ضمائر جميع أفراد الطبقة المستنيرة

المفكرة فى هذا القطر . فكل إنسان يعلم أن الأميرة فاطمة بما وهبته من النعم الجسام ، قد ضمنت حياة معهدنا التعليمى القومى ، وأعنى به الجامعة المصرية .

فنى ذمة الله أيتها الأميرة الراحلة ! إن ذكراك ستبقى منقوشة على قلوب المصريين ، وهم سيذكرون اسمك على الدوام ، مقرونا بنفس الاحترام والإجلال ، اللذين يذكرون بهما إسم « فاطمة الزهراء » تغمدك الله برحمته ، وأسكنك فسيح جنته !

خطبة حضرة الأستاذ الدكتور أحمد ضيف

باسمك اللهم وامطر على قبر الأميرة المحسنة سحائب رحمتك . إنها جادت بمالها فى سبيل الخير ، فجد عليها بعفوك ، وأفاضت علينا برها ، فأفض عليها غفرانك ، وإنها وهبت تالدها وطارفها لنفع الجمهور ، فهبها كرمك وإحسانك ، وبنت للخير بيوتا ، وشيدت له أركانا ، فشيد لها قصورا فى الجنة .

أيها السادة :

الإنسان عرض زائل ، والحياة على سعتها وطول عمرها ، أضيق من أن تسع أملا من آمال الإنسان ، وأقصر من أن تحقق أمنية من أمانيه . والإنسان وهو من أكبر أركان العمران ، ومن أظهر الموجودات أثرا فى هذا الكون ، لايعلم كثيرا من أسرار هذا الوجود ، ولكنه أشد مايكون علما بحقيقة واحدة ، وهى أنه خلق ليعمل فى هذه الحياة ، وأن عمله مقياس لقيمته ، ودليل على مالديه من معنى الإنسانية الكامن فى نفسه ، وأنه سائر إلى الفناء ، وكلما كبرت سنه ، كبرت خطوته التى يتقدم بها إلى الموت ، ولقد يعمر الإنسان طويلا ، ثم يموت وتفنى آثاره ، وتقبر معه أمانيه ، وكأن الشمس لم تطلع عليه يوما ، أوكأنه لم يكن فى حياته شيئا مذكورا . ولعل أكثر هؤلاء من أصحاب الأثرة ، الذين لا يعيشون إلا لأنفسهم وميولهم ، وأجدر بهؤلاء أن يتسامح العالم ويتنكر منهم الوجود ، وسواء علينا أوجدنا هؤلاء من أصحاب الثراء البخلاء ، أم من الفقراء البائسين العاطلين ، الذين هم عالة على الجمهور ، أم من العلماء الضنينين الخاملين ، أم فى أمة يشتغل كل فرد منها ، ويضحى بمواهبه العقلية ، فى إسعاد نفسه ، من غير أن ينظر إلى نفع الجمهور ، نعوذ بالله من هذه الصفات ، فإن بها تموت الأمم ، وتحيا الأفراد ، ومن أسف أننا نجد السواد الأعظم من الناس من هذا النوع ، وكأنما الأثرة وحب النفس من أكبر مميزات الإنسانية العامة .

ومن الناس من يحب نفسه وغيره ، ويجود على سواه بما بقى من فضل نعمته ، وهو يشعر

بنفس الارتياح الذى يكون له من عمل ينتفع منه ، أو من لذة يتذوقها ، أو من نعمة تنزل به ، هؤلاء هم الطيبون الكرام البررة ، الذين تقوم على آثار أعمالهم أجل أعمال الإنسان ، وتتفجر من فضائلهم ينابيع الخيرات ، التى تفيض على الإنسانية ، فتروى من ظمئها ، وتكسر من حدة أطماعها ، أو من تطلع الفقراء لمشاركة الغنى فى ماله ، بحق أو بغير حق ، أوإلى النظر اليه نظر حقد وبغضاء .

إن الكرام البررة هم الذين تبقى آثارهم . وتخلد أسماؤهم ، وتعطر المجالس بذكرهم . والإنسان لا يخرج من هذا العالم إلا بأمنية واحدة ، وهى أن يذكر بالخير ؛ هذا هو المثال الذى تركته فى مصر الأميرة « فاطمة إسماعيل » غفر الله لها . تركت لنا الموعظة الحسنة ، فقد عرفت أنها ستترك هذا العالم وما فيه من ثراء ومتاع ، إلى عالم لا يلقى الناس فيه إلا العمل الصالح ، فجادت بما لديها فى وجوه الخير ، فكان جودها عظيما ، وارتياحها لعملها ، وطمعها فى الأجر من الله ، أعظم .

هذا نوع من الشجاعة النفسية ، فى التغلب على الشره والأطماع ، الكامنة فى الطباع ، وليس كل غنى قادر على نفسه فى ذلك ، ولا أهلا لأن يحملها على الإنفاق فى سبيل المنفعه العامة . وليس أفضل فى الإنسان من حب الخير ، ولا أولى بالإجلال من القدرة على أن يسلب الإنسان نفسه النعمة والثراء ، ليعطيها غيره وهو مختار فى ذلك اختيارا ، ومرتاح لذلك ارتياحا ، ولكن النفوس الطيبة تشعر بلذة الإنعام على الناس ، كما تشعر بلذة إنعام الله عليها .

أيها السادة :

تقيم الجامعة المصرية فى هذا المحفل مأساة على الأميرة « فاطمة إسماعيل » لتندب فى رحيلها إلى الدار الباقية ، تلك النفس الطيبة الخيرة ، وتقيم الجامعة فى هذا المحفل أول تذكار خالد للأميرة فى مصر ، وفى نفوس المصريين ، لأن الأميرة رحمها الله وضعت دعامة لأكبر عمل قامت به الأمة المصرية ، فى نهضتها الحاضرة ، ذلك العمل هو إنشاء الجامعة المصرية ، فإن الجامعة المصرية هى أول معهد علمى أنشئ فى العالم العربى على هذا النمط الجديد ، منذ وقوف حركة العلم والأدب عند المسلمين إلى اليوم ؛ فللأمة المصرية الشرف والفخر بهذا العمل العظيم .

إن الذى ينظر إلى الأمور نظراً سطحياً كما نقول ، ولا يرى إلا ظواهر الأمور ، نعذره فى رأيه فى الجامعة ، إن كان يرى أن الجامعة لم تثمر ثمرة ناضجة فى عشر سنين ، ولم تضارع جامعات أوربة فى هذه المدة ، أو أنه لا يرى شيئاً من آثارها إلى اليوم .

إن الجامعة المصرية التى نراها الآن صغيرة ، لا تسُدّ حاجة من حاجات التعليم العملى ، كالطب والهندسة والصناعة ، هى التى سيخرج من حجراتها شُبان الغد ، الذين يملئون البلد علماً وعملا ، ويكونون مثالا لنهضتنا العلمية والعقلية ، سيتخرجون من هذا المعهد الذى شيدته الأمة برأيها ، وتؤيده بقوتها وإرادتها . لذلك كان التعليم فيه حرا ، والأفكار فيه حرة ، والعلوم فيه حرة ، إذ بدون هذه الحرية فى التعليم لن ترق العلوم ، ولن ترقى الأفكار . ويكفى الجامعة المصرية فخرا ، أن تكون المعهد الوحيد فى العالم الشرقى العربى ، الذى تتمشى الحرية العلمية فى أرجائه ، وفى نفوس أساتذته وتلاميذه .

إن الجامعة المصرية ، فضلا عن أنها ستقوم بعمل جليل لكل العالم العربىّ ، وتعيد لنا ذكرى معاهد بغداد والأندلس ، ستكون أيضا من أكبر العوامل لتكوين حياتنا العقلية ، وتكوين رأى علمى لنا ، مصبوغ بصبغة مصرية ، وحياة قومية عقلية ، نعرف بها عند الأمم الأخرى ، ونضرب بسهم وافر فى العلوم والفنون ، ونرى علماءنا فى جوار كبار علماء الأمم المتمدينة .

إن مصر فى إبان نهضة علمية اجتماعية ، وهذه النهضة تحتاج لحفظ كيان البلاد العلمى ، ولن يكون ذلك إلا إذا كانت الصبغة العلمية عندنا مصرية ، وأقل شىء ظهورا فى هذه الصبغة ، أن يكون التعليم بلغة البلاد ، وبنوع الإدراك والتصور والذكاء الذى يمتاز به أهل البلد ، وأن تكون أنواع الحركات العلمية مصرية فى شكلها ، مع حفظ الصلة بيننا وبين الأمم الأخرى ، بمعرفة لغاتها وإتقانها ، لسهولة الأخذ عنها ، والوقوف على حركة الرقى عندها . نعم إن الحقائق العلمية واحدة . ولكن لكل أمة ميزة خاصة ظاهرة فيها ، هذه الميزة هى التى تكون لها من تعليمها القومى ، وأكثر ما تكون الوطنية ظهورا فى هذا التعليم ؛ لذلك تجد المتعلم منا فى بلد أجنبى ، يميل إلى هذا البلد ، ويحب علومه . وهذا أثر التعليم القومى الأجنبي ؛ نقول إنا فى إبان نهضة سيقودها شباننا ، ونقول أيضا إن هذه النهضة لن تثمر ثمرها المطلوب إذا كانت عقول شباننا ناسجة على منوال أمة أخرى ، أو مصبوغة بصبغة أجنبية ، تميل إلى الاندماج فى غيرنا ، وتمحو شخصيتنا . فلا بد لنا من حياة عقلية قومية ، تجعل لنا شخصية علمية ، ويبنى عليها مستقبل البلاد العلمى . وهذا ما ترمى إليه الجامعة المصرية ، وهو غرضها . أليس ذلك من أكبر الأعمال المجيدة ، التى قام بها المصريون ؟ أليس من واجب الشكر أن نذكر فى المجامع العلمية كل من أيّد هذا المعهد بالمال ، الذى عليه حياتنا العقلية ؟ أو ليس من الحزن ألا تجد الجامعة من الرأى العام تأييدا كافيا ، وفهما لغرضها السامى ؟

إن الارساليات العلمية التى قامت بها الجامعة المصرية ، وأرسلت طلابها فى البلاد المتمدينة المختلفة ، وعاد شبانها وهم على حظ وافر من العلوم المختلفة ، لـكافية فى الاعتراف بنجاح بداية الجامعة ونفعها ؛ ولولا أن المـال يعوزها ، لشغل هؤلاء الشبان جميعا مراكز التدريس فيها ، ولـكان لنا كلية للعلوم ، وكلية للآداب كاملتان . على أن دروس الجامعة المصرية الآن خير دروس تلقى على الشبان فى بلدنا ، من حيث الطرق الحديثة القويمة ، ومن حيث الموضوعات المفيدة . ولو أن أغنياءنا الكرام جادوا على هذا المعهد بمثل ما يجودون به على غيره ، لأحيوا أمل الأمة ، ولبرهنوا على وطنيتهم الصادقة ؛ فإن أكثر جامعات العالم إنمـا تعيش من هبات الأغنياء ، فلقد روت لنا بعض الشركات التلغرافية منذ شهرين ، أن أمريكيا تبرع بمليونين من الجنيهات لمثل هذا . والجامعة المصرية جمعت من ثلاثة عشر مليونا من المصريين عشرين ألف جنيه ، فى خمسة عشر عاما .

أيهـا المثرى :

ذكرى الفتى عمره الثانى وحاجته   ما قاته وفضول العيش أشغال

« ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت ، أو لبست فأبليت » .

ولو أفرغ ذنوب ، فى كوب ، لمـا أخذ إلا ملئه ، ولا وسع إلا كفئه .

عجبت للمـالك القنطار من ذهب   يبغى الزيادة والقيراط كافيه

وكثرة المـال ساقت للفتى أشرا   كالذيل عثر عند المشى ضافيه

أيهـا المثرى :

أنت للمـال إذا جمعته   وإذا أنفقته فالمـال لك

رحم الله الأميرة المحسنة ؟ فإنها أدركت حاجة البلاد الى هذا المعهد، فأرادت أن تضمن له حياته بمـا وهبته من مالهـا ، بل وهبت أعظم تذكار لديها ، وهو حليها ، وهبته لبناء دار الجامعة ، وفى هذا معنى سام جليل لأنها وهبت حليها وزينتها لتزين به جيد الأمة المصرية .

أيهـا السادة :

إن اسم الأميرة "فاطمة إسمـاعيل" سيكتب بحروف من ذهب ، ليكون عقدا ثمينا فى أعناق النشء الجديد .

خطبة حضرة الأستاذ عبد الحميد بدوى بك

باسم أساتذة قسم العلوم الجنائية

أيها السادة :

ليس اجتماعنا اليوم إلا اشتراكا بين من دعا ومن لبي الدعوة ، فى تحية تلك الروح العالية ، التى وافاها الأجل ، فاستقلت بهيكل هذه الجامعة ، تتخذه على وجه الزمان مثوى لها ، ومقاما تستمد منه الخلود ، ويستمد منها الحياة والعز ، وما تحية النبت زكا زرعه ، وثبت أصله ، وامتد فرعه ، فجمل بطالع الشمس جالبة الحياة ، ومنبع النور ، ولا تحية الطفل يرفع إلى أمه الحنون نظرة بريئة من الرياء والتكلف ، خالصة من الصناعة والتزلف ، نظرة ملؤها الشكر وعرفان الجميل ، بأزكى وأطيب وأصدق وأخلص ،من تحية هذا الاجتماع الكريم .

أيها السادة :

يفيض تاريخ الأدب عندنا بأخبار الغر المساميح ، يبسطون أكفهم بجزيل العطايا ، وتندى راحهم بكريم الهبات ، للشعراء اتخذوا الشعر بضاعة ، وتزويق الكلام صناعة ، فتتفجر بتلك الصلات عيون المدح ، وتفيض بالتحف والغرر من كل لفظ شريف ، ومعنى جليل ، وديباجة شائقة ، ويسير بذلك ذكر الممدوح ، ويبقى بقدر ما أحسن الشاعر فى مدحه ، وافتن فى وصفه .

ويفيض تاريخ الاجتماع عندنا بأخبار الأغنياء والكبراء ، تدنو منهم المنية ، فيسرعون إلى حبس أموالهم على ذريتهم ونسلهم ، ضغناً بها على التبذير ، وصونا لها من التبديد ، ثم يحتسبونها عند الله آخراً ، بأن يجعلوا مآلها إلى عمر المساجد ، وإطعام الفقراء ، فلا الكرم كرما إذا لم يستدره غير المدح ، ولا حبس المال احتسابا لوجه الله ، إذا لم يدع إليه إلا تصحيح الوقف ، وإذا علق على انقطاع الذرارى ، وانقراض النسل أجمعين .

إنما الكرم كل الكرم ، ما فاضت به السجية ، وكان مجردا عن غرض التكاثر وحب التظاهر ، وما سلط على أثر نافع ، وغاية باقية . فإذا جاء حسن الذكر ، وطيب الأحدوثة من غير تعمل ، ولا سبق قصد ، جاء وحده أثرا لازما ، وجزاء حقا ، فما أثر العرف غير العرفان ، وهل جزاء الاحسان إلا الإحسان ؟

ذلكم أيها السادة صنيع الأميرة الجليلة ، التى نحتفل بتكريم ذكراها اليوم .

سادتى :

نجتمع اليوم فى سبيل العلم العالى ، لنكرم أمه البارة الرحيمة ، وإن لهذا الاجتماع لمعانى تدعو الى طول التأمل ، وعظيم الاغتباط .

إن المدنية الحديثة التى نهم بالأخذ بأسبابها ، والتعلق بأهدابها ، شمارها وأركانها الكبرى ثلاث ، الأخلاق ، والفنون والآداب ، والعلوم .

أما الأخلاق فهى توليد الأديان والحوادث ، وهى وثيقة الارتباط بتاريخ البلد ، والأحداث الاجتماعية التى مرت به ، والعوامل الطبيعية التى يعيش فيها ، وهى هى الأخلاق التى تنشىء الروح العامة ، التى تصبغ نوع الحكومة ، الذى يتفق مع طبائع القوم ؛ وهى هى التى تنظم علاقات ما بين الناس ، وتمسك بهم أن يتهافتوا ، وتظهرهم بمظهر القوة ، وما كانت القوانين لتفيد أو لتحدث أثرها إذا لم يكن من طباع أغلبية القوم ، روح الطاعة والاحترام ، وأبعد العوامل فى تكوين الأخلاق ، النقل والتقليد ، فإن اقتراض شىء فيها لا يثمر فوائده إلا بعد الزمن الطويل ، إذ تسلط عليه وسائل التربية ، وإذ يصبح طبيعة ثابتة .

وأما الفنون والآداب ، فهى وحى الطبائع والغرائز ، لايخلو التثقيف والتعليم فيها من فائدة ، ولكن الشأن الأكبر فيها للمواهب والملكات الطبيعية ، فالنقل والتقليد وحدهما لا يمكنان قوما من أن يحكى غيره فيهما .

وأما العلوم فهى الطابع الأظهر للمدنية ، وهى التى حولت من وجه المدنية ، وغيرت من طبائعها ، وقد أصبحت واسعة النطاق ، ممتدة الرواق ، لايكاد يخرج شىء من المسائل الكونية أو الاجتماعية عن دائرتها ، وهى التى يجوز فيها التعارض ، ويسهل النقل والأخذ ، إن عز ذلك فى الركنين الآخرين : الأخلاق ، والفنون والآداب .

وقد كان أول حرصنا ، وأكبر همنا ، فى حضارتنا الحديثة ، أخذ ما نستطيع أخذه من العلوم ؛ أما الركنان الآخران ، فلنا فيهما تراث غير ضئيل ، وما نقصنا منهما كانت ولا تزال الأيام كفيلة بإتمامه .

والعلم علمان ، علم بعيد النور ، شديد التقصى لحقائق الكون والاجتماع ؛ وعلم يكتفى من الأمور بظواهرها ، ومن الحقائق بقشورها ، ويرمى إلى استخدام هذه الحقائق فى المعايش ، والأسباب الدائرة بين الناس ، على أقل الصور تكاليف للعقل والهمة . وإذا كان ثانى العلمين أسهلهما منالا ، وأدناهما سببا ، فإنه أضعف الإثنين أثرا فى حفز الهمم ، وأبعدهما عن الإنتاج المتين ، والمدنية الصحيحة .

ولقد أدرك بعض أهل الفضل ، أن العلم الذى نقل إلينا قد انتهى أمره فى مصر إلى النوع الثانى ، فلم ينتظروا أن تعمل الحكومة بتدرجها البطىء على تحويل نوعه ، وهبوا يطالبون السراة والأغنياء بالتكاتف وبذل المال ، لينشئوا جامعة أهلية تسد حاجتنا إلى العلم الراقى ، الذى لا غنى لنا عنه ، إذا كنا نطمح لأن نصيب من المدنية قسطا ، ونجرى فيها على عرق ، وقد كانت لنا فى المدنيتين القديمة والوسطى ، أعياد ومواسم فاحتفظ أولئك الفضلاء بما فعلوا سنة جليلة ، سنة الاعتماد على النفس ، غير أن الخطا التى خطوها ، كادت تقصر بهم عن المدى الذى طلبوه ، لولا أن تداركهم الله بلطفه ، وقيض لهم من الأميرة الجليلة ذلك الملاك الذى دفعهم إلى غايتهم دفعا ، ورفع عنهم آية القصور رفعا ، وثبت الجامعة أصلا وفرعا .

وإن ما صنعته الأميرة للجامعة فى عطفها عليها ، وبرها بها ، فهو صلة الحاضر بالماضى ، كما هو هدية الحاضر إلى المستقبل . فقد هبط مصر محمد على ، رأس هذه العائلة الكريمة ، ومؤسس النهضة المصرية الحديثة ، وقد تقطعت بهذا البلد أسباب العلم ، وخيم عليها الجهل والظلم ، وكانت أوربة قد طلع عليها فجر العلم والنظام ، بعد ليل من الجهل والظلام طويل . وكانت تسير جادة فى هذا الطريق ، ولا يزال الذهن الانسانى يكتشف فيها كل يوم من حقائق الكون والاجتماع أمرا جديدا ، فآلى محمد على على نفسه ألا يكون نصيب مصر من ذلك دون نصيب أوربة ، وأراد أن تسير مصر وإياها كتفا لكتف ، وجنبا لجنب ، تشاطرها شرف السعى فى تحصيل العلم ، ومجد الظفر والأولية فى الوصول إلى الحقائق العلمية ، فكانت إرادته . أرسل محمد على الرسائل ، وأوفد البعوث ، وأبى إلا أن ينقل العلم الاوربى فى أعلى صوره إلى مصر ، فما خاب فأله ، ولا طاش سهمه ، ولا كذبته مصر وأهلها حسن ظنه فيهم ، وحقق قدره لهم ، ومالبثت مصر على حداثة عهدها بأسباب العلوم الأوربية ، وبالرغم من عدم التوازن بين حالتها الإجتماعية وتلك الدرجة العلمية ، المتوغلة فى الرقى ، مالبثت مصر أن نبغ فيها رجال أهل فضل كبير ، اشتركوا مع من استعان بهم محمد على من علماء الأجانب ، فى وضع أسس النهضة المصرية الحديثة . وتثبيت قواعدها ، وإننا لنعيش فى آثار هذه النهضة ، ونرتع فى بحبوحتها ، ويخيل لنا من حسن ما تغذت إلى كياننا الاجتماعى ، وإلى عقولنا وتصوراتنا ، أننا نعيش فيها من أجيال . وماذا يكون شأننا إذا اتصل السعى فى هذه النهضة ، وإذا كان خلفاء محمد على لم يشغلهم عنها شواغل أخرى ، وإذا لم يقع بمصر ما وقع بها من الاحداث والغير .

ولقد كان بعض سلاطين مصر وأمرائها قبل عهد محمد على ، ممن يرسلهم الله بين حين وآخر لحسن حظ مصر ، ويقيضهم للعمل لخيرها وإسعادها ، مشغوفين بالعلم ، يرصدون له الأرصاد ،

ويحبسون الأموال ، ويكرمون أهله ، ويرفعون من أقدارهم ، ولم يكن العلم كما آل اليه الأمر بعد ذلك علما دينيا محضا ، فقد كانت العلوم الدنيوية علوما أيضا فى عرفهم ، وكانوا كثيرى الشغل بها ، ولولا ذلك ما صح أن المدنية المصرية فى علومها ومعارفها ، أصل من الأصول الكبرى للمدنية الأوربية الحالية .

هذه هى تقاليد ملوكنا وأمرائنا وكبرائنا ، القريبة والبعيدة ، وقد أخذت الأميرة بخير هذه التقاليد ، فوصلت مابين ضينا وحاضرنا ، وليس أحب إلى أمة من أن ترى نفسها ترقى مدارك المدنية ، وتأخذ بأسباب التقدم ، وأن تكون فى ذلك قريبة النسب إلى ماضيها وتقاليدها .

كذلك ليست الجامعة فى مذهبها وأغراضها العلمية ، بدعة فى وجودنا القومى . فما كانت جوامعنا إلا جامعات ، وإن غلب عليها الطابع الدينى ، كما غلب على جامعات أوربة فى القرون الوسطى ، وما كان الناس يحصلون العلم إذ ذاك ليكون أداة للرزق ، ومرفقا للعيش ، وإنما كان العلم — رحم الله ذلك الزمن — غرضا يقصد لذاته ، ولو مضت الإنسانية تتخذ ماحصلته من العلم صناعة للتكسب وحده ، فأسرته فى ذلك السجن الضيق ، ولم تترك الذهن الإنسانى ينطلق فيرتاد نواحى الكون ، وينفذ إلى أسراره ، ويستفتح مغاليقه ، ويستخدم كل ذلك لأغراضه ، لما تحركت من مكانها ، ولجمدت .

على أن العلم مقصورا لذاته ، ليس أمرا خياليا أو نظريا ، لاشأن له بالحياة العلمية ، فقد دل تاريخه على أن كثيرا من الحقائق العلمية ، تحول إلى مكتشفات عملية جليلة الفائدة ، قيمة الأثر . ثم إن فروعه التى لا تستخدم فى الحياة المادية ، خليقة بأن تنفذ إلى مدارك الناس ، فتثقفها وتهذبها ، وإلى معلوماتهم وأذواقهم ، التى يبنون عليها الحكم والعمل ، فتصححها ، هذا إلى أنه ليس شىء أوصل للقلوب ، وأدنى إلى التفاهم والتراحم من العلم ، فإنه لما كان أقل الأشياء الإنسانية تأثرا بالطابع الشخصى أو المحلى ، كان أسهلها نقلا وتناقلا ، ولقد أصبح بذلك ملكا مشاعا فى الإنسانية ، وأصبحت الجامعات وهى بيوته التى يأوى اليها ويسكن ، ويظهر فيها ويثمر ، كالأنهار تصب جميعا فى بحر واحد ، هو بحر العلم الزاخر ، وأصبح أفضل الأمم عند الله والناس ، ما كان نهر علمها أوسع مجرى ، وأغزر ماء ، وأشد فيضانا .

فأما وقد علمتم ما كانت تقاليدنا العلمية ، أليس لنا أن نرجو أن تخلقوا بكرمكم ، وتخلق ناشئتنا بجهدها ، نيلا ثانيا ، نكاثر به ، ونتباهى بين الأمم ؟

سادتى :

بالأمس كان الذين يمجدون أبطالا ، ويرفعون إلى ذروة المجد ، وسنام المفاخر ، ويخلد لهم الذكر ، أبطال الحروب ، وأجل فعالهم ما كان غزوا وفتحا ، وتقتيلا وإهلاكا ، ولكن للسلم كما للحرب أبطال . وإذا كان بلاء أبطال الحرب فى إثخان العدو والقضاء عليه ، فإن الجهل والشقاء والظلم أعداء بنى الإنسان ، فإذا اصطفى الله إنسانا ليكون بطلا من أبطال السلم ، سلطه على الجهل ، فنزاه ، وشتت شمله ، وقوض ظلمات ملكه ، وقذف به على الظلم فدمغه ، فإذا هو زاهق ، وأرسله يفتح ميادين العلم والسعادة للناس ، يدخلونها أفواجا .

هذا الذى نمجده اليوم فى هذه الأميرة ، وهذه هى البطولة التى سوف لا تخلد ذكرا فحسب ، بل سوف تبقى أثرا حيا على مدى الأيام ، تشيد بذكرى الأميرة ، وتنطق بشكرها .

أيها السادة :

اجتمعنا اليوم لتكريم ذكرى الأميرة وقد عقدت لها إمارات القلوب بعد أن عقدت لها إمارة النسب ، فكانت خير الامارتين ، وأفضل التاجين ، وإذا كان الناس قد غلوا فى التكريم وحفلاته ، فسوف يبقى يوم الأميرة بين هذه الحفلات يوما أغرا محجلا ، وسوف يبقى تكريمها علما رفيعا ، ومثالا عاليا ، يحتذيه من تسمو به نفسه وماله للمكارم الخالدة ، ويجرى على سنته من يريد أن يستبدل بحطام الدنيا الآثار الباقية ، والحسنات الدائمة .

قسم الآداب :

لم يحدث تغيير فى دروس قسم الآداب سوى تقرير تدريس علم النفس لطلبة القسم ، واعتبار هذه المادة فى هذا العام « مؤقتاً » مادة غير أساسية لا يمتحن الطلبة فيها ، إلى أن تقرر إضافتها إلى المواد الأساسية ، وقد قام بتدريسها الأستاذ حسين رمزى ، مدرس علم الاجتماع الجنائى ، بقسم العلوم الجنائية ، وبدأ محاضراته فى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٢

وقد افتتح قسم الآداب فى يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٢١ ، غير أن هذه السنة الدراسية لم تخل من الاضطرابات ، فقد تكرر انقطاع الطلبة عن الدروس فى ديسمبر ويناير ومارس ، ثم عادت فانتظمت ، إلى آخر العام الدراسى ، واستمرت الدراسة إلى ٢٧ من ابريل سنة ١٩٢٢

مشروع إصلاح قسم الآداب :

قد أخذ مجلس الإدارة يشتغل ببحثه ودرس أحسن الطرق لتنفيذه .

قسم العلوم الجنائية :

إن ما وصلت إليه حالة هذا القسم ، من قلة إقبال الطلبة عليه ، لفت نظر مجلس الإدارة ، فعهد إلى اللجنة الفنية بحث هذا الموضوع . وكان مجلس الإدارة قد نظر فى أمر هذا القسم ، فى سنة ١٩١٧ للسبب المتقدم ، وقد أرجأ البت فى تعطيل الدراسة فيه ، أو إقفاله ، إلى شهر سبتمبر سنة ١٩١٧ ، لمعرفة عدد الطلبة الذين يرغبون فى الالتحاق به ، فلما لم يرغب سوى أحد عشر طالبا ، قرر المجلس ألا يفتح القسم إلا إذا بلغ عدد الطلبة خمسة عشر . فتجاوز الملتحقون بالقسم هذا العدد ، إذ بلغوا ٢٩ طالبا ، فاستمر القسم منذ سنة ١٩١٧ — ١٩١٨

وقد بحثت اللجنة الفنية فى هذا الموضوع ، فاتضح لها من مراجعة دفاتر مواظبة الطلبة فى سنتى ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، أنه لم يقم بما فرضته اللائحة من المواظبة ، إلا عدد قليل جداً من الطلبة ، ورأت أن هذه نتيجة غير مشجعة على إبقاء القسم ، وإهدار النفقات التى تنفق عليهم بغيرجدوى ، وخصوصاً أنه لم يتقدم للانتساب فى العام الدراسى ١٩٢١ — ١٩٢٢ إلا طالبان اثنان ، فرأت اللجنة أن لا محل لإعادة التجربة الماضية ، التى لم تأت إلا بنتيجة توجب الأسف ، ولهذا رأت اللجنة وقف القسم هذه السنة حتى يمكن درس الأسباب التى جعلت الرغبة غير صادقة فى تلقى هذه العلوم ، والنظر فى تلافيها إن أمكن .

وقد صدق مجلس الإدارة فى نوفمبر سنة ١٩٢١ على قرار اللجنة الفنية ، فوقفت الدراسة بهذا القسم فى ١٦ من فبراير سنة ١٩٢٢

قسم الحقوق :

كان إقبال الطلبة على قسم الحقوق النهارى عظيما ، فبلغ عدد من التحقوا بالسنة الأولى ٥٣ طالبا .

غير أنه لم يتقدم العدد الكافى من الطلبة للسنة الثانية ، فاقتصر على السنة الأولى ، وبدأت الدراسة فى هذا القسم فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٢١

وكان حضرة الأستاذ محمد صادق فهمى مدرس مادة القانون الرومانى ، فلم يتيسر له تدريسها ، بسبب تعيينه مدرسا بمدرسة الحقوق . فانتخبت الجامعة لهذه المادة حضرة الأستاذ عبد الرحمن فكرى ، خريج بعثة الجامعة بانجلترا .

كذلك استقال فى منتصف العام الدراسى حضرة صاحب العزة محمد بك حسين هيكل ، من تدريس مادة الاقتصاد السياسى ، لأسباب صحية ، فحل محله حضرة الأستاذ عبد الرحمن فكرى .

المحاضرات العمومية والحفلات الأدبية :

طلبت لجنة الاحتفال بذكرى المرحوم الشيخ محمد عبده ، الترخيص لها فى الاحتفال بدار الجامعة ، فوافق المجلس على ذلك ، فاجتمع المحتفلون ، وألقيت عدة خطب ، وكان الإقبال عظيما .

١٩٢٢ — ١٩٢٣

فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٢ اجتمع مجلس قسم الآداب ، وقرر أن تكون مواد الدراسة فى هذا القسم ، فى السنة الدراسية ١٩٢٢ — ١٩٢٣ هى :

آداب اللغة العربية وتاريخها : للأستاذ الدكتور أحمد ضيف .

بلاغة العرب فى الأندلس :

١ — النثر وأنواعه وأساليبه — وأشهر الكتاب والموضوعات التى كتبوا فيها .

٢ — الشعر وأنواعه وأساليبه — الخيال الشعرى فى الأندلس — أشهر الشعراء وميزاتهم — الموشحات والأزجال وأشهر ما قيل فى ذلك .

٣ — شرح وتفسير قطع وأبواب من الكتب الآتية :

(ا) كتاب نفح الطيب للمقرى .

(ب) « الذخيرة لابن بسام .

(ج) « العقد الفريد لابن عبد ربه .

٤ — دروس تمرينية للطلبة فى موضوعات تبين لهم .

الفلسفة العامة وعلم الأخلاق : للأستاذ الدكتور منصور فهمى :

(أولا) مقدمة فى المنطق وطرائق البحث العلمى (نحو العشرين محاضرة) .

(ثانيا) تاريخ الفلسفة العامة : أوجست كنت وفلسفته (نحو العشرين محاضرة) .

(ثالثا) علم الأخلاق : بحث فى الأسرة وما يتصل بها من الحقوق والواجبات .

الجغرافيا وعلم وصف الشعوب : للاستاذ اسماعيل رأفت بك :

١ — أوصاف وتعريفات عمومية لقارة إفريقية .

٢ — ممالك البربر « بلاد المغرب » وأوصافها الطبيعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، وما قيل فى ذلك قديما وحديثا .

٣ — الصحراء الكبرى وأوصافها العمومية .

٤ — الأجناس البشرية ، وأوصافهم ، وأجناسهم ، وصورهم الأصلية ، وملهم ونحلهم ، وحالاتهم الاجتماعية ، وما قيل فى ذلك قديما وحديثا .

الصحارى الشهيرة بالعالم ، وأوصافها وميزاتها .

تاريخ الشرق القديم : للأستاذ الدكتور طه حسين :

(أولا) التاريخ العام لبلاد اليونان ، منذ سنة ٤٣٢ قبل المسيح ، إلى ظهور الدولة المقدونية «درس فى الأسبوع » .

(ثانيا) ظهور المقدونيين ، وأثر الاسكندر فى انتشار الحضارة اليونانية فى الشرق ، ولا سيا فى مصر « درس فى الاسبوع » .

(ثالثا) العلاقات اليونانية الرومانية : « لا يبدأ فى هذا الدرس إلا فى منتصف السنة الدراسية » درس فى الأسبوع .

(رابعا) تفسير بعض النصوص التاريخية المتعلقة بحياة اليونان أو الرومان أو مصر فى عصرها « درس فى الأسبوع » .

علم النفس : للأستاذ حسين رمزى .

الفلسفة العربية وتاريخها : للأستاذ الدكتور على العنانى .

مقارنة الآداب واللغات السامية : للأستاذ الدكتور على العنانى .

تاريخ الأمم الإسلامية : للأستاذ الشيخ عبد الوهاب النجار .

آداب اللغة الفرنسية : للأستاذ المسيو كليمان .

آداب اللغة الانجليزية : للأستاذ المستر برسى هوايت .

وقد سمحت الجامعة بالقاء سلسلة محاضرات لحضرة الدكتور على مصطفى مشرفة فى الاستكشافات العلمية الحديثة ، وآثارها فى العمران . وحضرة القائمقام على بك يوسف فى الترياق المصرى .

واستدعى الأستاذ كازانوفا لإلقاء بعض المحاضرات بها .

وحضرة الشيخ محمد بخيت الرد على رينان .

بدء دور التحول

الجامعـــة تصبح حكومية

كان الغرض الأول من إنشاء الجامعة المصرية سد حاجة البلاد من حيث رفع مستوى التعليم العالي ، بإيجاد معهد علمي راق ، يستقي منه المصريون العلوم الحديثة ، بغير حاجة إلى التغرب في طلبها ، وبدأت الجامعة عملها بقدر ما سمحت لهـا حالتها المـالية ، فأنشأت قسما للآداب ، استعانت فيه بأساتذة من المصريين والغربيين ، وكان ذلك فاتحة عصر جديد للرقي العلمي بمصر ، وكانت هذه الخطوة الأولى تبشر بمستقبل عظيم ، وتبعث على الأمل في إيجاد نهضة علمية صحيحة ، تنمو بالتدريج ، ولـكن اعترضت الجامعة عقبة صعبة ، هي الحرب العامة ، وما نشأ عنها من المصاعب الاقتصادية وغيرها ، وقد أصاب الجامعة من هذه الصعوبات ما عاقها عن تحقيق ما كانت ترمي إليه ، من توسيع نطاق الدراسة بقسم الآداب ، وجعلها في مستوى كليات الآداب بالجامعات الأوروبية .

وقد أوشكت أن تعود الأمور إلى حالتها العادية ، فقد فكرت الجامعة في إصلاح نظم التعليم فيها ، وبحث أساتذتهـا هذا الموضوع بحثا وافيا ، وقدموا مشروعا بهذا ، عرضوه على مجلس الادارة .

غير أن أحد عشر من أعضائه رأوا إن من الخير تسليم الجامعة لوزارة المعارف بشروط معينة ، تكفل استقلالهـا عن الوزارة ، في إدارة شئونها ، واستغلال أموالهـا في البناء ، احتراما لشروط بعض الواقفين ، واحترام تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها ، وانتخاب عضو أو أكثر من مجلس الجامعة ، في مجلس إدارة قسم الآداب ، وفي مجلس إدارة قسم الادارة ، وذلك ضروري لحرية التعليم العالي من جهة ، ولاستيفاء أثر الحركة الوطنية ، التي أقامت الجامعة المصرية من جهة أخرى .

وفي ٣ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ (يوم الاثنين) عرض حضرة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك على مجلس الجامعة ، أن وزارة المعارف تريد تحضير لائحة للجامعة الجديدة ، وبرنامجا لقسم الآداب ، وأنها ترى من الحسن اشتراك الجامعة المصرية في ذلك ، حتى تكون الجامعة المصرية الحالية على علم بمـا ستسير عليه الجامعة الجديدة في المستقبل .

وفى يوم الأحد ٩ من ديسمبر ١٩٢٣ اجتمعت الجمعية العمومية ، وقررت ندب حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، لمفاوضة وزارة المعارف فى شروط تسليم الجامعة إليها وفى يوم الجمعة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ اجتمع كل من :

دولة حسين رشدى باشا . . .	رئيس الجامعة .
« عبد الخالق ثروت باشا . . .	وكيل الجامعة .
صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك . .	وكيل الجامعة ومراقبها العام .
« المعالى إسماعيل صدقى باشا . .	
« السعادة حسن سعيد باشا . .	
« « إسماعيل حسنين باشا . .	
« « محمود فهمى باشا . . .	
جناب مسيو چورج فوكار . . .	
صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك . .	الذى قام بأعمال سكرتيرية الجلسة .

وقر قرارهم على تسليم الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف ، وقدم دولة حسين رشدى باشا محضر التسليم ، وهذا نصه :

نظرا إلى أن الجامعة المصرية طلبت إلى وزارة المعارف العمومية أن تعتبر شهادتها كالشهادات العالية ، التى تخول التوظف فى الحكومة ، وأجابت الوزارة بما يأتى :

« ليس فى وسع وزارة المعارف الاعتراف بالشهادة التى تمنحها الجامعة لمتخرجيها بالكيفية المرغوبة ، ما دامت بعيدة عن الاشراف على الدراسة فيها ، ولما كانت الوزارة معتزمة إنشاء جامعة أميرية ، فسيكون بالضرورة من بين أقسامها كلية للآداب قد تنافس كلية الآداب بالجامعة المصرية .

فإذا رأيتم تلافيا لهذا التنافس ، ضم كلية الآداب بالجامعة المصرية إلى وزارة المعارف ، فإن النظام العام الذى يوضع للجامعة الأميرية ، سيكون شاملا لها ، فتصبح نواة لقسم الآداب بها .

ومتى تم هذا الضم ، شرعت الوزارة فى فحص منهج الدراسة بهذه الكلية ، ونظام الامتحان بها ، ليكون ذلك توطئة لتقدير درجة الشهادة التى تمنحها .

فإذا ما وافقت إدارة الجامعة على وجهة النظر هذه ، فإن وزارة المعارف مستعدة للنظر

ونظرا إلى أن الجامعة المصرية المؤسسة فى سنة ١٩٠٨ تحت رياسة سمو الأمير "أحمد فؤاد" — جلالة الملك "فؤاد الأول" — إنما كان الغرض منها القيام بأمر التعليم العالى الحر ، مقام الحكومة التى لم تكن وقتئذ لتوجه العناية الكافية إلى هذا الأمر .

ونظرا إلى أن الجامعة المصرية لقلة مواردها ، ولعدم اعتبار شهاداتها فى التوظف بوظائف الحكومة ، لا تستطيع أن تتم تكوينها بإنشاء الأقسام المختلفة للعلوم ، بل هى بحيث لا تستطيع بسهولة أن توسع كلية الآداب إلى الحد المرغوب فيه .

ونظرا إلى أن الذى يهم القائمين بالجامعة ، هو أن توجد بالبلاد جامعة مستقلة حرة ، يرتقى فيها التعليم العالى إلى المستوى الذى يأتلف مع أطماع البلاد فى الارتقاء العلمى ، لذلك رجحوا فكرة توحيد الجهود التعليمية ، واندماج الجامعة المصرية فى الجامعة الجديدة ، وأهم ما اشترطوا لذلك ضمان حرية الجامعة الجديدة فى إدارتها المالية ، ووضع برامجها ، وتنفيذها ، ثم استبقاء آثار الحركة القومية المباركة ، التى أوجدت الجامعة المصرية . ولهذا اقترح أحد عشر عضوا من أعضاء الجامعة المصرية ، على جمعيتها العمومية ، أن تفوض مجلس إدارتها فى تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف ، بالشروط التى لا تخرج فى شىء عن ضمانة حرية التعليم ، واستقلاله ، واستبقاء الحركة القومية نحو التعليم فى سنة ١٩٠٨ ، فقررت الجمعية ذلك بالاجماع . وندب مجلس إدارتها إلى تحقيق هذه الغاية حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة المصرية .

بناء على هذه الاعتبارات :

اجتمع حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة المصرية ، وحضرة صاحب المعالى أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية ، فى يوم الأربعاء ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ بوزارة المعارف ، لتحقيق هذه الغاية .

وبعد الاطلاع على الوثائق الآتية :

١ — كتاب وكيل الجامعة المصرية إلى وزارة المعارف ، المؤرخ فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣
٢ — جواب وزارة المعارف العمومية ، المؤرخ فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣ على ذلك الكتاب .
٣ — الاقتراح المقدم من أحد عشر عضوا من أعضاء الجامعة المصرية إلى جمعيتها العمومية .
٤ — محضر جلسة مجلس إدارة الجامعة المصرية ، المنعقدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣
٥ — محضر جلسة مجلس إدارة الجامعة المصرية المنعقدة فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣
٦ — مشروع لائحة الجامعة الجديدة .
٧ — مشروع لائحة الجامعة الجديدة والأمر العالى بتأليف الجامعة المذكورة .

بعد الاطلاع على هذه الوثائق ، وإرفاق صورها بهذا المحضر .

وبعد تبادل النظر فى كل جهة من جهاته بين الطرفين .

تم الاتفاق على ما يأتى :

(المـادة الأولى) قد تنازل باسم الجامعة المصرية ، حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيسها ، عن هذه الجامعة ، مع كل ما تمتلكه من منقول وعقار ، إلى وزارة المعارف العمومية ، على الشروط الآتية :

١ — أن تكون الجامعة المصرية معهدا عاما ، محتفظة بشخصيتها المعنوية ، وتدير شئونها بنفسها ، بكيفية مستقلة ، تحت إشراف وزارة المعارف العمومية ، كما هى الحال فى جامعات أوربة .

٢ — أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى ، الذى لا يشمل سوى كلية الآداب ، بأن تدمج فى الجامعة مدرستى الحقوق والطب ، بعد تحويلهما إلى كليتين ، وأن تضم إليها كلية للعلوم ، ويجوز أن يضم إليها كليات أخرى فيما بعد .

٣ — أن تستعمل نقود الجامعة البالغ قدرها ٤٦٫٠٠٠ جنيه فى البناء ، احتراما لشروط بعض الواقفين

٤ — أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين . أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رؤى نظرا لحالته الشخصية ، أن يبقى أستاذا بكلية الآداب .

٥ — أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى عضو أو أكثر فى مجلس إدارة كلية الآداب ، وفى مجلس إدارة قسم العلوم ، وفى مجلس إدارة الجامعة ، وذلك فى الدور الأول من التشكيل استبقاء لآثار النهضة القومية ، التى أوجدت الجامعة المصرية .

(المـادة الثانية) قبل حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير المعارف العمومية ، باسم هذه الوزارة ، هذا التنازل ، واستلام الجامعة المصرية ، وما تملك من منقول وعقار ، لإدماجها فى الجامعة الجديدة ، بالشروط الخمسة ، المبينة بالمـادة الأولى .

(المـادة الثالثة) ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى.

(المـادة الرابعة) كتب من هذا الاتفاق نسختان ، تحفظ إحداهما فى وزارة المعارف العمومية ، وتحفظ الثانية فى محفوظات كلية الآداب التابعة للجامعة .

تحريرا فى وزارة المعارف العمومية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٣

رئيس الجامعة	وزير المعارف العمومية
إمضاء « حسين رشدى باشا »	إمضاء « أحمد زكى أبو السعود باشا »

فبعد المداولة ، قرر المجلس بالإجماع المصادقة على هذا الاتفاق .

لم تشأ الجامعة المصرية أن تترك طلابها المتنسبين إليها دون ضمان ، وبدون أن تتعهد وزارة المعارف باحترام تعهدات الجامعة لهم ، فاقترح حضرة الدكتور طه حسين أن تحتفظ الجامعة لطلابها المتنسبين إليها ، بما كسبوا من الحقوق . وهؤلاء الطلبة ينقسمون إلى قسمين : الأول فريق أدوا جميع امتحاناتهم ، ولم يبق عليهم إلا أن يقدموا رسائلهم للدكتوراه ، وهؤلاء تحفظ لهم حقوقهم فى هذا الامتحان ، طبق نظام الجامعة الذى عمل به إلى الآن . والفريق الثانى هم الطلبة المتنسبون ، الذين أدوا بعض امتحاناتهم ، أو لم يؤدوا منها شيئا ، وهؤلاء يقترح أن يوضع لهم نظام مؤقت ، يمكنهم من الوصول إلى شهادة الليسانس ، طبقا لنظام الجامعة ، الذى عمل به إلى الآن ، على ألا تزيد المهلة التى تعطى لهم على ثلاث سنوات ، نهايتها ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المكتبية .

وقد صرح حضرة صاحب العزة الأستاذ أحمد لطفى السيد بك ، بجلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ بأنه تكلم فى هذا الخصوص مع معالى وزير المعارف العمومية ، فاتفقا رأيا على أن تسهل الوزارة لهؤلاء الطلبة سبيل الحصول على شهاداتهم ، بالطريقة المعمول بها فى هذه الجامعة المصرية ، وأن مجلس الإدارة أخلى نفسه من اليوم ، من أعمال الجامعة ، ولا مانع يمنع من بقائه لإعطاء هؤلاء الطلبة شهاداتهم ، حسبما كان العمل فى الماضى . واتفقا على تقرير هذا الاتفاق بخطابين تبودلا بين الجامعة ووزارة المعارف .

أما برنامج الدراسة لهذا العام ، فلا يختلف عن برنامج عام ١٩٢٢ — ١٩٢٣ إلا فى إدخال تدريس اللغات القديمة بالجامعة ، ليكون نواة لإنشاء قسم جديد « يسمى مدرسة اللغات القديمة » .

١٩٢٤ — ١٩٢٥

قدم أحد أعضاء مجلس قسم الآداب إلى مجلس الأساتذة اقتراحا يشير فيه أن تتبع الجامعة فى دراستها هذا العام ، النظام الآتى :

إن الدراسة فى قسم الآداب نوعان ، منها ما لا بد أن تحدد مواده موزعة على ثلاث سنى الدراسة المقررة للحصول على الليسانس ، كمادة التاريخ مثلا ، وهذه يجب أن يوضع لها برنامج ثابت ، ومنها ما لا يمكن تحديده ، لاتساع مجال البحث فيه ، كآداب اللغات ، فهذه لا يمكن حصرها فى برنامج لمدة معينة ، وإنما يمكن أن يقدم عنها بيان عام لثلاث سنوات . على أن يفصل الأستاذ مواد الدراسة فى أول كل سنة ، وفى نهاية الثلاث السنوات يقدم الأستاذ بيانا جديدا عن الثلاث السنوات التالية بغير تقيد بالبيان السابق .

على أن مجلس الجامعة رأى أن يتبع فى نظام الدراسة ما كان متبعا فى الماضى ، وخصوصا أن الجامعة ستتبع نظاما جديدا حكوميا فى العام القادم .

أما برنامج الدراسة لهذا العام فكان كالآتى :

الفلسفة فى القرن السابع عشر فى فرنسا — ديكارت وأثره علم الأخلاق (مقدمة فى طريقة البحث العلمى للأخلاق تتبعها محاضرات فى مواضيع أخلاقية)	للدكتور منصور فهمى

تاريخ الشرق القديم :

أولا : مصر فى عهد المقدونيين . . . . ثانيا : أصول الجمهورية الرومانية . . . . . . ثالثا : روما واليونان	الدكتور طه حسين
اللغة المصرية القديمة	للأستاذ و . جوليتشيف
الرومانى والقبطى	للأستاذ پول جيرارد

البعثات العلمية التى تم إيفادها ومدى النتائج التى حققتها

١٩٠٨

سعت الجامعة فى تحقيق الأغراض التى أنشئت لأجلها ، فأرسلت إلى انجلترا وفرنسا وليون أحد عشر طالبا ، من الذين توافرت فيهم شروط النجابة والاستعداد .

هؤلاء الأحد عشر طالبا ، قد انتخبتهم اللجان الفنية والطبية المشكلة لذلك ، من بين ١٥٢ طالب مصرى الجنس

وقد طلب كثير من أعيان القطر ارسال أولادهم إلى المدارس الجامعة فى أوربة ، على نفقاتهم الخاصة ، على أن يكونوا تابعين لبعثات الجامعة ، ويتفرعوا للدروس التى تعينها لهم الجامعة ، ولكن مجلس الإدارة رأى من الحكمة ألا يتورط فى عمل غير مأمون العواقب ، ولا معروف النتيجة الآن ، وخصوصا أنه فى طور التجربة والاختبار .

وهذه أسماؤهم مع بيان المواد المكلفين بدراستها والمدارس الجامعية التى انضموا اليها :

البعثـــة بانجلترة

(أ) قسم العلوم الأدبية :

١ — محمد كامل حسين أفندى . القاضى المدنى بالخرطوم : للعلوم الأخلاقية والاقتصادية .
(يجب عليه تلقى هذه العلوم بجامعات اكسفورد ، والرجوع لمصر حائزا لأعلى الشهادات فيها) .

(ب) قسم العلوم الرياضية :

٢ — محمد حسنى أفندى . . . الطالب بمدرسة المهندسخانة .
(يجب عليه تلقى العلوم الرياضية بجامعة كمبردج ، والرجوع لمصر حائزا لأعلى الشهادات فيها) .

٣ — محمد صادق جوهر أفندى . الحائز للشهادة الثانوية من المدرسة التوفيقية .
(يجب عليه تلقى العلوم الرياضية والفلكية بجامعة كمبردج ، والرجوع لمصر حائزاً لأعلى الشهادات فيها) .

(ج) قسم العلوم الطبيعية :

٤ — توفيق سيدهم أفندى . الطالب بمدرسة المهندسخانة .
(يجب عليه تلقى العلوم الطبيعية بجامعة لندرة ، والرجوع إلى مصر حائزا لشهادة الدكتوراه من الجامعة (القسم العلمى) .

البعثة بفرنسا

(ا) قسم العلوم الأدبية :

٥ — سيد كامل افندى . من طلبة مدرسة الحقوق الخديوية . للتاريخ بباريس .
يتلقى بقسم العلوم التاريخية واللغوية بمدرسة العلوم ، ويتلقى التاريخ بجامعة السوربون . ويتلقى بطريقة إضافية العلوم القانونية بكلية الحقوق .
ويجب عليه الرجوع إلى مصر حائزا لما يأتى :
(أولا) الإجازة النهائية — مدرسة العلوم العليا .
(ثانيا) إجازة الدكتوراه من الجامعة .
(ثالثا) « « فى العلوم الاقتصادية .

٦ — محمد توفيق الساوى أفندى . المحامى بالقاهرة . للأدبيات بباريس .
ويتلقى بقسم العلوم التاريخية واللغوية بمدرسة العلوم العليا .
ويتلقى العلوم الأدبية بجامعة السوربون .
ويجب عليه الرجوع إلى مصر حائزاً لما يأتى :
(أولا) الإجازة النهائية من مدرسة العلوم العليا .
(ثانيا) إجازة الدكتوراه من الجامعة .

٧ — محمود عزمى أفندى . الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية : للعلوم الأخلاقية والسياسية ، وللعلوم القانونية ، بباريس .
ويتلقى العلوم بكلية الحقوق وبمدرسة العلوم السياسية .
ويجب عليه الرجوع إلى مصر حائزا لما يأتى :
أولا : إجازة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية .
ثانيا : إجازة الدكتوراه فى العلوم القانونية .
ثالثا : الإجازة النهائية من مدرسة العلوم السياسية .

٨ — منصور فهمى أفندى . . الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية : للفلسفة بباريس . ويتلقى العلوم الفلسفية بسائر فروعها فى جامعة السوربون ، وفى كلية فرنسا .
ويجب عليه الرجوع إلى مصر حائزا الاجازة النهائية لدرجة الدكتوراه من الجامعة ، وشهادة المواظبة من كلية فرنسا .

(ب) قسم العلوم الطبيعية :

٩ — حسن فؤاد الديوانى أفندى . الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة . لتلقى علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا ، وعلم الحياة (البيولوجيا) .

١٠ — الدكتور محمد ولى أفندى الطبيب بالقاهرة (من مدرسة الطب) لتلقى التاريخ الطبيعى ، وعلم قانون الصحة (الهيجين) .

١١ — الدكتور محمد كمال أفندى الطبيب بمصلحة خفر السواحل بالإسكندرية ، من مدرسة الطب بالقاهرة . لتلقى علم الطب الشرعى والكيمياء الطبية .

وهؤلاء الثلاثة يجب عليهم الاندماج فى سلك الطلبة بجامعة ليون ، والرجوع حاصلين على أعلى الشهادات فى الفروع التى تخصصوا لها .

وكان المجلس قرر توزيع طلبة انجلترا على جامعات لوندرة وأكسفورد وكمبرج ، ولكن رأى أن غلاء المعيشة فى هاتين المدينتين المخصصتين لأبناء الأغنياء والنبلاء والأمراء ، يستوجب نفقة باهظة فقرر ضم كل طلبة الأرسالية فى انجلترة إلى جامعة واحدة ، وهى جامعة لوندرة ، نظرا إلى ما تحققه من فوائد هذا العمل المادية والمنوية . هذا وبرغم الصعوبات التى لاقاها هؤلاء الطلبة من جراء تنقلاتهم ، والتردد الذى اعتراهم لعدم قرارهم على حالة واحدة من المعيشة ، فإنهم قد ثبتوا الآن فى مراكزهم واستقرت أحوالهم وخصوصا بعد أن زادت الجامعة مرتباتهم ، وتحملت نفقاتهم المدرسية ، وقد دلت التقارير الواردة من مندوب الجامعة بلوندرة ، أنهم بذلوا كل مجهودهم فى سبيل تذليل ما اعترضهم من الصعوبات وأنهم انقطعوا للدرس والتحصيل بهمة توجب لهم الشكر .

وليست بعثة فرنسا بأقل استحقاقا للمدح من إرسالية انجلترا فقد شهد المندوبان عن الجامعة فى باريس وليون بأن أعضاءها قد امتازوا بالاقبال على طلب العلم ، وتحصيله ، مما يجعل للجامعة

أملا فى انتفاع الوطن بهم ، لأنهم مواظبون بأجمعهم على الاستفادة من أساليب التعليم المتبعة فى أوربة والتى سيعودون بها إلى مصر فينشرونها فيها ، وبذلك تتحقق أمانى الجامعة والأمة فيهم .

١٩٠٩

رأت الجامعة أن تكمل بعثتها الأولى بإيفاد بعثة أخرى ، فبعثت بسبعة آخرين من الطلاب المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٩ إلى انجلترة ، وفرنسا ، والمانيا ، وإيطاليا ، ليتلقوا العلوم التى فرضتها عليهم ، بحسب النظام الخاص بالبعثات وهذا بيان أسمائهم :

١ — حسن صادق أفندى . . لدرس علم طبقات الأرض ، بلوندرة .

٢ — يوسف نور الدين أفندى . « علم الطبيعة ، بلوندرة

٣ — الشيخ أحمد ضيف . . « آداب اللغة الفرنسية ، بباريس

٤ — عزمى حزام أفندى . . « علم الطبيعة ، بباريس .

٥ — محمد سالم أفندى . . . « علم التشريح العموى والمرضى ، ببرلين .

٦ — على توفيق شوشه أفندى . « علم البكتريولوجيا ، ببرلين .

٧ — حسين رمزى أفندى . « علم طبائع الإنسان ، بتورينو (إيطاليا) .

وقد قررت الجامعة الترخيص لبعض الطلبة من إرسالية هذا العام والعام الماضى ، فى تلقى دروس خاصة فى اللغات الإيطالية والألمانية والفرنسية واللاتينية ، وتحسب نفقاتها على الجامعة وذلك بالنظر إلى أنهم يتلقون علومهم بلغات لم يتعلموها من قبل .

ونذكر هنا أنه بفضل المكاتبات الرسمية التى بعث بها صاحب الدولة الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة إلى الحكومات الأوربية بوساطة وكلائها السياسيين بمصر وبفضل مساعى دولته الشخصية ، ومقابلته لرؤسائها فى أثناء سياحته بأوربة التى خصصها فى العام الماضى للاشتغال بنفع هذا المعهد العلمى ، حصلت الجامعة المصرية على المزايا الآتية :

أولا : تعهد جناب البارون السيناتور مارانسيو ، رئيس المعهد العلمى بتورينو ، بأن يكون مندوبا للجامعة ، وبمراقبة حسين رمزى أفندى الطالب فى تلك المدينة ، والنظر فى جميع شئونه الدراسية والمادية .

ثانيا : تكريم جناب الأستاذ الدكتور زخاو رئيس مدرسة اللغات الشرقية ببرلين ، ومستشار نظارة المعارف العمومية بها ، بالنظر فى شئون طلبة بعثة ألمانيا ، ومد يد المساعدات لهم ، فيما يسهل لهم الدراسة بها ، وأن يكون مندوبا للجامعة بألمانيا .

ويؤخذ من الخطابات التى ترد للجامعة من طلبة بعثتها فى هذين البلدين ، أنهم نالوا بفضل المساعدات العظيمة من هذين المندوبين ، ماسهل لهم سبل الدراسة وتحصيل العلم ، والمعيشة المادية .

ثالثا : سعى دولة الأمير أحمد فؤاد لدى حكومة فرنسا ، حتى حصل على الإذن فى إرسال بعثة مكونة من ثلاثة شبان فى سن العشر السنوات ، ليتلقوا العلوم على نفقة الحكومة الفرنسية من الابتداء لحين إحرازهم أعلى الشهادات ، فى المواد التى تخصصها لهم الجامعة المصرية ، ابتداء من صيف هذا العام .

وقررت الجامعة أن تجعل لهم أستاذا خاصا بتلقينهم اللغة العربية وهم فى فرنسا ، لكيلا ينسوا لغتهم الأصلية ، ولأنهم يجب عليهم الاعتماد عليها دون سواها للتدريس فى الجامعة بعد عودتهم إلى مصر .

١٩١٠

لسنا فى حاجة إلى سرد فوائد البعثات إلى البلاد الأوربية ، إذ أجمعت الآراء على أن مستقبل الجامعة متوقف عليها ، ولذا كانت عناية الجامعة متجهة نحو هذا الغرض ، وقد تمكنت فى العام الماضى من إرسال سبعة طلاب إلى ألمانيا وانجلترة وفرنسا وإيطاليا .

وقبلت إسماعيل وهبى أفندى ، الحائز لشهادة الدراسة الثانوية ، نجل حضرة عبد الله بك وهبى عضو مجلس الإدارة فى إرساليتها لتلقى العلوم الحقوقية بباريس ، وقد تعهد والده بجميع نفقاته الدراسية أيا كان نوعها ، وطلب أن يكون تحت رعاية الجامعة .

وحدث أن سيد كامل أفندى طالب الارسالية بباريس رسب مرتين فى امتحان القسم الأول من شهادة الدكتوراه ، فقرر مجلس الجامعة محو اسمه من إرسالية الجامعة ، واختارت بدله محمد فهمى عبد اللطيف ، الحائز لشهادة الليسانس من مدرسة الحقوق الخديوية ، ليدرس العلوم المالية بباريس .

وبجلسة يوم الجمعة ٦ من مايو سنة ١٩١٠ عرض دولة الأمير « أحمد فؤاد » على مجلس الجامعة

الكتاب المرسل إليه من وزارة المعارف العمومية فى ٣٠ من أبريل سنة ١٩١٠ والحرر من الدكتور محمد كمال افندى الطالب بإرسالية الجامعة من ليون ، إلى أحمد فؤاد افندى الطالب بمدرسة الطب بمصر ، وأحد المتهمين بالاشتراك فى جمعية سرية .

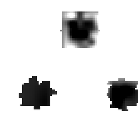
فبعد المداولة ، هم بعض حضرات الأعضاء ، بأن يعلنوا فصله من الجامعة لأنه قد خالف أحكام اللائحة الخاصة بإرسالية الجامعة مخالفة صريحة ، وأنه نقض العهد الذى أخذه على نفسه ، وذلك باشتغاله بالسياسة .

ورأى سمو الأمير أن من الحكمة أن يكتب إلى الدكتور كمال ليقدم تقريرا للجامعة عن الخطاب المذكور ، لكى يقرر المجلس ، بعد دفاعه عن نفسه ، ما يراه فى هذا الشأن .

وفى ١٥ من يوليو سنة ١٩١٠ اجتمع مجلس الجامعة برياسة ابراهيم نجيب باشا ، وقرر فصل الطالب محمد كمال أفندى من بعثة الجامعة ، وترشيح عبد المجيد عبد العزيز خليل ، الحائز لشهادة الدراسة الثانوية ، لدراسة علم الطب الشرعى والكيمياء الطبية ، بدلا من الدكتور محمد كمال .

ولكن الأمير العظيم لما عاد من سفره ، وعلم بما تم فى أمر هذا الطالب ، تكفل بالإنفاق على الطالب المفصول من ماله الخاص .

وهو بهذا التصرف الحكيم قد وفق بين مصلحة الطالب ومصلحة الجامعة التى كانت تهددها وزارة المعارف بقطع الاعانة عنها ، ما لم تعلن فصل هذا الطالب .



وفى ١٩ من يوليو سنة ١٩١٠ اختارت الجامعة أربعة من الطلاب لارسالهم إلى انجلترة وفرنسا والمانيا ، لتلقى العلوم التى خصصت لكل واحد منهم ، وأن يستمروا على الدروس إلى أن يحصلوا على أعلى الشهادات ، وهذا بيان أسمائهم :

١ — على سيد يوسف أفندى : لآداب اللغة الانجليزية واللغات السامية ، مع التخصيص بالرجوع إلى اللغة العربية ، بلندرة .

٢ — الشيخ على أحمد العنانى : لتاريخ آداب اللغة العربية واللغات السامية ، مع التخصيص بالرجوع إلى اللغة العربية ، ببرلين .

٣ — محمد كامل البندارى أفندى : للتاريخ الحديث ، بباريس .

٤ — محمد محمد أفندى : للعلوم الزراعية ، باريس .

ولما كانت الحكومة الفرنسية قد قبلت أن ترسل الجامعة بعثة إلى عاصمة الجمهورية مكونة من ثلاثة شبان فى سن العشر السنوات ، يتعلمون لحساب الجامعة المصرية ، على نفقة حكومة فرنسا ، حتى يحوزوا أعلى الدرجات فى العلوم التى تخصصها الجامعة لهم ، رشح دولة الأمير « احمد فؤاد » كلا من :

حسين كامل وعمره ١١ سنة .

آرام ستيفان وعمره ½ ٩ سنة .

عبد الله الصحن وعمره ½ ٩ سنة .

فوافق المجلس على هذا الانتخاب ، وأن يكلف الشيخ أحمد ضيف الطالب بكلية باريس تعليمهم دروسا خصوصية فى اللغة العربية .

وقد تسلمت الجامعة الكتاب الوارد من الأمير « أحمد فؤاد باشا » والمؤرخ فى ٦ من يونيو سنة ١٩١٠ ، والمذكور به أن حكومة إيطاليا قبلت تعليم أربعة شبان للجامعة المصرية على نفقتها ، بمدرسة فكتور عمانويل الأهلية ، بمدينة نابولى ، ابتداء من السنة الدراسية الآتية .

١٩١١ — ١٩١٢

تتضمن التقارير التى وردت من مندوبى الجامعة بباريس ولندرة وبرلين وتورينو الانباء بمواظبة طلاب الجامعة وجدهم ودأبهم على التحصيل والاستفادة من وجودهم فى البلاد الأوربية .

وهذه هى نتيجة امتحانات بعضهم :

بعثة فرنسا

١ — منصور فهمى أفندى ، الذى أرسل فى سنة ١٩٠٨ للتخصص فى دراسة العلوم الفلسفية بباريس ، حصل على إجازة الدراسة العالية فى الفلسفة ، من كلية الآداب بباريس .

٢ — الدكتور محمد ولى أفندي ، الذى أرسل فى سنة ١٩٠٨ للتخصص فى دراسة التاريخ الطبيعى وعلم قانون الصحة بباريس ، نال فى سنة ١٩٠٩ شهادة علم الحيوانات ، وفى يوليو سنة ١٩١٠ شهادتين فى علم طبقات الأرض وعلم النباتات ، وإجازة الليسانس فى العلوم الطبيعية .



أولى بعثات الجامعة التى أوفدت إلى أكبر جامعات أوربا ، وقد غادرت مصر سنة ١٩٠٨ ، وتألفت من أحد عشر طالبا
(الجالسون من اليمين) الدكتور محمد ولى ، الدكتور محمد كمال ، محمد توفيق الساوى ، الأستاذ السيد كامل ، الدكتور محمد كامل حسين .
(الواقفون من اليمين) حسن فؤاد الديوانى بك ، منصور فهمى باشا ، محمد صادق جوهر بك ، الاستاذ محمد حسنى نجم ، الاستاذ محمود عزمى ،
الاستاذ توفيق سيدهم



ثانية بعثات الجامعة التي أوفدت إلى أوربا ، وقد غادرت مصر سنة ١٩٠٩ ، وتألفت من سبعة أعضاء
(الجالسون من اليمين) الأستاذ عزمي خزام ، الدكتور أحمد ضيف ، حسين رمزي بك .
(الواقفون من اليمين) الأستاذ يوسف نور الدين ، حسن صادق باشا ، الدكتور محمد سالم ،
علي توفيق سوشه باشا



ثالثة بعثات الجامعة ، وقد سافرت فى سنة ١٩١٠ ، وكانت تتألف من ستة أعضاء
(الجالسون من اليمين) محمد كامل البندارى باشا ، الدكتور على أحمد العنانى ، الأستاذ محمد فهمى عبد اللطيف
(الواقفون من اليمين) الأستاذ على سيد يوسف ، الأستاذ محمد محمد الديب ، الدكتور عبد المجيد
عبد العزيز خليل



صورة عضوى بعثة الجامعة سنة ١٩١٢ وهما : أحمد خيرى بك ، وعبد الرحمن فكرى بك وكيل وزارة التجارة والصناعة



→

بعثة الأطفال إلى إيطاليا فى سنة ١٩١٠
من اليمين :
سحاب رفعت ألماظ ، محمد قاسم أمين ،
شديد حمزة



←

بعثة الأطفال الى فرنسا فى سنة ١٩١٠
من اليمين :
ارام ستيفان سكرتير سفارة مصر بباريس ، عبد الله الصحن ، حسين كامل مفتش اللغة الفرنسية بوزارة المعارف ، يتوسطهم الأستاذ عبد العزيز فهمى سكرتير الجامعة



بعثة الأطفال الثالثة للجامعة سنة ١٩١٣ ، وقد أخذت لهم هذه الصورة عند تشرفهم بمقابلة الامبراطور جوزيف امبراطور النمسا والمجر ، وقد بدوا فى الزى الرسمى للمدرسة التى التحقوا بها وهم : (من اليمين) محمد ابراهيم صفوت وهو الآن برتبة قائمقام ويشغل وظيفة مفتش بمحافظة القاهرة ، ومحمد أمين هيمن ويشغل وظيفة رئيس إدارة فندق هليوبوليس بالاس ، ومحمد توفيق مهران ويشغل وظيفة رئيس لادارة حسابات شركة مصر الجديدة ، وظهر خلفهم ضابط المدرسة

٣ — حسن فؤاد الديوانى أفندى ، الذى أرسل فى سنة ١٩٠٨ لدراسة علم وظائف الأعضاء وعلم الحياة بباريس ، نجح فى شهرى مارس ويوليو سنة ١٩١٠ فى الامتحانين الأول والثانى فى الطب .

٤ — عبد الحميد لطفى أفندى ، الذى أرسل فى سنة ١٩١٠ لدراسة التاريخ بباريس ، نال فى شهر نوفمبر سنة ١٩١١ شهادة الليسانس فى الحقوق .

بعثة إنجلترة

محمد صادق جوهر أفندى ، الذى أرسل فى سنة ١٩٠٨ لدراسة العلوم الرياضية والفلكية بلندن ، أظهر كفاية ممتازة ، واستعدادا عظيما لهذه العلوم ، وهو معدود فى الصف الأول بين أقرانه الإنجليز ، وترتيبه فى الفصل الأول من فرقة الحساب العالى ، ونال مكافأة روتشيلد فى الرياضيات البالغ قدرها ٤٠٠ جنيه ، ونال أيضا جائزة من الدرجة الأولى فى علم الهندسة .

ولقد أبدى مجلس إدارة الجامعة ارتياحه من هذه النتيجة الحسنة ، وقرر منح محمد صادق جوهر أفندى طالب الرياضيات العالية بلوندرة ، مكافأة قدرها أربعون جنيها ، ليعمل بها سياحة علمية مدة العطلة الدراسية ، على أن يقدم للجامعة تقريرا وافيا عن البلاد التى زارها ، والموضوعات التى درسها .

وليس أجل ولا أوقع فى القلوب ، من هذه الكلمات التى ألقاها سمو الأمير على حضرات أعضاء المجلس ، بعد سماعه هذه التقارير :

« جدير بهؤلاء الشبان الذين غادروا أوطانهم ، وحرموا لذة عيشها ، وصفاء جوها ، ليتحملوا متاعب الحياة فى بلاد أجنبية لم يألفوا جوها ، أن يعودوا إلى أوطانهم وقد ادخروا من ثمرات العلوم والمعارف الغربية ، ما تحتاجه البلاد ، لإعلاء شأنها ، وترقية علومها ، مما يبعث فينا روح الأمل فى مستقبل الجامعة وخير مصر » .

ولما كانت الحكومة الإيطالية قد قبلت تعليم أربعة أطفال من سن ثمانى سنوات إلى عشرة ، ليتعلموا فى مدينتى رومة وتورينو وقع اختيار سمو الأمير على :

محمد أمين . . . . .
سعيد حمزة . . . . . } برومة
سحاب رفعت ألماس .

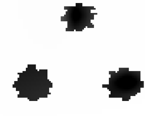
عثمان غالب . . . . بتورينو .

ولقد رتبت لهم الجامعة دروساً فى اللغة العربية .

وقد صرح سمو الأمير لحضرات أعضاء المجلس ، بأن حكومات المانيا والنمسا والمجر ، وعدت بقبول شبان تنتخبهم الجامعة ، ليتعلموا مجاناً بمدارسها بنفس شروط المجانية التى قبل بها الأطفال الثلاثة والأربعة سالفى الذكر .

هذا وقد وضعت الجامعة لائحة وقتية ، مشتملة على ١٥ مادة ، خاصة بالأطفال الذين ترسلهم لأوربة على نفقة الحكومات الأجنبية .

وقد تلا دولة الأمير « أحمد فؤاد » على أعضاء مجلس الجامعة فى جلسة الخميس ٢ من مارس سنة ١٩١٢ أنه علم أن الطالب محمد توفيق الساوى أفندى مريض ، ومع مرضه لايزال مكباً على الدرس والتحصيل ، ولكن لا يؤمل نجاحه فى امتحان شهادة الليسانس ، الذى يحصل فى شهر نوفبر سنة ١٩١٢ ، فكان لهذا الخبر وقع شديد على الأعضاء ، ولكن خفف من شدة وقع هذا الخبر ، ما وعد به دولة الأمير ، من أنه سينظر فى أمر معالجة هذا الطالب المجتهد بنفسه ، عند وجوده فى باريس ، فى فصل الإجازات . فشكر له المجلس هذا الوعد الشريف .



ولما كان بعض الصحف قد نشر أن الأطفال الذين بعثت بهم الجامعة إلى الديار الأوربية يتلقون بعض التعاليم الدينية الإجبارية ، التى تخالف دينهم أذاعت الجامعة بياناً إلى الأمة المصرية جاء فيه :

بيان حقيقة

سعت الجامعة لدى بعض حكومات أوربة ، لقبول بعض طلبة صغار من المصريين ، يتعلمون فى مدارسها ، وعلى نفقتها ، فوفقت بعد سعى طويل فى ذلك ، إلى تحقيق رغبتها ، وكان من ذلك أن قبل مجلس بلدى فينا ، أن يعلم ثلاثة أطفال من المصريين ، ويقوم بنفقات تعليمهم وإقامتهم ، من غير أن تتكلف الجامعة أو أولياء أمورهم شيئا ، وكان ذلك فى شهر مايو الماضى .

وقد أعلنت الجامعة عن ذلك ، فتقدم اليها كثير من الطلبة ، انتخبت من بينهم ثلاثة ، أرسلوا مع مندوب خاص إلى فينا ، فى صيف العام الماضى .

وهناك تقابل ذلك المندوب برئيس المجلس البلدى ، فقدم إليه الطلبة ، وأدخلوا بعد ذلك فى مدرسة ابتدائية ، اسمها « فولك شولى » ، ليتعلموا فيها العلوم الابتدائية ، حتى إذا ما أتموها ،

ينقلون إلى إحدى المدارس الثانوية ، وبعد ذلك يقيدون بالجامعة هناك ، لتلقى العلوم العالية بها ؛ ونظام تلك المدرسة كبقية نظام المدارس الإبتدائية الأخرى ، فى بلاد النمسا وغيرها من البلاد الأوربية ، من حيث بروجرامات التعليم ، وليس فيها شيء من التعاليم الدينية الإجبارية ، فلا يلزم طالب فيها بتعاليم دينية تخالف دينه ، وفى هذه المدرسة طلاب مختلفو الأديان والمذاهب ، يقضى الطلبة فيها نهارهم ، إلى حين انقضاء مدة الدروس ، ثم ينصرفون .

ولما لم يكن لمجلس بلدية فينا مدارس فيها قسم داخلى ، يبيت فيه الطلبة ، وكان لا بد لهؤلاء الصغار أعضاء البعثة المصرية ، من وجودهم فى وسط عائلى ، يقوم بمراقبتهم ، والنظر فى شؤونهم ، وهذا لا يتيسر إلا إذا كانوا موضوعين فى نظام يشبه نظام الأقسام الداخلية فى المدارس ، لذلك قرر المجلس البلدى أن يبيت أعضاء تلك الرسالة ، فى أحد أجزاء معهد معد لتربية الأيتام ، يقوم بالإنفاق عليه المجلس البلدى المذكور .

وقد زار مندوب الجامعة الذى صحب الأولاد إلى فينا ، هذا المعهد ، وتفقد غرفه ، فوجده على أحسن ما يكون ، من حسن الموقع والنظافة والترتيب ، وقد اتخذت فيه كل مايلزم من التدابير الصحية ، التى تعود على الأطفال الذين به بأحسن الفوائد الجسمية والأدبية ، وقد روعى أن يكون الطلبة المصريون فيه موضع رعاية خاصة بهم ، فهم لا يتناولون الطعام مع بقية الصغار ، بل على المائدة الخاصة بالأساتذة .

ويوجد الآن فى دار الجامعة مجموعة رسوم فوتوغرافية ، تمثل محال هذا المعهد ، ويكفى الإطلاع عليها ، للحكم بأن حالة هذا المعهد لا تقل عن أحسن مدارس الحكومة المصرية وغيرها ، نظاما ونظافة .

هذا مجمل ما اتخذته الجامعة فى شأن هذه البعثة ، يظهر منه جليا ، أنهم لا يتعلمون شيئا من تعاليم الدين المسيحى ، لا فى المدرسة ، ولا فى الملجأ الذى يقيمون به .

أما البعثات السابقة فهما اثنتان ، واحدة فى باريس ، تتركب من ثلاثة طلاب ، يتعلمون فى مدرسة « ليسى هنرى الرابع » والأخرى فى رومة ، تتركب من أربعة طلاب ، يتعلمون فى مدرسة « كنفيتو نسيونال » وهم يتلقون الدروس فى هاتين المدرستين الإبتدائيتين ويبيتون فيهما ، لأن بهما قسما داخليا للطلبة .

أما ما يتعلق بجهل صفوت أفندى بمستقر ولده ، فإنه لما حضر لمركز الجامعة ، وسأل عن العنوان الذى يخاطب به ولده ، أخبر بأن مندوب الجامعة سافر إلى فينا ، ولم يخبر الجامعة

بعنوان الطلبة ، لأن ذلك يتوقف على مقابلة رجال المجلس البلدى ، واتفاقه معهم على تقييد الأطفال ، واختيار المحل اللازم لسكناهم ، وبعد اتخاذ هذه التدابير وتوطينهم يمكن إخباره بعنوان ذلك المكان ، ليراسل ولده ، فانصرف ولم يعد بعد ذلك ، وقد كاتبه المندوب من أوروبة بالعنوان ، معرفاً إياه به .

أما فيما يتعلق بالخلاف القائم بين الجامعة ووالد التلميذ محمد صفوت ، بشأن مبلغ الخمسين جنيها التى دفعها للجامعة ، لتقوم بمصاريف السفر ، والنفقات الأخرى اللازمة له قبل إلحاقه بالمدرسة ، فلا حاجة لنا بالكلام عنه الآن ، لأنه لا يهم الجمهور أمره ؛ بل هو خلاف مالى ، ستفصل فيه المحاكم ويظهر بعد ذلك المحق فيه من المبطل ، إنما نقول من الآن : إن هذا المبلغ لم يدفع كما قرره المدعى ، لتنفق منه الجامعة فى شئون تعليم ولده ، بل كان دفعه للقيام بنفقات السفر ، وما يلزم لولده قبل ادخاله المدرسة . ويكفينا الآن فى بيان هذه الحقيقة ، أن نكتب هنا صورة المادة الخاصة بذلك ، فى التعهد الذى أمضاه صفوت أفندى ، حين قبوله إرسال ولده ضمن تلاميذ الإرسالية .

المادة الثانية : يجب على التلاميذ المقبولين أن يدفعوا لخزينة الجامعة ، مبلغ خمسين جنيها مصريا ، دفعة واحدة ؛ فى نظير مصاريف سفرهم ، والنفقات اللازمة فى أول الأمر لتوطينهم .

١٩١٢ – ١٩١٣

إن ما يرد للجامعة من الأخبار السارة ، الدالة على نجاح طلاب البعثات العلمية بأوربة ومثابرتهم على التحصيل وفوزهم فى الامتحانات ، يبعث روح الأمل فى مستقبل الجامعة ، ويقوى العزم فى الاستمرار على إرسال البعثات مع الزيادة فى أعضائها ، فقد ذكرت التقارير أن الشبان الذين أرسلتهم الجامعة للديار الأوربية ، قد برهنوا بما أبدوه من مثابرتهم وجدهم فى تحصيل المعارف على أنهم جديرون حقيقة بالثقة التى وضعتها فيهم الجامعة وأهل لأن تعتمد عليهم فى خدمتها خدمة خالصة عند عودتهم .

هذا ، ولقد فصلت الجامعة الطالب محمد محمد أفندى من إرسالية باريس ، لكنها أوفدت بدله طالباً آخر ، ليتلقى العلوم الزراعية بمدرسة جريتون ، وهو أحمد خيرى أفندى .

وفيما يلى بيان اجمالى عن نتيجة امتحانات بعض أعضاء البعثات فى هذا العام :

بعثة فرنسا

منصور فهمى أفندى : فاز فى شهر يونيو الماضى فى امتحان علم وظائف الأعضاء ، وفى أكتوبر فى امتحان علم التكوين العمومى ، وهو يستعد لأداء امتحان الجامعة فى الدكتوراه وإجازة الليسانس فى العلوم .

الدكتور محمد ولى أفندى : نال فى شهر أكتوبر الماضى دبلوم طب المستعمرات ، وهو يدرس علم التكوين العمومى ، ثم يستعد بعد ذلك لامتحان الدكتوراه فى العلوم .

حسن فؤاد الدبوانى أفندى : فازفى يونيو فى امتحان علم وظائف الأعضاء ، بكلية العلوم بباريس ، وفى نوفمبر فى امتحان علم النبات العمومى ، وهو يستعد للحصول على اجازة الليسانس فى العلوم ، والدكتوراه فى الطب ، والدكتوراه فى العلوم .

الشيخ أحمد ضيف : انتسب بكلية الآداب ، ويستعد للحصول على إجازة الدراسة العالية ، وبعدها الدكتوراه من الجامعة .

محمد فهمى عبداللطيف أفندى : نجح فى امتحان القسم الأول للدكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، وسيتقدم لامتحان القسم الثانى فى هذا العام .

محمد الديب أفندى : سيتقدم للامتحان النهائى بمدرسة الزراعة ، فى أواخر شهر نوفمبر ، وبعد أن تطلع الجامعة على نتيجة هذا الامتحان ، وعلى تقرير المدرسة تقرر ما يلزم بشأنه .

اسماعيل وهبي أفندى : نجح فى يونيو سنة ١٩١٢ فى امتحان البكالوريوس فى علم الحقوق ، ويستعد لتحضير الليسانس ، وبعد ذلك للدكتوراه فى الحقوق .

عبد المجيد خليل أفندى : نجح فى نوفمبر الماضى فى امتحان المسابقة بقسم العيادة الخارجية لمستشفيات باريس ، وسيتقدم فى هذا الشهر للامتحان الأول فى الطب .

بعثة إنجلترا

محمد حسنى أفندى : نجح فى امتحان البكالوريا فى العلوم ، وفى مايو القادم يتقدم لامتحان درجة أستاذ فى الفنون ، ثم يعود لمصر فى صيف سنة ١٩١٤

يوسف نور الدين أفندى : أمضى الامتحان المتوسط فى العلوم بالفرقة الثانية ، وسيتقدم فى أكتوبر سنة ١٩١٣ لامتحان البكالوريا فى العلوم .

حسن صادق أفندى : أمضى الامتحان المتوسط فى العلوم فى سنة ١٩١٢ ، وسيتقدم فى أكتوبر ١٩١٣ لامتحان البكالوريا فى العلوم .

محمد صادق جوهر أفندى : أمضى بنجاح الامتحان المتوسط فى العلوم فى السنة الماضية ، مع درجة الشرف الأولى فى الرياضيات ، ويستعد الآن لأداء امتحان درجة (M.A.) فى الرياضيات .

توفيق سيدهم أفندى : فاز فى امتحان البكالوريا فى العلوم سنة ١٩١٢ ، مع درجة الشرف الثالثة فى الطبيعيات ، وسيعود لمصر فى بداية العام الدراسى ١٩١٣ — ١٩١٤

بعثة المانيا

محمد سالم أفندى ، وعلى شوشه أفندى : أمضيا بنجاح الامتحان الأول فى العلوم الطبيعية ، ويستعدان لأداء امتحان إجازة الحكومة فى أواخر عام ١٩١٤ ، وسيمضى الأول سنة تمرين بأحد مستشفيات برلين ، وسيتخصص الثانى بعد إتمام دراسته لفرع البكتريولوجيا .

الشيخ على أحمد العنانى : يدرس اللغات الشرقية ، وبدأ دراسة اللغة الفارسية ، ويستعد للحصول على إجازة الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة برلين سنة ١٩١٥

١٩١٣ — ١٩١٤

عنيت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد الطلبة إلى أوربة ، لإكمال معارفهم فى معاهدها العلمية الشهيرة ، فلم يمض عام حتى دعت من وقع عليه اختيارها حتى أصبح للجامعة فى جامعات أوربة عدد عظيم منهم ، يتلقون بها علوما مختلفة ، وقد انتهجت خير السبل فى انتخابهم ، بعد التحقق من فوزهم فى الاختبارات ، ومن صلاحيتهم طبيا طبقا لأحكام قانون الإرسالية . ولقد أوفدت فى هذا العام عبد الرحمن فكرى أفندى ، لتلقى علم الجغرافيا ووصف الشعوب ، بجامعة لندن ، وجلال شعيب أفندى ، لتلقى علم التاريخ بجامعة باريس .

وقد اضطرت الجامعة إلى فصل الطالب عبد الحميد لطفى أفندى من إرسالية باريس .

أما حالة طلبة الإرسالية العلمية والأدبية فهى مرضية ، والجامعة مرتاحة للنتيجة التى بلغوها .

١٩١٤ — ١٩١٥

كان الغرض الذى ترمى إليه الجامعة من إرسالياتها بأوربة هو إعداد فريق من الأساتذة ، يقومون بعد عودتهم إلى مصر بالتدريس بها ، باللغة العربية ، وقد أتم ستة من طلبة البعثة علومهم التى تخصصوا لها ، وعاد منهم ثلاثة ، وقاموا بالتدريس فى أوائل سنة ١٩١٤ ، وهم :

الأستاذ محمد صادق جوهر أفندى ، الحاصل على الشهادة النهائية ، درجة « M.A. » مع لقب « Sessel-Scholer » من جامعة لندرة فى العلوم الرياضية والفلك .

الأستاذ توفيق سيدهم أفندى ، الحاصل على دبلوم جامعة لندرة ، درجة « B.Sc. Hon » فى العلوم الطبيعية .

الأستاذ حسين رمزى أفندى ، خريج جامعة تورينو ، فى طبائع الانسان الجنائية ، وعلم الاجتماع الجنائى .

ثم عاد فى أوائل سنة ١٩١٥ ثلاثة آخرون وهم :

الأستاذ محمد حسنى أفندى ، الحائز لدرجة « M.A. » من جامعة لندن ، فى العلوم الرياضية .

الأستاذ محمد فهمى أفندى عبد اللطيف ، الحاصل على دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية ، من مدرسة العلوم السياسية بباريس فى يوليو سنة ١٩١٣ ، وعلى إجازة الدكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية ، من جامعة باريس ، فى يونيو سنة ١٩١٤

الأستاذ محمد محمد الديب أفندى ، الحاصل على دبلوم العلوم الزراعية من مدرسة جريتون بفرنسا فى سنة ١٩١٣ ، وتفرغ للأبحاث والتحاليل الكيماوية فى معمل الأستاذ مونتز باريس .

أما بقية طلبة الارسالية فهم مثابرون على تميم دراستهم .

وأوفدت الجامعة طالبين آخرين إلى باريس وهما :

الدكتور الشيخ طه حسين ، الحاصل على شهادة العالمية (الدكتوراه) من الجامعة المصرية ، فى مايو سنة ١٩١٤ إلى مدينة مونبلييه ، لدراسة العلوم التاريخية .

محمد سلطان أفندى ، الحاصل على شهادة الليسانس الفرنسية ، إلى مدينة مونبلييه ، لدراسة العلوم الجنائية ، ولاحراز الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية والسياسية .

١٩١٥ — ١٩١٦

بينما كانت الجامعة تسير فى منهجها القديم آمنة مطمئنة مجدة لتحقيق غايتها ، إذا بالأزمة التى دهمت البلاد ، وكادت تقف دولاب الأعمال فيها ، أوشكت أن تقوم حجر عثرة فى سبيل الجامعة ، بحيث لو لم يتدارك رجالها الخطب قبل استفحاله بالحكمة والتبصر ، لما استطاعت الجامعة متابعة السير فى طريقها .

ولم يكن أمام مجلس إدارة الجامعة والحالة هذه ، إلا اختيار واحد من أمرين إما الاستغناء عن التعليم الذى يلقى هنا ، وإما الاستغناء عن بعثة الطلبة الذين يتلقون العلوم فى خارج القطر .

فاستقر الرأى على استمرار التعليم الحاضر فى الجامعة ، لأنه رمز أكبر على وجودها ، واستدعت الجامعة أعضاء الإرسالية الذين لم يتموا دروسهم من أوربة ، وخصوصاً أنهم لا يستفيدون كالأوائل بسبب الحرب ، ولم تلجأ الجامعة إلى ذلك إلا مضطرة بحكم الظروف القاهرة .

وقد عاد أربعة من طلبة الإرسالية ، وبقى بعضهم يتم دراسته على نفقته الخاصة .

ولما علم حضرة صاحب العظمة السلطان « حسين كامل » بذلك ، أبدى رغبته السنية فى عودة هؤلاء الطلبة الأربعة إلى جامعاتهم ، والانفاق عليهم من ماله الخاص .

ثم تقرر من مجلس الإدارة ، الانفاق على بعضهم ، ممن كانت ألغيت مرتباتهم .

* * *

وقد كان من أقصى أمانى الجامعة دائماً ، أن يباشر كل من عاد من طلبة الأرسالية ، القاء الدروس بالجامعة ، وقد فعلت ذلك حين كانت مواردها تسمح لها به إلا أنها بسبب نقص

مواردها ، اضطرت لوقف بعض دروسهم ، على أنها وفقت إلى إبقاء الأستاذ حسين رمزى للتدريس بقسم العلوم الجنائية ، واشتغل الأستاذ محمد فهمى عبد اللطيف ، بسكرتيرية الجامعة ، وقام بإلقاء دروس فى العلوم الاقتصادية . وقد نجحت الجامعة فى توظيف ثلاثة منهم بوزارة المعارف ، وهم الأساتذة محمد صادق جوهر ، ومحمد حسنى نجم ، وتوفيق سيدهم ، حتى لا تضيع الفائدة من علمهم ، واستمر سعيها فى توظيف من بقى منهم بلا عمل .

١٩١٦ — ١٩١٧

لم ترد تقارير عن إرسالية الجامعة بأوربة ، اللهم إلا رسائل فردية عن حالاتهم الصحية والعلمية .

١٩١٧ — ١٩١٨

أتم بعض الطلبة دراستهم ، ونالوا أعلى الشهادات التى فرض عليهم الحصول عليها ، وهم :

الدكتور على توفيق شوشة ، وقد درس الكيمياء العضوية ، وعاد إلى مصر ، وألحق بالمعمل الكيمياوى التابع لمصلحة الصحة .

الشيخ أحمد ضيف ، وقد درس آداب اللغة الفرنسية ، ووضع رسالة للتقدم بها لامتحان الدكتوراه . والمنتظر أن يعود إلى مصر فى شهر ديسمبر ، ليقوم بتدريس آداب اللغة العربية وتاريخها فى الجامعة .

الدكتور محمد سلطان ، وقد درس العلوم الاقتصادية والمالية ، وحصل على الدكتوراه بدرجة « جيد جدا » ، ودرس كذلك العلوم الجنائية ، وأدى الامتحان الأول فيها ، وسيعود إلى مصر فى شهر مارس المقبل ، بعد تأدية الامتحان الثانى ، ليدرس بعض مواد الدراسة بقسم العلوم الاقتصادية ، المزمع إنشاؤه فى الجامعة .

يوسف نور الدين أفندى ، أتم دراسة علم الهندسة الكهربية وحصل على أرقى شهاداتها غير أنه سيبقى بإنجلترا مدة سنتين ، للتمرن على العمل فى أحد المصانع الكهربية الكبرى ، كما هى عادة كل المتخرجين ، وقد كادت حالة الجامعة المالية تحول دون بقاء هذا الطالب بإنجلترا مدة التمرين العملى ، لولا أن بلغ ذلك علم عظمة مولانا السلطان ، من حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا ، عند ماتشرف بالمثول فى حضرة عظمته ، فتفضل حفظه الله ، وتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى ، مساعدة للجامعة على القيام بنفقات بقاء هذا الطالب ، ومن هم فى مثل حالته من زملائه ، المدة التى تزيد على ما هو مقرر لبقائهم فى أوربة لزيادة الاستفادة ، كما هى رغبة عظمته .

وقد جاء فى تقرير وزير معارف فرنسا عن طلبة الجامعة المصرية ما يأتى :

« وبالاجمال ، أشعر شعورا صادقا ، بأن طلبة الجامعة المصرية قد استفادوا فائدة كبيرة ، أثناء وجودهم فى باريس ، فلتستمر الجامعة المصرية فى مهمتها العلمية ، فإنها بعملها هذا ، مضافا إلى ما تلقيه من الدروس فى مصر ، تساعد على نشر المعارف ، فى بلد من البلاد التى اختصتها الطبيعة بجودة التربة والمناخ ، والتى كثيرا ما قدمت للعالم البراهين على قوتها الحيوية » .

بعثات الأطفال

فرنسا :

كان بفرنسا ثلاثة أطفال ، يتعلمون على نفقة الحكومة الفرنسية ، هم :

حسين كامل ، أرام استيفان ، عبد الله الصحن .

وقد انفصل هذا الأخير من سلك هذه الإرسالية برغبة أهله ، لما عاد فى صيف العام الماضى لتمضية الإجازة ، فنعه أهله من العودة .

أما الاثنان الآخران فباقيان بباريس ، يدرسان بمدرسة هنرى الرابع ، وحالتهما الصحية طيبة ، ولكن الدراسة ينقصها من جهتهم بعض الاجتهاد والالتفات .

إيطاليا :

كذلك كان بإيطاليا ثلاثة آخرون ، هم :

سحاب رفعت ألماس ، محمد أمين ، شديد حمزة .

وقد عاد الأخير إلى القطر المصرى بسبب حالته الصحية ، وعدم قدرته على الاستمرار فى الدراسة . والاثنان الآخران باقيان يتلقيان العلم بمدرسة أومبرتو الثانى ، وحالتهما الصحية والدراسية على ما يرام .

النمسا :

وللجامعة أيضا فى النمسا طالبان ، يتلقيان العلم على نفقة الحكومة النمساوية ، وهما :

محمد هيمن ، محمد توفيق .

ولم تمنع الجامعة حالة الحرب من طلب المعلومات عن أحوالهما ، بوساطة الوكالات السياسية للحكومات المحايدة ، وقد أمكن الجامعة أن تتصل بهما ، وتعرف حالتهما .

١٩١٨ – ١٩١٩

فرنسا

كان للجامعة طالبان بفرنسا ، التحقا بإرسالية سنة ١٩٠٨ ، وهما :

الدكتور محمد ولى .

« حسن فؤاد الديوانى افندى .

الأول ، يدرس علم الصحة والحشرات الوبائية .

والثانى ، يدرس علم وظائف الأعضاء وعلم الحياة .

وقد طالت مدة إقامة هذين الطالبين بفرنسا ، وزادت على أقصى الحد المعتاد للفراغ من عمل المباحث ، ووضع الرسائل النهائية فى تلك المواد ، فرأى مجلس الادارة أن يحدد لهما زمنا كان آخره أكتوبر سنة ١٩١٨ ، للانتهاء والعودة ، وإلا اعتبرا منفصلين عن تلك الارسالية . ويظهر أنهما فضّلا الاقامة بأوربة على العودة ، وبذلك انقطعت علاقتهما بالجامعة .

أما الشيخ أحمد ضيف ، فقد عاد من فرنسا ، وأسندت إليه الجامعة تدريس مادة آداب اللغة العربية .

وأما الدكتور محمد سلطان ، فقد حصل على الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية والسياسية ، وكان من المقرر أن يعود إلى مصر فى أواخر أغسطس سنة ١٩١٨ ، غير أنه أخبر الجامعة برقيا بصعوبات حالت دون رجوعه ، وبأن له رغبة فى البقاء فى أوروبة للحصول على الدكتوراه القانونية .

وأما الدكتور عبد الحميد خليل : فقد أتم الدراسة الطبية ، وحصل على لقب دكتور فى الطب . وقد كان مخصصا لدراسة الطب الشرعى ، غير أن تدريس هذه المادة موقوف فى فرنسا فى زمن الحرب ، ولذلك لم تر الجامعة بدا من استدعائه إلى مصر .

وأما الشيخ طه حسين ، فقد نجح فى امتحان الليسانس ، وهو يحضر لامتحان الدكتوراه ، والمنتظر أن ينتهى منه ، ويعود إلى مصر فى النصف الثانى من عام ١٩١٩

وعلاوة على دراسته المقررة له من الجامعة ، اشتغل مدة وجوده فى فرنسا فى وضع رسالة اجتماعية فى فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، حصل بها على لقب دكتور فى العلوم الاجتماعية من جامعة باريس بدرجة « فائق جدا » مع تهنئات أعضاء لجنة الامتحان .

وقد التمس الاذن له بالزواج استثنائيا ، وبعد أن اطلع المجلس على الخطاب الوارد منه ، الذى ذكر به أنه بالنسبة الى حالته الطبيعية الخاصة ، التى تقتضى اشتراك شخص آخر معه ليساعده على الدراسة ، وبالنسبة الى كونه مدة إقامته فى فرنسا وجد فى أسرة منها فتاة كانت هى قارئته وكاتبته ، وقد أخلصت له الاخلاص كله ، بحيث أصبح لا يرى بدا من مرافقتها ، فهو يلتمس من الجامعة التجاوز له عن الشرط القاضى بعدم زواج الطلبة طول مدة دراستهم ، والاذن له بصفة استثنائية فى الزواج للأسباب المذكورة .

فتداول المجلس فى هذا الموضوع ، واختلفت الآراء فيه ، فبعضها قال بالموافقة على هذا الطلب استثنائيا ، مراعاة لحالة هذا الطالب الخصوصية ، وبعضهم قال بالرفض ، احتراما لقرار المجلس السابق صدوره فى ١٥ من مارس سنة ١٩١١ ، القاضى بعدم جواز تزوج طلبة الارسالية ما داموا فى سلك الدراسة بأوربة .

وبعد مناقشة طويلة ، تقرر أخذ الآراء ، فكانت النتيجة ما يأتى :

(ا) حضرات أصحاب السعادة :

١ — اسماعيل حسنين باشا
٢ — عبد الله وهبي باشا
٣ — حسن سعيد باشا

أبدوا رأيهم برفض الطلب .

(ب) حضرات أصحاب السعادة والعزة :

١ — الدكتور محمد علوى باشا
٢ — جناب مسيو فوكار
٣ — عبد العزيز فهمى بك
٤ — أحمد لطفى السيد بك

أبدوا رأيهم بقبول الطلب .

فتقرر بالأغلبية الإذن للشيخ طه حسين بالزواج من الفتاة التى يرغب فى الزواج منها .

جلال شعيب أفندى — تقدم لامتحان الليسانس فى سنة ١٩١٧ ، ولم يوفق للنجاح ، ولا ينتظر أن يفرغ من دراسته قبل سنة ١٩٢١

انجلترا

يوسف نور الدين افندى ، وقد أتم دراسة علم الهندسة الكهربية ، وحصل على أرقى شهاداتها وسيعود إلى مصر فى سنة ١٩١٩

عبد الرحمن فكرى أفندى ، نجح فى العام الماضى فى امتحان (B.S.C.) من القسم الثانى فى الاقتصاد وسيعود إلى مصر فى سنة ١٩٢٠

١٩١٩ — ١٩٢٠

للجامعة إرساليتان إحداهما بفرنسا ، والثانية بانجلترا ، وثلاث بنات للأطفال بفرنسا ، وإيطاليا ، وفينا .

والمشرف على الطلبة بفرنسا هو جناب مستر بارنت ، الذى يشرف أيضا على طلبة الإرسالية بانجلترا .

فرنسا

كان الباقى من طلبة هذه الإرسالية ثلاثة ، هم :

الشيخ طه حسين ، محمد سلطان أفندى ، وجلال شعيب أفندى .

وقد أتم الأول دراسته ، وحصل على لقب دكتور فى الآداب « قسم التاريخ » من جامعة السوربون ، وحضر إلى مصر فى هذا العام ، بعد أن نجح نجاحا باهرا جدا ، وعهد إليه فى تدريس مادة التاريخ القديم بقسم الآداب .

أما الثانى فقد عاد إلى مصر فى سنة ١٩١٩ حائزا للقب دكتور فى العلوم الاقتصادية ، من جامعة مونبليه ، وقد كان حضوره بعد أن رتبت الدروس بالجامعة ، فعينته الجامعة لتدريس مادة تحقيق الجنايات العملى ، فى قسم العلوم الجنائية ، ومادة قانون العقوبات ، بقسم الحقوق . وكان قد كتب للجامعة بأن حالته الصحية لا تسمح له بالتدريس ، ولكنه أرسل بعد ذلك برقية يفيد استعداده للتدريس ، واعتبار كتابه السابق ملغى .

وأما الثالث فقد أصيب فى عام ١٩١٩ بمرض عصبي شديد ، فاضطرت الجامعة إلى أن تعيده إلى مصر ، وأن تفصله من ارساليتها .

وبذلك لم يبق للجامعة أحد من طلاب الإرسالية بفرنسا .

إنجلترا

لم يبق للجامعة بإنجلترا إلا طالب واحد ، وهو عبد الرحمن فكرى أفندى ، الذى يدرس علم تقويم البلدان ووصف الشعوب ، وسيعود فى سنة ١٩٢٠ بعد أن يتم دراسته .

بعثات الأطفال

إيطاليا :

أبلغت الحكومة الايطالية الجامعة ، بأن طالبي بعثة الأطفال فى مدرسة (Instit. International Colonial) بإيطاليا قد يئس من نجاحهما ، فقرر مجلس الإدارة فصلهما من الإرسالية ، وبذلك لم يصبح للجامعة أحد فى إيطاليا ، وكانت مصاريفهما على الحكومة الإيطالية .

فرنسا :

أما فى فرنسا فلا يزال هناك من طلبة هذه البعثة تلميذان آرام استيفان ، وحسين كامل ، ولكن التقارير التى ترد عن حالتهما الدراسية لا تزال تشير إلى تأخرهما عن أقرانهما فى التحصيل ، ونفقات تعليمهما هى على الحكومة الفرنسية ، ماعدا النفقات الأخرى فهى على الجامعة .

فينا :

وأما فى فينا فقد كان للجامعة تلميذان يدرسان على نفقة الحكومة النمسوية خاصة ، وهما محمد أمين حسن ، ومحمد توفيق .

وفى أوائل عام ١٩٢٠ طلب والد الأول السماح له باستحضار ابنه ، لقضية العطلة المدرسية مع أهله بمصر ، غير أنه بعد ذلك كتب للجامعة كتابا يفيد عدم رضائه من طريقة التعليم التى اتبعت مع ابنه ، ويطلب من الجامعة تعليمه اللغة العربية والدين ، ثم ترسله بعد ذلك إلى مدرسة عالية بأوربة لتكملة دراسته .

١٩٢٠ — ١٩٢١

لا يزال حضرة عبد الرحمن فكرى أفندى الطالب الباقى فى انجلترا يواصل عمله ، للتقدم للامتحان النهائى ، الذى سيكون فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ .

وكان للجامعة فى ألمانيا طالب ، هو الدكتور على العنانى ، وعند انتهاء الحرب انقطعت علاقته بالجامعة ، وبقى بألمانيا طول مدة الحرب .

وقد كتب للجامعة فى هذا العام (١٩٢٠) بأنه انتهى من دراسته ، وحصل على لقب دكتور فى الفلسفة ، وكذلك وصل إلى الجامعة كتاب من جناب الدكتور ساخو ، الذى كان يباشر شئون الارسالية فيه ثناء على الدكتور العنانى ، وتقدير طيب للدرجة العلمية التى وصل إليها ، وتوصيته بالاستفادة من معارفه .

فرأى مجلس الادارة أن يعيد الدكتور العنانى إلى القطر المصرى ، على نفقة الجامعة ، إذا تعهد لها بتنفيذ شروط الارسالية ، التى قبلها وقت إرساله ، وبشرط ألا تتحمل الجامعة شيئا من نفقاته مدة بقائه فى الخارج .

وقد عاد إلى مصر ، وأسند إليه تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية بقسم الآداب .

بعثة الأطفال فى فرنسا :

كان لا يزال فى فرنسا من طلبة هذه البعثة اثنان : آرام استيفان ، وحسين كامل .

وقد أتم آرام استيفان دراسته ، وحصل على البكالوريا ، ولمناسبة مغادرة والده القطر المصرى ، واختياره الاقامة فى انجلترة سافر إليه ابنه ، وانقطعت بعد ذلك علاقته بالجامعة .

أما حسين كامل فلم ينته من امتحانه بعد .

بعثة الأطفال بفينا :

لم يكن باقيا فى فينا إلا التلميذ محمد توفيق ، وقد وصل إلى الجامعة عنه تقرير رسمى من المعهد الذى كان به ، يدل على فساد أخلاقه ، وسوء سلوكه ، لدرجة قضت بابعاده وطرده من المعهد فاسترجعته الجامعة إلى مصر ، وأزالت اسمه من سلك الارسالية .

١٩٢١ – ١٩٢٢

لما كان حضرة عبد الرحمن فكرى أفندى هو الباقى من إرسالية الجامعة فى انجلترا ، وكان عليه تأدية امتحان الدكتوراه فى العلوم (D. Sc.) فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ ، فقد عاد فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ بترخيص من الجامعة ، لتمضية العطلة الصيفية بين أهله ، ثم قدم طلبا للجامعة ، ذكر فيه أنه لا يرى فائدة من العودة إلى إنجلترة ، إذ أنه غير ملزم بحضور الدروس بالجامعة ، وكل ما يطلب منه هو تقديم رسالة ، ثم الذهاب لانجلترا لتأدية امتحان الدكتوراه ، إذا قبلت رسالته ، وطلب من الجامعة أن تسمح له بالاشتغال ولو مؤقتا خارج الجامعة ، إذ لا يوجد بها قسم للعلوم الاقتصادية ، ليدرس فيه ما تخصص له من العلوم ، وأظهر استعداده للتدريس بالجامعة إذا احتاجت إليه ، أو أن يتفرغ للتدريس فيها إذا أنشأت قسما للعلوم الاقتصادية والسياسية والمالية والتجارية .

أما فى فرنسا فلم يبق من طلبة بعثة الأطفال سوى حسين كامل ، وكان ينتظر أن يؤدى امتحان البكالوريا الفرنسية فى منتصف شهر أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، ولكنه لم يتقدم لهذا الامتحان ، لتأخره عن السفر إلى فرنسا ، وكان هذا التأخر ناتجا عن تصرف هذا الطالب ، إذ أنه أخبر مدرسة هنرى الرابع بأنه لن يعود إليها ، فلم تحفظ له المدرسة مكانا بالقسم الداخلى ، ولكن توسطت الجامعة فى الأمر ، فقبلت المدرسة إعادته إليها .

وجميع التقارير المدرسية التى وردت للجامعة عن حالة هذا الطالب الدراسية ، تدل على تقصيره فى التحصيل ، وكثيراً ما نبهت الجامعة والد الطالب إلى ضرورة حثه على الاجتهاد ، وإلا عاملته الجامعة بحسب لائحة إرسالية الأطفال .

وقد سلك هذا الطالب مع الجامعة سلوكا غير مستحسن فى خطاباته لها ، وأخيراً تقدم لامتحان البكالوريا فى ١٧ يونيه سنة ١٩٢١ فلم ينجح ، وكتب للجامعة بأنه لا يرغب فى البقاء بفرنسا ، وأنه لن يتقدم لامتحان الدور الثانى فى أكتوبر ، فقررت الجامعة فصله من الإرسالية ، وإعادته إلى مصر فى أوائل سبتمبر سنة ١٩٢١

وبهذا لم يعد للجامعة إرساليات بالخارج .

طلبة الجـــامعة

١٩٠٨ — ١٩٠٩

كان عدد الطلبة الذين واظبوا على حضور الدروس الخمسة التى ألقيت بالجامعة المصرية ، ابتداء من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٠٩

المواد	عدد الطلبة
الحضارة الاسلامية . . .	٤٩٢
الحضارة القديمة	٤٣٢
أدبيات التاريخ والجغرافية	٣٩٤
آداب اللغة الانجليزية . .	٣٥٩
آداب اللغة الفرنسية . .	٣٤٧
المجموع	٢٠٢٤

من هؤلاء ٦٧٥ رجلا و ٢٢ سيدة : كطلبة منتسبين

رسوم قيد الطلبة

المنتسبون	٤٠ سنويا عن درس واحد . ١٢٠ سنويا عن الدروس الخمسة .	المتطوعون	٨٠ سنويا عن درس واحد . ٢٤٠ سنويا عن الدروس الخمسة .

٥ قروش ثمن تذكرة وقتية لحضور محاضرة واحدة

وقد بلغ مجموع الطلبة ٢٠٢٤ ، ولـكن هذا العدد العظيم كان أكثره مسوقا بدواعى الرغبة وحب الاستطلاع ، اللذين يوحيهما التشوق عند ظهور كل مشروع جديد ، ولـكن المحاضرات مع استمرارها على الدخول فى طريق الجد ، قد استبقت العناصر الصحيحة من ذوى الرغبة الحقيقية فى تلقى العلم ، والتشرب بالأساليب الحديثة ، ولم يكن فى أمل الجامعة أن الذين يواظبون على حضور المحاضرات يصل عددهم إلى العدد الوارد فى الجدول السابق ، بل كان كثير من أعضاء مجلس الإدارة قبل أن تفتح الجامعة أبوابها للطلاب ، يجاهرون بأن من أقصى أمانيهم أن يصل متوسط السامعين بعد مضى ثلاثة أشهر على الجامعة ، إلى ٣٠ طالبا فى كل درس ، فكان المتوسط بعد مرور هذه الفترة من الزمن ، نحوا من ٢٢٠ طالبا فى كل درس ، وهى نتيجة حسنة ، تدل على ما فى نفوس الناشئة من حب العلم ، وأكيد الرغبة فى تطلبه .

١٩٠٩ — ١٩١٠

كان عدد طلبة الجامعة المنتسبين فى كل من الثمـانية الدروس لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩١٠ ٦١٥ طالبا ، وهذا بيان توزيعهم :

الدرس	مصريون	أوروبيون	نساء	مجموع
درس آداب اللغة العربية . .	١٣٤	٣	—	١٣٧
درس آداب اللغة الفرنسية . .	٤٨	١٢	٢١	٨١
درس آداب اللغة الانجليزية .	٣٥	٣	٣	٤١
درس الطبيعة	٩٧	٣	—	١٠٠
درس الرياضيات العالية . .	٦٢	٢	—	٦٤
درس الفلك والعلوم عند العرب	٥٠	٢	—	٥٢
درس الاقتصاد السياسى .	٧٦	٦٢	٢	١٤٠
		أوروبيات	مصريات	
درس النسائيات	—	٢٥	٣٥	٦٠

وعدد التذاكر الوقتية التى صرفت لحضور محاضرة واحدة ٩٠٣

وهذا بيان جنسية الطلبة ومهنهم ودياناتهم لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩١٠

الأجناس	[illegible] (١)	[illegible] (٢)	[illegible] (٣)	المهنة	[illegible] (١)	[illegible] (٢)	[illegible] (٣)	الديانات	[illegible] (١)	[illegible] (٢)	[illegible] (٣)
مصريون . .	٢٣٦	٣٥	٢٧١	طلبة بالمدارس العالية .	٥٣	—	٥٣	مسلمون	١٩٤	٣٣	٢٢٧
فرنسيون .	١٦	١١	٢٧	طلبة بالأزهر الشريف	١٨	—	١٨	مسيحيون	٧٤	٤١	١١٥
إيطاليون . .	١٠	٦	١٦	طلبة بالثانوى والخصوصى	٣٨	٤	٤٢	اسرائيليون	٦١	١٢	٧٣
عثمانيون . .	٢٤	٥	٢٩	موظفون فى الحكومة	٦٦	—	٦٦				
ألمان . . .	٤	٢	٦	مدرسون وأصحاب مدارس	٤٥	١	٤٦				
إنجليز . . .	٨	١	٩	بدون صناعة . . .	١١	٨١	٩٢				
هولانديون .	٦	٢	٨	أصحاب الحرف الحرة .	١٠	—	١٠				
أسبانيون . .	١	—	١	رجال القضاء	١٨	—	١٨				
نمسويون . .	٦	—	٦	كتاب وأصحاب جرائد .	٢	—	٢				
بلجيكيون . .	١	٢	٣	كتاب تجاريون . . .	٣١	—	٣١				
يونانيون . .	١	—	١	علماء	٥	—	٥				
فارسيون . .	١	—	١	تجار	٥	—	٥				
روس . . .	—	١	١	جهاديون وحربيون .	١	—	١				
مغاربة . . .	١	—	١	مزارعون	١٠	—	١٠				
بلغاريون . .	١	—	١	سياسيون	١	—	١				
سويسريون .	١	—	١								
بدون بيان الجنسية	—	٢١	٢١								

١٩١٠–١٩١١

عدد الطلبة المقيدين فى الجامعة المصرية ابتداء من ١٦ نوفمبر ١٩١٠ لغاية ٢٥ فبراير ١٩١١

المـــواد	رجال	نساء	الجملة
(ا) كلية الآداب والفلسفة			
تاريخ الأمم الاسلامية	٥٤	—	٥٤
تاريخ آداب اللغة الفرنسية	٢٥	٢٢	٤٧
آداب اللغة العربية	٣٥	—	٣٥
تاريخ آداب اللغة العربية	٣١	—	٣١
الفلسفة العربية والأخلاق	٣١	—	٣١
علم مقارنة اللغات السامية	٣١	—	٣١
تاريخ التعاليم الفلسفية	٣٠	—	٣٠
الجغرافية وعلم الشعوب	٢٩	—	٢٩
تاريخ الشرق القديم	٢٩	—	٢٩
تاريخ آداب اللغة الانجليزية	١٩	٢	٢١
(ب) قسم العلوم الاجتماعية			
الاقتصاد السياسى	٢٧	—	٢٧
الاقتصاد الزراعى	٣	—	٣
(ج) قسم السيدات			
٣٦ مصريات ، ١٧ أوربيات	—	٥٣	٥٣

ديانة طلبة الجامعة

الديانة	رجال	نساء	الجملة
مسلمون . . .	٧٤	٢٥	٩٩
مسيحيون . . .	٢٧	٤٢	٦٩
إسرائيليون . .	٦	١١	١٧
الجملة	١٠٧	٧٨	١٨٥

١٩١١ — ١٩١٢

بلغ عدد الطلبة الذين قيدوا أسماءهم فى هذا العام لحضور دروس الجامعة ١٢٣ طالبا ، منهم ٤١ سيدة بالفرع النسائى ، و ١٠ طلاب كانوا مقيدين لحضور دروس علم مقارنة اللغات السامية ، والاقتصاد الزراعى ، وهذا بيانهم :

جنسية الطلبة	رجال	نساء	مجموع
مصريون . .	٥٩	١٨	٧٧
فرنسيون . .	٣	٥	٨
ألمانيون . .	٢	١	٣
نمساويون .	—	١	١
ايطاليون .	٣	٣	٦
يونانيون . .	٤	١	٥
عثمانيون . .	٧	١٠	١٧
مغربى . . .	٢	—	٢
اسبانيون .	—	١	١
بلجيكيون .	—	١	١
سويسريون .	—	١	١
انجليز . . .	—	١	١
الجملة	٨٠	٤٣	١٢٣

مهنة الطلبة	رجال	نساء	مجموع
موظفون بالحكومة المصرية	١٧	—	١٧
رجال قضاء	٣	—	٣
نظار مدارس . . .	٨	—	٨
محامون	٣	—	٣
طلبة بالمدارس العالية .	١	—	١
طلبة بالمدارس الخصوصية	٩	—	٩
طلبة الأزهر ـ دار العلوم ـ القضاء الشرعى . .	١٠	—	١٠
تجار	٤	—	٤
موظفون بمحال تجارية	١١	—	١١
صناع	٣	—	٣
مزارعون وأشخاص بدون صناعة . . .	١١	٤٣	٥٤
	٨	٤٣	١٢٣

الديانة	رجال	نساء	مجموع
مسلمون	٥٠	١٦	٦٦
مسيحيون	٢٤	١٩	٤٣
اسرائيليون	٨	٦	١٤
	٨٢	٤١	١٢٣

الشهادات التى يحملها طلبة الجامعة	عدد
ابتدائية	٥
كفاءة	٣
ثانوية	١٥
ليسانس	٨
دبلوم	٥
العالية : أزهر — قضاء	٢
أهلية من الأزهر	٢
شهادة أجنبية	٢
بدون شهادة	٨١
الجملة	١٢٣

بلغ عدد الطلبة المقيدين هذا العام ٧٥ طالباً ، فلو استبعدنا من طلبة العام الماضى عدد السيدات المقيدات بالفرع النسائى والطلبة الذين تقيدوا فى العلوم التى وقف تدريسها فى هذا العام للأسباب التى بيناها فى (قسم الحالة المالية) ، لاتضح أن الطلبة فى هذا العام زادوا ثلاثة على طلبة العام الماضى .

وفيما يلى إحصاء الطلبة الذين تقيدوا فى دروس الجامعة هذه السنة ، مع بيان مهنتهم ودياناتهم وجنسيتهم : ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٢ لغاية ١٥ مارس سنة ١٩١٣

الجنسية	رجال	نساء	مجموع	المهنة	رجال	نساء	مجموع	الديانة	رجال	نساء	مجموع
مصريون . .	٤٠	—	٤٠	موظفون بالحكومة .	١٣	—	١٣	مسلمون	٤٠	—	٤٠
فرنسيون .	١	٦	٧	رجال قضاء	٢	—	٢	مسيحيون	١٨	١١	٢٩
ألمان . . .	٤	—	٤	نظار مدارس . . .	٣	١	٤	اسرائيليون	٣	٣	٦
عثماويون .	٢	—	٢	محامون	١	—	١				
إيطاليون .	٤	٧	١١	طلبة بالمدارس العالية .	٤	—	٤				
يونانيون .	٤	—	٤	طلبة بالمدارس الخصوصية	٧	—	٧				
روس . . .	—	١	١	موظفون بمحال تجارية	٨	—	٨				
تتريون . .	٢	—	٢	صناع	٣	—	٣				
جراكسة .	٣	—	٣	مزارعون وأشخاص							
فارسى . . .	١	—	١	دون صناعة . .	٥	١١	١٦				
الجملة	٦١	١٤	٧٥		٦٣	١٢	٧٥		٦١	١٤	٧٥

نتيجة امتحان طلبة قسم الآداب فى دورى مايو ونوفمبر سنة ١٩١٢

الشيخ طه حسين : نال النهاية العظمى فى جميع موادالامتحان عدا السنتين الأولى والثانية .

يوسف سيد أفندى : نال ٢٥ من ٣٠ فى الفلسفة وعلم الأخلاق فى السنة الأولى

٢١ « ٣٠ فى تاريخ آداب اللغة العربية فى السنة الأولى

٢٤ « ٣٠ « « فى الثانية

٢٦ « ٣٠ فى آداب اللغة العربية فى السنة الأولى

٢٦ « ٣٠ « « فى الثانية

٢٣ « ٣٠ فى تاريخ الأمم الاسلامية فى السنة الأولى

٢٧ من ٣٠ فى تاريخ آداب اللغة الانجليزية فى السنة الأولى

٢٧ « ٣٠ فى آداب اللغة الانجليزية فى السنة الثانية فى التحريرى والشفهى فى دور مايو

ونال النهاية العظمى فى تاريخ المذاهب الفلسفية فى السنة الأولى

٢٧ من ٣٠ فى تاريخ الشرق القديم فى السنتين الأولى والثانية

٢٥ « ٣٠ فى علم تقويم البلدان فى السنة الأولى

٢٨ « ٣٠ فى تاريخ الأمم الاسلامية فى السنة الثانية فى دور ديسمبر

توفيق المرعشلى أفندى : نال ٢٦ من ٣٠ فى علم مقارنة اللغات السامية وآداب اللغة العربية وتاريخ آداب اللغة الانجليزية

٢٥ « ٣٠ تاريخ الأمم الاسلامية وتاريخ آداب اللغة العربية وتاريخ الأمم الاسلامية

والنهاية العظمى فى تاريخ الشرق القديم .

٢٨ من ٣٠ فى تاريخ آداب اللغة الانجليزية

عبد الفتاح عبادة أفندى : نال ٢٣ من ٣٠ فى تاريخ الأمم الإسلامية فى السنة الأولى (دور مايو)

١٨ « ٣٠ فى علم تقويم البلدان فى السنة الأولى

٢٧ « ٣٠ فى تاريخ الأمم الاسلامية فى السنة الثانية

٢٠ « ٣٠ فى تاريخ آداب اللغة العربية فى السنتين الأولى والثانية فى دور ديسمبر

١٩١٣ — ١٩١٤

زاد عدد الطلبة المقيدين بالجامعة هذا العام زيادة عظيمة ، بالنظر إلى الأعوام الماضية ، وما ذلك إلا لأن الجامعة نهضت نهوضا ظاهراً وأصبحت لها مكانة سامية فى نفوس المتعلمين . ولا ريب أن هذه المكانة ستقوى وترسخ شيئا فشيئا كلما أخذت الجامعة تتم معداتها ، وتقطع أشواطا فى الطرق التى قررت السير فيها ، لإدراك غايتها ، وعاد إليها طلبتها من أوربة . فما كاد ثلاثة من أعضاء إرساليتها يباشرون إلقاء دروسهم بعد أوبتهم ، حتى توافد الطلاب من كل حدب على اختلاف أجناسهم وملهم .

وإن الذى يوازن بين عدد الطلاب فى العام الماضى ، وعددهم فى هذا العام يدرك لأول وهلة الفرق العظيم بين العامين ، ففى العام الماضى كان مجموع الطلبة ٧٥ أما فى هذا العام فعددهم ٣٢١ منهم ٩٤ من طلبة المدارس العالية ، و٤٨ من طلبة الأزهر والقضاء الشرعى ودار العلوم ، و٣١ من موظفى الحكومة و ٧٠ من طلبة المدارس الثانوية والخصوصية ، و ٩ من رجال القضاء والمحامين والمهندسين والأطباء ، يقابلهم فى العام الماضى على هذا الترتيب ٤ ، ١٠ ، ١٣ ، ٧ ، ٣

وهذا إحصاء ببيان جنسيات طلبة الجامعة المصرية ، ودياناتهم ، ابتداء من ١٥ نوفبر سنة ١٩١٣ لغاية ٥ مارس سنة ١٩١٤

الجنسية	رجال	نساء	جملة
مصريون . .	٢٤٠	١	٢٤١
إنجليز . . .	١	٣	٤
فرنسيون .	٢	٩	١١
بلجيكيون .	١	١	٢
يونانيون .	١	٣	٤
أسبانيون .	١	١	٢
ألمانيون . .	٤	٣	٧
إيطاليون .	—	٩	٩
عثمانيون . .	١٧	٢	١٩
هنود . . .	٣	—	٣
تتر	٨	—	٨
نمساويون .	٣	٣	٦
جراكسة . .	٥	—	٥
الجملة	٢٨٦	٣٥	٣٢١

المهنة	رجال	نساء	جملة
موظفون بالحكومة .	٣١	—	٣١
رجال قضاء	١	—	١
نظار مدارس ومدرسون	١٣	١	١٤
محامون	٣	—	٣
طلبة بالمدارس العالية .	٩٤	—	٩٤
طلبة بالمدارس الثانوية والخصوصية . .	٧٠	—	٧٠
طلبة بالأزهر ودار العلوم والقضاء	٤٨	—	٤٨
تجار	٢	—	٢
مهندسون . .	٣	—	٣
أطباء	١	١	٢
موظفون بمحال تجارية	٩	—	٩
مزارعون وبدون صناعة	١١	٣٣	٤٤
	٢٨٦	٣٥	٣٢١

الديانة	رجال	نساء	جملة
مسلمون .	٢٤٢	—	٢٤٢
مسيحيون .	٣٨	١٨	٥٦
إسرائيليون .	٦	١٧	٢٣
	٢٨٦	٣٥	٣٢١

امتحان العالمية للشيخ طه حسين

وفى يوم الثلاثاء الخامس من مايو سنة ١٩١٤ فى الساعة الخامسة مساء ، اجتمعت بدار الجامعة لجنة امتحان العالمية ، المؤلفة من الأستاذ محمد الخضرى رئيسا ، والأستاذين محمد المهدى ، ومحمود فهمى ، المدرسين بالجامعة ، والأستاذين اسماعيل رأفت بك وعلام سلامة المندوبين من نظارة المعارف أعضاء لامتحان الشيخ طه حسين ، الطالب بالجامعة المصرية ، وكان اجتماعها بهيئة علنية .

ناقشت الطالب في الرسالة التي قدمها في تاريخ أبي العلاء المعرى، ثم في العلمين اللذين اختارها، وهما الجغرافية عند العرب، والروح الدينية للخوارج، واستمرت المناقشة ساعتين وسبع دقائق، وبعد نهاية الاختبار اجتمعت للمداولة فيما يستحقه الطالب من الدرجات، فقررت أنه يستحق:

(ا) درجة جيد جدا في الرسالة.

(ب) درجة فائق في الجغرافية عند العرب.

(ج) درجة فائق في الروح الدينى للخوارج.

وفى منتصف الساعة الثامنة أعلنت هذه النتيجة للجمهور الذى احتشد فى قاعة الامتحان.

فارتاح مجلس الجامعة لهذه النتيجة، وقرر تبليغها لسمو الجناب العالى الخديوى، والتماس تقديم الشيخ طه حسين لأعتابه الكريمة، بإشارة برقية هذا نصها:

حضرة ياور جناب خديوى المنتزة.

الجامعة المصرية المشمولة برعاية الحضرة الفخيمة الخديوية عقدت البارحة لأول مرة امتحانا علنيا، تقدم إليه الطالب الشيخ طه حسين الكفيف البصر لنوال الدكتوراه في الآداب، وقد فاز فى هذا الامتحان فوزا باهرا، ونال فيه أعلى الدرجات. وهذه أول ثمرة من غرس ولى النعم، فمجلس إدارة الجامعة يلتمس من مكارم الجناب العالى الخديوى، إن سمح وقته الثمين الإذن السامى بحظوة الطالب المذكور بالمثول بين يدى سموه.

وكيل الجامعة

إمضاء: شفيق

ولما كان سعادة الدكتور محمد علوى باشا قد وقف ابتداء من عام ١٩١٣ على روح ابنه المرحوم حسين علوى، مبلغا سنويا قدره عشرة جنيهات، يصرف لمن ينبغ من طلاب الجامعة المصرية.

فقدصرفت مكافأة سنتى ١٩١٣ و١٩١٤ إلى الشيخ طه حسين، الذى امتاز بتفوقه فى الدراسة، وبنواله إجازة العالمية فى قسم الآداب، بدرجات عالية جداً.

* * *

ولما كانت الجامعة قد استأذنت فى أن يتشرف الدكتور طه حسين بالمثول بين يدى سمو الجناب العالى الخديوى، تفضل سموه وأذن فى ذلك.

ففى الساعة الرابعة من مساء يوم الثلاثاء ١٢ من مايو سنة ١٩١٤ تشرف صاحب السعادة أحمد شفيق باشا وكيل الجامعة المصرية بالمثول بين يدى الجناب العالى ، وقدم إلى سموه الدكتور طه حسين،فتلقاهما سموه حفظه الله ، بما عهد فيه من البشاشة والبشر ، وأظهر من العطف على الجامعة وخريجها ما يستحقان أن يهنئا به ، ولبثا بين يديه مدة من الزمن ، وكان سموه يتفضل ويسأل سعادة شفيق باشا عن كيفية امتحان الدكتور طه حسين ، وموضوعه ، وأسماء الممتحنين ، والدرجات التى نالها فى الامتحان ، فإذا شرح لسموه ذلك ، وعلم أيضاً أنه أمضى امتحانات آداب اللغة الفرنسية ، أظهر من السرور والابتهاج ، ومن الاعجاب بنتيجة الجامعة المصرية ، والاستبشار بجمال مستقبلها ، ما هو ضمان لحسن منزلة الجامعة من قلب الخديوى حفظه الله ، وعظم حظها من عطفه السامى ، ومعونته المالية ، وقد أعجب سموه إعجاباً خاصاً ، حين علم أن الدكتور طه حسين قد درس الفرنسية ، وأدى فى آدابها امتحانا نال فيه ٢٨ من ٣٠ درجة ، وقد تفضل سموه فسأل الدكتور طه حسين عن مبدأ دراسته ، وعن المدة التى قضاها فى الأزهر الشريف ، ولما علم سموه بعزم الجامعة المصرية على إرسال الدكتور طه حسين إلى أوربة لإتمام درسه هناك ، أظهر من الرضا بذلك ، والسرور له ، ما شجع الدكتور طه حسين على كل ما عسى أن يلقى من المتاعب فى سبيل العلم وتحصيله ، لنفع الأمة والجامعة المصرية . ثم مثل الدكتور طه حسين بين يدى المليك وقال :

مولاى :

« إن الجامعة إنما هى من غرس يدك الكريمة ، وربيبة نعمتك الشاملة ، وإنما أنا ثمرة من ثمارها ، وأثر من آثارها ، فليس عجيباً أن تكون حياتى مثال الإخلاص والولاء لحضرتك الفخيمة ، وشخصك الكريم ، بذلك أدين الله وأعاهد مولاى » . فارتاح الخديوى إلى هذا الكلام ، وشكر الدكتور ووكيل الجامعة شكراً جميلا ، وانصرفا من لدى سموه وألسنتهما منطلقة بالثناء عليه ، والدعاء له ، بدوام العز ، وطول البقاء .

١٩١٤–١٩١٥

بلغ عدد الطلبة المقيدين بالجامعة المصرية فى هذه السنة ٢٧٧ طالبا ، ولولا الأزمة التى أصابت الناس من جراء الحرب ، وعاقت كثيرين من الطلبة عن طرق أبواب المعاهد العلمية ، على اختلاف أنواعها ، مع شوقهم إلى العلم ، لكان الإقبال عظيما . على أن الجامعة لم تأل جهدا فى تشجيع الطلاب للالتحاق بها ، نخفضت رسوم التعليم ، لئلا يحرموا اجتناء ثمار العلم ، والمثابرة على الانتفاع به .

وهذا إحصاء للطلبة المقيدين بالجامعة :

طلبة	قسم الآداب			الفرع الجنائى			دروس عمومية اقتصاد سياسى		
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة
منتسبون	١٦	—	١٦	١٧	—	١٧	—	—	—
مستمعون	٦٩	٦٠	١٢٩	٢٠	—	٢٠	٩٥	—	٩٥
الجملة	٨٥	٦٠	١٤٥	٣٧	—	٣٧	٩٥	—	٩٥

إحصاء لجنسية طلبة الجامعة المصرية ومهنتهم

الجنسية	رجال	نساء	جملة	المهنة	رجال	نساء	جملة
مصريون	١٨٩	١٤	٢٠٣	موظفون بالحكومة	٣٢	—	٣٢
انجليز	—	٨	٨	رجال قضاء	٧	—	٧
فرنسيون	٦	٢٢	٢٨	نظار مدارس ومدرسون	١٣	٣	١٦
عثمانيون	١٠	٢	١٢	محامون	٥	—	٥
إيطاليون	٤	٧	١١	طلبة بالمدارس العالية	٥٩	—	٥٩
روسيون	٤	—	٤	طلبة الثانوى والخصوصى	٢٩	—	٢٩
يونانيون	٢	٢	٤	طلبة الأزهر والقضاء ودار العلوم	١٥	—	١٥
سويسريون	١	—	١	تجار ومزارعون	٥	—	٥
هولانديون	١	—	١	مهندسون	٣	—	٣
أسبانيون	—	٥	٥	موظفون بمحال تجارية	١	٢	٣
				طلبة بالمدارس الأهلية	٤٧	٤٩	٩٦
				أشخاص بدون صناعة	١	٦	٧
الجملة	٢١٧	٦٠	٢٧٧		٢١٧	٦٠	٢٧٧

١٩١٥-١٩١٦

عملت الجامعة امتحانات خصوصية في مايو سنة ١٩١٦، فتقدم سبعة عشر طالبا، نجح منهم أربعة عشر طالبا، في كل المواد التي تقدموا لها، وأما الثلاثة الآخرون فقد نجح منهم طالب في كل المواد التي تقدم لها، إلا تاريخ الأمم الإسلامية، ورسب آخر في هذه المادة، ثم تغيب في امتحانات المواد الأخرى، وتأخر الثالث عن حضور الامتحانات كلها.

وفي هذا الجدول بيان نتيجة هذه الامتحانات:

النهاية العظمى ٣٠ — النهاية الصغرى للنجاح ١٨

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية	تاريخ الأمم الاسلامية	[illegible]	تاريخ الشرق القديم	تاريخ المذاهب الفلسفية	انجليزي أو فرنسي
مدموازيل لويز كيارير و (مستمعة)						٢٨
مدموازيل ديلانكر (مستمعة) . .						٢٦
الشيخ محمد ابراهيم الجزيري (مستمع)	٢٩			٢٤		
محمد السيد شادي					٣٠	
الشيخ أحمد عمارة	٢٨	٢٧		٢٢		
عبد الحميد العبادي		٢٩	٢٩	٢٧		٢٥
الشيخ محمد على النويري	٢٧	١٥	٢٠	٢١	٢٤	
الشيخ عبد الحكيم كشك		٥		غائب	غائب	
الشيخ حسن حمزه عبد الصمد . . .	٢٧	٢٦		٢٤		
حسن ابراهيم حسن	٢٣	٢٦	٢٧	٢٦	٢٩	٢٣
أحمد بيلى أفندى	٢٢	٣٠	٢٦	٢٦	٢٩	٢٢
الشيخ سيد رضوان عثمان		غائب		غائب	غائب	
الشيخ على مصطفى أبو درة . . .	٢٩	٢٨		٢٤		
الشيخ محمد مطاوع نصير				—	٣٠	
الشيخ محمد عليوه مصطفى		٢٩		غائب	٣٠	
فرناند كوهين (مستمع)						٢٥
جبريل سعد (مستمع).						٢٣

ومن الإحصاء الآتي يتبين أن مجموع عدد الطلبة المقيدين بالجامعة في السنة الدراسية ٩١٥ — ٩١٦ هو ٣٥٥ طالبا، وهو أكبر عدد قيد في الجامعة بالنسبة إلى السنوات السابقة، إذا استثنينا السنتين الأوليين، حتى كانت الدروس تلقى كمحاضرات عمومية.

وهذا هو الإحصاء :

أقسام الدراسة	قسم الآداب			قسم العلوم الجنائية			قسم العلوم الاقتصادية والمالية			المجموع
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	
منتسبون . .	٢٩	—	٢٩	١٢	—	١٢	٤٢	—	٤٢	٨٣
مستمعون . .	١١٦	٨٤	٢٠٠	١٩	٤	٢٣	٤٩	—	٤٩	٢٧٢
المجموع	١٤٥	٨٤	٢٢٩	٣١	٤	٣٥	٩١	—	٩١	٣٥٥

١٩١٦ — ١٩١٧

قامت الجامعة بعمل الامتحانات الخصوصية لطلبة قسم الآداب مرتين ، فى المدة من نوفبر سنة ١٩١٦ لغاية مايو سنة ١٩١٧ فكانت النتيجة طيبة جداً ، كما يتبين من الجداول الآتية ، المتضمنة لتفصيلات هذه النتائج :

دور نوفبر سنة ١٩١٦

النهاية العظمى للنجاح ٣٠ — النهاية الصغرى للنجاح ١٨

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية وتاريخها	تاريخ الأمم الاسلامية	تاريخ المذاهب الفلسفية	تقويم البلدان ووصف الشعوب	تاريخ الشرق القديم
الشيخ محمد كامل الغمراوى (مستمع)	غائب				
الشيخ محمد ناصف . (منتسب)	٢٩	٣٠	٣٠	—	٢٥
الشيخ أحمد أحمد عمارة . (منتسب)			٢٩	٢٧	
الشيخ عبد الحكيم السباعى كشك (منتسب)	غائب			غائب	
الشيخ محمد عبد المطلب حجاب (منتسب)	غائب	غائب	غائب		
عبد الحميد العبادى أفندى (منتسب)	٣٠		٣٠		
حسين شوقى أفندى . . (منتسب)	٢٤		٢٨	٢٢	
الشيخ حسن حمزة عبد الصمد (منتسب)			٢٨		
الشيخ محمد محمد على النويرى (منتسب)		٢٢			

النتيجة العمومية بالنسبة الى العلوم

أسماء العلوم	عدد الطلبة المتقدمين للامتحان	عدد الناجحين	عدد الغائبين	الجملة
آداب اللغة العربية وتاريخها	٦	٣	٣	٦
تاريخ الأمم الاسلامية . .	٣	٢	١	٣
« المذاهب الفلسفية . .	٦	٥	١	٦
« البلدان ووصف الشعوب	٣	٢	١	٣
« الشرق القديم . . .	٢	١	١	٢

دور مايو ١٩١٧

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية وتاريخها	تاريخ الأمم الاسلامية	الجغرافية ووصف الشعوب	تاريخ الشرق القديم	الفلسفة العامة وتاريخها	الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	تاريخ آداب اللغة الانجليزية	تاريخ آداب اللغة الفرنسية	مقارنة اللغات السامية
أحمد أفندى بيلى . منتسب	٢٦	٢٧	٢٥		٢٦	٢٧	٢٤		
حسن أفندى ابراهيم حسن «	٢٨	١٧	٢٧		٢٨	٢٥	٢٨		
حسن أفندى شوقى . . «						٢٦			
عبد الحميد أفندى العبادى «	٣٠	٣٠					٢٨		
عبد العزيز أفندى محمد «					٢٥	٢٤	٢٠		
حسن فهمى الدجانى . «	٢٧	٢٩			٢٨	٢٧			
محمد كمال حلمى . . . «	٣٠			٢٨		١٧			٢٨
توفيق حامد المرعشلى . «						٢٧			
محمد السيد شادى						٢٩،٢٤			
الشيخ حسن حمزة عبد الصمد	٢٩	٢٧			٢٩	٢٩			
الشيخ محمد على النورى . .	غائب	٢٢	١٥		٢٠	١٨			
الشيخ زكى عبد السلام مبارك	٢٩	٢٩	٢٧		٣٠	٣٠		٢٠	
على أفندى مظهر . مستمع	٢١	٢٥			٢١	٢٣			
أحمد أفندى فاضل . . «							٢٣		
عثمان أفندى صبرى . . «								٢٦	
مدموازيل أتافروجيا . .							٢٤		
مدموازيل دى لاتكر . .							١٧		
مسيو سلفادور فيرو . . .								٢٢	

وقد اقتضى عدم وجود أستاذ لمادة تاريخ الشرق القديم ، أن لجأت الجامعة الى حضرة الأستاذ أحمد كمال بك العالم الأثرى ، ليرأس لجنة امتحان هذه المادة فى دورى الامتحان .

وكذا لجأت الجامعة الى جناب الأب لامنس ، ليرأس لجنة مقارنة آداب اللغة السامية ، لعدم وجود أستاذها .

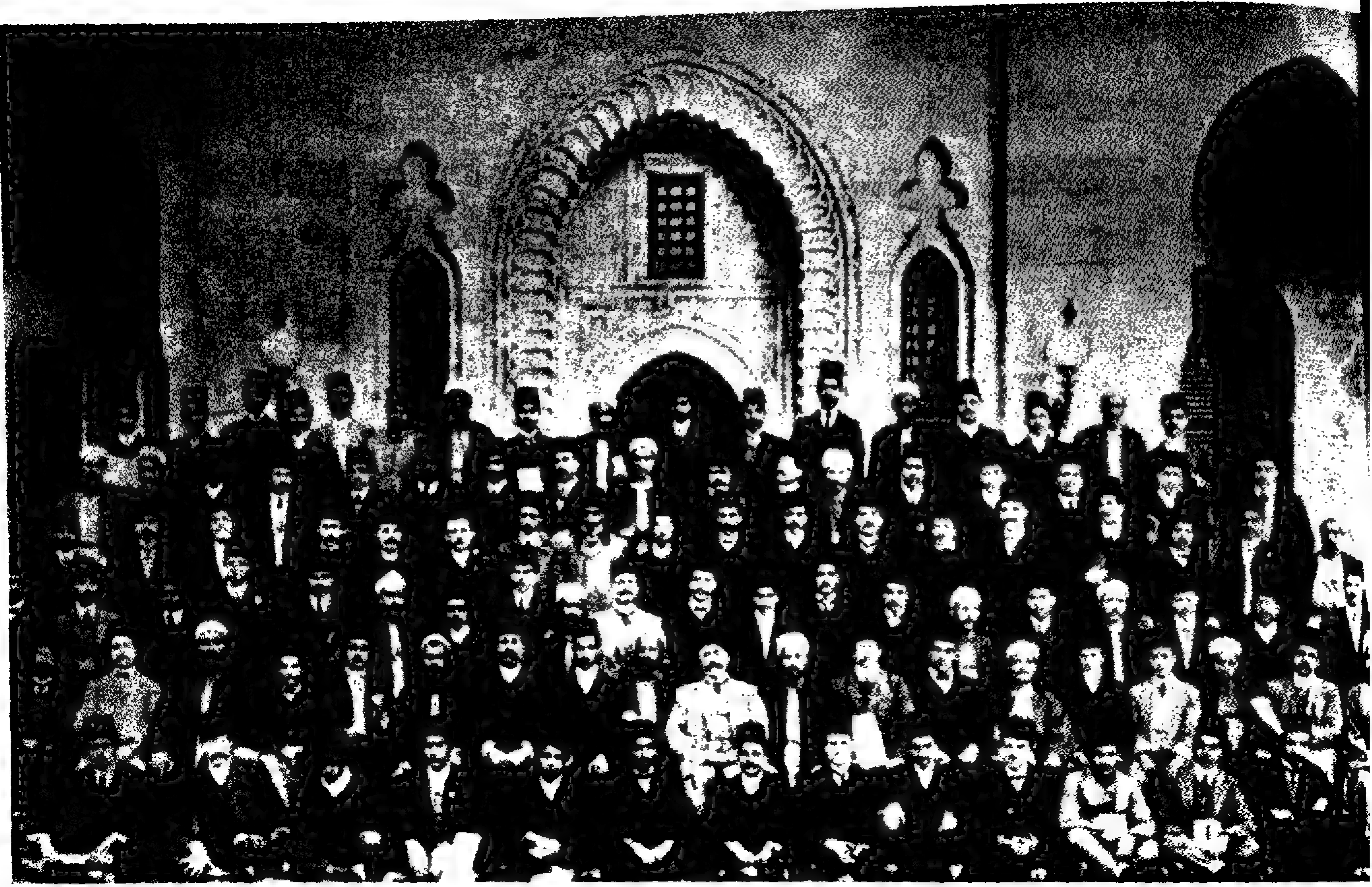
وتألفت لجان امتحان قسم العلوم الجنائية من أساتذة هذا القسم وأعضاء من وزارة الحقانية لكل مادة لجنة .

وقد عمل فى شهر يناير سنة ١٩١٧ امتحان الدبلوم للطلبة الذين حضروا دروس العام الدراسى السابق ١٩١٥ — ١٩١٦ ، فتقدم للامتحان ٤ طلبة من بين ١٢ حضروا الدروس مع المواظبة .

وهذا بيان أعضاء الامتحان :

جناب مستر هل . . .	قانون العقوبات المقارن
حضرة أحمد أمين بك . .	
« الدكتور عبدالحميد بدوى بك	
« الدكتور حسن نشأت .	
« محمود حسن أفندى . .	

« محمد حلمى عيسى بك .	تحقيق الجنايات المقارن
« الدكتور محمد بهى الدين بركات	
« الدكتور حسن نشأت .	
« الدكتور عبدالحميد بدوى بك	
« محمود حسن أفندى .	



الحضارة الاسلامية — طلبة الجامعة المصرية فى سنة ١٩٠٩

(الجالسون فى الصف الأول من اليمين) (١) محمد خليل فهمى بك (الثانى) ، (٢) كمال حلمى بك المحامى (الرابع) ، (٣) الأستاذ عبد القوى عمار ، (٤) زكى بك حنا القاضى السابق (السادس) . (الجالسون فى الصف الثانى من اليمين) (٥) الأستاذ محمد حسن نائل المرصفى (الخامس)، المرحوم الأستاذ محمد مصطفى رمضان (السادس) ، الاستاذ محمد عزت القاضى السابق (السابع) ، (٦) أحمد زكى باشا (التاسع). (الواقفون فى الصف الثالث من اليمين) (٨) الدكتور محمد كامل مرسى باشا مدير جامعة فؤاد الأول (الخامس) ، (٩) الشيخ دراز (السادس) (١٠) السيد على بك فكرى (السابع) ، المرحوم الاستاذ محمود عفيفى (التاسع) ، (١١) أبو شادى بك المحامى (الحادى عشر) ، هنرى بك أبادير مدير المخازن بوزارة الصحة سابقا (الثانى عشر) ، كامل افندى أيوب باشكاتب مديرية سابقا (الثالث عشر) ، (١٢) محمد سعيد عبد المنعم بك (الخامس عشر) . (الواقفون فى الصف الرابع من اليمين) (١٣) السيد محمود الزناتى (الأول) ، (١٥) الأخ محمد رفعت (الرابع) ، الأستاذ طه افندى على مدير حسابات الجامعة المصرية سابقا (الحادى عشر) ، (١٦) الأستاذ راغب اسكندر بك المحامى (الثانى عشر) ، (١٧) الأستاذ توفيق سكاروس بك (السادس عشر) . (الواقفون فى الصف الخامس من اليمين) الأستاذ فهيم سليمان قاض سابقا (الثالث) ، الأستاذ زكى جاب الله المحامى بالاسكندرية (الرابع) ، الأستاذ محمد صادق سعد القاضى سابقا (الخامس) ، (١٨) معالى الدكتور طه حسين بك وزير المعارف (السادس عشر)



صورة تمثل طلبة قسم اللغة الفرنسية يتوسطهم مسيو بوثليه سنة ١٩٠٩ . وممن ظهروا فى الصورة حسب ترتيبهم فى الصف الأول الثانى من اليمين حبيب بك حسن . والثانى فى الصف الثانى من اليسار راغب اسكندر بك . والأول فى الصف الثالث من اليمين الدكتور محمد سلطان بك ، والخامس كمال حلمى بك ، والسابع توفيق اسكاروس بك ، والتاسع عبد الحميد بدوى باشا



طلبة قسم الآثار بالجامعة المصرية يتوسطهم المرحوم أحمد كمال بك أستاذ علم الآثار . ومن ظهروا فى الصورة حسب ترتيبهم فى الصف الأول ، من اليمين الى اليسار : الأستاذ نصيف زكى بك المستشار سابقاً والمحامى حالياً وهو الأول فى الجالسين ، والمرحوم توفيق اسكاروس بك الخامس ، والمرحوم الأستاذ محمد حسن نائل المرصفى الصحفى التاسع . وظهر فى الصف الثانى من اليمين الدكتور محمد أمين نور بك الرابع ، والشيخ حسن عبد القادر المحامى وعضو الشيوخ الخامس ، والدكتور طه حسين بك وهو التاسع وكان يلبس الجبة والعمامة ، كما ظهر فى الصف الثالث المرحوم عبد الستار الباسل بك ، والأستاذ جلال الدين حفنى ناصف وأمين الرفاعى بك ، وهارون سليم باشا

جناب مستر كالوياني	تحقيق الجنايات العملى
حضرة محمد توفيق رفعت بك .	
« محمود حسن أفندى .	
« حسين رمزى أفندى .	
حضرة أحمد زكى أبو السعود بك	علم الاجتماع الجنائى
« عبد الحميد مصطفى بك .	
« حسين رمزى أفندى .	
« الدكتور عبد الحميد بدوى بك	
« الدكتور محجوب ثابت .	
الدكتور محمود ماهر بك . .	الطب الشرعى
« حامد زهران بك . .	
« محجوب ثابت . .	
الدكتور حسن نشأت . .	
محمود حسن أفندى . . .	
الدكتور محمود ماهر . . .	علم أمراض النفس
« حامد زهران . .	
جناب الدكتور فالنتان . .	
حضرة حسين رمزى أفندى .	
الدكتور محجوب ثابت . .	

فكانت النتيجة نجاح اثنين من الأربعة بالدرجات المبينة بالجدول الآتى :

الحد الأقصي لدرجات كل مادة ٢٠

الحد الأدنى للنجاح فى المادة الواحدة ٥

الحد الأقصى لمجموع درجات المواد كلها تحريريا وشفويا . . ٢٤٠

الحد الأدنى للنجاح فى مجموع درجات الامتحانات التحريرية والشفوية ١٤٤

أسماء الطلبة	قانون العقوبات المقارن		تحقيق الجنايات المقارن		تحقيق الجنايات العملى		الطب الشرعى		علم الاجتماع الجنائى		علم أمراض النفس		الجملة	ملاحظات
	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى		
عبد الحميد رشدى افندى . . .	١١	١٠	١١	١١	١٢	١٢	١٥	١٠	٨	١٠	١٠	١٠	١٣٠	ساقط
عبد اللطيف طلعت افندى . . .	١٤	١٤	١٤	١٤	١٠	١٤	١٥	١٣	١٥	١٣	٨	٧	١٥١	ناجح
عياد سعد	٧	١٢	١٢	١٠	١٣	١٢	١٠	١٠	٩	٨	١٩	٩	١٢٨	ناجح
محمود محمد مصطفى	١٥	١٦	١٢	١٦	١٢	١٤	١٦	١٤	١٦	١٦	١٤	١٢	١٧٣	ساقط

١٩١٧-١٩١٨

عملت امتحانات قسم الآداب فى دورى نوفبر ١٩١٧ ومايو سنة ١٩١٨ وكذلك امتحانات دبلوم العلوم الجنائية فى يناير سنة ١٩١٨ فكانت النتيجة ما يأتى :

قسم الآداب — الامتحانات الخصوصية لدور نوفبر سنة ١٩١٧

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية	تاريخ الأمم الاسلامية	الجغرافية ووصف الشعوب	الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	الفلسفة العامة وتاريخها	الآداب الانجليزية	الآداب الفرنسية
حسن فهمى الدجانى منتسب	—	—	٢٤	—	—	—	راسب
الشيخ حسن حمزة عبد الصمد »	—	—	غائب	—	—	—	—
محمد السيد شادى . . . »	—	—	—	—	—	—	راسب
عبد العزيز محمد . . . . »	غائب	غائب	٢٠	—	—	—	—
عبد الحميد العبادى . . »	—	—	٣٠	٢٩	٢٨	—	—
على مظهر أفندى	—	—	٢٣	—	—	٢٣	—
الشيخ محمد على النويرى .	١٦	--	١٦	—	—	—	—
الشيخ محمد ابراهيم الجزيرى	٣٠	٢٨	٢٨	٣٠	٢٨	—	راسب

دور مايو سنة ١٩١٨

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية وتاريخها	تاريخ الأمم الاسلامية	الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	الفلسفة العامة وتاريخها	آداب اللغة الانجليزية	آداب اللغة الفرنسية
أحمد أفندى بيلى . . . . . منتسب	٢٦	—	٢٩	—	—	—
حسن أفندى ابراهيم حسن . . »	٢٦	—	٢٨	—	—	—
الشيخ زكى مبارك	٣٠	٢٧	٣٠	٣٠	—	٢٦
الشيخ محمد مطاوع نصير	—	—	٣٠	—	—	—
الشيخ محمد محمد النويرى . . .	٢٤/١٦-١٧ ، ٢٤/١٧-١٨	—	٢٠	—	—	—
الشيخ على مصطفى الوردة . . .	٢٩	—	٣٠	٣٠	—	—
الشيخ محمد ابراهيم الجزيرى . .	—	—	—	—	—	٢١
الشيخ شحاته عوض شحاته . . .	غائب	غائب	غائب	غائب	—	—
حسن فهمى الدجانى	—	غائب	٢٩	٢٠	—	١٢
على مظهر	٢٥	٢٢	٢٨	٢٨	—	—
عبد الحميد العبادى	٢٩	—	٣٠	—	—	—
محمد أفندى صادق	٢٢	٢٢	٢٥	٢٥	—	—
حسن نافع . . . . . . مستمع	—	—	٣٠	٢٧	—	—
عثمان صبرى . . . . »	—	—	—	—	—	٢٩
محمد على نسيم . . . . . . »	٢٢	٢٥	٢٥	٢٦	—	—
مدموازيل أنا فروجيا	—	—	—	—	—	—

قسم العلوم الجنائية — نتيجة امتحان الدبلوم ابريل سنة ١٩١٨

أسماء الطلبة	قانون العقوبات المقارن		تحقيق الجنايات المقارن		تحقيق الجنايات العملي		الطب الشرعي		علم الاجتماع الجنائي		علم أمراض النفس		الجملة	ملاحظات
	تحريري	شفوي	تحريري	شفوي	تحريري	شفوي	تحريري	شفوي	تحريري	شفوي	تحريري	شفوي		
عبد الحميد رشدي افندي . . .	١٢	١٢	١٥	١٣	١٤	١٢	١٣	١٢	١٣	١٣	١١	١٠	١٥٢	ناجح
علي عبد الحميد افندي	٥	١٠	٥	٩	١٥	١٦	٩	١١	١٢	١٤	١١	١٣	١٣٠	راسب
أحمد محمد حسن افندي . . .	١٣	١٢	١٧	١٤	١٨	١٦	١٥	١٨	١٧	١٧	١٧	١٣	١٩٠	ناجح

قسم الحقوق :

كان عدد المنتسبين في السنة الأولى ٨٩ طالباً نجح منهم الى السنة الثانية ١٦ فلم تر الجامعة أن تحرمهم الاستمرار على تلقي دروسهم بها وأنشئت لهم سنة ثالثة .

إحصائية الطلبة بأقسام الدراسة

أقسام الدراسة	قسم الآداب			قسم العلوم الجنائية			قسم الحقوق			المجموع
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	
منتسبون . .	٣٣	—	٣٣	٢٧	—	٢٧	٨٩	—	٨٩	١٤٩
مستمعون . .	٦٢	٣	٦٥	٣	١	٤	—	—	—	٦٩
المجموع	٩٥	٣	٩٨	٣٠	١	٣١	٨٩	—	٨٩	٢١٨

١٩١٨—١٩١٩

إحصائية الطلبة بأقسام الدراسة فى السنة الدراسية ١٩١٨ — ١٩١٩

أقسام الدراسة	قسم الآداب			قسم العلوم الجنائية			قسم الحقوق		
	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة	رجال	نساء	جملة
منتسبون . .	٣٠	—	٣٠	٣٤	—	٣٤	٩٦	—	٩٦
مستمعون . .	١٥	١	١٦	١	—	١	—	—	—
الجملة	٤٥	١	٤٦	٣٥	—	٣٥	٩٦	—	٩٦

طلبة الحقوق

السنة	عدد	طلبة	عدد
أولى . .	٦٦	الطلبة المنتسبون بجميع الأقسام	١٦٠
ثانية . .	١٧	الطلبة المستمعون بجميع الأقسام	١٧
ثالثة . .	١٣		
الجملة	٩٦	الجملة	١٧٧

المهنة	رج	نس	مج	الجنسية	رج	نس	مج
موظفون بالحكومة	٢١	—	٢١	مصريون .	١٧٢	—	١٧٢
رجال قضاء	—	—	—	سوريون .	٢	—	٢
محامون	٤	—	١	فرنسيون .	١	—	١
نظار مدارس ومدرسون . .	٨	—	٨	أتراك . .	١	—	١
طلبة دار العلوم، القضاء، الأزهر	١٩	—	١٩	إيطاليون .	—	١	١
موظفون بمحال تجارية . . .	١	—	١				
طلبة بالمدارس العالية	١٠	—	١٠				
طلبة أحرار	١١١	١	١١٢				
طلبة بالمدارس الخصوصية والثانوية	١	—	١				
من ذوى الأملاك ومزارعون .	١	—	١				
الجملة . .	١٧٦	١	١٧٧	الجملة	١٧٦	١	١٧٧

١٩١٩—١٩٢٠

قسم الآداب :

تقدم فى خلال السنة الدراسية الأخيرة لامتحان العالمية إثنان من الطلبة المنتسبين على النظام القديم الذى يجيز لهم التقدم مباشرة لامتحان العالمية بغير الحصول على شهادة الليسانس .

فعقد الامتحان الأول لحضرة أحمد أفندى يلى فى يوم الخميس ٢٩ من ابريل سنة ١٩٢٠ بهيئة علنية ، وتقدم الطالب أمام لجنة الامتحان التى شكلت برياسة حضرة صاحب العزة الأستاذ إسماعيل رأفت بك ، وعضوية حضرات الأساتذة الشيخ عبد الوهاب النجار ، والمستر برسى وايت من الجامعة المصرية ، وأحمد رفعت أفندى ، ومحمد فهيم أفندى ، والشيخ أحمد الإسكندرى مندوبين من قبل وزارة المعارف ، ونوقش الطالب فى رسالته التى وضعها عن « حياة صلاح الدين الأيوبى » ، وفى موضوعين اختارهما كنص اللائحة ، وهما :

١ — سكان شمال إفريقية .

٢ — يوليوس قيصر .

فنجح فى الامتحان بدرجة « جيد » ومنح لقب دكتور فى الآداب من الجامعة .

وعقد الامتحان الثانى لحضرة محمد أفندى كمال حلمى فى يوم الاثنين ١٧ من مايو سنة ١٩٢٠ بهيئة علنية كذلك .

وكانت لجنة الامتحان مؤلفة برياسة حضرة صاحب العزة إسماعيل رأفت بك ، وعضوية حضرات الأساتذة الدكتور أحمد ضيف ، والكونت دى جلارزا من الجامعة المصرية ، والشيخ علام سلامة ، والشيخ أحمد عبده خير الدين ، مندوبين من قبل وزارة المعارف ، ونوقش الطالب فى رسالته التى وضعها عن « أبى الطيب المتنبى » ولكنه لم ينجح فى الامتحان .

وقد أجرى امتحان الحصول على شهادة الليسانس بحسب النظام الجديد للمرة الأولى فى أول فبراير سنة ١٩٢٠ ، واستمر القسم التحريرى منه إلى ٩ من فبراير سنة ١٩٢٠ ، ثم بدئ بالقسم الشفوى فى ٢١ من فبراير واستمر إلى ٢٩ منه . وتقدم لهذا الامتحان ثلاثة من الطلبة ، فنجحوا جميعا واستحقوا إجازة الليسانس . وهذا بيان الدرجات التى حصلوا عليها فى مختلف المواد .

قسم الآداب — نتيجة الامتحانات التحريرية والشفوية لليسانس

أعلا الدرجات ٣٠

أقل الدرجات للنجاح فى مواد الآداب العربية والأفرنكية ١٨

أقل الدرجات للنجاح فى باقى المواد ١٥

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية		آداب اللغة الفرنسية		آداب اللغة الانجليزية		الجغرافيا ودروس طبيعية		تاريخ الشرق القديم		تاريخ الأمم الإسلامية		الفلسفة العربية وعلم الأخلاق		الفلسفة العامة وتاريخها		مجموع الدرجات	النتيجة
	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى	تحريرى	شفوى		
حسن ابراهيم حسن أفندى	١٨	١٧	—	—	٢٨	٢٤	٢٤	٢٤	٢٥	٢٦	٢٠	—	—	٢٠	—	٢٠	٢٨٠	مقبول
الشيخ محمد ابراهيم الجزيرى	٢٠	١٩	٢١	١٩	—	—	٢٤	٢٣	٢٤	٢٠	٣٠	٢١	—	٢٢	—	٢٠	٢٦٨	»
على مظهر أفندى . . .	١٨	١٩	—	—	٢٦	١١	—	٢٣	—	٢٢	٢٦	٢٣	١٩	٢٢	١٧	٢٢	٢٥٨	»

وعقدت الامتحانات الشفوية متأخرة بالنسبة للدور الثانى ١٩١٩ الذى كان المتاد أن يكون فى شهر نوفبر ، إذ عملت الامتحانات ابتداء من ٢١ فبراير ١٩٢٠ إلى ٢٩ منه ، والسبب راجع إلى تعطيل الدروس بسبب الاضطرابات .

وبدأت امتحانات الدور الأول لسنة ١٩٢٠ فى ٢٢ مايو ، واستمرت إلى ٣٠ منه .

وهذا بيان تفصيلى لنتيجة هذه الامتحانات :

نتيجة الامتحانات الشفوية للسنة الدراسية ١٩١٨ — ١٩١٩ الدور الثانى

الأسم	آداب اللغة العربية	تاريخ الأمم الإسلامية	تاريخ الشرق القديم	الجغرافيا ودروس طبيعية	الفلسفة العربية والأخلاق	الفلسفة العامة وتاريخها	آداب اللغة الانجليزية	آداب اللغة الفرنسية
حسن فهمى الدجانى منتسب	٢٨	١٩	٢٠	٢١	٢١	٢١	—	٢١
الشيخ على مصطفى أبودرة »	—	—	—	٢٦	٢٩	٢٨	—	—
اسماعيل أفندى لبيب . »	٢٤	١٩	٢٠	٣٠	٢٥	٢٤	—	—
محمد السيد شادى . . »	—	—	—	—	—	—	—	٢٤
محمد على نسيم . . مستمع	٢٤	٢٥	—	—	٢٣	٢١	٢٠	٢٥
عثمان أفندى صبرى . »	—	—	—	—	—	—	—	٢٥
أنا فروجيه . . . مستمعة	—	—	—	—	—	—	٣٠	—

النتيجة : ٤ منتسبون } نجحوا فى جميع ما تقدموا لامتحانه من المواد .
« : ٣ مستمعون }

نتيجة الامتحانات الشفوية

للسنة الدراسية ١٩١٩ — ١٩٢٠ مايو سنة ١٩٢٠ (الدور الأول)

النتيجة : منتسبون ٥ منهم ٢ نجحا فيا تقدما إليه من المواد ، و ١ لم ينجح فى المادة التى تقدم إليها ولم يحضر امتحان المواد الأخرى ، و ٢ لم يحضرا الامتحان ، و ٣ مستمعون لم يحضروا الامتحان .

امتحان دبلوم العلوم الجنائية :

لم يعقد فى هذا العام امتحان الدبلوم لأنه بالرغم من دعوة الطلبة حتى من لم يكن مواظباً منهم إلا بنسبة ٥٠ ٪ لم يتقدم للامتحان إلا واحد فرأى مجلس القسم أنه لا يمكنه إجراء الامتحان لطالب واحد.

أما امتحانات قسم الحقوق فى هذا العام فقد قررت وزارة المعارف تأجيلها إلى منتصف أكتوبر سنة ١٩٢٠ بسبب ما وقع من التأخير غير العادى فى افتتاح السنة الدراسية .

وهذا بيان تفصيلى لعدد الطلبة الذين حضروا دروس الجامعة فى أقسامها المختلفة فى السنة الدراسية ١٩١٩ — ١٩٢٠

القسم	عدد المستمعين							الجملة
	نوفبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	
الآداب								
آداب اللغة العربية . .	١١٣	٢٠٧	٢٣٨	١٠٣	٧٢	٤٥	—	٧٧٨
تاريخ الشرق القديم . .	٠	٨٩٨	٢٦٩	٢٣٢	١٠٨	٨٩	٦٧	١٧١٨
تاريخ الأمم الاسلامية .	٥٩	١٠٨	٩٣	٥٠	٦١	٤٦	—	٤١٧
الفلسفة العامة وتاريخها .	٦٣	١١٨	١١١	٧٠	٥٩	٤٦	—	٤٦٧
الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	٧٧	١٣٠	٨٩	٦٠	٧٩	٥٧	—	٤٩٢
تقويم البلدان ووصف الشعوب	١٢	٦٦	٣٢	٣٣	٦٠	٣٠	—	٢٣٣
آداب الفلسفة الانجليزية .	—	٨٧	٨٥	٥١	١٩	٣	—	٢٦٢
آداب الفلسفة الفرنسية .	—	١٧٤	١٠٠	١٥٠	٨٠	١٤	—	٥١٨
العلوم الجنائية								
قانون العقوبات المقارن .	١	—	—	—	٣٣	١٤	١٤	٦٢
قانون الجنايات المقارن .	١٨	—	—	—	٣٣	١٠	٨	٦٩
تحقيق الجنايات العملى .	—	—	—	—	٢٥	١٤	٦	٤٥
علم الاجتماع الجنائى . .	٣٠	—	—	—	٤٠	٣٩	١٣	١٢٢
الطب الشرعى . . .	٥٠	—	—	—	٣٧	٣٢	١٠	١١٩
علم أمراض النفس . .	١٩	—	—	—	٣٦	٢٧	٦	٨٨
							المجموع	٥٣٩٠

وفى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ أرسل الأستاذ حسن ابراهيم حسن ، الطالب بقسم الآداب الخطاب الآتى :

حضرة صاحب المعالى المراقب العام للجامعة المصرية

أتشرف بأن أقدم للجامعة الرسالة التى وضعتها فى التاريخ الاسلامى ، لامتحان العالمية ، عنوانها تاريخ عمرو بن العاص رضى الله عنه .

وقد أخذت المواضيع الثلاثة الآتية للمناقشة فى إثنين منها حسب لائحة قسم الآداب :

١ — طبقتا العرب والسواحلية بشرق إفريقية : علم وصف الشعوب .

٢ — رواية هملت لشكسبير : آداب اللغة الإنجليزية .

Shakespeare's Hamlet English Literature

٣ — الانقسامات الدينية فى عهد الرومان ، الملكية واليعقوبية ، تاريخ الشرق القديم .

وإنى أرفق بهذا خمس نسخ من الرسالة ومن المواضيع التى اخترتها المناقشة الشفوية .

إمضاء : حسن إبراهيم حسن
مدرس بمدرسة طنطا الإبتدائية

ولما عرض هذا الكتاب على مجلس قسم الآداب بجلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قرر أن يعهد إلى حضرات الأساتذة إسماعيل بك رأفت ، والشيخ عبد الوهاب النجار ، والدكتور طه حسين ، فى فحص الرسالة التى وضعها الطالب المذكور ، وإبداء رأيهم فى قبولها أو عدمه .

فقرر المجلس عدم صلاحية هذه الرسالة للمناقشة ، وأن ترد اليه ، وأن يطلب منه إعادة تأليفها من جديد . كما قرر أن يلفت نظر الطلبة إلى ضرورة كتابة العبارة الآتية على رسالاتهم عند الطبع وهى « الجامعة المصرية غير مسئولة عما تضمنته هذه الرسالة من الآراء » . كما قرر وضع قاعدة مألوفة فى جامعات فرنسا ، وهى أن الطالب الذى يريد أن يكتب رسالة لامتحان الدكتوراه ، يجب عليه أن يختار له أستاذا من أساتذة الجامعة يرشده ويشرف على عمله .

١٩٢٠ — ١٩٢١

تقدم فى خلال السنة الدراسية الحالية ، لامتحان العالمية طالب واحد من المنتسبين على النظام الجديد أى ممن نجحوا فى امتحان ليسانس الآداب فى السنة الدراسية ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، وهو حسن ابراهيم حسن افندى .

عقد امتحان الدكتوراه لهذا الطالب فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ بهيئة علنية ، وتقدم الطالب أمام لجنة الإمتحان ، التى شكلت برياسة حضرة صاحب العزة الأستاذ اسماعيل بك رأفت عميد

قسم الآداب ، وعضوية حضرات الأساتذة الشيخ عبد الوهاب النجار ، والمستر برسى وايت ، والدكتور طه حسين ، من الجامعة المصرية ، ومحمد بك الخضرى ، والمستر ا . فنش مندوبين من قبل وزارة المعارف . ونوقش الطالب فى رسالته التى وضعها عن « عمرو بن العاص » وفى الموضوعين اللذين اختارهما كنص اللائحة ، وهما :

١ — طبقتا العرب والسواحلية بشرق إفريقية . ٢ — هملت (شكسبير) .

فنجح فى الامتحان بدرجة (جيد) ومنح لقب دكتور فى الآداب من الجامعة المصرية ، وهو ثالث من أحرزوا لقب دكتور من الجامعة المصرية .

وقد عقدت امتحانات الليسانس مرتين خلال العام الأخير ، فبدأ الامتحان التحريرى فى المدة الأولى فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ واستمر إلى ١٨ من ديسمبر وتقدم له طالب واحد ولكنه لم ينجح فى مادة آداب اللغة الفرنسية .

وعقد الامتحان للمرة الثانية فى ٢٣ من أبريل سنة ١٩٢١ واستمر القسم التحريرى منه إلى ٥ مايو سنة ١٩٢١ ، وتقدم له طالب آخر فلم ينجح أيضا فى مادة تاريخ الشرق القديم .

وعقدت الامتحانات السنوية الدور الثانى لسنة ١٩٢١ فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ واستمرت إلى أول يناير سنة ١٩٢١ وبدأت امتحانات الدور الأول لسنة ١٩٢١ فى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٢١ واستمرت إلى ١٤ من مايو سنة ١٩٢١

وفى الجدولين الآتيين بيان تفصيل لنتيجة هذه الامتحانات :

قسم الآداب — نتيجة الامتحانات الشفوية العمومية للدور الثانى ديسمبر سنة ١٩٢٠

أسماء الطلبة	آداب اللغة العربية	تاريخ الأمم الإسلامية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
أحمد فريد رفاعى منتسب عن سنة ١٩١٣—١٩١٤	١٨	١٨	٢٤	١٩	—	٢٠	—	—
أحمد فريد رفاعى « عن سنة ١٩١٥—١٩١٦	١٨	١٨	٢٦	١٨	٢١	٢٠	—	—
الشيخ محمد زكى مبارك « عن سنة ١٩١٨—١٩١٩	٢٤	٢٣	١٩	١٩	٢١	٢٠	—	٢٢
اسماعيل حسن لبيب « عن سنة ١٩١٦—١٩١٧	٢٠	—	—	—	١٨	١٨	—	—
الشيخ ابراهيم مصطفى « عن سنة ١٩١٨—١٩١٩	٢٨	—	٢٦	٢٦	٢٥	٢٥	—	—

النتيجة : نجح الطلبة فى جميع ما تقدموا إليه من المواد .

نتيجة الامتحانات الشفوية العمومية للدور الأول مايو سنة ١٩٢١

الاسم	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الشيخ محمد زكي مبارك منتسب	٢٥	٢٥	١٦	٢١	٢٢	٢١	—	—	٢٥
أحمد فريد رفاعي . . »	غائب	—	—	—	غائب	غائب	غائب	٢٢	—
عثمان صبري . . . . »	٢٢	٢٢	—	١٠	٢٣	—	—	٢٧	—
الشيخ عبد الوهاب عزام	—	—	٢٧	—	٢٩	٢٩	٣٠	—	—
محمد محمد علي النويري مستمع	—	—	١	١٥	—	—	—	—	—
حمزة عارف طاهر . . »	٢٢	٢٣	٢٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	—	٣٠
منير امين مرقادر . . »	٢٠	٢٢	٢٢	٢٥	٢٢	٢٢	—	—	—
علي مهنا . . . . . »	—	غائب	غائب	—	—	—	—	—	—

قسم العلوم الجنائية :

بدأت الدراسة فيه في موعد متأخر ولم يعقد امتحان الدبلوم إذ لم يتقدم له أحد ممن أتموا الدراسة ، غير أن الجامعة قررت مبدئيا أن يكون الامتحان في شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ إذا تقدم له بعض الذين أتموا الدراسة .

قسم الحقوق النهاري :

بلغ عدد من التحقوا به ٦٩ طالبا بالسنة الأولى نجح منهم ٦ طلبة .

وكان مجموع طلبة الجامعة الذين استمعوا إلى دروسها بغير قيد ولا شرط من أول نوفبر سنة ١٩٢٠ لغاية آخر مايو سنة ١٩٢١ : ١٢٩٢٩ طالبا .

١٩٢١ – ١٩٢٢

تقدم في خلال هذه السنة لامتحان العالمية طالب واحد من المنتسبين على النظام القديم ، وهو حضرة توفيق أفندي حامد المرعشلي الموظف بمصلحة الأملاك الأميرية .

وقد عقد امتحان في يوم الجمعة ٢١ من أبريل سنة ١٩٢٢ بهيئة علنية وتقدم الطالب أمام لجنة الامتحان التي شكلت برياسة حضرة صاحب العزة الأستاذ اسماعيل رأفت بك عميد قسم الآداب وعضوية حضرات الأساتذة الشيخ عبد الوهاب النجار والدكتور طه حسين من الجامعة المصرية وحضرتي الأستاذين محمد بك الخضري ومحمد أفندي قاسم من قبل وزارة المعارف ، ونوقش الطالب

فى رسالته التى وضعها عن (الأندلس وأول عهد العرب بها) وفى الموضوعين اللذين اختارهما للمناقشة كنص اللائحة وهما :

١ — الوصف الجغرافى والاتوجرافى لشبه جزيرة طور سينا .

٢ — سياسة تيبريوس جراكوس وكايوس جراكوس فى روما .

فنجح فى الامتحان بدرجة (متوسط) ومنح لقب دكتور فى الآداب من الجامعة المصرية ، و هو رابع من أحرزوا هذا اللقب من الجامعة .

ولم يتقدم لامتحانات الليسانس فى خلال هذه السنة إلا طالب واحد سبق له أن تقدم لليسانس فى السنة الماضية ولم ينجح فى مادة تاريخ الشرق القديم فأعاد الامتحان فيها فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ونجح . وبذلك حصل على الليسانس فى الآداب (قسم العلوم الفلسفية والأدبية) .

وعقدت امتحانات الدور الثانى لسنة ١٩٢١ فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٢١ واستمرت إلى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٢١

وبدأت امتحانات الدور الأول لسنة ١٩٢٢ فى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٢٢ واستمرت إلى ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٢

الدور الثانى ديسمبر سنة ١٩٢١

تقدم لهذا الامتحان ٣ طلبة فنجحوا فيما تقدموا اليه من المواد وهم :

الشيخ عبد الوهاب عزام ، محمد زكى عبد السلام مبارك ، أحمد أفندى فريد رفاعى .

الدور الأول مايو سنة ١٩٢٢ (الشفوى)

تقدم لهذا الامتحان ٧ طلبة نجح منهم ٦ فى جميع ما تقدموا له من المواد ورسب واحد فى مادة تاريخ الشرق القديم وهم :

(١) عزيز افندى واصف (٢) أقاجو آجى أفندى أحمد (٣) الشيخ عبد الوهاب عزام
(٤) خالد أفندى عبد الحق (٥) حمزة أفندى عارف طاهر (٦) الشيخ ميرزا بن ميرقادر

أما على أفندى فهمى خليل فقد رسب فى مادة تاريخ الشرق القديم .

أما قسم الحقوق فكان عدد طلبته ٥٧ طالبا بالقسم النهارى .

وقد بلغ مجموع طلبة الجامعة فى جميع أقسام الدراسة فى هذه السنة ١٠٧ طالبا .

منهم ٧٣ منتسب بجميع الأقسام و ٣٤ مستمع بجميع الأقسام .

وبلغ المجموع الكلى ابتداء من أول نوفبر سنة ١٩٢١ لغاية أبريل سنة ١٩٢٢ : ٦٣٩٦ طالبا .

١٩٢٣

تقدم ١٢ طالبا فى الامتحانات العمومية للدور الأول سنة ١٩٢٣ نجح منهم ١٠ ورسب طالب وتغيب طالب . أما عدد المستمعين فكان قليلا لا يذكر .

ونجح حضرة الأستاذ الشيخ عبد الوهاب عزام المدرس بمدرسة القضاء الشرعى فى امتحان ليسانس الآداب (قسم العلوم الفلسفية والأدبية بالجامعة المصرية) .

١٩٢٣ — ١٩٢٤

كانت نتيجة الامتحانات العمومية الشفوية للدور الثانى سنة ١٩٢٣ أن تقدم ٦ طلبة نجح منهم ٤ وتغيب واحد ورسب واحد .

وفى هذا العام تقدم الطالب الشيخ محمد زكى عبد السلام مبارك برسالة إلى الجامعة لنيل الدكتوراه ، وموضوعها الأخلاق عند الغزالى ، وقد رأى الأستاذان منصور فهمى وأحمد عبده خير الدين صلاحية الرسالة للمناقشة .

ومنح لقب دكتوراه من الجامعة المصرية بدرجة (جيد جدا) .

وقد تقدم ٤ طلاب لامتحانات اللغة المصرية القديمة واللغة القبطية نجح منهم ٣ فيما تقدموا اليه من المواد وهم :

يوسف أفندى حبيب ، ودبع حنا أفندى ، الآنسة عفيفة اسكندر ابراهيم .

وتغيب توفيق بولس أفندى من الامتحان

وتقدم للدور الأول سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ عشرة طلاب فى الامتحانات العمومية الدور الأول نجحوا فيما تقدموا اليه من المواد وهم :

عبد الكريم السكرى أحمد ، فريد سيدهم ، صدقى ناشد ، عباس محمود ، الشيخ على أحمد الميهى ، المسيو اسرائيل ولفنسون ، ظهير الدين أفندى أحمد ، محمد فصيح محمد حسين أفندى محمد على عونى ، جندى فرج چلبى أفندى .

وفى شهر مايو سنة ١٩٢٤ منح الطالب الهندى ظهير الدين أحمد اجازة الليسانس فى الآداب (قسم العلوم الفلسفية والأدبية) .

ونظراً إلى أن الجامعة قد ضمت إلى وزارة المعارف فلم يتيسر لها قبول طلبات جديدة فى السنة الدراسية ١٩٢٤ — ١٩٢٥ إلا بعد عرض الأمر على وزارة المعارف .

حصل على دكتوراه الجامعة المصرية بحسب نظامها القديم سبعة ، وهم :

الاسم	موضوع الرسالة
الشيخ طه حسين	أبو العلاء المعرى
حسن أفندى ابراهيم حسن .	عمرو بن العاص
أحمد بيلى أفندى. . . .	صلاح الدين الأيوبى
حامد أفندى الرعشلى . . .	فتح الأندلس وأول عهد العرب بها
الشيخ زكى عبدالسلام مبارك .	أبو حامد الغزالى
مسيو اسرائيل ولفنسون . .	تاريخ اليهود فى بلاد العرب فى الجاهلية وصدر الاسلام
أحمد أفندى فريد رفاعى . .	عصر المأمون

الباب الخامس

[مكتبة الجامعة ونشأتها ، الحالة المالية ، الاحتفال بوضع حجر الأساس لبناء الجامعة القديمة سنة ١٩١٤ ، مجلس إدارة الجامعة]

المكتبة : وقد تناول التمهيد تأليف مكتبة الجامعة ، وينسب جل ما فيها من الكتب القيمة ، والنقود ، والأنواط ، إلى نفوذ سمو الرئيس " أحمد فؤاد باشا " ، فى البيئات العلمية الأوربية ، وعند بعض رؤساء الحكومات ، بل وبعض ملوك الأمم الكبرى ، ولا شك فى أن جمع المكتبة أول تمهيد ضرورى لافتتاح كلية الآداب .

المالية : كان لا بد للجامعة من بناء خاص ، وكانت مواردها لا تسمح بذلك ، حتى لفت المرحوم الدكتور علوى باشا نظر المغفور لها " الأميرة فاطمة اسماعيل " إلى الجامعة ؛ فغمرتها بإحساناتها ، وهذا أثر من آثارها .

الاحتفال : إن سرورى بافتتاح الجامعة المصرية من نحو خمس سنوات ، يزداد اليوم بوضع الحجر الأول فى أساسها ، وإنى لمرتاح أن أرى نهضة عمومية إلى ترقية التعليم ، وما يقوم به المصريون

فى هذا السبيل من بذل الأموال ، وإيقاف الأملاك ،
ويجمل بى فى هذا المقام أن أذكر ما تبذله حكومتى من المساعدات الثمينة ، سواء من الأوقاف أو المعارف ، وأذكر كذلك بالشكر والثناء ما قامت به عمتى " الاميرة فاطمة هانم أفندم " من جليل أعمال البر ، التى منها هذا المعهد العلمى العظيم ، وهى مَبَرّة ستُحفظ بالإعجاب والإجلال على صفحات التاريخ .
وأطلب من الله أن يبارك فى الجامعة ، ويبلغها أعلى درجات الكمال .

مجلس إدارة الجامعة : والمأمول من حضرات أعضاء المجلس ، ألا يدّخروا وسعا فى الدعوة إلى هذا القصد الشريف ، ولهم فى ذلك أجر من خدم البلاد : شرف دائم ، وذكر خالد ، ومثوبة من عند الله
والله أسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير والصواب »

مكتبة الجامعة ونشأتها

١٩٠٩ – ١٩٢٣

" إنه لا غنى لنا عن مكتبة جامعية ، هى لنا بمثابة المعامل لكلية العلوم ، ولا يخفى أن مواردنا لا تزال ضئيلة ، فليس لنا إذن إلا الدعاية لهذا المشروع "

« كلمة سمو الأمير أحمد فؤاد لأعضاء مشروع الجامعة سنة ١٩٠٨ »

١٩٠٩

لم يمض على تأسيس مكتبة الجامعة المصرية بضعة أشهر ، حتى بلغ عدد الكتب الموجودة فيها ١٠،٠٠٠ مجلد ، مكتوبة بلغات متعددة ، بين عربية وإنجليزية وفرنسية وإيطالية ، فى موضوعات شتى ، ومباحث مختلفة ، ففيها مؤلفات كبار الكتاب الفرنسيين ، والايطاليين ، والانجليز بجانب النشرات التى تصدر من المصالح الحكومية فى البلاد الأجنبية ، ومن المجامع العلمية والأدبية ، وبجانب مجموعة التعليمات الصادرة لسفراء فرنسا ، ومكاتبات نابليون الكبير ، والنشرات القيمة الصادرة من المدرسة الفرنسية ، للعاديات الشرقية ، بمدينة القاهرة . والذى يستحق الذكر فى تكون هذه المكتبة خاصة ، إنما هو طريق الحصول على هذه المجلدات الثمينة ، التى لم تدفع الجامعة ثمنا لإحرازها . والفضل فى ذلك راجع إلى الهمة والعناية ، اللتين بذلها دولة الأمير " أحمد فؤاد باشا " رئيس إدارة الجامعة ، وإلى جهاده المتصل لتوجيه انظار الدول الأوربية إلى مشروع الجامعة ، وما وراءه من الفوائد ، فانتهز بعضها هذه الفرصة ، وقدم إلى الأمة المصرية دلائل الغبطة والعطف عليه ، فأولت جامعتها الحديثة العهد كثيرا من عطاياها الثمينة وهباتها التالية .

وفى شهر يونيو سنة ١٩٠٨ لم تكن المكتبة موجودة إلا فى مخيلة سمو الأمير ، ولكنه ماكاد يشرع فى تأسيسها ، حتى ظهرت عواطف الولاء والاخلاص من أبناء مصر عامة ومن جانب النزلاء الأوربيين ، والوكلاء السياسيين خاصة ، بأجل المظاهر وأسماها . وبعد ذلك بقليل ، أرسل جناب مسيو ده مارتينو ، كتابا مؤرخاً فى ١٤ من يوليو سنة ١٩٠٨ ينبئ به أن وزير

خارجية إيطاليا ، كلف الأستاذ جويدى بجامعة روما ، أن يبين المؤلفات والمجلدات التى ترغب حكومة جلالة الملك فى أن تهديها إلى مكتبة الجامعة ، دليلا على ارتياح جلالة الملك والأمة الإيطالية إلى هذا المعهد الناشئ. وأعقب هذا الكتاب ، ورود اثنى عشر صندوقا محتويا على أحسن المؤلفات ، التى قدمتها مصالح الحكومة ، والمدارس الجامعة ، والمجامع العلمية والأدبية .

وقد أرسل مسيو ده مارتينو هذه الهبة الثمينة ، فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٨ بكتاب أضاف فيه أن الحكومة ستلحقها بهبة ثانية ، وأن كل دور الطباعة والنشر الشهيرة فى إيطاليا تنوى أن تقدم للجامعة أحسن المجموعات والمؤلفات الفنية والأدبية التى تنشرها .

وقد كان لوكالة فرنسا السياسية أيضاً فى هذا الباب ، الأثر المحمود ، واليد البيضاء ، فإن مسيو جوفردى وشفانديه دى ڤالدروم ، والڤيكونت ديجاف ، لم يدعا هذه الفرصة السانحة تفوتهم ، فكانت أخرى دلائل انعطافهم ومساعيهم المجيدة ، مجموعة صور كبيرة ، تمثل كبار كتاب الفرنسيين ، جاءت هبة للجامعة من متحف اللوفر ، بناء على طلب الوكالة السياسية الفرنسية بالقاهرة .

وفى الأثناء ، كان مسيو شاسيفا ، مدير مدرسة العاديات الشرقية بالقاهرة ، يبذل جهده ومساعيه ، حتى حصل على رخصة من نظارة المعارف العمومية ، بأن يهب الجامعة مجموعة كاملة من الكتب النفيسة ، التى نشرتها هذه المدرسة ، وانتهز دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » فرصة وجوده فى أوربة ، ومعه جناب مسيو ماسبرو ، الذى كان الساعد الأيمن لدولة الأمير فى أعماله المجيدة ، لخابر الحكومة الفرنسية ، والمعاهد العلمية وغيرها ، فى مساعدة الجامعة ، فانهالت على مكتبتها العطايا والهبات من كل صوب ، وكان من نتيجة هذه المساعى ، أن اهتم جناب مسيو كليمنسو رئيس وزراء فرنسا وقتئذ على إثر زيارة دولة الأمير له بأمر الجامعة ، وخابر زملاءه الذين أسرعوا تلقاء هذه المساعى العالية ، إلى إجابة داعى الإنسانية ، فبعثوا بالمؤلفات الثمينة إلى المكتبة .

فقد طلب من مسيو جانيه دسترای ، وكيل حكومة بلجيكا السياسى فى مصر ، مساعدة الجامعة ، وتفضل دولة الأمير « فؤاد » بالذهاب بنفسه إلى عاصمتها بروكسل لهذا الغرض . وقد أرسلت حكومتها نشرات خاصة بالكونجو . وكذلك تكرم الكونت ده هاتزفيلد وكيل حكومة ألمانيا السياسى ، فأبدى رغبته فى زيادة الجامعة ، وأبلغ دولة الأمير إغتباطه بالعمل المفيد ، الذى يرأسه سموه ، وأنبأه أن حكومته لا تتأخر عن مساعدة مكتبة الجامعة مساعدة فعالة .

ولم تقتصر الهبات الواردة للجامعة على الحكومات ، بل تعدتها إلى الأفراد ، الذين تنافسوا

فى هذا المضمار الشريف ، ونخص بالذكر من بينهم ، الخواجات ماكيلان وشركاه ، وإلدر وشركاه من كبار أصحاب المطابع بلوندرة ، فقد تفضلوا بإرسال مجموعتين من المؤلفات الخاصة بالآداب الانجليزية ووعد الخواجات ماكيلان فوق ذلك بارسال هبة أخرى . وكذلك أرسل بيت هاشيت مجموعة من مؤلفات أكابر الكتاب الفرنسيين السابقين ، وأرسل حضرة حمزة فهمى بك إلى الجامعة ٣٠٠ مجلد ، ووهب لها محمد لطفى جمعة أفندى ١٣٩ مجلدا .

وقد كان لدى السيد أدوانف قطاوى ورقة ثمينة من البردى القديم ، فوجهها إلى الجامعة .

وفوق ذلك اعتاد المؤلفون فى مصر وفى الخارج أيضاً أن يرسلوا إلى الجامعة نسخة أو نسخاً كثيرة من المؤلفات التى يطبعونها ، فما جاء إليها مؤلف مسيو رو عن القطن ، ورسالة مسيو بارودى عن صناعة الزجاج ، ومؤلف رزق الله منفريوس أفندى عن تاريخ دول العرب والاسلام . ومؤلف الدكتور محمود صدقى عن الطب فى أيام العرب ، وغيرها من المؤلفات التى يضيق المقام عن ذكرها وذكر مؤلفيها .

١٩١٠

انهالت على الجامعة هذا العام هدايا الكتب الثمينة ، من حكومات فرنسا وإيطاليا وروسيا ورومانيا ، ومن المجالس البلدية ، والجمعيات العلمية ، والمكتبات الكبيرة فى أوربة .

والحق أن سعى دولة الأمير « فؤاد » مما يستحق كل ثناء ، فلقد بذل كل جهده فى أثناء سياحته بأوربة بوثق العلائق بين الجامعة وبين الأمم الراقية .

ففى فرنسا أظهر جناب مسيو « بريان : Briand » رئيس حكومة الجمهورية الفرنسية ، ومعاونوه ، من وزراء المعارف ، والأشغال ، والحقانية ، والحربية ، والخارجية من العطف على مكتبة الجامعة الناشئة .

وكذلك كانت حال الجمعيات العلمية ، والمعاهد الخصوصية ، مثل متحف « جيمه Guimeh » والمتحف الاجتماعى « Social » ، والجمعية الجغرافية ، والمكتبة الأهلية بباريس ، وعمل هاشيت الكتبى الشهير بباريس ، فقد أهدى إلى مكتبة الجامعة جميع المعاجم والموسوعات التى طبعها .

أما إيطاليا فقد أظهرت لنا كرما حاتميا ، وعطفاً فائقا ، وساعدت الجامعة مساعدة عظيمة فى تكوين مكتبتها ، وشارك فى ذلك كل من حكومتها ، ومجامعها العلمية ، ومكتباتها العمومية . ولقد تفضل جلالة الملك فيكتور عمانويل الثانى ، فأيد مشروع الجامعة ، فى حديث له مع دولة

أميرنا ، ووجه إليه كلمات التشجيع والاستحسان ، ولقد كان من أثر هذه العناية الملكية ، أن حكومة جلالته أهدت إلى الجامعة جميع الأدوات اللازمة لإنشاء معمل طبيعة ، كامل من جميع الوجوه ، وأرسلت وزارة الزراعة والصناعة والتجارة نشراتها ، وأهدت إلى الجامعة نظارتا الحربية والبحرية ، الكتب والمصورات التى نشرت فى جنوة وفى فلورنسا .

ولم تكن حكومة جلالة قيصر الروسيا أقل اهتماما بمكتبة الجامعة ، فلقد أهدت إليها من طريق معتمدها السياسى ، جناب مسيو « Smuininom » هبة عظيمة ، تحتوى على مؤلفات ثمينة ، فى العاديات القديمة والتاريخ ، نشرت فى موسكو ، وكذلك المؤلفات المدونة فى فهرست المجمع الملكى للعلوم والآداب فى بطرسبورج .

واهتم بمكتبة الجامعة جناب معتمد رومانيا السياسى ، فاسترعى أنظار حكومته إليها .

كان ذلك كله مساعدا على نمو مكتبة الجامعة ، التى صارت جامعة لمؤلفات نافعة ، فى لغات مختلفة ، يرجع إليها المشتغلون بالعلم والأدب .

وقد فتحت المكتبة أبوابها للطلاب ، بعد تبويب الفهرس اللازم ، وعلى الاحصاء الفنى والعملى ، ليسهل للباحثين الوقوف على محتوياتها ، والاستفادة منها .

وقد أنشئ فى هذه المكتبة بهو لمطالعة الصحف والمجلات التى ترد من القطر ومن الخارج .

١٩١١

بلغ عدد المجلدات التى تحتوى عليها مكتبة الجامعة نحو عشرة آلاف .

وقامت المكتبة بطبع ونشر بعض المحاضرات التى تلقى فى الجامعة ليستفيد منها من لا تسمح له أعماله بحضور تلك الدروس فيها وتبقى أثراً فى مكتبتها .

وليس الغرض من طبع تلك المحاضرات الحصول على فائدة مادية بل الفائدة الأدبية التى تعود على البلاد من نشر مؤلفات علمية باللغة العربية .

فقد طبعت سبعة مؤلفات منها ثلاثة باللغة العربية وثلاثة بالفرنسية وواحدة بالانجليزية .

ورأت الجامعة أن نشر هذه المطبوعات مما يرفع شأنها ويزيد فى مركزها الأدبى سواء بمصر أو بالبلاد الأجنبية .

وكانت المكتبة ترسل فهارسها للمكاتب والمعاهد العلمية الأجنبية فى مقابل المطبوعات التى ترسل لها من النشرات وغيرها .

تقدمت مكتبة الجامعة ، وصارت تحتوى على نيف وعشرة آلاف مجلد ، لم تتكلف الجامعة فى اقتنائها شيئا من النفقات ، وإنما أُهدى اليها أغلبها من الحكومات والمكتبات ومعاهد العلم الأجنبية ، على اختلاف أنواعها ، وذلك بفضل ما لدولة الأمير «أحمد فؤاد» رئيسها ، من صلات المودة والاحترام ، فى نفوس الحكومات الأجنبية ، ودور العلم بها ، ولا تزال تتوالى على المكتبة الهبات من المعاهد والأفراد ، مثل مطبوعات المصالح الأميرية ، وخاصة وزارة المعارف .

وقد عرضت حكومتا ألمانيا وبفاريا ، وإدارات المتحف البريطانى ، ومتحف كنجستون ، ومتحف فيكتوريا ، ومتحف البرت وغيرها من الجميات العلمية ، والجامعات بأوربة وأمريكا أن تنتخب المكتبة ما تريد الحصول عليه من مجموعاتها ومطبوعاتها العلمية ، والمؤلفات التى تنشرها .

ومما أهدى إلى مكتبة الجامعة مجموعة مصورات «خرائط» بعث إليها بها من حكومة النمسا ، وزارتا الحربية والمالية اللتين عرضتا فوق ذلك أن تختار الجامعة ما يفيدها من المطبوعات العلمية لجامعات فينا وبراغ وإنسبروك وجراتز (Vienne, Graque, Innsbruck, Graz) .

ومجموعة المسكوكات النفيسة ، التى تفضل جناب مسيو داتارى (Dattari) بإهدائها إلى سمو الأمير فى شهر أبريل سنة ١٩١١ ، وهى تشتمل على ستة آلاف قطعة تقريباً ، وجد جميعها بمصر ، وتقدر قيمتها بنحو ثلاثة آلاف جنيه ، وهذه النقود ترتبط بالعصر اليونانى الرومانى . وهى أتم مجموعة فى بابها ، بعد مجموعة المتحف البريطانى ، وقد عرضتها المكتبة لإطلاع الجمهور عليها .

وهذه هى المطبوعات التى قامت المكتبة بنشرها :

باللغة العربية :

تاريخ الآداب أو حياة اللغة العربية . . . . لحفنى ناصف بك

علم الطبيعة : « خواص المادة » . . . . . لإسماعيل حسانين بك

علم الفلك : تاريخه عند العرب فى القرون الوسطى للسنيور نلينو

تاريخ الأمم الاسلامية . . . . للشيخ محمد الخضرى

الفلسفة العربية وعلم الأخلاق . . . . . . لسلطان محمد بك

باللغة الانجليزية :

شكسبير وعصره . . . . مستر شارل سيسين (أربعة أجزاء) .

باللغة الفرنسية :

دروس فى الاقتصاد السياسى . . . . . . مسيو جرمان مارتان (أربعة أجزاء) .

تاريخ التمثيل بفرنسا فى القرن التاسع عشر . . مسيو ا . بوفليه »

تاريخ المرأة فى العصور المختلفة . . . . . . } لمدموازيل كوفرور »

علم أحوال نفس المرأة . . . . }

١٩١٣

فى هذا العام ناطت الجامعة بسكرتيرها العام ، القيام بترتيب المكتبة لينتفع بها الأساتذة والطلبة والجمهور معاً ، بحيث يكون ترتيبها على النسق المتبع فى المكتبات العمومية حتى ينتفع بما تحتوى عليه من كنوز العلوم والفنون .

١٩١٤

كانت الجامعة قد عهدت فى أواخر فبراير سنة ١٩١٣ إلى سكرتيرها العام (عبد العزيز فهمى أفندى) فى ترتيب المكتبة ، وإعدادها للمطالعة ، لما له من الدراية السابقة بنظام المكتبات العمومية ، فثابر على العمل ، حتى أتم مهمته فى نهاية شهر نوفمبر ، فدون فهارس القسمين العربى والإفرنجى ، بطريقة عملية ، تسهل على المشتغلين البحث فيها ، فكونها من جزازات متحركة ، وهى الطريقة المثلى ، التى تجعلها على الدوام كاملة شاملة لكل ما يرد على المكتبة من الكتب الجديدة ، بخلاف الفهارس المطبوعة ، التى يضطر إلى تكيلها لطبع ملاحق ، من وقت لآخر ، ولقد اتبع فى تنظيم المكتبة الطرق الحديثة ، المتبعة فى المكتبات العمومية ، بحسب إرشادات دولة رئيس الجامعة الذى زار كثيراً منها بفرنسا وألمانيا وإيطاليا وغيرها .

***

وقد أهديت إلى دار مكتبة الجامعة فى هذا العام مكتبتان نفيستان إحداهما للمرحوم شفيق بك منصور يكن ، والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن . وهذا بفضل المساعى التى بذلها سعادة عزيز عزت باشا ، العضو بمجلس إدارة الجامعة . أما الذى أهدى الأولى ، فصاحبات الدولة والعصمة الأميرات سنية هانم أفندم ، وبهية هانم أفندم « حرم سعادة عزيز عزت باشا » والأمير داود يكن باشا . وهى تشتمل على مصنفات رياضية باللغتين الفرنسية والألمانية ، ومؤلفات كثيرة باللغتين

العربية والفرنسية فى القوانين ، والآداب ، والتربية ، والفلسفة ، والاجتماع ، والتاريخ ، ولاسيما مايتعلق منه بمصر والشرق ، ومن جملتها كتاب وصف مصر ، الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية ، وغير ذلك من المعاجم والأسفار النفيسة ، وجميعها مجلد تجليداً جميلا ، وتبلغ نحو ألف وسبعمائة وخمسين مجلداً .

أما المكتبة الثانية ، فتكرمت باهدائها صاحبات الدولة الأميرات الجليلات ، كريمة وشقيقة المرحوم يحيي باشا منصور يكن ، وتبلغ مائتين وخمسين مجلداً ، من المصنفات الثمينة ، باللغتين العربية والتركية .

ولقد أعد بالمكتبة قسم خاص بهاتين الهبتين النفيستين ، تخليداً لذكرى صاحبيهما ، ثم عهدت الجامعة إلى سعادة أحمد شفيق باشا ، وسعادة الدكتور محمد علوى باشا ، بابلاغ شكر الجامعة لصاحبات هذه الأيادى البيض على عطفهن على الجامعة وطلابها .

وأصبحت دار كتب الجامعة « بفضل هاتين الهديتين ، وبما يرد إليها من المصنفات والمطبوعات ، من وزارات الحكومة المصرية ، والمعاهد العلمية ، والجامعات الأوربية والأمريكية ، ورجال العلم » من الكمال بحيث يجد فيها الطلبة والأساتذة وسائل البحث والتنقيب فى العلوم العصرية .

وقد اشتملت فى هذا العام على نحو إثنى عشر ألف مجلد موزعة كالبيان الآتى :

عدد

٦٧٠٠ كتاب ، باللغات الأوربية .

١٣٠٠ كتاب ، باللغة العربية .

٢٠٠٠ كتاب « مجموع مكتبتى شفيق بك منصور ، ويحيى باشا منصور يكن » .

٢٠٠٠ كتاب وردت من الخارج فى هذا العام ، ولم ترتب بعد .

١٢٠٠٠ المجموع

١٩١٥

انتقلت الجامعة فى خلال هذا العام من مكانها « دار جناكليس » إلى سراى صدقى باشا بميدان الأزهار ، ولضيق الوقت لم يتيسر إنجاز ترتيب المكتبة ، ترتيباً يسمح للمطالعين بالتردد عليها ، والاستفادة من كتبها ، فأرجىء العمل إلى العطلة الصيفية ، لاعدادها لفتح أبوابها من السنة القادمة . وستكون مواعيد المطالعة فيها ، من الساعة الرابعة إلى السابعة بعد ظهر كل يوم ، عدا أيام الجمع والأعياد .

هذا ولا زالت الحكومات الأجنبية والجامعات وسائر المعاهد العلمية والأفراد ، تهدى إلى المكتبة الكتب النفيسة ، والأسفار القيمة ، بحيث أصبحت المكتبة تحوى ما يزيد على اثنى عشر ألف مجلد .

١٩١٦

لا يزال العمل في ترتيب المكتبة مستمرا تحت إشراف حضرة صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك مدير دار الكتب ، وقد تم تسجيل وترتيب جميع الكتب العربية .

١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠

بلغ عدد ما ورد إلى مكتبة الجامعة في السنوات المذكورة (٢٩٦) كتابا دوريا وغير دورى ، فى (٩٤٣) مجلداً ، منها ٣٣ كتابا اشتريت للمكتبة وأهدى اليها بقيتها من دور العلم المختلفة .

وبلغ عدد الكتب التى استعيرت من المكتبة فى هذه السنوات ٣٩٥ كتابا ، منها ٢٦٤ استعارها الأساتذة ، و ١٣١ استعارها الطلبة .

وبلغ عدد المشتركين فى المكتبة من الطلبة سبعة عشر مشتركا ، استرد التأمين منهم أربعة والباقون وهم ثلاثة عشر لا يزالون مشتركين .

وقد بلغ عدد ما فى المكتبة من المؤلفات ١٣٢١٥

١٩٢٠ — ١٩٢١

أهديت إلى مكتبة الجامعة فى خلال السنة الدراسية ١٩٢٠ — ١٩٢١ مجموعتان نفيستان من الكتب العربية والافرنجية ، إحداهما من حرم المرحوم إبراهيم مصطفى بك ، ناظر مدرسة دار العلوم سابقاً ، وتبلغ ٢١٨ كتابا ، فى ٣٢٣ مجلداً ، ويرجع الفضل فى توجيه رغبات حضرة السيدة المشار اليها نحو الجامعة ، إلى حضرة صاحب العزة أمين واصف بك .

والمجموعة الثانية من حرم المرحوم عبد الغنى شاكر بك ، وتبلغ ٨٥ كتابا ، فى ١٦١ مجلدا . ويرجع فضل إهداء هذه المجموعة إلى مكتبة الجامعة ، إلى حضرة صاحب السعادة محمد شكرى باشا .

وقد بلغ عدا ذلك ما ورد للمكتبة من الكتب الدورية وغير الدورية (٥٤٣) مجلدا ، منها ٢٥ كتابا اشتريت للمكتبة ، بناء على طلب حضرات الأساتذة .

وبلغ عدد الكتب التى استعيرت من المكتبة ٣٤٨ منها ٢٤٨ استعارها الأساتذة و ١٠٠ استعارها الطلبة .

وبلغ عدد المشتركين بالمكتبة من الطلبة عشرين استرد أربعة منهم التأمين ، والباقون وعددهم ستة عشر ، لا يزالون مشتركين .

١٩٢١ — ١٩٢٢

رأى مجلس إدارة الجامعة ، تعميم الفائدة من مكتبة الجامعة ، فقرر جعلها عمومية ليستفيد منها الجمهور ومحبو البحث والاطلاع ، ولقد أعدت الجامعة غرفة للمطالعة ، وفتحت المكتبة للجمهور فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٢

وقد خصص لشراء الكتب والاشتراك فى المجلات فى ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٠٠ جنيه ومبلغ مثله فى ميزانية هذا العام ، وبهذا يتيسر للجامعة الحصول بالتدريج على ما يعوز مكتبتها من المؤلفات .

وبلغ عدد ما ورد للمكتبة من الكتب الدورية وغير الدورية ٦٦٤ مجلداً ، منها ٧٢ كتابا اشتريت بناء على طلب الأساتذة .

وبلغ عدد المشتركين بالمكتبة ١٥ ، استرد اثنان منهم التأمين ، والباقون وعددهم ثلاثة عشر لا يزالون مشتركين .

وبلغ عدد الكتب التى جلدت فى خلال سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢ (١٨١٨) كتابا ، والباقى من الكتب غير المجلدة ، عدد قليل بالنسبة لمجموع الكتب .

١٩٢٢-١٩٢٣

فترة انتقال الجامعة إلى وزارة المعارف

الحالة المالية

من سنة ١٩٠٨ — ١٩٢٣

[من خطبة لسمو الأمير « أحمد فؤاد » فى حفلة حسن بك زايد ، يوم الجمعة ١٥ أبريل سنة ١٩٠٨]

” وإن العمل سيسير عن قريب فى سبيله المستقيم ، فلم يعد بعد هذا عذر لمن ضن من الأغنياء حتى الآن عن بذل المال فى سبيل إعلاء مجد وطنه ، ورفع شأن أمته بين أمم العالم “

” أحمد فؤاد “

الأراضي والمباني الموقوفة على الجامعة المصرية

س	ط	ف	
١٤	١٤	٣٣٥٧	وقفية سمو الأميرة فاطمة هانم اسماعيل بمديريتى الدقهلية والجيزة يخص الجامعة فى هذه الوقفية ٤٠٪ : بناء السراى المعروفة بسراى بولاق الدكرور القائم بناؤها على قطعة الأرض رقم ٢ بحوض الورد ، وجميع بناء الوابورين وجميع بناء العربخانة والاسطبل وجميع ما فى السراى المذكورة من أثاث وخلافه
٨	١٦	١٢٥	وقفية سمو الأمير يوسف كمال بجهة البركة مركز نوى مديرية القليوبية .
		١٠٠	« حضرة أحمد بك الشريف ، مركز كوم حمادة مديرية البحيرة .
٦		٦	« « مصطفى كامل الغمراوى بك ، مديرية بنى سويف .
		٥	« « الشيخ محمد عبد الحميد حبيب بجهة زاوية الناعورة منوفية .
١٨	٢	٥٠	« « حسن زايد بك شارع دراوة مركز أشمون منوفية .
٢٣		٧٢	« « عوض عريان المهدى بك ، بنى سويف .
٧٨ سم		٩٣٢ متر	« « صالح طاهر بك شارع أساطين الزيتون بالقاهرة ، منزل .

مكتبة الأمير ابراهيم حلمى ، تحتوى ٢٠٠٠٠ مجلداً .

١٩٠٨ — ١٩٠٩

البداية :

كانت بداية الجامعة فى عملها على سبيل التجربة والاختبار ، فلم تتوسع فى النفقة ، ولا فى مواد التدريس ، لأن مواردها المالية لم تكن لتسمح لها بالمجازفة فيما قد يضر بمستقبلها .

وقد بلغت إيراداتها مع رأس المال المتحصل من الاشتراكات والتبرعات والاعانات ، لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٠٨ مبلغاً قدره ٢١٫٢١٠ جنيهاً مصريا وهذا بيانها :

القيمة	البيان
جنيه	
١٣٨٤٥	مقدار المتحصل من الاكتتابات العمومية
٥٠٠٠	إعانة ديوان الأوقاف
٣٦١	إعانة نثرية متنوعة
١١٨٧	فائدة المبالغ المودعة فى البنك
٥٩٢	رسوم قيد الطلبة
٢٢٥	إجارة وقف حسن زايد باشا
٢١٢١٠	الجملة

ومما ينبغى ذكره ، أن المبلغ المتحصل فعلا من الاكتتابات العمومية ، والتبرعات والاشتراكات ، وقدره « ١٣٨٤٥ » قد اعتبرته الجامعة كرأس مال ثابت لاتتصرف إلا فى غلته ، ولذلك أخذت المصروفات من إعانة الأوقاف السنوية ، ومن غلة المال المذكور ، ومن ريع الأطيان الموقوفة على الجامعة ، ومن رسوم قيد الطلبة .

وهذه النتيجة المحمودة إنما حصلت عليها الجامعة بما بذله دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » رئيسها ، من التبصر المقرون بالحزم والعزم فى إدارة جميع الأعمال ، وعدم الاغترار بالنجاح الظاهرى ، الذى بدا عند إبراز مشروع الجامعة إلى الوجود ، فان دولته قد استخدم جميع أسباب النجاح الضامنة لبقاء الجامعة ، وارتقائها بالتدريج .

التبرعات :

ألف مجلس الادارة لجنات للسعى فى جمع الاكتتابات فى مديريتى الغربية والمنوفية ، وقرر فى جلسته فى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ تأليف لجنة من أعيان أسيوط تحت رياسة سعادة مديرها ، لأجل استنهاض الهمم لمساعدة الجامعة .

وألف بالقاهرة لجنة مركزية من أعضائه ، للاشراف على هذا العمل ، وتعميمه فى سائر أنحاء القطر متى ظهرت الفائدة المنتظرة من إحدى المديريات الثلاث .

وقد تبرع بعض أهل الفضل والنبل ، مثل سعادة عزيز عزت باشا وكيل نظارة الخارجية ، وسعادة أحمد مدحت يكن باشا من نبلاء القاهرة بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصرى للقيام بمصاريف طالبين من الذين ترسلهم الجامعة على نفقتها إلى أوربة . وتعهد كل منهما بدفع هذا المبلغ بلا شرط ولا قيد ، مقسما على خمسة أقساط سنوية ، قيمة كل منها مائتا جنيه فى العام .

أما إعانة ديوان الأوقاف بمبلغ خمسة آلاف جنيه مصرى كل سنة من أول سنة ١٩٠٨ ، التى كان لسعادة حسين رشدى باشا اليد الطولى فى تقريرها ، فقد مكنت الجامعة من الظهور والدخول فى طور العمل .

وتبرع حضرات إخوان ويصا بأسيوط ، بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه مصرى ، وحضرة محمد أيوب بك من أعيان الاسكندرية ، بمبلغ ٢٥٠ جنيها مصرياً عند افتتاح الجامعة .

وتبرع حضرات بشرى حنا بك ، وسينوت حنا بك ، بمبلغ ألفى جنيه عند تشريف الجناب العالى الخديوى لأسيوط .

وتبرع بعض أهل الفضل من البيوتات الشهيرة فى القاهرة ، بأثاث ورياش لدار الجامعة ، ففرشوها بأحسن المفروشات ، مثل محل كريجر ، ومحال ووكر ومياراكى ، وحسن مدكور باشا ، ومحل سيارتاى ومحل فرنسيس .

وقد بلغت الاكتتابات الاسمية التى وعد بها كرام القطر لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٠٩ ما يعادل اسميا ٢٦٧٢٨ جنيها مصرياً وهذا بيانها :

مكتتبون	الاكتتابات والاعانات المدفوعة		النسبة الى المجموع
	مليم	جنيه	
مصريون	٨١٣	١٥٧٠٠	٥٨,٧٥ فى المائة
مصالح وجميات ومدارس[1] .	٨٣٥	١٠٤٤٨	« ٣٩,٠٩
سوريون	٢٠٠	٣٤٥	« ١,٢٩
أوربيون[2]	٦٥٠	٢٣٣	« ٠٠,٨٧
الجملة	٤٩٨	٢٦٧٢٨	

(١) وتتضمن إعانة ديوان الأوقاف عن سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩٠٩ وكذلك إعانة البنك الألمانى الشرق

(٢) إنجليز : ٦٥٠ م ٣ ج ، ألمان : ٢٠ ج ، فرنسيون : ٢ ج ، إيطاليون : ٨ ج ، نمسويون ٢٠٠ ج .

إجارات الوقفيات :

١ — عقدت الجامعة إجارة لمدة سنتين ونصف مع سعادة حسن زايد باشا عن الخمسين فدانا والقيراطين والثمانية عشر سهماً ، التي وقفها على الجامعة ، بتقدير تسمائة قرش إجارة للفدان الواحد .

وقد دفع سعادته مقدار إجارة السنة الأولى وقدره ٢٢٥٥١ قرشاً فى يوم الاحتفال بافتتاح الجامعة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، ومن ضمن الشروط ، أنه يجوز للجامعة فسخ الاجارة فى آخر اكتوبر من كل سنة ، إذا ظهر لها مستأجر بقيمة أكثر من القيمة المتفق عليها .

٢ — أما الأطيان التى وقفها حضرة مصطفى كامل بك الغمراوى وقدرها ٦ فدان ٦ سهم ، فقد كان سبق له تأجيرها قبل وقفها على الجامعة ، فى جملة أطيان أخرى ، وقد أرسل قيمة الاجارة التى تستحقها الجامعة ، وقدرها ٢٦ جنيها ووعد بتجديد عقد الاجارة باسم الجامعة مباشرة .

٣ — أما الأطيان التى وقفها حضرة أحمد بك الشريف ، وقدرها ١٠٠ فدان فلم يصل للجامعة من إجارتها حتى سنة ١٩٠٩ شيء .

١٩١٠

لم تتوسع الجامعة فى النفقة فى هذا العام أيضا ، لأن مواردها المالية لا تسمح لها بذلك ، ومع المحافظة على هذا المبدأ ، قد بذل مجلسها جهده حتى استطاع توطيد دعائم الجامعة على الأساس المكين ، الذى وضعه لها ، فتوصل إلى ترقية شئون الجامعة الأدبية فى الأمرين الضروريين لحفظ كيان هذا المعهد العلمى ، وضمان ترقيته فى المستقبل ، أولها إرسال بعثة أخرى الى أوربة لتكميل البعثة الأولى من الوجهة العلمية ، ليتخرج بعض الشبان الذين أرسلوا فى علوم يحتاج إليها القطر المصرى فيما بعد ، وثانيهما ، توسيع دائرة التدريس بالجامعة فى مقرها فى القاهرة ، بادخال فروع جديدة من التعليم ، تلائم حاجة البلاد العلمية ، بحيث أصبح من المحقق أن هذا المعهد الناشيء لا يمضى عليه زمن طويل حتى يضارع أمثاله ، التى افتخر الشرق بها قديما ، والتى هى ينبوع السيادة العلمية والعمرانية للغربيين فى هذه الأيام .

***

إن نجاح مشروع الجامعة ، متوقف على توفيقها فى جمع المال ، فلو روجعت إيراداتها ، لوجد أنها لا تزيد كثيراً على العام الفائت . ولذلك كان توسعها فى دائرة من أعمالها يضطرها لتخفيض

مصروفات دائرة أخرى ، حتى يتوازن الدخل مع الخرج ، فقد خفضت مكافأة الأساتذة من ٤٠٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه فى السنة ، وخفض بدل سفر الأساتذة الأوربيين من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيها ، وبهذه الوسيلة أمكنها أن تزيد فى عدد الدروس ، فبعد أن كانت خمسة أصبحت فى هذا العام ثمانية ، وزاد عدد طلبة الارسالية من ١١ طالبا الى ١٨ طالبا .

أما إيراداتها الصافية فتبلغ ٩٨٠ مليما و ٧٢٠٢ جنيه .

وأما مصروفاتها فتزيد على ٨٥٤٥ جنيها فى السنة ، وقد تمكنت من سد هذا العجز بالمبلغ المتوفر من ميزانية سنة ١٩٠٨ وقدره ٢٣٠٠ جنيه .

وقد بذل دولة الأمير ما فى وسعه لتوفير تأليف وفود لجمع الاكتتابات فى القاهرة ، وفى الأقاليم ، واستخدم جميع الوسائل لجمع المال .

فقد وقف حضرة عوض عريان أفندي من أعيان بنى سويف ثلاثة وسبعين فدانا من أجود أطيانه ببنى سويف ، وفتح الجامعة سراة الفرية بمبلغ ألفى جنيه ، وشملتها أنظار صاحبة الدولة والدة الجناب العالى الخديوى ، فتبرعت لها بمبلغ خمسمائة جنيه ، وتبرع لها حضرة أحمد بك الشريف بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

ومما يحسن ذكره أنه فى جلسة ١٥ مارس سنة ١٩١٠ ، حينما كان حضرات أعضاء الجمعية العمومية يتناقشون فى ميزانية الجامعة ، عن تلك السنة ، أن قام حضرة عوض عريان أفندى ، وتلا الخطاب الآتى :

مولاى الأمير الجليل « أحمد فؤاد باشا »

إنى أعد نفسى سعيداً ، ولى الشرف لأن أكون اليوم من ضمن أعضاء الجمعية العمومية للجامعة المصرية ، وأحمد الله الذى وفقنى إلى خدمة وطنى ، فإنى وإن كنت قدمت شيئاً زهيداً لا يذكر ، فما ذاك إلا لعلمى أن هذا المعهد العلمى ، هو العامل القوى ، الذى سيكون له شأن عظيم فى رقى بلادنا ومستقبلها ، وإنى أنتهز هذه الفرصة لتقديم فائق احتراماتى وشكرى لصاحب الدولة رئيسنا الجليل « أحمد فؤاد باشا » ولحضرات الأفاضل أعضاء مجلس إدارتها ، وجميع من يعمل لها ولخير هذا القطر العزيز .

فشكره دولة الأمير .

وبعد الانتهاء، استأذن حضرة عبد الله وهبي بك دولة الرئيس في الكلام، وقال: إذا كانت الجامعة المصرية قد خطت في سبيل الرقي خطوات سريعة واسعة، بحيث أصبح لا يمضي عليها وقت طويل حتى تضارع الجامعات الأوربية الكبرى، فالفضل في ذلك كله إنما يرجع لدولة الأمير «فؤاد» رئيسها الذي يصرف جل أوقاته هنا، في الإشتغال بما يوطد أساسها، ويثبت قواعده، ويعمل السياحات في أوربة لطلب مساعدات رجال حكوماتها لنا، وهذا أمر يقابله أعضاء المجلس، بل الأمة بأسرها، بمزيد الشكر لدولته. وأسأل الله أن يمن عليه بالصحة التامة في العاجل القريب. ثم انتقل إلى شكر سعادة حسن زايد باشا، الذي وضع أول أساس للجامعة، بأن وقف عليها حصة من أجود أطيانه وتفضل فوعد بأن يلحق بمبرته هذه مبرة أخرى عما قليل، ومثله من إذا قال فعل. بعد ذلك شكر حضرة عوض أفندي عريان على وقفيته، وأمل أن يقوم للجامعة بمساعدة مالية مدة حياته. عند ذلك قام سعادة حسن زايد باشا، على أثر شكر دولة الأمير إياه، فقال:

«إنني يا مولاي الأمير، لا أستحق كل هذا الشكر، لأني خلقت فقيراً جداً، ورزقت ثروة طائلة بعملي وكدي، فإذا كنت عملت شيئاً للجامعة، فما ذاك إلا قياما بالواجب على نحو وطني، ومع ذلك لا أزال أراني مقصراً في هذا الواجب، ومتى فرغت بعونه تعالى من إنشاء الجامع والمدرسة اللذين أنا بصدد إنشائهما، لا بد لي من وقف شيء من أملاكي الواسعة عليها.. الخ».

١٩١١

على الرغم من زيادة النفقات التي اقتضاها توسيع نطاق التعليم، وزيادة ارساليات الجامعة إلى أوربة تمكنت الجامعة من حفظ التوازن بين الدخل والنفقات.

وما كان لها أن تدرك تلك الغاية لولا محافظتها على الاقتصاد في جميع أبواب الإنفاق وما منحته الجامعة من الإعانات والتبرعات.

فقد قررت الحكومة المصرية منح الجامعة إعانة أولية قدرها ألفا جنيه، أدرجت في ميزانية ١٩١١، وهي مبرة عظيمة، قابلتها الجامعة بمزيد الامتنان، لأنها جاءت دليلا على الثقة التي نالها مشروع الجامعة عند أولياء الأمور.

وتفضل دولة الأمير يوسف كمال باشا، فوقف على الجامعة ١٢٥ فدانا من أطيانه بمديرية القليوبية

وقد أعقب حضرة عوض عريان الهدى بك من أعيان بنى سويف مبرته باعانة سنوية قدرها ١٥٠ جنيها .

وقد زادت الفوائد الناتجة من تشغيل النقود ، فبلغت ١٢٠٠ جنيها لزيادة رأس المال الناشئة من توالى التبرعات التى نذكر منها :

مليم	جنيه	
	٢٥٠	تبرع بها سعادة باغوص نوبار باشا
	٢٠٠	تبرع بها نادى برتزوالتر التليانى بمصر
٧٢٥	٠٤٩	تبرع بها السير الكسندر بيرد بالمطرية

هذا بخلاف تبرع آخر وقدره ٢٠٠ جنيها من سعادة يعقوب أرتين باشا .

وقد عادت هذه الإعانات والتبرعات على إيرادات الجامعة لهذا العام بزيادة ٢٥٠٠ جنيها تقريبا .

وقد بلغ رأس مال الجامعة حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١ مبلغ ٨٦٠ مليم و ٣٧٢١١ جنيها موزعا كالآتى :

مليم	جنيه	
٦٦٥	١٩٨٢٥	محصلة من الاكتتابات لإنشاء الجامعة
٢٥٥	١٧٠٠٢	قيمة الأطيان الموقوفة
٩٤٠	٣٨٣	قيمة الأثاثات الموهوبة

١٩١٢

وعلى الرغم مما اقتضاه توسيع نطاق التعليم فى الجامعة ، من زيادة المصروفات ، جرت الجامعة على خطتها التى جرت عليها فى العام الماضى ، من عدم التصرف فى شيء من رأس المال ، إذ المبالغ الموجودة إلى هذا التاريخ فى البنك الألمانى الشرقى ، وتحت يد مندوبى الجامعة بباريس ولوندرة ، تربو على مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيها .

وقد بلغت الإيرادات العادية ٨٣٨ مليما و ٩٥٨٨ جنيها ، والمصروفات العادية ٤١٩ مليما و ١٠٠٨٢ جنيها .

والفرق بين المبلغين وهو ٥٠٠ جنيه ناتج من توسيع نطاق التعليم فى الجامعة ، فان عدد الأساتذة زاد فى العام الماضى عما كان عليه بانشاء قسم الآداب ، وقد أخذ هذا المبلغ من وفر الأعوام الماضية .

الوقفيات :

إن الأطيان التى حبسها دولة الأمير الكريم يوسف كمال باشا ، البالغ قدرها ١٢٥ فدانا قد أجرتها الجامعة بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، ولما كانت هذه الأطيان فى حاجة إلى الاصلاح ، فقد أضاف دولة الأمير مكرمة أخرى للجامعة فتبرع لها بثلاثمائة جنيه إنجليزى ، للمساعدة فى النفقات اللازمة لاصلاح تلك الأطيان .

ولقد قررت الجامعة أن تأخذ ما تحتاج إليه من النقود للقيام بهذا الإصلاح من رأس المال المودع بالبنك الألمانى الشرقى ، على سبيل السلفة ، على أن تعيده إليه من المبالغ التى تتوفر من زيادة إيجار الأطيان بعد إتمام عملية الإصلاح .

١٩١٣

لم يمض سوى أربع سنوات منذ حظت الجامعة برعاية سمو الأمير « أحمد فؤاد » ، فافتتحت بحضوره فى أواخر ذى القعدة سنة ١٣٢٦ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨) وهى فترة لا تعد شيئا فى عمر الجامعات ، إذ لو راجعنا تاريخها وما لزم لتكوينها من الوقت الطويل ، لوجدنا أن الجامعة المصرية خطت خطوات واسعة فى هذا الزمن القصير بفضل عنايته لها وأريحية أصحاب الدولة الأمراء من أسرته الكريمة ومساعدة الحكومة المصرية ومبرة سراة القطر ، وعطف الحكومات الأجنبية والعلماء وغيرهم .

* * *

لم يطرأ على رأس مال الجامعة تغير ، ذلك أن المتأخر من الاكتتابات لم يدفع منه شىء للجامعة ، غير أن الفائدة العظيمة التى تفوت الجامعة بسبب ذلك جديرة بأن تصرف عنها اليأس من الحصول على المبالغ التى اكتتب بها أغنياء القطر .

أما نتيجة الإيرادات والمصروفات فى هذا العام ، فرضية ، بسبب الاقتصاد فى وجوه الانفاق فقد زادت إيرادات الجامعة على مصروفاتها بما يربو على ألف ومائة جنيه .

فقد بلغت إيرادات الجامعة فى هذه السنة ١٠٢١٨ جنيه و ٦٢٤ مليما ، والمصروفات بلغت ٩٠٦٩ جنيه و ٢٦ مليما .

بناء عليه تكون الإيرادات قد زادت على المصروفات بمبلغ ١١٤٩ جنيه و ٥٩٨ مليما . وهذه الزيادة تشمل الثلثمائة جنيه التى تبرع بها دولة الأمير يوسف كمال باشا ، للمساعدة فى النفقات اللازمة لإصلاح الأطيان .

وبذلك استغنت الجامعة عن العمل بما تقرر، وهو « أن تؤخذ النقود اللازمة للقيام بالإصلاح من رأس المال ، على سبيل السلفة ، بحيث ترد من المبالغ التي تتوفر من زيادة إيجار الأطيان » .

١٩١٤

فى هذه السنة سجلت للجامعة فى صفحات التاريخ حياة جديدة ، وثبتت دعائمها على أساس مكين ، بنفحة عظيمة من أميرة كريمة من سلالة الأسرة العظيمة ، وجدير بكل مصرى يحب بلاده ورقيها العلمى ، أن يغتبط للجامعة .

فقد كانت الدار التى تقيم فيها الجامعة ليست ملكا لها ، وكانت تنفق فى كل عام لإيجارها أموالا كثيرة ، كانت هى فى حاجة اليها ، لإنفاقها فى سبل أخرى ، كالارساليات والتعليم وغيرذلك ، وكانت دارها لا تفى بحاجاتها ، ولا تصلح لأن تكون مقراً ثابتا لها .

ولقد لبثت الجامعة بحكم الضرورة عدة سنوات متحملة نفقاتها ، راجية من الله الفرج القريب ، وإذا بأميرة جليلة غيور على الوطن وبنيه ، هى الأميرة فاطمة اسماعيل أخت سمو الأمير « أحمد فؤاد » تمد إلى الأمة يدا ، لتأخذ بناصرها ، وتخرجها من ذلك الحرج ، فوقفت ستة أفدنة خصتها لبناء دار جديدة للجامعة ، ولا غرو ، فهى سليلة ذلك الرجل الكبير « اسماعيل باشا » الخديو الأسبق ، صاحب الأيادى البيض على العلم .

ما كادت تزف هذه البشرى ، حتى بادرت الجامعة بمخابرة مهندسين وطنيين مشهود لهم بالخبرة والبراعة ، وهم صاحب السعادة صابر صبرى باشا ، ومحمود فهمي بك ، وغيرهما ، ورجت منهم أن يضعوا رسما للجامعة ، فواظبوا على العمل ، تطوعا منهم لخدمة الجامعة ، إلى أن أبرزوا رسما على طراز الجامعات الحديثة ، عرض بعد ذلك على لجنة مؤلفة من حضرات مستر بويد كارتيز مفتش أول نظارة المعارف العمومية ، والمستر بتس مدير البلديات بنظارة الداخلية ، ومسيو سيتون المهندس المعمارى ، فوافقوا عليه ، وتقرر الشروع فى بناء القسم الأول من هذا الرسم ، وتبلغ مساحته نحو أربعة آلاف متر ، ويشتمل على مركز الادارة العامة ، ومحال تدريس العلوم الأدبية والقانونية ، وغيرها من العلوم التى لا تحتاج إلى تمرينات عملية ، وأن يكون على طراز عربى جميل .

أما الأقسام الأخرى ، وعددها ستة ، فستشرع الجامعة فى بنائها كلما مست الحاجة ، وسمحت به مواردها ، وهى قسم للعلوم الطبيعية ، وآخر للعلوم الكيميائية ، وثالث لعلم طبقات الأرض . والمعادن ، ورابع لعلم الحيوان والتشريح المقارن ، وخامس لدراسة النباتات تلحق به حديقة

خاصة بالنباتات الوطنية والأجنبية ، ويشتمل كل قسم من هذه الأقسام على أبهاء التدريس الخاصة بهذه العلوم . ومعامل للتجارب ، وبكل منها مكتبة للكتب اللازمة لمراجعة المشتغلين به ، وسادس لمكتبة الجامعة ، مع قسم خاص بالمستندات والآثار الخطية ، والمسكوكات ؛ وثم بناء خاص لسكنى رئيس الجامعة (Recteur) وسكرتيرها العام .

هذا وفى يوم الاثنين المبارك الثالث من شهر جمادى الأول عام اثنين وثلاثين وثلثمائة بعد الألف (١٣٣٢ هـ ٣١ من مارس سنة ١٩١٤ ميلادية) ، الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، احتفل احتفالا شائقاً بوضع الحجر الأساسى لدار الجامعة ، فى تلك الأرض التى وهبتها دولة الأميرة .

ولقد تنازل سمو الجناب العالى الخديوى فتصدر الاحتفال بذاته الشريفة ، ووضع الحجر الأساسى بيده الكريمة ، بحضور الأمراء والنظار ، وفضيلة قاضى مصر ، وشيخ الجامع الأزهر ، وأكابر العلماء ، وقناصل الدول ، ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية ، وذوى المقامات وأصحاب الصحف والأدباء فى مصر .

ولم يحضر هذا الاحتفال جناب اللورد كتشنر ، ولا قائد جيش الاحتلال ، ولم يعتذرا .

وقد كتب على الحجر الأساسى هذه العبارة :

« الجامعة المصرية ، الأميرة فاطمة بنت اسماعيل ، سنة ١٣٣٢ هجرية » ، وأودع الحجر بطن الأرض ، ومعه أصناف العملة المصرية المتداولة ، ومجموعة من الجرائد التى صدرت فى يوم الاحتفال ، ونسخة من محضر وضع الحجر الأساسى ، الذى توج بتوقيع سمو الجناب العالى وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة الكبيرة ، وتلاهما فى التوقيع دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » رئيس شرف الجامعة ، فرئيس وأعضاء مجلس إدارتها ، ثم تلى هذا المحضر بين يدى الجناب العالى بعد تشريفه محل الاحتفال .

وهاك ما كتبته جريدة المؤيد فى ٣١ من مارس سنة ١٩١٤ عن هذا الاحتفال العظيم :

احتفال الجامعة المصرية

حفلة وضع الحجر الأساسى فى ٣١ من مارس سنة ١٩١٤

يجتمع المدعوون اليوم فى الساعة الرابعة والنصف ، فى المكان الذى تشيد عليه دار الجامعة المصرية ، بمال دولة الأميرة « فاطمة اسماعيل » جزاها الله خير الجزاء على عملها الجليل .

وقد جعل برنامج الاحتفال على الوجه الآتى :

١ — يجتمع المدعوون الألف ، الساعة الرابعة والنصف ، فى سرادق فخم ، نصب فى محل الاحتفال .

٢ — يجتمع حضرات الأمراء والنظار ، وفضيلة القاضى ، وشيخ الجامع الأزهر، ورئيس الجمعية التشريعية ، وقناصل الدول ، وأعضاء مجلس إدارة الجامعة ، وعدد هؤلاء ٨٠ شخصا ، فى السرادق الخاص بسمو الجناب العالى الخديوى .

٣ — تقف موسيقى البيادة العسكرية عند مدخل السرادق لتحية سمو الخديوى المعظم عند وصوله .

٤ — يصل سمو الجناب العالى بموكبه الحافل فى الساعة الخامسة تماما فتصدح الموسيقى بنغم سموه ، ثم يقابله عند نزوله من العربة حضرات النبلاء أنجال الأميرة فاطمة عمته ، ووكيل دائرتها ، وسعادة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة ، وسعادة أحمد شفيق باشا وكيل الجامعة ، وسعادة محمد علوى باشا مراقبها ، فيتوجه سموه إلى السرادق المعد له ، وعند وصوله يرتل الشيخ أحمد ندا ما تيسر من القرآن الكريم ، ثم يوقع سموه محضر وضع حجر الأساس ، الذى وضعته صاحبة الدولة عمته ؛ وبعد ذلك يلقى سموه خطبة ارتجالية فى موضوع الاحتفال ، ويتجه مع الحاضرين إلى محل التأسيس ، فيضع الحجر الأول ، وهو حجر منقور ، يوضع فيه المحضر ، وصور الجرائد والنقود المتداولة الآن ، ثم يغطى برخامة كتب عليها : « الجامعة المصرية » ، الأميرة فاطمة بنت اسماعيل ، ١٣٣٢ هجرية ».

فيلحم سموه ، بالمطرقة الفضية ، الرخامة بحجر الأساس .

ثم يلقى سعادة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة ، خطابا فى هذا الاحتفال ، وبعد ذلك يعود سموه إلى سرادقه الخاص ، ويقدم الشاى والحلوى والمرطبات لجميع المدعوين ، وينشد حضرة زكى أفندى عكاشة قصيدة شائقة ، من نظم شاعر مولانا الأمير ، أحمد شوقى بك .

هذا هو برنامج الاحتفال ، على وجه الاجمال .

وقد نشرت إدارة الجامعة بيانا فى جميع جرائد القطر ، تحت عنوان :

نفقات الاحتفال بوضع الحجر الأساسى لدار الجامعة ، وهذا نصه :

« أبت مكارم ربة الإحسان ، صاحبة العصمة ، دولة الأميرة الجليلة ، « فاطمة هانم أفندم » ، كريمة المغفور له اسماعيل باشا الخديو الأسبق ، إلا أن تضيف آية جديدة من آيات فضلها ، فأمرت بأن تكون جميع نفقات الحفلة ، التى ستقام لوضع الحجر الأساسى لدار الجامعة الجديدة ، من مال دولتها الخاص ، ثم أنابت عنها مجلس إدارة الجامعة ، فى أرسال تذاكر الدعوة .

ونظراً لتنازل الجناب العالى بوعد سموه بتشريف هذه الحفلة ، قد أوصت دولتها بمزيد العناية بترتيب الزينة ، بمـا يليق بمقام سمو الأمير عزيز مصر » .

ومجلس إدارة الجامعة ، لا يسعه تلقاء هذه المآثر العديدة إلا تقديم عبارات الشكر الجزيل ، بلسان الأمة ، على النعم الكثيرة ، التي أغدقتها صاحبة هذه الأيادى البيض فى سبيل العلم ، ويسأل الله أن يطيل حياتها ، ويتولى مكافأتها عليها بالإحسان .

ومن المعلوم أن الأميرة المحسنة ، وقفت على بناء الجامعة جواهرها ، التى قدرها أحد الخبراء البارزين بمبلغ ٢٥ ألف جنيه على الأقل .

وكتبت الأهرام الغراء بعددها الصادر فى ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤ وصفاً شائقاً لهذه الحفلة ، قالت :

حجر الأساس

يضع سمو الخديو المعظم حجر أساس الجامعة المصرية ، فى أرض وهبتها عمته الجليلة لهذا المعهد العلمى ، المفيد النافع ، ومال تبرعت به ، لتشييد هذا البناء الفخم ، وأرض وقفت ريعها للانفاق عليه .

فاليوم يتم بيت الإمارة نعمته الجديدة على العلم ، واليوم تخطو الجامعة الخطوة الثانية من حياتها « وكل شيء يبدو صغيراً ثم يكبر » .

فبارك الله بعقول فكرت فى هذا المشروع الجليل ، وبأيد امتدت لإبرازه من حيز الفكر إلى حيز الوجود . وبكرماء تبرعوا له بالمال ليحيا ويعيش . وبأميرة جاءت الآن تضمن حياته وتسير على آثار والدها ، ذلك الملك الجليل ، الذى ابتنى فى مصر دور العلم ، وحبس عليها الأوقاف ، ووقف لها الريع الجزيل ، الذي ضمن حياتها وماعهد الجمية التشريعية بالبحث فى وقف الوادى الذى بلغ صافى دخله ٢٥ ألف جنيه ، ببعيد ، فإذا ذكرنا اليوم فضل الأميرة فاطمة ، فإننا لنذكره إلى فضل والدها ، وإلى فضل بيتها الرفيع العماد . واليوم يقرع مليك البلاد الحجر الأول فى أساس الجامعة ، فيقع وقع المطرقة من أذن العلم والعلماء ، كنغمة ملائكية ، تمدها مصر المتعلمة ومصر العاقلة ومصر الحكيمة ، تسبيحاً وترتيلا ، أو نوراً من الحكمة يبدد غياهب الجهل .

فقد كانوا يقولون « إن من فتح مدرسة أقفل سجناً » ، ونحن نقول إن فتح هذه الجامعة هو الدرجة الأولى من سلم الرقى والنهوض ، والنجاح والإفلاح ، فقد تكون فى البداءة علومها قليلة ، وقد يكون طلبتها قليلين ، وقد يقوم حولها المنددون المنتقدون ، ولكن المسألة كلها — كما قال شكسبير شاعر الإنجليز — مسألة وجود قبل كل شيء ، فمتى وجدت كان للمصلحين مجال لإصلاحها ، ومتى وجدت كان للعاملين نهج للعمل فيها . ومتى وجدت سارت إلى الكمال خطوة

خطوة ، فالمهم إذن كل المهم ، أن توجد ، وها هى بحمد الله ، وبفضل المليك المعظم ، وكرماء الأمة وأمرائها ، قد وجدت ، فوجودها يتم يوما فيوما ، ورويداً رويداً .

بالأمس كانت الجامعة فكرة تجول فى الصدور ، ثم صارت دورا بالأجرة ، ثم انتقلت اليوم إلى أن تكون دارا فخمة البناء ، مشيدة الأركان ، ينفق على البناء الأساسى الأصلى فيها ٢٦ ألف جنيه ، من مال الأميرة فاطمة ، فى أرض لا تقل مساحتها عن ٣٦٠٠ مترا ، وغدا يجتمع حول هذه الواسطة من العقد ، نبايات أخرى ، تتسع وتمتد ، باتساع الجامعة ، وامتداد أروقتها ، وتقدم العلم فيها ، وإقبال الطلبة عليها .

فلتكبرن مصر هذا اليوم السعيد ، بل فلتذكرن مصر هذا اليوم ، لتعظمه ولتجله ، فإنه من خيرة أيامها ، ومن أيامها العظيمة ، التى يجب أن تخلد فى تاريخ نهضتها ، فقد عرف مصر العالم كله أرض ثروة وغنى ، أفلا يحق لمصر أن تطمع بأن يعرفها العالم أرض علم وأدب

فمن أبناء هذا الوادى نقل العلم قديمـا إلى مشارق الأرض ومغاربها ، ومن أيدى قدماء المصريين تلقى العالم كله الفنون والصنائع ، فأبناء تلك السلالات الجليلة ، حقيقون بأن يطمعوا باستعادة مجد أجدادهم ، ببعث تلك الحياة المدفونة ، ولا يصلون إلى هذه الغاية ، ولا يبلغون هذا القصد ، إلا من طريق العلم والأدب ، وأوسع الطرق دور العلم ، التى يطلب منها العلم حبا بالعلم ، وفى رأس هذا الدور ، الجامعة المصرية ، التى يحتفل اليوم بوضع أساسها ، ويتولى سمو مليك البلاد وضع هذا الأساس بيديه الكريمتين ، معلنا للملأ المصرى ، اهتمامه بهذا المهد الجليل ، وبكل ما يئول إلى تهذيب الأمة وتربيتها . وإذا ذكرنا هنا فضل الذين أبرزوا فكرة الجامعة إلى حيز الوجود ، وفضل الذين أمدوها بالمال ، وفضل الأميرة فاطمة التى ضمنت بمبرتها وجود هذه الجامعة ونهوضها ، فإنا لا ننسى فضل مجلس إدارة الجامعة ، الذى بذل جهدا عظيما فى هذا السبيل ، وواصل العمل متغلبا على العقبات ، مذللا الصعاب ، متحملا المتاعب ، التى تحملها كل ساع فى مشروع جديد ، وعمل نافع ، فى أول نشأته ، ومبدأ نهضته .

ففى هذا اليوم السعيد يجب أن تحول جميع الأنظار الى الاجتماع الضخم الفخم ، الذى يرأسه فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، سمو الجناب العالى الخديوى ، فإنه اجتماع نخبة الأمة ، جاها وعلما وأدبا ، وفضلا ونبلا ، لإعلاء شأن مصر ، ولتأييد نهضتها ، ولإعظام شأن تلك النهضة المباركة ، التى نحييها من على صفحات « الأهرام » أجل تحية ، ونبارك الأيدى العاملة لها .

فبهذا وحده تحيا مصر ، وبهذا وحده تنهض مصر ، وإلى هذا وحده يجب أن تتجه أنظار المصريين .

أجل ، يجب أن تتجه أنظار المصريين إلى العلم قبل كل شيء ، ودون كل شيء ، لأن العلم وحده يجعلهم ما يريدون أن يكونوا ، كما أن ترك العلم صيرهم إلى ما يكرهون ، وليس العلم أن تحمل ورقة الشهادة ، لتتولى وظيفة ، بل العلم أن تعلم ، ومتى علمت صرت رجلا قادراً على فتح المغلقات وإتيان الأمور العظيمة ، ومماشاة الأمم الراقية ، ومحاكاة أبناء الشعوب العظيمة الكبيرة .
والجامعة هي المورد الذي تستقي منه غدا ذلك الشراب العذب ، وتستمد منه تلك القوة العظيمة ، التي تطير بأهلها مع الطير في الجو ، وتسبح بهم مع الأسماك في البحر ، وتمكن أيديهم من دك الجبال ، وبقر بطون الأرض ، لإخراج كنوزها ، وتسخير نور الشمس ، وعصف الهواء ، ورفع الإنسان من حضيض البهيمية ، إلى ذرا العلاء ، وقمة الرفعة والسناء .

* * *

وكتبت المؤيد في ٣١ من مارس سنة ١٩١٤ تقول :

اليوم المشهود في تاريخ مصر

الاحتفال العظيم بوضع الحجر الأول في بناء الجامعة الجديد

شهدت مصر أمس يوما من أيامها المعدودة ، لا من حيث أثره الوقتي ، ولكن مما سيكون له من الأثر الخالد في حياة مصر المقبلة . ذلك لأن الاحتفال الذي أقيم أمس ، في المكان الذي وهبته دولة الأميرة الجليلة « فاطمة هانم أفندم » كريمة المغفور له الخديو الأسبق ، لبناء الجامعة المصرية ، سيبقى على الدوام نقطة الدوران في تاريخ النهضة العلمية المصرية . ولولا ضيق المقام ، وضرورة وصف الحفلة بما تستحقه من الرعاية والعناية ، ونشر الخطب الرسمية التي ألقيت ، لكنا توسعنا في بيان معنى إقامة بناء خاص للجامعة ، في ذلك المكان الرحب ، وشرحنا لقرائنا ما لنتائج المدارس الجامعة من الآثار الحقيقية في نهضات الأمم ورقيها ، ولعلنا نجد فرصة لذلك في وقت آخر ، ونكتفي اليوم بأن نقول :

إنه ما وافت الساعة الرابعة ونصف بعد ظهر أمس ، حتى أقبل مولانا الجناب العالي المعظم ، بموكبه الفخم ، وإلى يسار سموه سعادة عثمان مرتضى باشا ، رئيس الديوان الخديوي ، فاستقبله بالحرمة والإجلال ، حضرات الأمراء والنظار ، وأعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية ، وفي مقدمتهم فخامة فريد باشا الصدر الأعظم الأسبق ، وأصحاب الدولة الأمير « إبراهيم حلمي باشا » والأمير « أحمد فؤاد باشا » ، والأمير « محمد علي باشا حليم » وسماحة جمال الدين أفندي شيخ الإسلام الأسبق ، وأصحاب الفضيلة قاضي مصر ، والأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ،

ونقيب الأشراف ، وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ، وأصحاب السعادة حسين رشدى باشا ، رئيس مجلس إدارة الجامعة ، وسائر النظار ، وأعضاء مجلس إدارة الجامعة ، وأصحاب السعادة مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ، وعدلى يكن باشا وكيله ، ويوسف سابا باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، ومحمد شكرى باشا .

ولما شرف جنابه العالى السرادق الخاص ، عزفت الموسيقى العسكرية بالسلام الخديوى ، ثم قدم إلى سموه محضران ، شرفهما بتوقيعه الكريم ، وأخذ حضرات أعضاء مجلس الإدارة بالتوقيع عليه بعد ذلك .

ثم وقف سعادة أحمد زكى باشا سكرتير مجلس النظار ، بين يدى مليك مصر المعظم ، وتلا المحضر الآتية صورته :

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا ، والصلاة والسلام على نبيه العربى الذى بعثه بالحكمة وفصل الخطاب .

أما بعد ، فإن هذا اليوم المبارك يوم الاثنين الثالث من شهر جمادى الأولى سنة إثنتين وثلاثين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية «الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩١٤ ميلادية» سيكون له بفضل الله شأن كبير فى تاريخ النهضة الفكرية ، وارتقاء الحركة العلمية فى ربوع مصر ، وبين أهاليها .

فلقد تفضل صاحب الأريكة الخديوية ، عزيز مصر الأكرم ، مولانا الخديو المعظم ، الحاج عباس حلمى الثانى ، محيي العلوم والآداب العربية ، فتصدر بذاته الشريفة ، الحفلة التى أقامتها ربيبة المجد وربة الكرم ، الدرة المصداء ، صاحبة الأيادى البيضاء « فاطمة الزهراء » ، بوضع الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية ، فى البقعة المباركة ، التى وهبتها لها من أراضيها الكائنة فى بولاق التكرور ، من أراضى القاهرة .

فكان فى حضوره السعيد طالع يمن وإقبال ، وبشير نجاح وفلاح ، لا سيما وأن جنابه العالى تنازل ، ووضع بيده الكريمة الحجر الأول من بناء هذا المعهد ، الذى سيقوم على أساس متين ، ليكون موئلا للعلم والعرفان ، ومنهلا عذبا يتزاحم عليه طلاب الفضل والكمال ، وذلك فى خلافة مولانا السلطان الأعظم ، والخاقان الأفخم ، أمير المؤمنين ، وخليفة رسول رب العالمين ، السلطان ابن السلطان ، السلطان « محمد رشاد » الخامس ، أدام الله شوكته ، وأيد بالعز والنصر دولته .

وكأن العناية الربانية ، أبقت هذا الفخر ، محفوظا فى ضمير الدهر ، إلى أن تأتى سيدة سيدات العصر ، لتكلل بفضلها العميم ، ما بدأ به جدها الأعلى محمد على الكبير ، وما أقامه والدها الجليل ، أبو الفداء اسماعيل ، الذى رفع قواعد العلم فى وادى النيل .

فلقد أصغت إلى الكلمة الطيبة ، التى ألقاها على مسامعها فخر الأطباء ، الدكتور محمد علوى باشا ، واستمعت إلى قوله الحسن ، فأغدقت على الجامعة فيض مكارمها ، التى شكرها النيل ، وسيتحدث بنعمتها أبناء النيل ، جيلا بعد جيل .

وكان فيما وهبته لها من المواهب الجسام ، هذه الأرض ، التى سيقوم عليها هذا البناء ، لاستقرار الجامعة فيه على الدوام ، ولاستمرارها على نشر المعارف العالية ، بين أفراد الامة المصرية إلى أبد الآبدين .

فأحيت الأميرة الأصيلة النبيلة بهذا الصنع المفيد ، اسم أبيها الكريم ، وقدمت لأمتها الشاكرة ، معونة فائقة باقية ، وسطرت لنفسها فى صحيفة حسناتها ، مثوبة خالدة إلى يوم القيامة .

وقد تم وضع الحجر الأساسى ، فى الزاوية الشرقية الشمالية من هذا البناء ، فى الساعة الخامسة بعد ظهر هذا اليوم المبارك ، بمشهد حافل من أمراء مصر ، ورجالاتها وأعيانها ، وذوى المقامات العالية فيها .

وقد تفضل الجناب الخديوى الأفخم ، وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة العظيمة ، فتوجا هذا المحضر بتوقيعهما الكريم ، بخط يدهما الشريفة ، ثم تلاهما فى التوقيع ، حضرات الأعضاء القائمين بإدارة الجامعة المصرية .

* * *

وبعد أن انتهى سعادته من خطابه ، تفضل مولانا الجناب العالى الخديوى ، فألقى هذه الكلمة الكريمة :

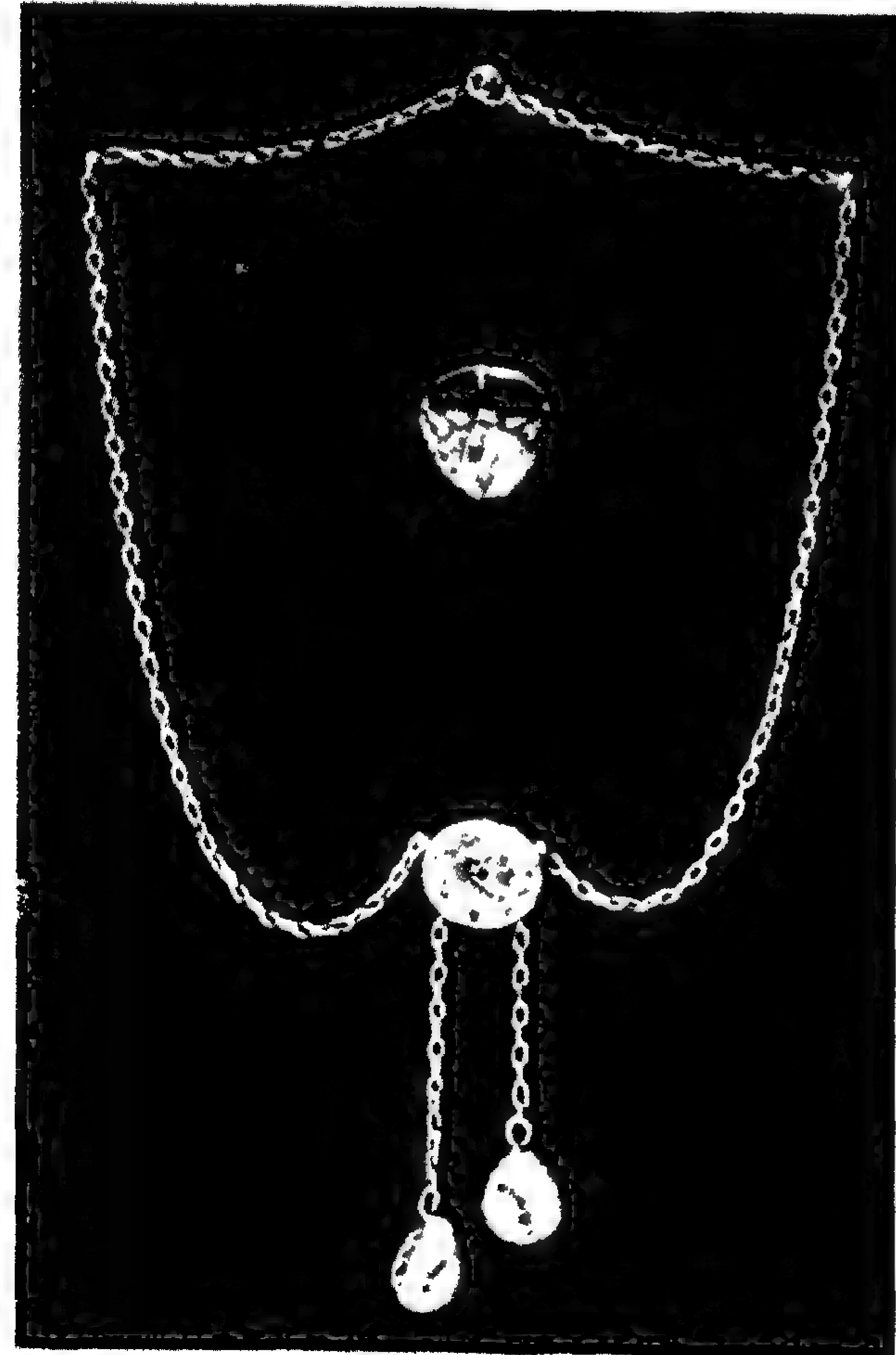
ياسعادة الرئيس ، وياحضرات الأعضاء :

إن سرورى بافتتاح الجامعة المصرية من نحو خمس سنوات ، يزداد اليوم بوضع الحجر الأول فى أساسها .

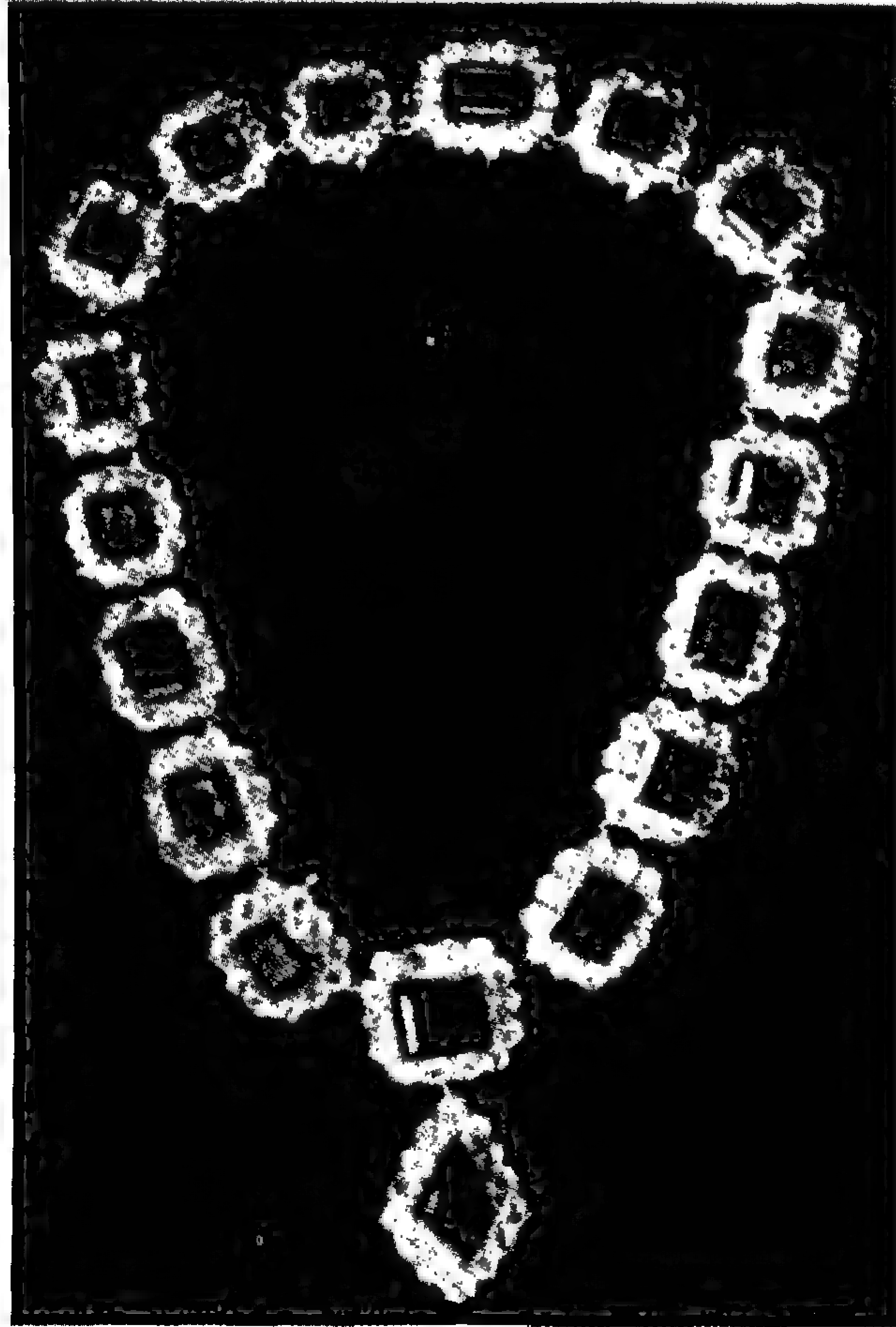
وإنى مرتاح أن أرى نهضة عمومية لترقية التعليم ، وما يقوم به المصريون فى هذا السبيل ، من بذل الأموال ، وإيقاف الأملاك .



الأميرة الجليلة فاطمة اسماعيل بنت الخديو اسماعيل لم تكد تسمع من طبيبها الخاص محمد علوى باشا عن متاعب الجامعة حتى نزلت لها عن قصرها وقطعة واسعة من الأرض حوله ، لكى تنشىء الجامعة عليها مبانيها . ووقفت عليها كثيرا من أطيانها . ثم قدمت لها مجموعة من أنفس حليها لكى تنتفع الجامعة بثمنها فبيعت بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه



→ خاتم وكردان من بين الجواهر التى أهدتها إلى الجامعة الأميرة فاطمة اسماعيل



← عقد من اللآلئ الكريمة الخاصة بالأميرة فاطمة اسماعيل

[صورة الوثيقة التاريخية التى وضعت بالحجر الأساسى لبناء دار الجامعة الأولى ببولاق التكرور (مقر وزارة الزراعة الحالى) سنة ١٩١٤]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ــــــ

والصلاة والسلام على نبيه العربى الذى بعثه بالحكمة وفصل الخطاب ــــــ

أما بعد فان هذا اليوم المبارك يوم الاثنين الثالث من شهر جمادى الأولى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثماية بعد الألف من الهجرة النبوية (الموافق لليوم الثلاثين من شهر مارس سنة اربع عشرة وتسعماية والف ميلاديه) سيكون له بفضل الله شأن كبير فى تاريخ النهضة الفكرية وارتقاء الحركة العلمية فى ربوع مصر وبين اهاليها ــــــ

فلقد تفضل صاحب الأريكة الخديوية عزيز مصر الأكرم سمو مولانا الخديو المعظم الحاج عباس حلمى الثانى محيى العلوم والآداب العربية فتصدر بذاته الشريفة الحفلة التى اقامتها ربيبة المجد وربة الكرم الدرة العصماء صاحبة الأيادى البيضاء فاطمة الزهراء لوضع الحجر الأساسى لبناء الجامعة المصرية فى البقعة المباركة التى وهبتها لها من اراضيها الكائنة فى بولاق التكرور من أرباض القاهرة ــــــ

فكان فى حضوره السعيد طالع يمن واقبال وبشير نجاح وفلاح لاسيما وان جنابه العالى تنازل ووضع بيده الكريمة الحجر الاول من بناء هذا المعهد الذى سيقوم على أساس متين ليكون موئلا للعلم والعرفان ومنهلا عذبا يتزاحم عليه طلاب الفضل والكمال وذلك فى خلافة مولانا السلطان الأعظم والخاقان الأفخم أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين السلطان ابن السلطان السلطان محمد رشاد الخامس ادام الله شوكته وايد بالعز والنصر دولته

وكأن العناية الربانية أبقت هذا الفخر محفوظا فى ضمير الدهر الى ان تأتى سيدة سيدات العصر لتكمل بفضلها العميم ما بدأ به جدها الأعلى الحاج محمد على الكبير وما أقامه والدها أبو الفدا اسماعيل الذى رفع قواعد العلم فى وادى النيل

فلقد أصغت الى الكلمة الطيبة التى ألقاها على مسامعها الزكية فخر الأطباء الدكتور

محمد علوى باشا واستمعت الى قوله الحسن فاغدقت على الجامعة فيض مكارمها التى شكرها النيل وسيتحدث بنعمتها ابناء النيل جيلا بعد جيل

وكان فيما وهبته لها من المواهب الجسام هذه الارض التى سيقوم عليها هذا البناء لاستقرار الجامعة فيه على الدوام ولاستمرارها على نشر المعارف العالية بين افراد الامة المصرية الى ابد الآبدين فأحيت الأميرة الأصيلة النبيلة بهذا الصنع المفيد اسم ابيها الكريم وقدمت لأمتها الشاكرة معونة نافعة باقية وسطرت لنفسها فى صحيفة حسناتها مثوبة خالدة الى يوم القيامة وقد تم وضع الحجر الأساسى فى الزاوية الشرقية الشمالية من هذا البناء فى الساعة الخامسة بعد ظهر هذا اليوم المبارك بمشهد حافل من امراء مصر ورجالاتها واعيانها وذوى المقامات العالية فيها

وقد تفضل الجناب العالى الخديوى الافخم وصاحبة الدولة والعصمة المحسنة العظيمة فتوجا هذا المحضر بتوقيعهما الكريم بخط يدهما الشريفة ثم تلاهما فى التوقيع حضرات الاعضاء القائمين بادارة الجامعة المصرية والله المسؤول فى تمام التوفيق وحسن الختام

سكرتير مجلس النظار

الدكتور محمد علوى

رئيس الجامعة

وكيل الجامعة

يجمل لى فى هذا المقام أن أذكر ما تبذله حكومتى من المساعدات الثمينة ، سواء من الأوقاف أو المعارف العمومية ، وأذكر كذلك بالشكر والثناء ، ما قامت به عمتى الأميرة « فاطمة هانم أفندى » من جليل أعمال البر التى منها هذا المعهد العلمى العظيم ، وهى ميزة ستحفظ بالإعجاب والإجلال ، على صفحات التاريخ .

وأطلب من الله سبحانه وتعالى ، أن يبارك فى الجامعة ، ويبلغها أعلى درجات الكمال والفلاح .

ثم تقدم رئيس مجلس إدارة الجامعة ، سعادة حسين رشدى باشا فخطب الخطبة الآتية :

مولاى

بلسان العلم وخادميه ، وبالنيابة عن الفضل وذويه ، أتقدم بين يديك الكريمتين ، شاكرا هذه الأيادى الجسام ، ومنوها بتلك المنن الكبار ، التى ما زالت تتوالى من فيض مكارمك العميمة ، على أمتك المخلصة لشخصك المحبوب ، ففى كل يوم آية نسطرها لك على صفحات القلوب ، ونمليها على التاريخ ، ليرويها عنا إلى أعقابنا وذرارينا ، ما تعاقبت الدهور .

وفى هذا اليوم السعيد ، تفضلت ياولى النعم ، ومصدر الإفضال ، بتشريف هذه الساحة ، ووضعت بيدك الكريمة الحجر الأول ، من البناء الذى سيكون مقرا مستديما للجامعة المصرية ، تلك الجامعة التى هى غرس يمينك المقرونة باليمن والأمان .

لولا عنايتك يا مولاى بالجامعة وأهلها ، ولولا تعهدك إياها ، لما ظهر أثرها المحمود ، فى الوجود ، ولبقيت بلادنا العزيزة علينا محرومة ، إلى أمد بعيد ، من نوع هذه المعاهد العلمية ، التى تفتخر بها جميع الأمم المتحدة .

يشهد الله ، وينطق التاريخ ، بأن خلفاء الإسلام فى بغداد ، وفى القاهرة ، وفى قرطبة ، هم الذين يرجع إليهم الفضل الأول فى تشييد بيوت الحكمة ، التى من هذا القبيل ، وإنا لو قصرنا النصر على بلادنا المصرية ، وأرسلنا رائد الطرف إلى ما يطيف بالبحر الأبيض المتوسط من البلاد ، التى تختلف حضاراتها ، لوجدنا أن القاهرة هى التى كان لها قصب السبق فى هذا الميدان ، فهى التى تقدمت كل ما عداها من المدائن والأمصار ، بتأسيس الجامع الأزهر المعمور ، ذلك المعهد العلمى الاسلامى الكبير ، الذى عاد له الشباب فى عصرك البسام .

بالجانب الشرقى من القاهرة ، قام الجامع الازهر منذ ألف عام على التقريب ، فكانت منارته الشامخة ، ترسل الضياء ، إلى جميع الارجاء ، لتخليد علوم العرب ، وحضارة الإسلام .

وها هى الجامعة الحديثة ، ستقوم فى هذا الزمان ، على الجانب الغربى من المدينة ، لنشر الآداب العربية ، مرتبطة بالمعارف الغربية .

هذان الصنوان سيتعاونان ، منذ الآن ، على إرسال الأنوار ، على ضفتى النيل السعيد ، من اليمين ومن اليسار ، بما يعود على أهل الوادى بتمام النفع ، وكمال الفخار .

مولاى

أيامك كلها ربيع الناس ، وهى على الأخص ربيع الكنانة فى أرض الله ، كيف لا وقد ازدهر عصرك بتلك الغروس الزاكية ، التى بذرها اسماعيل ، على ضفاف النيل .

إن المهمة التى جعلتها يا مولاى فى عنق الجامعة ، هى التى مهدت أمامها السبيل ، فى نيل الرعايات العالية الغالية ، فانهالت عليها صنوف الكرامات ، التى تضمن لها النجاح ، وحسن الاستقبال .

كان من أجل المواهب التى نالتها الجامعة فى هذه الأيام ، تلك المبرات الجسام ، التى أكبرها الخاص والعام ، وتحدث بفضلها كل إنسان ، وأعنى بها النفحات ، التى هبت عليها من ذيالك الخدر المقدس ، ومن وراء ذلك الحجاب الذى تجلى من خلاله الجلال والكمال .

فشكرا وشكراً للأميرة «فاطمة هانم بنت إسماعيل» ، فقد أرضت بحسناتها المعجلة والمؤجلة ، ربها الكريم ، وأقرت بها عين والدها الجليل ، فإن إسماعيل ، وإن كان قد ذهب إلى جوار ربه ، فهذه نفحاته لاتزال متوالية على مصر ، وهذه كريمته الكبرى ، صاحبة الدولة والعصمة ، الأميرة «فاطمة هانم أفندى» ، قد هزتها الأريحية العلوية الأسماعيلية ، فجادت ، مد الله فى حياتها الطيبة ؛ لذلك قابل الجمهور ، عملها المبرور ، وسعيها المشكور ، بثناء عام ، تترطب الألسنة على مدى الدهور ، وسيبقى اسمها مقرونا بحياة الجامعة ، ويكون لها الفضل على كل متخرج بها من أبناء المصريين .

لعمرى ، إننى مهما بالغت فى صياغة القلائد ، من آيات الشكر الخالد ، فليس فى وسعى أن أفى الأميرة فاطمة هانم أفندى بعض حقها .

فهذا لسان الحال ناطق بفضلها ، وهذه الجامعة باقية إلى الأبد من فيض نيلها .

ذلك هو المعروف الذي يجعل لها لسان صدق فى الآخرين .

* * *

وعند ما انتهى سعادته من خطبته ، هتف سعادة الدكتور محمد علوى باشا ، « ليعش أفندينا » ثلاث مرات ، فردد الحاضرون هذه الدعوة المخلصة ، ثم هتف « لتعش الأميرة فاطمة هانم » ، فأجابه الناس بمثل دعائه .

وبعد هذا تقدم مولانا الجناب العالى ، نحو المكان الذى فيه بعض الزاوية للجامعة المصرية ، فسار من ورائه أعضاء مجلس إدارتها ، وجمهور العظماء من المدعوين ، وهناك قدم سعادة عبد الله وهبي باشا إلى سموه ، محارة ومطرقة فضيتين ، بقبضتين من الأبنوس ، مكتوبا عليهما وعلى حجر الزاوية ما يأتى :

الجامعة المصرية

الأميرة فاطمة ابنة اسماعيل

سنة ١٣٣٢ هجرية

وقدم إلى سموه أيضاً إناء فضياً بشكل زورق ، لأجل المونة ، وصندوقا فيه صنوف النقود المصرية ، ذهبية وفضية ، وعدد أمس من صحف مصر اليومية ، والمحضرين اللذين كتبا بشأن هذه الحفلة .

وحينئذ أقبل سمو المليك المعظم ، فوضع الصندوق فى حجر زاوية الجامعة المصرية ، وتناول بالمحارة شيئاً من المونة ، وبنى به عليه ، برخامة طرقها سموه بالمطرقة الفضية ، وناولها إلى سعادة حسين رشدى باشا ، فإلى دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » ، فإلى سعادة أحمد شفيق باشا ، فكانوا يطرقون بها الحجر ، حتى أحكم فى مكانه .

* * *

وبعد أن تم وضع أساس هذا البناء العلمى الفخم ، عاد مولانا الجناب العالى والمدعوون ،

إلى سرادق الاحتفال ، وهناك وقف حضرة زكى أفندى عكاشه ، فأنشد بصوت رخيم ، قصيدة من بدائع أمير الشعر العربى ، صاحب السعادة أحمد شوقى بك ، وهى هذه :

كلمة الشعر فى حفلة الجامعة

يا بارَكَ اللهُ فى عبّاس من مَلِكٍ وبارك اللهُ فى عمّات عبّاسِ
ولا يَزَلْ بيتُ إسماعيلَ مرتفعاً فَرْعٌ اشمُ وأصلٌ ثابت راس
وبارك اللهُ فى أساسِ جامعةٍ لولا الأميرةُ لم تصبح بآساسِ
ياعمةَ التاجِ ما بالنيلِ من كَرَمٍ إن قيسَ بحرُكُمُ الطامِى بمقياسِ
لَمَ تَسْكُبِ التبرَ يُمناه ولا قَذَفتْ كرائم الدرِّ والياقوت والماسِ
ولا بنى الدارَ بالعرفان زاهيـة زَهْو السماءِ بمصباحٍ ونبراسِ
كانت على الأمسِ أدْراساً معالِمُها واليومَ تبدو قياماً غير أدْراس
كَسَوْتِها وهى أهل للذى لَبِسَتْ كما كسا جَنَبات الكعبةِ الكاسى
شمائلٌ كانَ إسماعيلَ معدِنَها قد يخرجُ الفرعُ شبهَ الأصل للناسِ
ما الخيزُران وما ابنُاها وما وَهَبَا وما زُبَيْدة بنت الجودِ والباسِ
سَكينة العلم فى الفردوس ضاحكةٌ إليك تخطِر بين الوَرْد والآسِ
تَقُولُ مِصر من الزهراء مشرقة كأنَ أيامها أيامُ أعراسِ
فما كصنيعك صُنعٌ فى محاسنِه ولا لفضلك فى الأجيال من ناسِ

***

يا بانى المجد وابن المولَعين به أنشر ضياء الهُدَى من طَىّ أرْماسِ
وألق فى أرضِ منْف أسّ جامعةٍ من نُورها تهتدى الدنيا بنبْراسِ
وانفض عن الشرق يأساً كاد يقتله فلا حياةَ لأقوامٍ مع الياسِ
تَرْكُ النفوس بلا عِلْمٍ ولا أدَبٍ تَرْكُ المريض بلا طبٍّ ولا آسِ
ملوكُ مصرَ كرامُ الدهر إن جمعوا رأس ، وبيتكُمُ تاجٌ على الراسِ
سُبْحان من تبعث الدولاتِ قدرتُهُ بغدادُ مصرُ وأنتم آلُ عبّاس

فكان لمعناها الرقيق ، ولفظها الأنيق ، من التأثير على مشاعر الحاضرين ، ما أعجب وأطرب .

وبعد هذا انصرف سمو الأمير الكريم ، مودعا بالإجلال والإعظام . ومن ثمة دخل المدعوون إلى سرادق ، أقيمت فيه موائد الشاى والحلوى والمرطبات ، وانصرفوا منه مبتهجين بسلهم العظيم ، الذى سيبعث من مصر على العالم العربى الواسع الأطراف ، شعاعا من نور العلم ، تبعث روح الرجاء ، ويبعث فى المدارك الذابلة حركة وحياة .

جرى الاحتفال ، على هذا المنوال ، فكان ذلك اليوم من الأيام المشهودة فى تاريخ مصر العلمى ، فلقد ابتهجت له الأمة بأسرها ، وعم السرور جميع أرجائها ، وفى هذا دليل على ما للجامعة من المكانة السامية فى النفوس .

* * *

وقد صرح دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » لأحد مندوبى الصحف بما يأتى :

« إن هذه الدار الجديدة ، ستكون ، إن شاء الله ، خير دار تليق بالجامعة ، من حيث السعة والترتيب ، وجودة الهواء ، وبعدها عن الضجيج والضوضاء ، والجامعات الحديثة يراعى فى وضعها قانون الصحة ، ويعمل بمبادئه وقواعده فى انتقاء الأمكنة لها ، ومن المقرر صحياً ، أن العقل يحصل فى ساعتين بمراعاة قانون الصحة ، ما لا يحصله فى خمس ساعات ، بغير مراعاته ، لذلك كان وجود جامعتنا خارج المدينة ، مما يضاعف من نفعها . على أن فى ذلك للطالب مزية أخرى ، فى رواحه وغدوه ، أن يزداد قوة ونشاطاً ، ويكفى ملاحظة وجود مدارس المهندسخانة والزراعة والسعيدية التابعة لنظارة المعارف العمومية بجوار الجيزة ، ليس بصارف الطلبة عنها ، ومع ذلك فأننا خابرنا شركة الترام ، لمد خط إلى بولاق التكرور ، فوعدتنا إدارتها خيراً ، والمساعى متواصلة لتنفيذ ذلك ، ومتى تم هذا سهل على الطلاب الوصول إليها من أى جهة فى المدينة » .

لا يخفى أن المشروعات العظيمة ، لا تنهض إلا بالمال الكثير ، فبه يتم كمالها ونجاحها ، غير أن للصعوبات التى اعترضت الجامعة فى أول الأمر ، ولتأثير الحالة الاقتصادية فى الثروة العمومية ، فى السنوات الأخيرة ، تأثيرا أدى إلى وقوف تيار التبرعات لم يمكن الجامعة تنفيذ جزء عظيم من الخطة المرسومة لها ، لكنها ما فتئت تتخذ الوسائل الممكنة ، إلى أن بلغت ما هى عليه .

وقد كانت الآمال فى حياة الجامعة المستقبلة مبنية على مجرد الأمل فى همة ذوى الغيرة على بقائها ، لعجز إيرادها عن القيام بشئونها ، وما تقتضيه إدارتها من النفقات الضخمة .

أما وقد نفحتها دولة الأميرة « فاطمة هانم أفندى » ، نفحة نفخت فيها روح الحياة ، إذ حبست عليها فى ٢ من يوليو الماضى ٦٦١ فدانا من الأراضى الزراعية الجيدة التربة ، بمديرية الدقهلية ،

ليصرف عليها ريعها ، بعد طول حياة الواقفة ، وأهدت اليها بعض الجواهر الثمينة ، لتباع ، وينفق ثمنها فى البناء ، فقد زال خوف الجامعة ، وحقت الطمأنينة ، وهذا كله بفضل سعادة الدكتور محمد علوى باشا ، فإنه هو صاحب المسعى ، ورب الدعوة إلى ذلك الخير الكثير .

* * *

ولقد عرضت الجواهر بدار الجامعة لبيعها بمصر ، احتفاظا بهذه الآثار التاريخية ، فلم توفق الجامعة ، فاضطرت الى عرضها خارج القطر ، وتشتمل هذه الجواهر على ما يأتى :

١ — عقد من الزمرد ، يشتمل على ١٨ قطعة حول كل قطعة أحجار من الماس البرلنت ، أصله هدية من المرحوم السلطان عبد العزيز ، الى ساكن الجنان المغفور له اسماعيل باشا .

٢ — أربع قطع موروثة من ساكن الجنان المغفور له سعيد باشا ، وهى :

(ا) سوار من الماس البرلنت ، يشتمل على جزء دائرى ، بوسطه حجر ، وزنه تقريبا ٢٠ قيراطاً ، حوله ١٠ قطع كبيرة ، مستديرة الشكل ، والسلسلة التى تلتف حول المعصم ، مركبة عليها ١٨ قطعة كبيرة ، و ٥٦ قطعة أصغر منها حجما ، وكلها مربعة الشكل .

(ب) ريشة من الماس البرلنت على شكل قلب يخترقه سهم ، مركبة عليها حجارة مختلفة الحجم .

(ج) عقد يشتمل على سلسلة ذهبية ، مدلى منها ثلاثة أحجار من الماس البرلنت ، وزن الكبير منها تقريباً ٢٠ قيراطاً ، والصغيران يقرب وزن كل منهما من ١٢ قيراطاً .

(د) خاتم مركب عليه حجر من الماس هرمى يميل لونه إلى الزرقة .

وقد قررت الجامعة المصرية عرض هذه الجواهر بقاعتها الكبيرة فى يوم الاثنين من كل أسبوع ابتداء من يوم الإثنين الموافق ١٩ من يناير سنة ١٩١٤ من الساعة التاسعة والنصف إلى الحادية عشرة قبل الظهر ، لاطلاع من يرغب فى شراء شيء منها ، وستعرض فوق ذلك صورها بحجمها الطبيعى ، بدار الجامعة ، وبالفنادق الشهيرة بمصر .

* * *

والمخابرة فى الشراء تكون مع سعادة الدكتور محمد علوى باشا بالجامعة المصرية .

أما ميزانية هذه السنة فكانت مرضية ، وقد تداركت الجامعة النقص ، بتخفيض المصروفات ، وكانت نتيجة ذلك أن تجاوزت الايرادات العادية ، المصروفات العادية ، بما يبلغ التسمائة جنيه ، هذا وقد ورد لخزينة الجامعة ٧٥٠ مليا و ٩ جنيهات قيمة ما تبرع به حضرة محمد أفندى عثمان ،

ثم فرض صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا على نفسه ابتداء من عام ١٩١٣ أن يدفع سنويا للجامعة مبلغا قدره ١٠ جنيهات ، وقفا منه على روح المرحوم ابنه حسين علوى بك ، وخصصها لمن ينبغ من طلابها فى كل عام .

وقد صرفت مكافأة عامى ١٩١٣ — ١٩١٤ وقدرها عشرون جنيها ، إلى الشيخ طه حسين خريج قسم الآداب ، نظرا للدرجات العالية التى حصل عليها .

١٩١٥

بينما كانت الجامعة تسير فى منهجها القديم آمنة مطمئنة ، جادة لتحقيق غايتها ، إذا بالأزمة التى دهمت البلاد ، وكادت تقف دولاب الأعمال فيها ، توشك أن تقوم عقبة فى سبيلها ، بحيث لو لم يتدارك رجالها الخطب قبل استفحاله ، بالحكمة والتبصر ، لما استطاعت الجامعة متابعة السير فى طريقها .

إعانة الحكومة للجامعة :

فى ديسمبر سنة ١٩١٣ تحدث الناس ، وأذاعت الصحف ، أن نظارة المعارف عزمت على أن تحرم الجامعة الإعانة ، التى مبلغها ألف جنيه ، وكانت الحكومة قد قررت أن تعطيها إياها منذ سنة ١٩٠٩ بناء على طلب نواب الأمة فى الجمعية العمومية ، ولكن حكمة نظارة المعارف قضت ببقاء المبلغ المذكور للجامعة على حاله .

إعانة الاوقاف :

ولما حلت الأزمة السابق ذكرها ، أظهرت وزارة الاوقاف عدم استطاعتها دفع شيء الى الجامعة من إعانة خمسة آلاف الجنيه المدرجة بميزانية الأوقاف لسنة ١٩١٤ ، وإذ كانت الجامعة تعول على معونة الاوقاف ، فى كثير من نفقاتها ، ولا سيما بعد أن قررت ابقاء ارساليتها العلمية بفرنسا ، لذلك واصل مجلس الادارة سعيه لدى الأوقاف ورجال الحكومة ، إلى أن تقرر أن تدفع الأوقاف للجامعة الإعانة على أقساط شهرية ، فى كل شهر أربعمائة جنيه ، ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وقد دفع منها الفا جنيه ، وأبدت الأوقاف أنها تأمل أن تدفع ثلاثة آلاف الجنيه الباقية ، عندما تتحسن الأحوال .

وبسبب تلك الأزمة اضطرت هذه الوزارة لأن تنقص فى هذا العام مبلغ الإعانة ، فجعلتها ألفى جنيه بدلا من خمسة الآلاف المقررة ، ومع ذلك كان للجامعة الثقة التامة فى أن وزارة الأوقاف تعيد معونتها كما كانت .

شبت الحرب وللجامعة فى البنك الألمانى الشرقى مايقرب من تسعة وعشرين ألفا من الجنيهات، وتوقفت جميع المصارف عن أن تدفع أكثر مما قرر الموراتوريوم ، وهو خمسة فى المائة .

لهذا سعى مجلس إدارة الجامعة لدى الحكومة المصرية فى تعديل الموراتوريوم ، فيما يتعلق بالمعاهد العلمية والخيرية ، حتى يباح لهذه المعاهد أن تأخذ كل ما لها فى المصارف أسوة بالموراتوريوم الإيطالى والفرنسى . وقد أجابت الحكومة بعض ما طلب منها ، فتمكنت الجامعة من سحب أموالها من البنك الألمانى ، بواسطة التحويل بها على دائنين عظيمتين مدينتين للبنك ، حول على إحداها من أموال الجامعة إثنان وعشرون ألف جنيه ، أخذت بها الجامعة ثمانى كمبيالات تدفع على أقساط أربعة فى سنتين تبتدئان فى نوفمبر ١٩١٤ — وحول على الثانية من أموال الجامعة نحو سبعة آلاف من الجنيهات ، فأخذت بذلك ثلاثة كمبيالات تدفع على ثلاثة أقساط فى سنة واحدة .

جواهر الجامعة :

لما أهدت صاحبة السمو الأميرة الجليلة « فاطمة هانم » هذه الجواهر إلى الجامعة لينفق ثمنها فى بناء دار جديدة لها ، صرحت أنه قد عرض على سموها فى مقابلها مبلغ ثمانية عشر الف جنيه وأنه إذا لم يتيسر للجامعة بيعها بهذا الثمن ، فإن دولتها تعد بالفرق . ولما أراد مجلس إدارة الجامعة الشروع فى بناء دار الجامعة ، قرر أن تباع هذه الجواهر ، فعرضت على التجار والسماسرة ولكن لم تعط الأثمان المنتظرة فيها ، فوكل المجلس حينئذ صاحبي السعادة حسن باشا سعيد ، وعلوى باشا فى بيعها بباريس ، أملا فى الحصول على ثمن أوفى .

سافر صاحب السعادة حسن سعيد باشا إلى باريس ، وأجل سعادة علوى باشا سفره ، وصادف وجود راغب فى شراء بعض هذه الجواهر بثمن قدره ٩٥٠٠ ج أفرنكى ، ولما كان هذا الثمن موافقاً باعها له ، ووافق المجلس على ذلك ، ثم أودع الثمن فى البنك الألمانى ، وضم إلى المبالغ التى تقرر صرفها على بناء الجامعة ، كرغبة صاحبة السمو الأميرة ، أما الباقى من هذه الجواهر فقد أودع تحت البيع ، خزانة خاصة بالجامعة ، بالبنك الأهلى .

وبسبب الحرب عملت الجامعة على الاقتصاد ، فمن ذلك أنها طلبت إلى الخواجة نستور جناكليس صاحب السراى المؤجرة للجامعة ، أن يتنازل لها عن جزء من إيجار سرايه السنوى ، البالغ قدره ٧٢٠ج ، فأبى ، وعلى ذلك استؤجر سراى سعادة محمد صدقى باشا بشارع الفلكى لمدة سنتين بإيجار قدره ٢٥٠ ج فى السنة .

ومن وجوه الاقتصاد المساعدة التي قدمها حضرات أساتذة الجامعة ، بتنازلهم عن ربع مرتباتهم، وتبرع حضرة الأستاذ الشيخ محمد المهدى ، وحسن كامل الشبشيني أفندى ، بإلقاء دروسهما بلا مقابل في هذا العام .

ومن وجوه الاقتصاد أيضا ما قرره مجلس الإدارة من تخفيض ربع مرتبات المستخدمين ، ونقص مرتبات طلبة إرسالية انجلترا من ١٦ جنيها إلى ١٢ جنيها ، وطلبة فرنسا من ١٢ جنيها إلى ١٠ جنيهات ، وطلبة ألمانيا الذين أرسلوا إلى سويسرا للظروف الحاضرة من ١٦ جنيها إلى ١٢ جنيها ، هذا عدا ما اقتصد من النفقات المعتادة ، بحيث أصبحت ميزانية مصروفات الجامعة ٤٥٠٠ جنيه تقريباً ، بعد أن كانت تربي في المتوسط على تسعة آلاف جنيه ، ومع ذلك فلم يؤثر هذا الاقتصاد على استمرارها في الخطة المرسومة لها .

هذه خلاصة ما طرأ على الجامعة في هذا العام من الأطوار ، وما اعترض سبيلها من صعاب وعقبات ، نسطره في هذه الكلمات ، تذكرة للتاريخ ، وليعلم أبناء هذه الأمة أن المعاهد العلمية يعوزها همة عظيمة ، وعين ساهرة ، حتى تنهض إلى أسمى مراتب النجاح .

١٩١٦

كان من تأثير الأزمة التي حلت بالبلاد ، أن ساءت مالية الجامعة ، وما تذرعت به من الوسائل، لتحمل هذه الصدمات القوية ، ولكنها أمكنها بالحكمة وحسن التدبير ، ملافاة كل ضرر ، بالرغم من شدة ذلك التأثير ، واستمرت في طريقها المرسوم ، خلال هذه المصاعب .

كانت وزارة الأوقاف قررت فجأة تخفيض إعانتها للجامعة في ميزانية ١٩١٥ — ١٩١٦ إلى ٢٠٠٠ جنيه بعد ٥٠٠٠ جنيه كانت مقررة منذ كانت الأوقاف متشرفة برياسة صاحب الدولة حسين رشدى باشا .

ولكن حصل أنه في شهر يوليو ، بعد أن كانت الأوقاف قد دفعت من مبلغ ألفي الجنيه ٧٠٠ جنيه ، أبلغت الجامعة أنها لا يمكنها أن تعطى أكثر من هذا المبلغ ، فكان لهذا الخبر وقع شديد ، لأن مصروفات الجامعة كانت قد خفضت إلى أدنى ما يمكن أن تنزل إليه ، واشتد لذلك حرج الموقف ، ولم يكن أمام مجلس إدارة الجامعة إلا اختيار واحد من أمرين : إما الاستغناء عن التعليم الذى يلقى هنا ، وإما الاستغناء عن إرسالية الطلبة الذين يتلقون العلوم في خارج القطر .

فاستقر الرأى على استمرار التعليم الحاضر فى الجامعة ، واستدعى أعضاء الإرسالية الذين لم يتموا دروسهم .

وأمام هذه الشدائد المتوالية ، استمرت الجامعة باذلة السعى لدى الأوقاف ، ولدى المراجع العليا فى الحكومة ، لترجع الأوقاف عن عزمها ، وترد للجامعة ما حذفته من الإعانة، فتمكنت آخر الأمر أن يصل إلى خزانة الجامعة مبلغ الإعانة بتمامه ، وهو ألفا الجنيه .

وقد حصل بعد ذلك أن وزارة الأوقاف ، بدلا من إعادة مبلغ الإعانة إلى مقداره الأول ، كما كان المأمول والمنتظر ، قررت فى ميزانية ١٩١٦ — ١٩١٧ تخفيض إعانتها للجامعة إلى ١٨٠٠ جنيه ، بنقص ٢٠٠ جنيه عن السنة السابقة ، وبنقص ٣٢٠٠ جنيه عن مبلغ الإعانة الأصلى .

إعانة الحكومة :

استمرت وزارة المعارف على إعانتها للجامعة ، بمبلغ ألفى الجنيه بتمامه ، رغم الأزمة المالية العامة .

الإعانة الخصوصية :

إن المبلغ السنوى الذى كان قد فرضه على نفسه حضرة عوض عريان المهدى بك ، وقدره ١٥٠ جنيه قد قطعه .

أموال الجامعة التى كانت بالبنك الألمانى الشرقى وحولت إلى بعض الدوائر :

نقول مع الأسف إنه كان من تأثير الأزمة ، أن هذه « الكمبيالات » لم تدفع فى مواعيدها .

الجواهر :

تقدمت للجامعة جملة أعطية عن مشترى الجزء الباقى ، فكان أقصى تقدير وصل إلى الجامعة ، هو مائة وستون ألف فرنك ، قدم به عطاء من نفس مشترى الصفقة الأولى .

١٩١٧

لم تتغير حالة الجامعة من الوجهة المالية ، فلا تزال الجامعة تلاقى شدة الأزمة التى أحدثتها الحرب ، ولا تزال تعمل على التوفيق بين هذه الحالة غير الاعتيادية ، وبين واجبها كمعهد علمى .

إعانة الأوقاف :

لم تعط وزارة الأوقاف ، بالرغم من تحسن حالتها المالية ، من مبلغ الإعانة السنوية التى قررها مجلسها الأعلى فى سنة ١٩٠٨ ، وهو خمسة آلاف الجنيه ، إلا ألف جنيه وثمانمائة فقط

بنقص ٣٢٠٠ جنيه ، ومثل هذا المبلغ عظيم التأثير ولا شك فى ميزانية لا تزيد فى مجموعها على ضعفه. ولذلك استمرت الجامعة تكرر رجاءها إلى وزارة الاوقاف ألا تحرمها معاضدتهـا ، حتى تتمكن من القيام على الوجه الأتم بالخدمة الخيرية العلمية ، التى وجدت من أجلها ، وكان من أقوى الأسس التى قامت عليها ، تلك الإعانة التى تعهدت بها لهـا وزارة الأوقاف ، والتى لولاها لمـا أمكن تأسيس الجامعة .

إعانة الحكومة :

أما إعانة وزارة المعارف فقد صرفت تامة بدون أن تعدلها الحكومة تبعا للظروف الاقتصادية .

الإعانات الخصوصية :

أما عن أمر الإعانات الخصوصية ، والاشتراكات السنوية ، فإنه لم يبق للجامعة عضو مشترك واحد ، ولا متبرع واحد ، اللهم إلا أعضاء مجلس الإدارة .

الوقفيات :

وقفية أحمد بك الشريف : لم يتيسر للجامعة الحصول على الريع ، بسبب وجود التركة أولا فى يد مصفٍ ، وانتقالهـا بعد ذلك إلى يد آخر ، هو ناظر الوقف .

وقفية الست أشنديل السودا : قامت هذه السيدة المحسنة بعمل خيرى جليل ، وهو وقف ريع ٣٦٠ فدان على الجامعة المصرية والجمعية الخيرية الإسلامية ، غير أن بعض المستحقين عارض فى هذا الوقف ، الذى تصرفت فيه تلك السيدة ، بتغيير جهة الاستحقاق ، وأنكروا عليها هذا الحق .

وقفية المرحوم حسن باشا زايد : بين الجمعية الخيرية الإسلامية وبين الجامعة دعوى رفعتها الجمعيـة ، مدعية حقها فيما وقفه المرحوم حسن باشا زايد ، دون الجامعة ، مفسرة شرط الواقف لمصلحتها . ولقد صدر من المحكمة الابتدائية الشرعية حكم لمصلحة الجمعية ، استأنفته الجامعة ، فصدر من المحكمة العليا قرار بإلغاء الحكم الابتدائى ، وإعادة نظر الدعوى .

الأموال التى حولت إلى بعض الدوائر :

دفعت إحدى الدائرتين المطلوب منها ، أما الدائرة الأخرى فقد دفعت ٧٥٣ مليم و ٦١٥٥ جنيه من أصل المطلوب ، فأصبح الباقى مبلغ ٧٨٤ مليم و ١١٩٥٢ جنيه ، بخلاف الفوائد ٥ ٪

الجواهر :

تم الاتفاق مع راغب الشراء ، وأناب عنه بنك الأنجلو إجبشيان بمصر ، ليتسلم الجواهر ، ويدفع الثمن ، ولكن هذا البنك أراد أن يتسلم الجواهر بغير تعين نوعى لهـا ، ولا تقدير لثمنها ،

فرفضت الجامعة التسليم بهذه الكيفية ، إلى أن كتب للجامعة بما فيه رفع المسئولية عنها بمجرد التسليم للبنك ، فتم تسليم الجواهر وتسلم الثمن .

استثمار أموال الجامعة :

بعد أن دخلت إلى خزانة الجامعة بعض الأموال التى كانت لدى الدوائر ، وما تحصل من ثمن الجواهر ، وكل ذلك كان مخصصا لعمارة الجامعة ، عرضت مسألة النظر فى طريقة استثمار هذه الأموال ، على أحسن الوجوه :

فأولا : حصل الاتفاق مع البنك الأهلى على زيادة الفائدة التى يدفعها لحساب الجامعة الجارى من ٢ ٪ إلى ٣ ٪

وثانيا : تم الاتفاق مع بنك دى روما ، على فتح حساب جار آخر عنده ، بجزء من المال بفائدة ٤ ٪

وثالثا : اشتريت بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه إنجليزى سندات اسمية من الدين الموحد المصرى ، بفائدة ٤ ٪ فكانت صفقة رابحة ، إذ اشترى من هذا القدر بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه اسمية بسعر ٨١ ، على أثر ذلك ارتفع سعر هذه الأوراق ، فاشترت الجامعة بثلاثة آلاف الجنيه الأخرى ، بسعر ٨٥ ، فيكون متوسط سعر ما اشترى هو ٨٢ ½ ، والفائدة الحقيقية بنسبة الثمن المدفوع هى إذن نحو الخمسة فى المائة ، علاوة على ما تربحه الجامعة من فرق السعر ، وكان يختلف فى شهر سبتمبر الأخير بين ٨٥ ⅛ و ٨٥ ¾

١٩١٨

لم يطرأ على حالة الجامعة المالية أى تغيير جوهرى ، فالموارد لا تزال كما هى أقل من أن تكفى لتحقيق كل ما يوده مجلس الإدارة للجامعة ، من النماء والرقى السريع .

فإعانة الأوقاف لا تزال دون ما كان مقررا دفعه للجامعة ، أى ١٨٠٠ جنيه .

أما إعانة الحكومة فباقية كما هى بتمامها .

ولقد وصل إلى مجلس الإدارة خبر سار ، إذ تبرع حضرة صاحب السمو الأمير الجليل يوسف كمال بمبلغ ألفى جنيه .

إعانة شركة التليفون : كان من نتائج تحويل شركة التليفون إلى مصلحة من مصالح الحكومة ، أن انقطعت عن الجامعة الإعانة القليلة التى كانت تدفعها لها الشركة .

الوقفيات :

وقفية المرحوم أحمد بك الشريف : درست الجامعة موضوع هذه الوقفية ، وبعد استشارة ذوى الخبرة ، قرر مجلس الإدارة رفع دعوى مدنية على ناظر الوقف ومستأجره والضامن ..

وقفية الست أشنديل السودا : حكمت المحكمة العليا الشرعية بإلغاء الإشهاد ، وقد رفضت الست المذكورة عنه التماسا .

وقفية حسن زايد باشا : انتهت الدعوى التى كانت بين الجامعة والجمعية الخيرية الإسلامية، وصدر حكم المحكمة العليا باستحقاق الجامعة لريع هذا الوقف .

القضايا :

رفعت على الجامعة قضية من عبد العزيز فهمى أفندى السكرتير السابق للجامعة ، مطالبا إياها بتعويض عن فصله ، قدره ٣٥٠٠ جنيه ، فأحالت الجامعة الدفاع فى هذه القضية إلى حضرة الأستاذ إبراهيم الهلباوى بك ، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بإلزام الجامعة بدفع تعويض قدره ٤٠٠ جنيه وقرر مجلس الإدارة استئناف هذا الحكم . هذا وقد صرف للأستاذ الهلباوى بك ٢٠٠ جنيه ، أتعابا عن الدرجتين .

١٩١٩

تتألف إيرادات الجامعة من الإعانات ، وإيرادات الوقفيات ، والإيرادات الناتجة من استثمار نقود الجامعة (أى رأس مالها) وما هو مخصص لإنشاء دارها .

الإعانات :

إعانة وزارة الأوقاف : هذه الإعانة لاتزال كما كانت ، فلم تزد الوزارة شيئا على مبلغ ١٨٠٠ جنيه.

إعانة الحكومة : أما إعانة وزارة المعارف المقررة للجامعة من قبل الحكومة وهى ٢٠٠٠ جنيه كل سنة ، فلاتزال الوزارة تدفعها كاملة .

الإعانات الخصوصية : بالرغم من نداء الجامعة المتكرر وتصريحاتها بأن قلة الموارد لديها هى الحائل الأكبر دون نهوض مجلس الإدارة بها إلى المستوى الذى يوده لها كل محب لارتقاء درجة التعليم فيها ، نذكر هنا والأسف ملء القلوب ، أن هذا النداء لم يكن له أثر فى القادرين على المساعدة .

الوقفيات :

إيراد الأطيان الموقوفة على الجامعة : يحصل من الأطيان الموقوفة على الجامعة البالغة مساحتها ٨ س ١٩ ط ٢٨٧ ف مبلغ ٩٧١ مليم و١٨٨٧ جنيه إيجارا سنويا، وهو ما يعادل ٤½ ٪ من قيمتها التقديرية .

استثمار أموال الجامعة :

البنك الأهلى : يستثمر بالبنك الأهلى مبلغ ٢٤١٢٦ جنيه منه ١٢٠٠٠ جنيه لفائدة ٤ ٪ فى السنة بالإيداع لمدة ستة أشهر تتجدد من مدة إلى أخرى ، لتكون تحت طلب الجامعة ، وباقى المبلغ يستثمر بطريقة الحساب الجارى ، بفائدة ٣½ ٪

بنك دى روما : كذلك يستثمر بنك دى روما مبلغ ٩٩١ مليم ٤٢٧٣ جنيه بطريقة الحساب الجارى بفائدة ٤ ٪

سندات الدين الموحد : للجامعة سندات قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه اسمية ، تحصل الجامعة منها على فائدة سنوية قدرها ٤٠٠ جنيه إنجليزى .

إيرادات متنوعة : وهى اشتراكات أعضاء مجلس الإدارة ، والأعضاء العاديين ، ورسوم الانتساب والقيد والامتحان والشهادات بقسمى الآداب والعلوم الجنائية ، أما المكافأة التى كانت تعطى باسم المرحوم حسين علوى فقد انقطعت .

والمتحصل من هذه الإيرادات فى هذا العام ١٧١ جنيه .

١٩٢٠

لم يطرأ على حالة الجامعة فى هذا العام أى تعديل ، فمصادر إيرادها باقية على ما هى عليه ، فإعانة وزارة الأوقاف لاتزال مقدرة بمبلغ ١٨٠٠ جنيه .

أما إعانة الحكومة المقررة للجامعة فى ميزانية وزارة المعارف ، فباقية كما هى ، أى ٢٠٠٠ جنيه فى السنة .

الأطيان الموقوفة على الجامعة :

ارتفع إيجار الاطيان وقف الأمير يوسف كمال من ٥٦٦ جنيه إلى ١٢٣٠ جنيه ، وارتفع إيجار أطيان المرحوم الشريف بك أحمد من ٩٠٠ إلى ٢٦٠٠ جنيه فى السنة .

أما الأطيان الموقوفة على الجامعة من المرحوم حسن باشا زايد، فقد أبلغ حضرة عيسوى بك زايد ابن الواقف، الجامعة بصفته مستأجرا للارض الموقوفة من والده، أن البحر قد أكل جزءا منها، وطلب خصم إيجار هذا الجزء، وعلى هذا لم يدفع شيئا من الإيجار المطلوب.

استثمار أموال الجامعة:

بالبنك الأهلى ٤٩٤ مليم ٢٧٧٦٠ جنيه منه ٢٤٠٠٠ جنيه بطريقة الوديعة بفائدة ٤ ٪ والباقى بفائدة ٣½، ببنك دى روما ٣٢٧ مليم و ٤٤٧٥ جنيه بفائدة ٤ ٪، وسندات الدين الموحد قيمتها ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى.

١٩٢١

إن حالة الجامعة الحالية لا تمكنها من تحقيق كل الأغراض التي تأسست لها. ولكن مجلس إدارتها يبذل جهده للقيام بالأعمال التى تسمح بها ماليتها.

إعانة وزارة الأوقاف: لا تزال الإعانة ١٨٠٠ جنيه.

إعانة الحكومة: لا تزال باقية أى ٢٠٠٠ جنيه.

إعانات وتبرعات مختلفة: تبرع للجامعة فى خلال هذه السنة سعادة الأمير ميشيل لطف الله بمبلغ مائتى جنيه مصرى، تنفيذا لما أوصى به والده المرحوم لطف الله باشا حبيب، وتبرع لها حضرة الأديب الشيخ رشيد مصوبع المقيم بمراكش بمبلغ عشرين جنيها إنجليزيا.

إيرادات الأطيان الموقوفة على الجامعة:

كان ارتفاع قيمة إيجار الاطيان الموقوفة على الجامعة من أسباب الزيادة فى ايرادتها. غير أنه قد حلت على أثر انتهاء الحرب العامة أزمة شديدة بالعالم أجمع، أثرت تأثيرا سيئا فى البلاد المصرية، إذ هبطت أثمان الحاصلات الزراعية هبوطا غير منتظر، حتى إن الحكومة المصرية أصدرت قانونا للإيجارات يقضى بتعيين لجان فى الجهات المختلفة، لتحديد الإيجارات تحديدا تراعى فيه مصلحة المستأجرين، ولا يكون فيه غبن على المؤجر.

وقد رأى مجلس الجامعة أن يراعى الاقتصاد فى المصروفات بقدر الامكان، خشية تخفيض إيجارات الأطيان عما كان مقدرا.

وقفية المغفور لها الأميرة «فاطمة إسماعيل»: استحقت الجامعة ربع الأطيان الموقوفة من سموها منذ انتقالها إلى رحمة الله فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٠، وتبلغ مساحة الأراضى الموقوفة

٣٣٥٧ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٤ سهما يخص الجامعة من صافى ريعها ٤٠ ٪ بعد خصم استحقاقات ومرتبات يبلغ مجموعها ٥٢٣٩ جنيه كل سنة ، وقدر إيراد هذه الوقفية بميزانية الجامعة بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .

استثمار أموال الجامعة :

بالبنك الأهلى : يبلغ ما استثمر فى البنك الأهلى ٢٣٦٥٢ جنيها و٤٣٢ مليما بفائدة ٥ ٪ بدلا من ٤ ٪

بنك دى روما : بلغ المودع به بالحساب الجارى مبلغ ٥٣٠ مليم و ٢٨٩ جنيه بفائدة ٤ ٪

أما سندات الدين الموحد التى قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فقد قدرت قيمتها التى اشتريت بها أى ٨٠١٤ جنيه و ٥٠٠ مليم .

١٩٢٢

لم يطرأ على حالة الجامعة المالية تغير يستحق الذكر ، بإيراداتها لا تزال كما كانت ، غير كافية لإدراك الغايات التى تسعى فى تحقيقها :

فوزارة الأوقاف لا تزال مصرة على ألا تدفع أكثر من ١٨٠٠ جنيه بدلا من ٥٠٠٠ الجنيه التى كانت مقررة للجامعة قبل سنة ١٩١٤

وإعانة وزارة المعارف للجامعة كما هى ، أى ٢٠٠٠ جنيه .

ولم يرد للجامعة خلال هذه السنة أية إعانة أو تبرع غير إعانتى الأوقاف والمعارف .

إيراد الأطيان الموقوفة على الجامعة :

تقرر تخفيض إيجار الأطيان ٥٠ ٪ من إيجار سنة ١٩٢١ الزراعية .

وقد توفى خلال هذا العام ، ناظر الوقف الخيرى للمغفور لها « الأميرة فاطمة إسماعيل » ، فاتخذت الجامعة مايلزم من التدابير للمحافظة على موجودات الوقف ، إلى أن يعين الناظر الجديد .

ولما كان تعيين ناظر هذا الوقف موكولا إلى لجنة تؤلف من عشرة أعضاء ، أربعة منهم من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ، من بينهم الرئيس ، والستة الآخرون نصت شروط الوقفية على كيفيته انتخابهم ، انتخب مجلس إدارة الجامعة أصحاب الدولة والسعادة : حسين رشدى باشا ، وحسن سعيد باشا ، ومحمود فهمى باشا ، ومحمد حلمى عيسى باشا ، ليمثلوا الجامعة فى لجنة اختيار ناظر الوقف .

وقد تقرر إحالة نظارة الوقف المذكور إلى وزارة الأوقاف ، وتسلمته الوزارة فعلا .

وقد خص الجامعة من الريع ٢٠٠٠ جنيه بدلا من ٤٠٠٠ جنيه .

استثمار أموال الجامعة :

زاد البنك الأهلى الفائدة من ٥٪ إلى ٥½ ٪

زاد بنك دى روما الفائدة من ٤٪ إلى ٤½ ٪

وقدرت قيمة السندات ٧٥٠ مليم و ٧٢٦٣ جنيه .

١٩٢٣

نص فى محضر تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف العمومية ، على تسليم موجودات الجامعة وأموالها المودعة فى البنوك إلى وزارة المعارف .

وقد اطلع المجلس على الحسابات المقدمة إليه ، عن أموال الجامعة المودعة فى البنوك ، وهذا بيانها :

البنــــك	المبلغ		الجملة	
	جنيه	مليم	جنيه	مليم
أموال مودعة بالبنك الأهلى				
فوائد الحساب الجارى لآخر ديسمبر سنة ١٩٢٣	٢٠٢	٤٩٤	—	—
وديعة لأجل وفيها الفوائد استحقاق ٩ يناير سنة ١٩٢٤	٧١٤٠	—	٧٣٤٢	٩٩٤
أموال مودعة ببنك مصر				
رصيد الحساب الجارى خلاف الفوائد المستحقة لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣	٤٠٠٠	٨٧٦	—	—
وديعة لأجل وفيها الفوائد استحقاق أول مايو سنة ١٩٢٤	٢٧٦٧٠	٦٢٦	٣١٦٧١	٥٠٢
مجموع الأموال التى بالبنوك خلاف ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى سندات الدين الموحد المودعة بالبنك الأهلى .			٣٩٠١٤	٤٩٦

وقرر مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة فى يوم السبت ٥ من يناير سنة ١٩٢٤ إخطار البنك الأهلى و بنك مصر اللذين أودعا أموال الجامعة ، بأن هذه الأموال أصبحت من هذا التاريخ

تحت تصرف وزارة المعارف ، وأن لمعالى وزيرها التصرف فيها ، وله حق قبضها جميعها ، بحسب ما يراه ، كما قرر تفويض حضرة صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك وكيل الجامعة ومراقبها العام ، بأن يسلم إلى وزارة المعارف جميع موجودات الجامعة ، من كتب ، ودفاتر ، وأوراق ، وأثاثات ، وصور ، الخ ... من كل ما هو مملوك للجامعة ، أو تحت يدها كذلك ، وأن يسلم كل ما يكون تحت يد الجامعة من المستندات الخاصة بملكيتها ، أو بمطلوباتها لدى الغير ، وعلى العموم فوضه فى تنفيذ قرار مجلس الإدارة الصادر فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ بتنفيذ ما تم بين دولة رئيس الجامعة ومعالى وزير المعارف ، من الاتفاق بشأن تسليم الجامعة للحكومة .

مجلس الجامعــــة

١٩٠٨ – ١٩٢٣

[من كلمة لسمو الأمير فى تأبين المرحوم
قاسم أمين بك فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨]

" إن المهمة التى بذلهـا أول شهيد فى سبيل الجامعة المصرية ، لرفع منار العلم فى وادى النيل ، لا تنقضى بانقضاء أنفاسه الطيبات ، بل يكون لمصر بفضل الله ، وبفضل الجامعة ، إن شاء الله ، كثيرون من أمثال المرحوم قاسم أمين بك . . " .

[من كلمة ألقاها سمو الأمير
على مجلس الادارة سـنة ١٩١٢]

" والمـأمول من حضرات الأعضاء الذين تألف منهم مجلس الإدارة الجديد ، ألا يدخروا وسعا فى الدعوة إلى هذا المقصد الشريف ، ولهم فى ذلك أجر من خدم البلاد : شرف دائم ، وذكر خالد ، ومثوبة عند الله ؛ والله نسأله أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير والصواب " .

١٩٠٨

بمجرد موافقة الجمعية العمومية المنعقدة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٨ على القانون الأساسى للجامعة المصرية ، تألف مجلس الإدارة ، وأخذ فى مباشرة كل الوسائل المؤدية لإبراز المشروع إلى حيز الوجود .

وهذا بيان أسماء أعضائه :

دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » رئيساً . سعادة حسين رشدى باشا ، وإبراهيم نجيب باشا ، وكيلين . يعقوب أرتين باشا ، محمد علوى باشا ، عبد الخالق ثروت باشا ، على ذو الفقار بك ، أحمد زكى بك سكرتيراً . يوسف صديق بك ، على أبو الفتوح بك ، على بهجت بك ، حسن سعيد بك أميناً للصندوق . لوزينا بك ، مسيو ماسبرو ، مرقص حنا أفندى .

وفاة المرحوم قاسم أمين بك نائب الرئيس

أبدى دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » أسفه الشديد على وفاة هذا الركن النافع ، وأثنى على عمله الجليل فى إعداد المعدات الأولية لإنجاز هذا المشروع الكبير ، وقال : « إن الجامعة قد خسرت خسارة فادحة ، لا تعوض فى زمن قريب ، لأنه كان من أفاضل فتيان مصر الذين يعتمد على علمهم فى إنجاح مثل هذا المشروع الجليل ، الذى أخذته اللجنة على عاتقها ، ليكون الأمة المصرية بسببه مقام كريم بين الأمم الراقية ، غير أن أفكاره الرشيدة التى بثها بين الجمهور ، وأعماله المفيدة التى قام بها فى حياته القصيرة ، ستبقى قدوة صالحة للعاملين على خير هذه الأمة ، والمتفانين فى تنويرها ، وذلك مما يجعل للجامعة أملا كبيرا فى أن الهمة التى بذلها أول شهيد فى سبيل الجامعة المصرية ، لرفع منار العلم فى وادى النيل ، لا تنقضى بانقضاء أنفاسه الطيبات ، بل يكون لمصر بفضل الله ، وبفضل الجامعة إن شاء الله ، كثيرون من أمثال المرحوم قاسم بك أمين .

وطلب دولته وقف أعمال الجلسة حدادا على فقيد الجامعة رحمه الله ، وتحرير كخطاب تعزية إلى أسرة المرحوم قاسم بك أمين .

نقل حضرة حفني ناصف بك السكرتير
وكيلا لمحكمة قنا الأهلية

قال دولة الأمير « أحمد فؤاد » :

« إن الأمر العالي صدر بنقل حضرة حفني بك ناصف السكرتير ، وكيلا لمحكمة قنا الأهلية ، وأغتنم هذه الفرصة لإهدائه أطيب الثناء ، وللإعجاب بخدمته النفيسة ، في سبيل هذا المشروع الجيد . وقال : إن اسمه سيبقى مقرونا بهذا العمل الجيد ، لأنه أحسن القيام بما تستدعيه البدأة في عمل جسيم ، وهو تأسيس الجامعة ، ثم عرض على اللجنة أن تختار خلفا له .

فتقرر انتخاب أحمد زكي بك سكرتير ثاني مجلس النظار سكرتيرا للجامعة .

وهذا كتاب صاحبة العصمة السيدة زينب أمين ، حرم المرحوم قاسم أمين بك إلى دولة الأمير :

إلى صاحب الدولة الأمير الأفخم « أحمد فؤاد باشا » رئيس لجنة الجامعة المصرية :

أتشرف بأن أقدم لدولتكم وافر الشكر ، وجزيل الامتنان ، على المكتوب الرقيق الذي تفضلت لجنة الجامعة المصرية بإرساله إليّ ، تعزية لي على وفاة قريني العزيز ، وإني أؤكد لدولتكم أيها الأمير المبجل والوطني الغيور ، أن ما جاء فيه من جميل الانعطاف ، وحسن الرعاية بنا ، قد خفف تلك الآلام الجسيمة ، التي خلفتها لنا هذه الفاجعة .

وإني أتضرع إلى الله تعالى ، أن يحفظ ذاتكم الكريمة ، وأن يقدرني على القيام بتقديم الشكر لدولتكم ، ولحضرات أعضاء اللجنة الفنية للجامعة المصرية ، على هذا الإحساس الشريف .

وأرجو أن تتفضلوا يامولاي بقبول فائق الاحترام لمقامكم السامي أتقدم به

١٨ مايو سنة ١٩٠٨

أرملة المرحوم قاسم أمين بك
(إمضاء) زينب أمين

١٩٠٩

لم يطرأ على أعضاء مجلس إدارة الجامعة تغيير يذكر ، غير أن عضوين من أعضائه استقالا ، لتنقلهما خارج القاهرة ، وهما حضرتا على أبي الفتوح بك ، ويوسف صديق بك ، استقالا لأن المادة الحادية عشرة من القانون الأساسي ، تحتم أن يكون أعضاء مجلس إدارة الجامعة متوطنين ومقيمين بالقاهرة .

وقد اختارت الجامعة بدلهما صاحب السعادة أحمد عفيفى باشا ، وصاحب العزة عبد الله وهبي بك . وقدم أحمد زكى بك استقالته من سكرتيرية الجامعة ، فاختير بدله حضرة على بهجت بك .

* * *

وقد تفضل دولة الأمير ، فطلب إلى المجلس فى جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٠٩ أن يكتب لكل من حضرتى أبى الفتوح بك ، وأحمد عفيفى باشا ، خطابان ، للأول بالشكر على ماقام به من الخدمة الجليلة للجامعة ، وللثانى يرجو منه قبول انتخاب مجلس الإدارة إياه عضوا به ، وهذا نص الخطاب الأول :

سعادتلو على أبو الفتوح بك ، مدير جرجا الأفخم :

بعد التحية والسلام ، قد اجتمع مجلس إدارة الجامعة المصرية ، فى يوم الجمعة ١٩ من مارس سنة ١٩٠٩ وقرر إبداء الشكر لكم على ما قدمتم من الخدم النافعة المتوالية للجامعة المصرية ، مع الإعجاب بإخلاصكم فى المساعدة على وضع قوانينها ، واستمرار حركتها ، مما سيجعل اسمكم مقرونا بهذا العمل المجيد . وقد قرر المجلس اعتباركم عضو شرف فى الجامعة ، فبلسان الجامعة وبالأصالة عن أنفسنا ، نهنئكم وندعو لكم بالنجاح ، كما ندعو للبلاد بدوام النفع بكم وأمثالكم "

الرئيس

إمضاء : " أحمد فؤاد "

وهذا نص الخطاب الثانى :

سعادتلو أفندم أحمد عفيفى باشا ، رئيس محكمة الاستئناف المختلطة :

بكل سرور نحيط علم سعادتكم بأن مجلس إدارة الجامعة المصرية قرر فى جلسته المنعقدة يوم الجمعة ١٩ من مارس سنة ١٩٠٩ انضمامكم إليه ، لمساعدته بأفكاركم الصائبة ، وآرائكم السديدة ، ومعاونته على خدمة العلم والوطن ، وهو يرجو من سعادتكم قبول هذه المشاركة معه فى الخدمة العامة . وإنى أهنىء سعادتكم بهذه الثقة ، التى حلت محلها ، كما نهنىء الجامعة بكم أفندم .

" أحمد فؤاد " .

١٩١٠

طلب صاحب السمو الأمير « أحمد فؤاد » من حضرات أعضاء الجامعة ، أن يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا ، إذا حضرها اثنا عشر عضوا ، وهو عدد يزيد على خمس جميع الأعضاء البالغ عددهم ستة وثلاثين عضوا ، طبقا للمادة ٢١ من القانون .

فوافق الأعضاء على هذا بالإجماع .

وقد انضم إلى المجلس فى هذا العام حضرة صاحب العزة عوض عريان بك .

وقد شكر صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا باسم الجامعة ، بل وباسم الأمة المصرية ، صاحب السمو « أحمد فؤاد باشا » رئيس الجامعة ، على الهمة الكبيرة التى أبداها ويبديها سموه فى إعلاء منار الجامعة ، ورفع مستوى التعليم فيها .

١٩١١

بناء على قرار مجلس الإدارة تألف مجلس إدارة الجمعية العمومية للجامعة المصرية كما يأتى :

دولتلو أفندم الأمير « أحمد فؤاد » رئيسا .

أصحاب السعادة ، عبد الخالق ثروت باشا ، الدكتور محمد علوى باشا ، يعقوب أرتين باشا ، أحمد شفيق باشا ، بوغوص نوبار باشا ، أحمد مدحت يكن باشا .

وأصحاب العزة : على بهجت بك ، عبد الله وهبي بك ، حسن سعيد بك ، على ذو الفقار بك ، أحمد توفيق راغب بك ، عوض عريان بك المهدى ، عزيز خانكى بك ، مسيو لوزينا بك ، مرقص حنا أفندى .

على أن يكون : أحمد شفيق باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، ويعقوب أرتين باشا : مساعدين . وحسن سعيد بك ، وعبد الله وهبي بك : مراقبين ، ومرقص حنا أفندى سكرتيرا .

هذا ، ولا يزال أعضاء مجلس إدارة الجامعة مؤلفا بالهيئة التى كان عليها من قبل ، غير أنه نظرا لتنحى صاحبي السعادة إبراهيم نجيب باشا ، وأحمد زكي باشا ، عن العمل فيه ، انضم إليه بدلهما صاحبا السعادة أحمد شفيق باشا ، مدير عموم ديوان الأوقاف ، وإسماعيل صدقى باشا ، وكيل نظارة الداخلية .

١٩١٢

فى هذا العام قررت هيئة الجامعة إبقاء العدد الذى يتكون منه مجلس الإدارة الجديد كسابقه، أعنى خمسة عشر عضوا، وأن تكون مدة العضوية خمس سنوات، وألا يشترط أن يكون العضو مقيما بمدينة القاهرة، بل يكفى أن يكون من سكان القطر المصرى، وبناء عليه تقرر تعديل الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من القانون الأساسى بالكيفية الآتية:

« ويكون مؤلفا من خمسة عشر عضوا مصريين متوطنين ومقيمين بالقطر المصرى ».

وقد قررت الجمعية على سبيل الاستثناء، أن يقبل بعض أعضاء أجانب بمجلس الإدارة.

وجرى انتخاب أعضاء مجلس إدارة الجامعة بالطريقة السرية، لاختيار الأعضاء الذين يتكون منهم مجلس الإدارة الجديد، وهذا بيان أسماء المرشحين والأصوات التى نالوها.

دولة الأمير يوسف كمال باشا .	
سعادة حسين رشدى باشا . .	
« عبد الخالق ثروت باشا . .	
« الدكتور محمد علوى باشا .	
« إسماعيل صدقى باشا . . . :	٣٧ صوتا
« عبد الله وهبى باشا . . .	
جناب مسيو ماسبرو	
سعادة حسن سعيد بك	
« مرقص حنا بك	
« أحمد شفيق باشا	
عزتلو على بهجت بك	
سعادة عزيز عزت باشا . . . . :	٣٤ صوتا
« يعقوب أرتين باشا . . .	
« إبراهيم نجيب باشا . . . . :	٣١ صوتا
« على ذو الفقار باشا . . . :	٢٧ صوتا
« أحمد حشمت باشا . . . . :	١٣ صوتا
« أحمد زكى باشا . . . . . :	٦ أصوات

سعادة محمد عزت باشا . . .
عزتلو عزيز خانكى بك . . . } ٣ أصوات
« أحمد تيمور بك . . .

وبعد الإطلاع على هذه النتيجة قررت الجمعية أن يتكون مجلس الادارة من الخمسة عشر عضوا الآتى بيانهم :

دولة الأمير يوسف كمال باشا ، وحضرات أصحاب السعادة والعزة حسين رشدى باشا ، عبد الخالق ثروت باشا ، الدكتور محمد علوى باشا ، اسماعيل صدقى باشا ، عبد الله وهبى باشا ، جناب مسيو ماسبرو ، حسن سعيد بك ، مرقص حنا بك ، أحمد شفيق باشا ، على بهجت بك ، عزيز عزت باشا ، يعقوب أرتين باشا ، ابراهيم نجيب باشا ، على ذو الفقار باشا .

وبعد أن فرغ المجلس من إجراء الانتخابات هذه ، وقف سمو الأمير الجليل «أحمد فؤاد» ، وألقى الكلمة الآتية على حضرات الأعضاء ، بعد أن هنأهم :

« إننى أشكركم على الثقة التى أحللتموها فى أشخاصنا ، حيث عهدت إلينا الأمة بإدارة هذا المعهد ، ويسرنا وقد انتهت مدة مأموريتنا ، أن نقدم لكم اليوم شكرنا على النجاح الذى تدرج فى هذا المعهد ، والمنهج الذى سلكناه فى إدارته ، متبعين فى ذلك الخطة الأساسية ، التى رسمت له فى بدء نشأته ، وهو تلقين الشبيبة العلوم والآداب بلغة البلاد ، وإعداد الأساتذة للتدريس ، بإيفاد بعثات علمية للبلاد الغربية من نجباء الشبان ، لتحصيل العلم وادخاره ليوم رجوعهم إلى مصر ، فيبرونها بعلمهم ، ويكونون عدتنا ، وأساطين جامعتنا . والآن وقد عملنا لتحقيق هاتين الغايتين ، فلنا أمنية نرفعها إلى سراة هذا القطر وأغنيائه ، وهى أن يسارعوا ، بما عهد فيهم من كرم ونبل ، والسبق إلى المقاصد الشريفة ، فيجودوا على هذا المعهد بما يضمن له السير فى طريقه الذى سار فيه ، فلا يتضاءل نوره ، ولا يضعف بهاؤه ، وجدير بقوم كرام نشأ هذا المعهد بفضل جودهم وسخائهم ، أن يتولوه برعايتهم ، حتى يقوم بالمهمة المطلوبة منه لخير أبناء مصر .

والمأمول من حضرات الأعضاء ، الذين تألف منهم مجلس الإدارة الجديد ألا يدخروا وسعا فى الدعوة إلى هذا المقصد الشريف ، ولهم فى ذلك أجر من خدم البلاد ، شرف دائم ، وذكر خالد ، ومثوبة عند الله ، والله نسأل أن يوفقنا جميعا إلى ما فيه الخير والصواب » .

ثم انتقل دولة الأمير إلى الكلام عن استقالة سعادة إبراهيم نجيب باشا ، فقال :

« يظهر من محاضر جلسات المجلس التى عقدت مدة غيابى ، أن سعادة إبراهيم نجيب باشا استقال من عضوية المجلس ، لأسباب أطال بيانها على مسمع من حضرات الأعضاء ، ويظهر أيضا أن المجلس رأى تأجيل قراره فى شأن هذه الاستقالة ، إلى جلسة أخرى . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أبلغكم خبر استقالة عضو آخر ، أعنى به سعادة زكى باشا ، على ما جاء فى كتابه .

ولما كنت أحرص على أن تكون مداولات المجلس فى موضوع قبول الاستقالتين ورفضهما بالحرية التامة ، وكان وجودى بينكم فى أثناء المداولة ربما يحول دون هذه الحرية ، التى لكم كل الحق فى التمتع بها ، لذلك أعهد لسعادة يعقوب أرتين باشا برياسة هذه الجلسة ، وأستميحكم الإذن فى الانسحاب منها » .

وبعد أن فرغ سمو الرئيس من تلاوة هذا النص ، ناول السكرتير كتاب استقالة زكى باشا ، وانسحب من الجلسة ، وعلى أثر ذلك افتتح سعادة أرتين باشا الجلسة ، وسأل الأعضاء عما يرونه فى استقالة نجيب باشا .

فقال ثروت باشا :

« مع إبداء أسفى الشديد على حرمان الجامعة من خدمات مثل سعادة إبراهيم نجيب باشا ، يظهر لى من عبارة استعفاء سعادته ، أنه ربما كان الباعث عليه بعض مسائل تكلم عنها مع دولة الأمير ، لايعلمها مجلس الإدارة ، لأن جميع قرارات المجلس السابقة ، كانت بموافقة سعادته ، ولما كانت هذه المسائل لا علم للمجلس بها وقد أصر سعادته على الاستقالة ، بالرغم من رجاء المجلس له فى الرجوع عنها ، فلا أستحسن بعد ذلك أن يعاد الكلام معه ثانية .

أما إذا كانت هناك أسباب تتعلق بإدارة الجامعة ، وضرورة وضع قواعد للسير عليها فى المستقبل ، حتى تصل الجامعة إلى الغاية المقصودة ، فلا شك أن ذلك من أجل أمانينا ، ومن الواجب على كل منا ألا يفرط فى أى حق من حقوقه فى مراقبة السير على مقتضى قانون الجامعة ، والاعتراض على كل مخالفة له ، أو افتئات على حقوق الرئيس » .

وبعد ذلك قال سعادة الدكتور علوى باشا : إن فى استقالة نجيب باشا عبرة نعتبر بها ، ودرسا نستفيد منه ، أعنى بذلك أنه يتحتم علينا من الآن فصاعدا ، أن نرسم لسلوكنا فى أمور الجامعة

خطة ، لا يسوغ لأحد منا أن يخرج عنها ، بحيث تكون كل تصرفاتنا بشأنها مبنية على القرارات التي تصدر من المجلس .

فقرر المجلس بالإجماع الموافقة على أقوال حضرتي العضوين ، وقبول استقالة سعادة نجيب باشا ، وأن يكتب له كتاب شكر .

بعد ذلك تلى كتاب سعادة أحمد زكى باشا وهذا نصه :

دولتلو أفندم البرنس « أحمد فؤاد باشا » ، رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية :

إن الظروف التي صارت إليها الجامعة المصرية ، تضطرني للتخلي عن الاشتراك في إدارة شئونها ، فلكي يستريح ضميري ، وأتمكن من التفرغ لأعمالي المتكاثرة ، أرجو دولتكم قبول استعفائي ، وأسأله تعالى أن يوفقكم لما به الفائدة لمصر وبنيها أفندم .

(إمضاء) : أحمد زكى

أحد أعضاء مجلس الجامعة المصرية

القاهرة في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١

وقد حضر هذه الجلسة صاحبا السعادة أحمد شفيق باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، العضوان الجديدان .

وقد تلا إسماعيل صدقى باشا كلمة جاء فيها :

« على أن هذه الجامعة قد خطت خطوة كبرى ، بفضل الملاقات السامية التي يمتاز بها دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » رئيسها ، بمقامه العالى ، حيث أحلتها محلا ذا شأن بين ديار العلوم في أوربة ، وأصبح لها بذلك مقام معلوم بينها ، لم تكن لتصل إليه لولا همة دولته ، إلا بعد الزمن الطويل .

وإنا نتقدم بالتهنئة إلى دولته ، للوصول إلى هذه المرتبة الجليلة ، وأعرض عليه أجل مايكون في باب الشكر والحمد ، على ماتفضل به من انتخابي عضوا بينكم ، لمشاركتكم في هذا العمل النبيل ، الذي أعده أسعد نصيب فيما أمارسه من الأعمال ، لخدمة الأمة والبلاد ، في هذا العصر السعيد » .

١٩١٣

فى هذا العام عهد برياسة مجلس إدارة الجامعة إلى صاحب العطوفة حسين رشدى باشا ، ولسنا فى حاجة إلى بيان الخدم الجليلة التى قام بها للجامعة منذ إنشائها ، ومثابرته على العمل فى كل ما يعود عليها بالنفع والفائدة .

عهد إليه برياستها ، لأن دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » استقال ، وصمم على الاستقالة ، على الرغم من رجاء جميع الأعضاء من دولته ألا يفعل .

استقال من رياستها ، غير أن مجلس الإدارة قرر فى جلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٩ من ابريل سنة ١٩١٣ إسناد رياسة شرفها إلى سموه ، اعترافاً بالخدم الجليلة التى قام بها ، وعين وفد مؤلف من أصحاب السعادة حسين رشدى باشا ، وأحمد شفيق باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وعزيز خانكى بك ليقدم لدولته جواب المجلس على طلب استقالته ، وهذا نصه :

مولاى :

قد بلغت استعفاء سموكم من رياسة الجامعة إلى مجلس الإدارة والجمعية العمومية ، وأعلمتهما بمـا كان من مسعاى لدى سموكم ، لتستردوا ذلك الاستعفاء ، وعدم توفيقى فى ذلك ، ولقد شملهم جميعا أسف شديد لهذا النبأ ، ولـكنهم لم يسعهم وهذه إرادة سموكم ، إلا التسليم بها .

واعترافاً بجلال الخدم التى قمتم بها للجامعة ، قرروا بمزيد الارتياح ، أن تسند إلى سموكم رياسة الشرف لهذا المعهد ، الذى يبث فى الأمة حياة علمية جديدة ، ذلك المعهد الذى كنتم إلى اليوم عماده وقوامه ، ونحن واثقون أنه سيبقى وله من عظيم التفاتكم ، وحسن رعايتكم ، الحظ الأوفر ، والقسط الأكبر .

وتفضلوا يامولاى الأمير بقبول كبير احتراماتى ، وعظيم إخلاصى .

الوكيل

(إمضاء) : حسين رشدى

وهذا نص كتاب استعفاء سمو الأمير :

سعادة وكيل مجلس إدارة الجامعة ، وحضرات أعضائه :

أرجو من حضراتكم قبول استقالتى من رياسة الجامعة . وأؤكد لكم بأنى ما أقدمت على ذلك إلا وأنا آسف على ترك تلك الجامعة ، التى كنت أود أن أشركها حياتى ، وأراها فى أعلى درجات النجاح ، وأفتخر برقيها وتقدمها .

ولكن لما لم يكن لدى من الوقت ما يسمح لى بتحقيق أمنيتى ، رأيت من الواجب على أن أقدم على الاستقالة من رياستها ، وأتشم فى كل حال ، أن ذلك العمل الجليل الذى أقدمنا عليه ، لا يقف عند ذلك الحد ، وألا تلبث جامعتنا أن تصل إلى أعلى درجات الكمال ، بهمة وعمل حضراتكم ، وأنتم خير من باشر أعمالها .

وإنى أشكركم على المساعدات الجليلة ، التى أبديتموها لى أثناء رياستى للجامعة ، وأؤكد لكم بأنى لا أنسى مطلقا الأوقات التى قضيناها معا فى خدمة ذلك العمل الوطنى العظيم .

الإمضاء : " أحمد فؤاد "

* * *

وعلى أثر استقالة دولة الأمير ، استقال من عضوية المجلس سعادة يعقوب أرتين باشا ، وعلى ذو الفقار باشا ، العضوان العاملان ، بعد أن خدما الجامعة بخبرتهما .

وقد انتخب بدلهما إسماعيل حسنين باشا وكيل المعارف ، وجناب المستر شلدن إيموس ناظر مدرسة الحقوق .

ثم عين سعادة يعقوب أرتين باشا عضو شرف ، اعترافا لسعادته بسابق خدماته الجليلة منذ تأسيس الجامعة .

فى هذا العام أعيد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للمرة الثانية ، لانتهاء مهمة المجلس السابق ، وهذا بيان أسماء حضرات الأعضاء المنتخبين :

دولة الأمير يوسف كمال باشا ، حضرات أصحاب السعادة والعزة حسين رشدى باشا ، أحمد شفيق باشا ، إبراهيم نجيب باشا ، الدكتور محمد علوى باشا ، يعقوب أرتين باشا ، جناب مسيو ماسبرو ، عبد الله وهبي باشا ، على ذو الفقار باشا ، عزيز عزت باشا ، إسماعيل صدقى باشا ، عبد الخالق ثروت باشا ، حسن سعيد بك ، على بهجت بك ، مرقص حنا بك .

وقد قرر حضرات الأعضاء إسناد رياسة الجامعة المصرية والمجلس، إلى دولة الأمير يوسف كمال ، وتعيين صاحبي السعادة حسين رشدى باشا ، وأحمد شفيق باشا وكيلين ، وحسن سعيد بك أمينا للصندوق ، وعلى بهجت بك سكرتيرا للمجلس .

وهذا خطاب سعادة إبراهيم نجيب باشا بخصوص قبوله العضوية بمجلس الإدارة :

سعادتلو أفندم حضرتلرى وكيل الجامعة المصرية :

تلقيت بكل امتنان خطاب سعادتكم المنبئ باتخابى عضوا بمجلس إدارة الجامعة ، وقد حل ذلك منى محل الارتياح والابتهاج بهذه الثقة التى أظهرتها الجمعية العمومية نحوى ، وأقدم لها واجب الشكر عليها . إلا أننى لا أزال أكرر ما أبديته عند ما قدمت استقالتى الأخيرة من الجامعة ، من وجوب التغيير والتعديل فى نظام هذه الجامعة ، وفى بروجرامات التعليم فيها ، بكيفية تتضمن التدرج بها فى مدارج الارتقاء ، الذى نسعى كلنا بجهدنا للوصول إليه ، ويمكننا جميعا من مباشرة الأعمال النافعة لها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام أفندم م

مدير عموم الأوقاف

(إمضاء) : إبراهيم نجيب

القاهرة فى ١٣ مايو سنة ١٩١٤

وعند الفراغ من قراءته قال سعادة رشدى باشا : إن المجلس مستعد بكل ارتياح لسماع وفحص ما يبديه سعادة إبراهيم نجيب باشا من الاقتراحات ، بخصوص التغيير أو التحسين فى نظام الجامعة .

وقد قدم سعادته مذكرة تتضمن فرض إلغاء المحاضرات الجارى تدريسها فى الجامعة ، وإنشاء قسم نظامى ، لتعليم العلوم الرياضية والميكانيكية والكهربائية والطبيعية والكيميائية والزراعية ، يشمل برنامجه كل ما تمس الحاجة إليه ، حتى إذا ما ارتقت الدراسة فى هذا القسم وأثمرت ، يفكر بعد ذلك فى إنشاء قسم ثان لتدريس العلوم الطبية ، وثالث للعلوم القانونية والآداب .

فقرر المجلس أن تؤلف لجنة تحت رياسة سعادة نجيب باشا ، وعضوية مسيو ماسبرو ، وأصحاب السعادة إسماعيل صدقى باشا ، وعبد الله وهبى باشا ، والدكتور محمد علوى باشا ، لبحث هذا الاقتراح ، وتقديم تقرير عنه .

وفى هذا العام استقال سعادة يعقوب أرتين باشا من عضوية مجلس الجامعة .

فقرر المجلس انتخاب سعادة أحمد حشمت باشا ناظر الأوقاف العمومية عضوا بمجلس الإدارة ، بدلا من صاحب السعادة يعقوب أرتين باشا الذى استقال .

* * *

وقد اعتذر دولة الأمير يوسف كمال عن قبول رياسة الجامعة ، وأظهر ميله إلى العضوية فى مجلسها .

وعلى هذا انتخب المجلس سعادة حسين رشدى باشا بإجماع الآراء رئيسا للجامعة ، وترشيح سعادة إبراهيم نجيب باشا وكيلا ثانيا لمجلس الإدارة ، مع سعادة أحمد شفيق باشا .

وفى ٨ من مارس سنة ١٩١٤ انضم صاحبا السعادة أحمد زكى باشا ، ومحمد محب باشا العضوان السابقان بالجامعة ، إلى الجمعية العمومية .

وفى ١٠ من مارس سنة ١٩١٤ اقترح سعادة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة ، وسعادة عبد الخالق ثروت باشا ، أنه بالنظر لما بذله سعادة الدكتور علوى باشا ، من الهمم التى عادت بفوائد

جة على الجامعة ، فإنه يقترح أن يكون سعادة علوى باشا مراقبا عاما للجامعة ، فقبل المجلس ذلك بالإجماع مع الشكر ، وعند ذلك قال سعادة شفيق باشا : إنه أول من يقدر لسعادة علوى باشا أعماله الجليلة فى خدمة الجامعة ، وإنه أولى من غيره من الأعضاء بتوليه الوكالة ، وإنه بكل ارتياح وسرور يتنازل عن كرسى الوكالة لسعادته ، فعند ذلك قال سعادة علوى باشا : إنه يشكر هذه العواطف الشريفة لسعادة شفيق باشا ، ولكنه لا يقبل بأية حال من الأحوال أن يشغل هذا الكرسى بدلا عنه . فأخذ أعضاء المجلس يلحون على سعادته بالقبول ، فأصر على رأيه ، فلم يسع حضرات الأعضاء إلا النزول عند رغبته .

وفى ١٧ من يونيو سنة ١٩١٤ تفضل دولة الأمير « أحمد فؤاد باشا » بإهداء صورة زيتية كبيرة داخل إطار مُذهب ، تمثل المغفور له « إسماعيل باشا » الخديو الأسبق ، إلى الجامعة على أن توضع فى صدر قاعة المجلس .

فوافق المجلس على قبول هذه الهدية ، وقرر أن يوفد وفدا مؤلفا من صاحبي السعادة أحمد شفيق باشا ، والدكتور محمد علوى باشا ، وجناب مسيو ماسبرو ، وسعادة إسماعيل حسنين باشا ، لشكر سموه على هذه الهدية الثمينة .

وبمناسبة ترك جناب مسيو ماسبرو خدمة الحكومة المصرية ، ومغادرته القطر المصرى ، قرر المجلس تعيينه عضو شرف بمجلس الإدارة ، ومستشار شرف للجامعة ، اعترافا له بالخدمات الجليلة التي أداها لها منذ نشأتها ، وأن تقام مأدبة حافلة لجنابه ، وتقدم له مجموعة من صور حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة وأساتذتها ، وتكون النفقات على الجامعة .

١٩١٥

فى هذا العام عين مسيو فوكار مدير المجمع الفرنسى للآثار الشرقية . عضوا بمجلس إدارة الجامعة ، بدلا من مسيو ماسبرو ، الذي أقام بأوربة ، لاستقالته من وظيفة مدير المتحف المصرى .



أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٠٩

(الجالسون) الأمير أحمد فؤاد ويعقوب أرتين باشا وكيل نظارة المعارف . (الواقفون على اليمين) الدكتور محمد علوى باشا الرمدى الشهير ومسيو ماسبيرو مدير المتحف المصرى . (الواقفون على اليسار) عبد الخالق ثروت باشا النائب العام وحسن سعيد باشا مدير البنك الألمانى . (الجالسون على المدرج) على بهجت بك مدير دار الآثار العربية والأستاذ مرقص حنا المحامى

مديرو الجامعة المصرية منذ نشأتها إلى اليوم



سمو الأمير أحمد فؤاد

انتخب رئيساً للجامعة فى أبريل سنة ١٩٠٨ وظل يديرها بهمة وإخلاص حتى اضطرته مشاغله الأخرى الكثيرة إلى التخلى عن الرياسة فى أواخر سنة ١٩١٣ ولكنه ظل بعد ذلك يعتبر نفسه رئيسا روحيا للجامعة



حسين رشدى باشا

تسلم رياسة الجامعة من سمو الأمير أحمد فؤاد سنة ١٩١٣ ، وقد اضطرته مشاغله كرئيس للحكومة إلى التخلى عنها سنة ١٩١٦ ، ثم عاد إلى رياسة الجامعة سنة ١٩١٧ ، واستمر فى هذا المنصب حتى ضمت الجامعة إلى الحكومة على يديه



الأمير يوسف كمال

انتخب رئيسا للجامعة سنة ١٩١٦ حينما اضطر حسين رشدى باشا إلى التخلى عنها ، ولم يمكث فى الرياسة إلا عاما وبعض عام . ولكنه أدى للجامعة خلالها خدمات جليلة ، ولا يزال يعطف عليها ويرسل من طلبتها بعوثا على نفقته الخاصة



أحمد لطفي السيد باشا

وقع عليه الاختيار في سنة ١٩٢٥ ليكون الجامعة تكوينا جديدا ، واستمر مديرا لها إلى سنة ١٩٤٠ فيما عدا فترات قضاها بالوزارة وغيرها ، وفي عهده اتسعت الجامعة وضمت اليها كليات الطب والهندسة والتجارة والزراعة



الدكتور علي ابراهيم باشا

كان عميدا لكلية الطب ، ثم وكيلا للجامعة سنة ١٩٢٩ ومديرا لها من سنة ١٩٤١ إلى أن توفي سنة ١٩٤٧ ، وقد نهض بها نهضة كبرى وثبت مركزها في الداخل وفي الخارج وذلك بعلمه وشخصيته ومركزه كأستاذ ذي شهرة عالمية



الدكتور ابراهيم شوقي باشا

كان أستاذا لأمراض الأطفال بكلية طب قصر العيني ومديرا لمستشفى الأطفال ثم وكيلا لكلية الطب فعميدا لها سنة ١٩٤٥ فمديرا للجامعة سنة ١٩٤٧ ، وفي عهده أنشئت كلية ثانية للطب بالعباسية ، وافتتحت مدينة فاروق الجامعية



الدكتور محمد كامل مرسي باشا

كان أستاذا للقانون المدني ووكيلا لكلية الحقوق سنة ١٩٢٧ فعميدا لها سنة ١٩٢٨ ، فمستشارا بمحكمة النقض في سنة ١٩٤٠ ، فوكيلا لها ، فوزيرا للعدل في فبراير سنة ١٩٤٦ ، فرئيسا لمجلس الدولة في سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، فمديرا الجامعة فؤاد الأول في نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى الآن ، ولاشك أن الجامعة يرجى لها على يديه خير كثير ، اذ ظفرت بما أدخل على أنظمتها ولوائحها من تنقيح وتعديل يجعلها في الرعيل الأول بين الجامعات العالمية

وفي يوم الخميس ١٠ من يوليو سنة ١٩١٥ أرسل أعضاء مجلس الإدارة برقية تهنئة إلى حضرة صاحب المعالي كبير الأمناء ، لتبليغها لحضرة صاحب العظمة مولانا السلطان ، بمناسبة نجاة عظمته من حادثة الإسكندرية ، وهذا نص البرقية :

حضرة صاحب المعالي كبير الأمناء بسراي رأس التين بالإسكندرية

نرجو أن تقدموا إلى الأعتاب العالية السلطانية ، مزيد سرورنا ، وفرط ابتهاجنا لنجاة عظمته من تلك اليد الأثيمة حفظ الله حياته لخير بلاده وعباده المخلصين .

(أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية)

فجاء الرد الكريم :

حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية :

تشرفت برفع تهنئتكم التلغرافية المعربة عن أصدق الولاء للحضرة العلية السلطانية ، فحازت الرضا العالي ، والشكر السامي .

(كبير الأمناء)

***

الأعضاء الخارجون من مجلس الإدارة بالاقتراع السنوي هم :

صاحب السمو الأمير يوسف كمال ، وقد قدم استقالته من عضوية الجامعة .

صاحب السعادة أحمد شفيق باشا .

صاحب السعادة عزيز عزت باشا .

وفي يوم الخميس ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٥ حصل الاقتراع السري لانتخاب عضويين بدلا من صاحبي السعادة أحمد شفيق باشا ، وعزيز عزت باشا ، فنال الأغلبية حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا ، وحضرة عبد العزيز فهمي بك .

وقد طلب حضرة صاحب المعالي ثروت باشا أن يتكلم فقال :

« لما كثرت الإشاعات عن الجامعة ، وتوجهت من الجرائد عبارات اللوم إلى مجلس إدارتها ، وتسرب إلى أذهان بعض المتشاءمين سوء مآلها ، رأى دولة رئيسها « رشدي باشا » أن يعمل مذكرة ، يبين فيها بالتفصيل حالة الجامعة المالية والتعليمية ، لرفعها لصاحب العظمة مولانا السلطان ، الذي يرغب حفظه الله ، رعاية منه للجامعة وعطفا عليها ، أن يقف على حالها الآن » .

وقد رفع دولة الرئيس إلى عظمته المذكرة المطلوبة ، فلاقت من جانبه الكريم قبولا حسنا وارتياحا ، وتبين لعظمته أن حالة الجامعة ليست كما يريد أن يصورها أعداؤها ، ولا بالتى نخشى معها على بقائها واستمرارها فى خطتها الأولى . وقد أظهر عظمته حفظه الله لدولة الرئيس ارتياحه هذا ، مما جعلنا نؤمل بفضل عطف عظمته قرب الخروج من الضائقة المالية ، التى لم ندخر جهدا فى مقاومتها .

وفى يوم الأربعاء أول ديسمبر سنة ١٩١٥ اقترع على انتخاب عضو جديد بدل حضرة صاحب السمو الأمير يوسف كمال ، الذى استقال من عضوية مجلس الإدارة ، فأصابت القرعة حضرة أحمد لطفى السيد بك ، مدير المكتبة السلطانية .

وقد أرسل حضرته كتابا إلى الجامعة هذا نصه :

حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا المراقب العام للجامعة المصرية :

أتشرف بإخبار سعادتكم أنى تلقيت بيد الشكر كتابكم ، الذى تخبروننى فيه بأن مجلس إدارة الجامعة قد انتخبنى عضوا به . وإنى تلقاء هذا التشريف ، لا أجد بدا من القبول ، على الرغم من مشاغلى الكثيرة .

وأرجو أن أوفق إلى تحقيق ظنكم بى ، من جهة خدمة الجامعة .

وتفضلوا ياسيدى الباشا بقبول تحياتى واحتراماتى .

(إمضاء)

وهنا جدد حضرة صاحب المعالى عبد الخالق باشا ثروت تهنئة المجلس لسعادته .

١٩١٦

تفضل حضرة صاحب العظمة السلطان بإهداء صورته الكريمة إلى الجامعة ، إظهارا لدوام رضائه عنها ، وفرط عنايته بها ، وقد وضعت فى حجرة مجلس إدارة الجامعة .

وانتخب المجلس وفدا مؤلفا من حسين رشدى باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وسعد زغلول باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، ومحمد علوى باشا ، وعبد العزيز فهمى بك ، ليقوم بعرض واجب الشكر .

وقد رفع سعادة إبراهيم نجيب باشا فى ٢٩ من يناير سنة ١٩١٦ استقالته من عضوية مجلس إدارة الجامعة ، فوافق المجلس عليها .

وانتخب صاحب العزة محمود فهمى بك باشمهندس وزارة الأوقاف ، بدلا من صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا المستقيل .

وتطبيقا لنص المادة الحادية عشرة من القانون الأساسى ، وقع الاختيار بالإجماع على حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا ، وحضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا وكيلين لرئيس الجامعة .

وفى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩١٦ رفع أعضاء مجلس إدارة الجامعة تلغرافاً إلى عظمة السلطان ، لمناسبة وفاة ساكنة الجنان والدة عظمته .

١٩١٧

الإنعام السلطانى الكريم

عرض حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا على المجلس فى ١٩ من يونيو سنة ١٩١٧ أنه تشرف بالمثول فى حضرة عظمة السلطان حفظه الله ، فى صباح يوم الخميس ١٤ من يونيو سنة ١٩١٧ ، انتفضل عظمته ، بعد أن وقف على ما تبذله الجامعة من المجهودات فى سبيل تحقيق أهم ما يتفق مع رغبات عظمته ، من نشر التعليم العالى ، فأنعم بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى ، مساعدة للجامعة على القيام بنفقات دراسة بعض طلبة إرساليتها فى أوربة ، الذين قد يضطرون للبقاء أكثر من المدة السابق تقريرها لهم ، لزيادة الاستفادة ، التى يرغب فيها عظمته .

وفى يوم الاثنين ١٥ من أكتوبر سنة ١٩١٧ وقف معالى عبد الخالق ثروت باشا ينعى الفقيد العزيز سلطان مصر العظيم ، حسين كامل الأول :

أيها السادة :

رزئت مصر بمصاب أليم ، أدمى القلوب ! فجعت بوفاة سلطانها الكريم ، ومليكها العظيم ، حسين كامل الأول ! ما ذاع نعى الفقيد العزيز ، وانتشر بين سكان القطر ، حتى تولاهم أجمعين مزيد الأسى والجزع ، وعلت وجوههم علائم الحزن والهلع ، لما تحلى به الفقيد العظيم رحمه الله ، وطيب فى دار الآخرة ثراه ، من البر بأمته ، والعطف على رعيته ، فإنا لله ، ما لحى بقاء !

أيها السادة :

سلطاننا الراحل الجليل ، عرفته الأمة أميرا من خير أمرائها المحسنين ، وواحدا من أخيارهم المعدودين ، عرفته كريما محسنا ، سباقا للخير ، غيورا على مصلحتها ، شديد الحرص على رقيها ،

يتأجج صدره شوقا لتقدمها فى مراتب النجاح والفلاح ، فلا غرو إذا حزنت على فقده وجزعت ، فاللهم عزاء طويلا ، وصبرا جميلا .

سادتى :

فقيدنا العظيم ولا أزيدكم علما ، أخذ على نفسه فى السنين القليلة التى تبوأ فيها عرش السلطنة ، أن يسير بأمته فى طريق السعادة الحقيقية ، ولم يأل جهدا رحمه الله ، وأحسن فى دار الخلد مثواه ، فى العمل على تحقيق غاياته الشريفة ، وأغراضه السامية ، فأتى من جلائل الأعمال فى عهده القصير ، ما لم يأته غيره فى العهد الطويل ، ولو أمهلته المنون ، ومد الله فى أجله ، لأتيح له تحقيق آماله الكبار لخير البلاد ورفاهيتها ، ولكن قطعت المنية حبل الآمال ، ونزل قضاء الله ولا راد لقضائه ، واختاره ربه لجواره ، فاللهم عزاء طويلا ، وصبرا جميلا .

سادتى :

كلكم تذكرون أن هذا المعهد مدين لعظمته ببره الشامل ، وخيره الواصل ، مدين له برعايته العالية ، وعنايته السامية ، وما العهد ببعيد على صلته السنية ، وعظمته السلطانية ، فى هذه الأوقات العصيبة ، التى كان المعهد فى أشد الحاجة إليها ، فالله يتغمده برحمته الواسعة ، ويحسن إليه عداد حسناته ومبراته .

لنا أيها السادة فى خلفه المفدى ، أخيه المحبوب ، عظمة مولانا السلطان « فؤاد الأول » خير عزاء ، فكلكم لا ريب ذاكرون فضل عظمته على المعاهد العلمية عامة ، وعلى هذا المعهد خاصة ، فإن الجامعة المصرية لولا عنايته التى شملتها فى نشأتها ، وموالاته لها فى أدوارها الأولى ، لم تقم لها قائمة بين دور العلم فى مصر ، وهى بما تدل به من هذا الشرف العظيم ، تضع آمالها الكبار تحت عتبات عرشه الكريم ، فى أن تكون على الدوام مشمولة برعايته السامية . نسأل الله سبحانه وتعالى أن يمد فى حياة عظمته ، وأن يجعل حكمه على طول الأيام مقرونا بالخير والسعادة .

فارتفعت أصوات حضرات الأعضاء بالدعاء إلى الله ، أن يؤيد بروح منه عظمة السلطان « فؤاد الأول » ويحقق آمال الجامعة على يديه ، وفى أيام حكمه السعيد .

* * *

تطبيقاً لنص المادة الثالثة عشرة من القانون الأساسى ، بخصوص سقوط خُمس أعضاء مجلس الإدارة فى كل سنة بالقرعة ، حصل الاقتراع لسنة ١٩١٧ فأصابت القرعة كلا من معالى سعد زغلول باشا ، وسعادة محمود فهمى باشا ، وعبدالعزيز فهمى بك .

ونظر المجلس على أثر ذلك فى انتخاب بدلهم ، طبقاً لنص المادة نفسها من القانون الأساسى ، فأعاد انتخاب حضراتهم بالإجماع .

هدية سعادة الدكتور محمد علوى باشا المراقب العام إلى الجامعة

حضرة صاحب الدولة رئيس الجامعة المصرية

أتشرف بأن أرفع لعلم دولتكم ، أنه لما كانت دروس الطب الشرعى التى تلقى لطلبة قسم العلوم الجنائية بالجامعة المصرية ، تحتاج لزيادة فائدتها إلى بعض المثل من أجزاء الجسم الإنسانى ، رأيت أن أهدى إلى الجامعة المصرية مثالا محتويا على عظام رأس الإنسان ، مفككا ومنصوبة على أسلاك من المعدن ، تتحرك ميكانيكيا ، داخل آنية بلورية ، ثمنها الأصلى ٢٠٠ جنيه ، راجيا التفضل بقبولها ، لفائدة الطلبة ، ومؤملا أن أكون بعملى هذا قد قمت ببعض الواجب لجامعتنا المحبوبة .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما

محمد علوى

١٩١٨

قررت الجمعية العمومية بإجماع الآراء ، أن يبقى مجلس إدارة الجامعة كما هو ، أى أن يكون مؤلفا من الخمسة عشر عضوا الآتية أسماؤهم : دولة حسين رشدى باشا ، معالى عبد الخالق ثروت باشا ، سعادة الدكتور محمد علوى باشا ، معالى سعد زغلول باشا ، معالى إسماعيل صدقى باشا ، سعادة إسماعيل حسنين باشا ، سعادة حسن سعيد باشا ، سعادة عبد الله وهبى باشا ، سعادة محمود فهمى باشا ، جناب مستر إيموس ، جناب مسيو ڤوكلر ، صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك ، صاحب العزة على بهجت بك ، صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك ، صاحب العزة مرقص حنا بك .

وفاة الدكتور محمد علوى باشا وكيل الجامعة

وقف معالى سعد زغلول باشا معلنا وفاة الدكتور محمد علوى باشا ، قائلا :

« فجعت الجامعة المصرية بوفاة المغفور له الدكتور محمد علوى باشا ، وكيل الجامعة ، ومراقبها العام ، فقد انتقل إلى جوار ربه فى يوم الأربعاء ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩١٨ ، وإننى بالنيابة عنكم أثبت هنا عظيم حزن الجامعة لهذه الخسارة الكبرى ، ونعترف بما كان للفقيد من جميل الأيادى فى خدمة هذا المعهد ، سواء بالمساعدة المالية ، أو بتخصيصه ثمين وقته للقيام بشئون الإدارة العمومية ، بالنيابة عن دولة الرئيس ، فكان من نتائج إخلاصه وتفانيه فى حب الجامعة ، وعظيم أمله فى رقيها ، أن اجتازت أوقات الأزمة الشديدة ، دون أن يصيبها تأثير كبير .

فمصاب الجامعة والبلد بفقده عظيم ، عزانا الله جميعا ، وعوضنا به خير العوض .

***

وقد اختار مجلس الإدارة وكيلا له حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا ، وأسند إليه أعمال الإدارة بالنيابة عن دولة رئيس الجامعة .

وبعد ذلك نظر مجلس الجامعة فى انتخاب عضو جديد لمجلس الإدارة ، لسد الفراغ الذى أحدثته وفاة المغفور له الدكتور محمد علوى باشا ، فوقع الانتخاب بالإجماع على حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا .

١٩١٩

على أثر وفاة المرحوم الدكتور محمد علوى باشا ، انتخب مجلس الإدارة حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وكيلا ثانيا ، ومراقبا عاما ، يباشر أعمال الإدارة ، وانتخب فى المكان الخالى سعادة محمد محمود باشا .

ولما تغيب عن القطر المصرى معالى سعد زغلول باشا ، أحال مجلس الإدارة عملية المراقبة العامة والإدارة على حضرة صاحب العزة على بهجت بك ، ليقوم بها مدة غيابه ، مع قيامه بأعمال سكرتيرية المجلس .

ثم وصل الجامعة من حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا فى ٢٧ من يوليو سنة ١٩١٩ كتاب استقالة من رياسة الجامعة ، وعضوية مجلس الإدارة ، هذا نصه :

حينما كنت رئيسا للحكومة قدمت استعفائى مرتين من رياسة الجامعة ، نظرا لأن كثرة مشاغلى الرسمية حينئذ كانت تستغرق كل أوقاتى ، بحيث تجعل رياستى للجامعة رياسة اسمية محضة .

لكن مجلس إدارة الجامعة بلسان المغفور له علوى باشا ، ألح على لسحب استعفائى ، استنادا على بعض خدماتى السابقة للجامعة ، وعلى تفضله بحسن الظن أن فى بقائى على رأسها مصلحة لها .

وبما أننى فى الظروف الحالية أشعر أن مصلحة الجامعة نفسها تقضى ألاّ أكون رئيسا لها ، ولا عضوا فى مجلس إدارتها ، فإننى بناء على ذلك أقدم إلى مجلس إدارتها استقالتى من رياسته ، ومن العضوية فيه ، مع بقائى فى عداد المشتركين فى الجامعة .

(إمضاء) حسين رشدى

فرأى مجلس الجامعة إيفاد بعض الأعضاء ليرجو دولته العدول عن هذه الاستقالة ، حتى لا تحرم الجامعة من ثمين معاونته لها ، لما جبل عليه من حب تنشيط العلم وأهله ، ولكن نظرا لتغيب دولته بأوربة ، لم يتمكن الأعضاء المنتدبون من مقابلته ، ولهذا أبقت الجامعة باب الرجاء مفتوحا لحين عودته .

ونظرا لما للقسم المالى بالجامعة من الأهمية ، انتخب مجلس الإدارة حضرة صاحب السعادة حسن سعيد باشا مراقبا عاما للحسابات ، وعهد بأمانة الصندوق التى كانت موكولة لسعادته ، إلى حضرة صاحب العزة الأستاذ مرقص حنا بك .

وبذلك أصبح تشكيل مجلس إدارة الجامعة كما يأتى :

دولة حسين رشدى باشا . .	رئيسا .
معالى عبد الخالق ثروت باشا	وكيلا .
معالى سعد زغلول باشا . . .	وكيلا ومراقبا عاما .
معالى إسماعيل صدقى باشا . .	
سعادة إسماعيل حسنين باشا .	
سعادة حسن سعيد باشا . . .	مراقب الحسابات .

سعادة عبد الله وهبي باشا . .
سعادة مرقص حنا بك . . . أمين الصندوق .
سعادة على بهجت بك . . . سكرتيرا ونائبا عن المراقب العام .
جناب مستر إيموس . . . .
جناب مسيو فوكار . . . .
سعادة عبد العزيز فهمي بك .
سعادة أحمد لطفي السيد بك .
سعادة محمود فهمي باشا . . .
سعادة محمد محمود باشا . . .

١٩٢٠

أشرنا فى سنة ١٩١٩ إلى استقالة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا من رياسة الجامعة ، ولكننا نسجل هنا أن دولته قد تفضل وأجاب رجاء مجلس الإدارة ، فعدل عن الاستقالة .

وبناء على هذا ، لم يطرأ على الهيئة المؤلف منها مجلس إدارة الجامعة فى هذا العام أى تغيير ، ولا يزال تشكيل المجلس كما هو .

* * *

وفى جلسة السبت ١١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ اقترح حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا على المجلس ، إقامة حفلة تأبين ، لصاحبة الأيادي البيضاء على الجامعة ، المغفور لها الأميرة فاطمة إسماعيل .

وقد أبلغ معاليه المجلس أن حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة سيرأس هذه الحفلة ، ويلقى فيها خطابا باسم مجلس إدارة الجامعة المصرية ، وعلى ذلك تقرر أن تكون الحفلة بدار الجامعة ، فى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأن يكون برنامجها هو الآتى :

١ — تلاوة آى من القرآن الكريم .

٢ — خطاب حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، باسم مجلس إدارة الجامعة المصرية .

٣ — خطاب من حضرة الأستاذ لويس كليان ، باسم أساتذة الجامعة غير المصريين .

٤ — خطاب من حضرة الأستاذ الدكتور أحمد ضيف باسم أساتذة كلية الآداب .

٥ — خطاب من حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الحميد بدوى بك باسم أساتذة كلية العلوم الجنائية .

٦ — خطاب من حضرة أحمد فريد رفاعى أفندى الطالب بكلية الآداب باسم طلبة الجامعة .

٧ — اختتام الحفلة بآى القرآن الكريم .

هذا وقد أشرنا إلى هذه الخطب كلها فى مكان آخر .

وقد جاء فى تقرير الجمعية العمومية للجامعة المصرية ما يأتى :

« فجعت المروءة ، وفجع البر والإحسان ، بوفاة فخر السيدات ، وأميرة المحسنات ، ربة الجود والكرم ، حضرة صاحبة السمو الأميرة « فاطمة إسماعيل » . انتقلت إلى جوار ربها فى عصر يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، بعد أن أغدقت على الجامعة المصرية فيض حسناتها ، فضمنت لها الوجود المستمر بإذن الله ، وأسندتها إلى ركن مكين من جودها وفضلها ، يمكنها من الاستمرار على تحقيق أسمى ما رمت إليه من صالح الرغبات ، بنشر العلم والمعارف العالية فى البلاد .

نعم ، فقد وهبت للجامعة كثيرا ، وخصتها بالخمس من صافى ريع وقفها العظيم ، البالغة أعيانه أكثر من ٣٣٠٠ فدان بمديريتى الدقهلية والجيزة ، منها ستة أفدنة عينتها رحمها الله بنفسها ، وفى جوار سرايها ، لبناء الجامعة المصرية ، دالة بذلك على ما تنطوى عليه نفسها من الميل إلى الجامعة ، ثم وهبت من نفيس جواهرها ، ما بدىء به البناء ، ولو مد الله فى حياتها ، لأكملته بجودها ، وأتمته بنفحات كرمها وإحسانها .

فمجلس الجامعة يثبت هنا عظيم حزنه لفقدها ، وحرمان البلاد وجودها ، ويرفع أكف الضراعة للمولى جل وعلا ، أن يتغمدها برحمته الواسعة ، ويسكنها جناته الفسيحة .

١٩٢١

لم يطرأ تغيير على الهيئة المؤلف منها مجلس إدارة الجامعة فى خلال هذه السنة ، سوى تعيين حضرة صاحب العزة محمد حلمى عيسى بك ، المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ، ليحل محل المرحوم عبدالله وهبى باشا .

وتطبيقا لنص المادة السادسة عشرة من القانون الأساسي ، بخصوص سقوط خمس أعضاء مجلس الإدارة ، حصل الاقتراع لسنة ١٩٢١ فأصابت القرعة حضرات :

صاحب العزة على بهجت بك .

صاحب العزة مرقص حنا بك .

جناب المسيو فوكار .

ونظر المجلس على أثر ذلك في انتخاب بدلهم ، طبقا لنص المادة نفسها ، فأعاد انتخاب حضراتهم بالإجماع .

١٩٢٢

حدث شيء من التغيير في هيئة مجلس الإدارة بسبب استقالة بعض حضرات الأعضاء ، وانتخاب من يحل محلهم ، فأصبح تأليف المجلس كما يأتي :

دولة	حسين رشدى باشا . .	رئيسا .
دولة	عبد الخالق ثروت باشا	وكيلا .
صاحب العزة	أحمد لطفى السيد بك	وكيلا ومراقبا عاما .
سعادة	حسن عبد الرازق باشا	
»	محمد صالح باشا	
»	إسماعيل حسنين باشا . .	
»	حسن سعيد باشا	أمينا للصندوق .
»	على بهجت بك	سكرتيرا .
جناب	المسيو جورج فوكار . .	
سعادة	عبد العزيز فهمى بك . .	
»	محمود فهمى باشا	
»	محمد محمود باشا	
»	محمد حلمى عيسى باشا . .	
»	على عمر بك	
»	كامل إبراهيم بك . .	

اشتراك الأستاذ الدكتور طه حسين فى عضوية مجلس الجامعة :

تطبيقا لنص المادة الثالثة عشرة من القانون الأساسى ، قرر المجلس قبول حضرة الدكتور طه حسين الأستاذ بالجامعة المصرية ، ضمن الأعضاء العاديين ، وهذه أول مرة يقبل فيها لعضوية المجلس ، بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

* * *

وقد فوجئت الجامعة بالحادث المحزن ، الذى لحق برجلين من خيرة رجال مصر العاملين ، وهما المغفور لها حسن عبد الرازق باشا ، الذى انتخب حديثا لعضوية مجلس إدارة الجامعة ، والأستاذ إسماعيل بك زهدى محاميها . وإن الجامعة خاصة لتشعر بشدة وقع هذا المصاب الأليم ، لحرمانها بموتهما وخدماتهما النفيسة ، وقد كان المجلس يأمل أن يستفيد من مواهب المغفور له حسن عبد الرازق باشا ، وخبرته الكبيرة فى شئون التعليم .

كما أن الجامعة فقدت بموت المرحوم الأستاذ إسماعيل بك زهدى ، خير عون لها فى مسائلها القضائية ، فقد كان رحمه الله يقوم بأعمال الجامعة القضائية بلا مقابل .

* * *

وتلقت الجامعة من حضرة سكرتير صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ، الخطاب الآتى :

حضرة سكرتير الجامعة المصرية :

كلفنى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق باشا ثروت ، أن أبلغكم ما يأتى ، لعرضه على مجلس الإدارة .

تكلم جناب سير شلدون إيموس مع حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ، بصفته وكيلا للجامعة المصرية ، ملحا فى طلب إقالته من العضوية فى الجامعة المصرية ، لتعذر قيامه بخدمتها على أى وجه ، نظرا لما رآه من بعض حضرات الأعضاء .

واقبلوا وافر التحية ،،

سكرتير وزير الداخلية

٦ أبريل سنة ١٩٢٢

محمد وجيه

١٩٢٣

فى هذا العام تسلمت وزارة المعارف الجامعة .

فقد اجتمع فى الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الجمعة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ أعضاء مجلس إدارة الجامعة ، برياسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا

وكيل الجامعة ، وأحمد لطفى السيد بك مراقبها العام ، وإسماعيل صدقى باشا ، وحسن سعيد باشا ، وإسماعيل حسنين باشا ، ومحمود فهمى باشا ، والمسيو جورج فوكار وعبد العزيز بك فهمى الذى قام بأعمال سكرتارية الجلسة .

وقرروا ندب حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، لمفاوضة وزارة المعارف فى ذلك .

وبهذا تم لحضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ما كان يتمناه ، فقد أشار على معالى وزير المعارف بإحياء موضوع الجامعة ، فتم التعاقد على إدماج الجامعة الأهلية القديمة ، فى الجامعة الجديدة ، على أن تكون نواة لكلية الآداب ، وعلى أن تكون مستقلة فى إدارتها ، وفى تنظيم كلياتها ، وصدر المرسوم بذلك فى ١١ من مارس سنة ١٩٢٥ ، وعدل بالقانون الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون رقم ٢٠ الصادر فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٣ ، فأدمجت فى الجامعة الحكومية الجديدة ، الجامعة القديمة ، ومدرستا الحقوق والطب ، وأنشئت كلية العلوم إنشاء .

واستكمالا للجامعة أشار جلالته بأن تدمج فى الجامعة مدارس الهندسة الملكية ، والزراعة العليا ، والتجارة العليا ، والطب البيطرى ، وتحويل الثلاثة الأول إلى كليات ، وصدر بذلك المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥

عريضـــة الجـامعة

لجلالة الملك فؤاد

قبل أن نختم تاريخ الجامعة نثبت هنا صورة العريضة ، التي رفعها حضرات أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية ، إلى حضرة صاحب الجلالة الملك « فؤاد » ، فى ٧ من يونيه سنة ١٩٢٢ ، وقد حملها حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، وهذا نصها :

حضرة صاحب الجلالة « فؤاد الأول » ملك مصر .

لقد تحدث بعضنا إلى بعض فى شأن الجامعة ، وأزمعنا أن نلتقى مرات متواليات ، لندرس ذلك الأمر ، ونقيد ما يخطر لنا من طرق الإصلاح ، لنعرضه على مجلس إدارة الجامعة ، وعلى غيره من المراجع التى يصح أن يعول عليها ، وكان الدافع لنا إلى ذلك ، رغبتنا الأكيدة فى رقى ذلك المعهد ، الذى نتصل به ، ونعترف له بسابق الفضل علينا ، وكذلك علمنا بما يمكن أن يؤديه إلى وطننا من الخدمات الجليلة ، ورغبتنا الأكيدة فى خدمة ذلك الوطن من سبيل العلم ونشره .

لم نكد نتحدث فى حالة الجامعة وضعفها ، وما نرجوه لها من كمال ، حتى أحسسنا أن الجامعة عليلة ، وأنها لن تستطيع أن تبقى مع هذه العلة ، وأن الواجب الوطنى يقضى ببذل الجهود من كل وجه لشفائها .

أحسسنا ذلك ، وأحسسنا أن الأمة تشاركنا فيه ، فكان لنا من هذا الإحساس قوة على المضى فى العمل ، ومعالجة الاقتراحات التى نخالها تفيد ، ولنا الشرف أن نرفع إلى مقام جلالتكم هذا التقرير الذى يشتمل عليها لإصلاح الجامعة ، ونرجو أن يجد من جلالتكم قبولا .

نشأة الجـامعة

لما اشتدت قوة الحركة الوطنية فى أوائل هذا القرن ، شعر أفراد من خاصة المصريين بنقص نظم التعليم ، فى جميع طبقاته ، وودوا لو نشأت فى مصر حركة قوية ، تدعو إلى تعميم

التعليم الأولى ، وإصلاح التعليم الثانوى والعالى ، وشعروا [1] « أن حاجة الأمة الى علماء راسخين فى العلم ، ليست بأقل من حاجتها فى الأزمان السابقة إلى متفقين عاملين ، وأنه قد حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة ، فتحلها المقام الذى يجب أن يكون لها بين الأمم الراقية ، ذلك المقام الذى لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العلم ، ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق » .

وكذلك شعروا [2] « بمجىء اليوم الذى تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية ، بورود مناهل التربية العلمية المحضة ، فى نفس القاهرة ، دون أن تتغرب فى ربوع العلم التى نالت بفضله مكانة عالية فى العمران » .

وكذلك شعروا [3] «أن صلات تعددت بين الشرق والغرب . . . وأن أمم الشرق أحست بما يتهددها من خطر الجمود والوقوف ، وأصبحت كلها وهى شاعرة بالحاجة الماسة إلى تلقى ثمرات العلوم ، التى وصلت إليها أوربة بما يوافق طبيعتها ومزاجها » .

وكذلك شعروا [4] « بالحاجة إلى التمتع بثمرات العلم الحر الخالص من كل قيد » . شعروا بذلك كله ، فنشأت فكرة الجامعة المصرية من ذلك الشعور ، فسرعان ما اكتتب الناس بالأموال ، واشتركوا فى تأسيس هذا المعهد ، ولم تتردد الحكومة فى إمداده بالإعانة المالية ، وأسرع العرش إلى تشجيعه [5] » .

لم تكد تفتح الجامعة أبوابها للناس فى سنة ١٩٠٨، حتى غصت بالطلاب والمستمعين ، من كل طبقة ومذهب ، ومن كل سن وجيل ، وقد كان ازدحام الناس على هذا المعهد شديدا ، حتى اضطر الأساتذة إلى أن يلقوا محاضراتهم مرتين ومرات ، ليتمكنوا من إسماعها لهذا الجمهور الضخم ، الذى كان يضيق به المكان على سعته ورحبه .

الجامعة إذن نتيجة جهد وطنى عظيم ، ووجودها تحقيق لأمل وطنى عظيم ، ولهذا وكل أمر إدارتها عند نشأتها إلى خيرة أبناء الأمة ، وأشدهم كفاية وأمانة وغيرة على رقيها ، فكان على رأس هذا الملأ صاحب الدولة عم صاحب العرش وقتئذ ، ولن تنسى ما قام به ذلك الرئيس

(١) انظر خطاب حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا فى افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨

(٢) انظر خطاب حضرة صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد فى افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨

(٣) انظر خطاب سعادة أحمد زكى باشا سكرتير الجامعة فى حفلة الافتتاح سنة ١٩٠٨

(٤) انظر خطاب المرحوم قاسم بك أمين فى حفلة زايد باشا سنة ١٩٠٨

(٥) انظر خطاب سمو الخديو الأسبق عباس فى حفلة الافتتاح سنة ١٩٠٨

من الكبد والشاء ، حتى كسب لها بمكانته الممتازة فى مصر والخارج ، منزلة ثابتة ، واسما محمودا ، فاختار لها خيرة الأساتذة ، من مختلف البلاد الغربية ، حتى يحمل للجهد المصرى الجليل ذكرا حسنا فى تلك البلاد ، وحتى تنتفع الأمة المصرية بثمرات علوم الأكفاء من أساتذة الغرب ، وفى الأثناء التى كان يستعان فيها بأهل الغرب من العلماء ، كانت توجه البعثات العلمية من شبان المصريين ، إلى الجامعات المختلفة فى أوربة ، حتى إذا أتموا دروسهم ، عادوا إلى مصر ، وأسبغوا بجهودهم وخبرتهم الجامعة تأسيسا صحيحا ، وأعطوها شكلها النهائى[1] .

خلقت الجامعة فى مصر ، رغم شبابها ، جوا علميا جديدا ، لم تكن نعهده من قبل ، ولا يمكن أن ينكر أثره العظيم فى حياتنا الجديدة ، ويرجى منه لمصر فى طريق التفكير الخير كله .

والخلاصة أن الجامعة ثمرة من ثمرات الجهاد الوطنى ، وأثر عظيم من آثار الطموح المصرى إلى الكمال ، اشترك فى إيجادها الشعب المصرى ، والجالس على عرش مصر الآن ، وجهود أهل الفكر ، من الأساتذة المصريين والغربيين ، ولهذا كله حرمة يجب أن ترعى ، وحق يجب أن يصان ، احتفاظا بكرامة الشعب ، وجلالة الملك ، وجهود أهل الفكر .

يجب ألا تبقى الجامعة قائمة فحسب ، بل تصلح وتنمو ، وتؤدى الغرض الذى أنشئت له ، وهو منح مصر حقها من العلم الحر الصحيح .

حالة ضعف الجامعة وأسبابه

لم تكد تمضى على الجامعة أعوام حتى أخذت الهمم تفتر ، والعزائم تضعف ، وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا ، وأخذت هى تتباطأ فى أداء واجبها شيئا فشيئا ، فقل اكتتاب الناس بالأموال ، بل لم يبر ناس بوعودهم ، ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به ، وحصل اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة ، أنتج مشادة ، لم تلبث الجامعة من جراء ذلك كله أن وقفت عن الرقى ، ثم تأخرت.

قلت الاكتتابات ، فضعفت أموال الجامعة ، واضطرت إلى تخفيض نفقاتها ، فما كانت تقدم على عمل إلا بعد التردد الشديد ، فأهملت ، طوعا أو كرها ، دعوة الأساتذة الغربيين ، فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمى الحى ، الذى كان يأتيها من أوربة ، فيبعث فيها القوة ويدعو إليها الشباب الظامىء إلى الجديد .

ضعفت عنايتها بالبعثات العلمية ، فقلت عدد الإرساليات ، وقصرت فى مراقبة الموجود منها فى أوربة ، وكانت النتيجة مؤلمة ، ومؤلمة جدا ، فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة

(١) انظر خطاب سمو الأمير أحمد فؤاد فى حفلة الافتتاح سنة ١٩٠٨

أن تنتفع بهم من المصريين ، بل تناقص ، وبعد هذا الإنفاق الكثير ، لم يخلص للجامعة من إرسالياتها إلا خمسة يدرسون فيها الآن ، مع أن عدد الذين أرسلتهم قد نيف على الأربعين .

على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا مما تقدم ، وهو أن حب العلم للعلم ، مثل أعلى ، لا يطمع فيه إلا الأقلون عددا ، وإنما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة ، ولذلك عنيت الجامعات في الغرب بالأمرين جميعا ، فدرست العلم للعلم ، ومنحت شهادات وإجازات ، تمكن أصحابها من أن يعيشوا ، وكان من الحق على الجامعة أن تفكر في ذلك ، وتعنى به ، فتمنح شهادات تعترف بها الحكومة ، وتقدر لها قيمة مالية يقبل الناس عليها جماعات ، فنهم من يظفر بالشهادات للانتفاع بها ، ومنهم الأفراد الذين ينزعون للدرس الصحيح ، والتخصص العلمي النافع .

فكرت الجامعة في ذلك ، وسعت إليه ، ولكنها لم تفلح ، لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة في الامتحان ، ولم تعترف بشهادات الجامعة بقيمة تذكر ، فظل الطلبة يسعون إلى الجامعة ، لا يطلبون وراء ذلك ربحا ماديا ، وإن عدد هؤلاء الطلبة الذين لا يزالون يختلفون إلى الجامعة ليسمعوا الدروس ، ليدعو حقا إلى الإعجاب ، ويبشر بأن مصر في مستقبلها ستقدر قيمة العلم نفسه .

ليس للجامعة طلبة متخصصون ، إنما تستعير طلبتها من المدارس المختلفة ، سواء منها الدينية والمدنية ، وسواء منها العالية والثانوية ، ومن هنا أيضا لم يمكن أن تثمر دروسها الثمر المنتظر ، وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة ، وتكوين أذهانهم ، وقد يدعو ذلك إلى تكليف الأساتذة جهدا شديدا ، وإلى تقديم العلم في ألوان مختلفة ، قد لا تتفق مع الأساليب العلمية التي يألفها الأستاذ عند تدريسه العلم العالي ، وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب إلى التردد على الجامعة ، والاستمرار في طلب دروسها .

وكذلك نجد من أسباب الضعف ، أن دروس الجامعة ليلية ، يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل ، فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى الدرس والتحصيل .

ثم لم تستعض الجامعة عن قيمة الشهادات المالية بمنح المكافآت ، وتشجيع الطلبة ، فظل عدد الطلاب يتناقص ، وظلت حركتها تضعف .

كانت الحال كذلك في سنة ١٩١٤ ، ثم أعلنت الحرب ، واضطرب أمر العالم ، فتأثرت الجامعة بذلك تأثرا كاد يأتي عليها ، لولا أن مجلس إدارتها جاهد جهادا محمودا ، فاحتفظ لها بالوجود ، رغم اشتداد فقرها ، إذ فقدت مقداراً عظيما من الإعانات ، ورغم أن انقطعت الصلة تقريبا

بينها وبين أوربة ، فأصبح معظم أساتذتها من المصريين ، وحرمت بذلك جهود أساتذة الغرب ، وبرغم مقاومة الحكومة لها ، إذ منعت بعض الأساتذة المصريين من العمل فيها ، وبرغم انتقالها إلى مكان لا يصلح بأى وجه من الوجوه لها ، ولا يليق بها ، وبرغم شغل الناس عن العلم بالحرب ، وما كان لها من النتائج السياسية فى مصر ، فعاشت الجامعة المصرية منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن عيشة خمول ، إلا أنها أخذت منذ سنة ١٩٢١ تسترد شيئا من القوة والنشاط الفكرى ، لم تكن لتعرفه منذ انقطع عنها الأساتذة الأوربيون .

ظلت الجامعة على هذا الحال التعس ، وهى تنتظر أن تهيأ لها الظروف التى تمكنها من استئناف الحياة ، ونشاط الحركة ، وقد يخيل لنا أن الفرصة الآن سانحة لإنعاش الجامعة ، وقد انتهت الحرب وسكنت العاصفة السياسية ، وأصبحت حكومة مصر وطنية مسئولة ، وأصبح المصريون جميعا يشعرون شعورا قويا بأن حياتهم منذ الآن لن تكون إلا جهادا فى كل باب من أبواب العمل . فهل يتناول الجهاد المصرى الجامعة فى هذا العصر الجديد ؟

طرق الإصلاح

يجب أن يتناول الجهاد القومى فى سبيل الإصلاح ، الجامعة ، كما يتناول كل شىء يمس حياتنا العلمية وغيرها ، ونحن واثقون بأن الجامعة سترقى آمال الأمة فيها ، وأنها ليست محتاجة فى ذلك إلا إلى أن تذكر الناس بمكانها ، وتنبئهم بحاجتها الى المعونة .

وسبيلها الطبيعى إلى ذلك هو أن يثبت أساتذتها ومجلس إدارتها أنها لا تدخر ، ولن تدخر جهدا فى القيام بتحقيق ما عقد بها من الآمال ، فلا يفتر الأساتذة عن درس العلم درسا صحيحا ، وترغيب الناس فيه بقدر ما يستطيعون ، والقيام بتوسيع الميدان العلمى الذى يعملون فيه ، شاعرين بأن فى عنقهم واجبا عظيما ، يكلفهم شيئا أكثر من إلقاء الدروس ، هو أن يقفوا جهودهم على إيجاد الحياة العقلية ، التى لا سبيل لنهوض الأمة بدونها .

ولا يقصر مجلس الادارة فى القيام بتدبير أمورها ، واستثمار أموالها ، والاستزادة من مواردها ، مستعينا فى تدبير شئونها العلمية استعانة صحيحة بالأساتذة ، فإن معرفتهم لشئون الجامعة ، ومزاولتهم الدرس ، واتصالهم بطلبة العلم وأساتذته ، وحياتهم كلها ، تجعل لمعونتهم قيمة خاصة ، لا يمكن أن يستغنى عنها فى تدبير شئون الجامعة ، ولقد سلكت الجامعات كلها هذا السبيل ، وبالغت فيه ، حتى إن لفظ الجامعة إذا أطلق ، لا تفهم منه إلا الأساتذة ، وحتى إن مجلس الإدارة

فى الجامعات ، يتكون من الأساتذة وبعض العلماء والفنيين ، الذين يمثلون وزارة المعارف . وعلى ذلك ينبغى أن تحذو جامعتنا الناشئة حذو الجامعات فى هذا السبيل .

ويسرنا أن الأساتذة ومجلس الإدارة يشعرون بهذا الواجب شعورا قويا ، ويودون لو وفقوا إلى القيام به ، ليرقوا بالجامعة إلى الأوج الذى يليق بها .

ولكن يدا واحدة لا تصفق ، وشعور الأساتذة ومجلس الإدارة بواجبهم ، وحرصهم على أدائه ، لا يكفل وحده تحقيق هذه الآمال ، إلا إذا اشترك فى ذلك الشعب والعرش والحكومة .

فأما الشعب فعليه أن يذكر أن الجامعة كانت أملا من آماله الوطنية العزيزة ، لم يحققه إلا بعد جهد عنيف ، فلا ينبغى أن ينسى ما بذل من جهود ، وما نال من فوز قليل ، ولا يكتفى من هذا كله بالسكون ، فإن الشعب الناهض إنما يعمل ليفوز ، وليفوز فوزا كبيرا .

يطمح الشعب إلى الاستقلال ، ولن يطمئن إلا إذا فاز به كاملا ، فينبغى أن يعلم أن الاستقلال العلمى ، هو الدعامة المثبتة للاستقلال السياسى ، وعلى ذلك ، فطبيعى أن يوجه عنايته الخاصة إلى الحركة العلمية ، التى يجب أن تنبعث من الجامعة .

طبيعى أن يستأنف الشعب بذل الأموال ، والاشتراك فى الجامعة ، ليشرف بالفعل على إنفاق ما يبذل من المال ، إن أراد .

طبيعى أن يختلف الشباب الناهض إلى أقسام الجامعة المصرية للدرس فيها، فيستفيد ويمنحها الحياة، فليست حياة الجامعة بالمال وحده ، ولا بالأساتذة وحدهم ، وإنما هى بالتعاون بين الأستاذ والطالب على إيجاد الحركة الفكرية ، ومد ظلها .

وأما صاحب العرش ، فقد تعهد الجامعة ولما تولد ، فأنشأها ونماها ، وهى لا تزال خليقة منه بهذه الرعاية والعناية ، لأن له فيها الأثر العظيم من جهة ، ولأنها من جهة أخرى أمل وطنى كبير ، وقد عهدناه عطوفا على آمالنا الوطنية ، مشجعا لها .

فإذا كسبت الجامعة تأييد الأمة ، وعطف جلالة الملك ، فلا مندوحة من أن تقدر الحكومة هذا قدره ، فتعترف بشهادات الجامعة ، كما اعترفت بالجامعة نفسها ، ويصبح هذا المعهد بعد ذلك معقد آمال الشباب من الجهتين : العلمية والعملية ، وبهذا تستطيع الجامعة أن تضمن لنفسها الحياة .

وليس هناك ما يمنع من تحقيق الاعتراف الرسمى بشهادات الجامعة ، إذ أصبحت الحكومة وطنية ، لا تأثير للأجنبى فيها ، والجامعة مستعدة كل الاستعداد لأن تقبل اشتراك وزارة المعارف

فى إدارتها ، والإشراف على التعليم فيها ، اشتراكا وإشرافا لا يضيع معهما استقلالها الخاص ، الذى لابد منه لكل جامعة راقية .

على أن الجامعة حين تطلب الاعتراف بشهاداتها ، إنما تفعل ذلك ، لأنها تعتقد أن التعليم فيها ليس أقل قيمة من التعليم فى قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا ، أو بما سيكون فى قسم الآداب من الجامعة الأميرية ، وليس أدل على ذلك من المقارنة بين نظام التعليم الملحق بهذا ، وبين نظام التعليم فى مدرسة المعلمين ، وفى تقرير الجامعة الأميرية ، إذا نفذ النظام الملحق بهذا ، وتنفيذه سهل ، كما أن إشراف وزارة المعارف عليها سهل أيضا . فلن يكون خريجو الجامعة أقل كفاءة من خريجى مدارس الحكومة ، بل سيكون خريجو الجامعة من تنوع الدرس وإتقانه ، بحيث يمكن الانتفاع بهم فى التعليم وغير التعليم من المهن الأدبية المختلفة ، كضروب التحرير والترجمة ، إذ سيكون منهم المتقن للآداب والفلسفة والتاريخ واللغات ، بل وقد يصلحون للاشتغال بتصحيح الكتب العربية القديمة ، التى أخذت تنشرها وزارة المعارف بواسطة دار الكتب المصرية تصحيحا عليا .

الخاتمة

والخلاصة أن الجامعة التى تطلب تأييد الأمة ، وعطف جلالة الملك « فؤاد » ، والاعتراف بشهاداتها ، قد حاولت بقدر ما تستطيع أن تجعل نفسها أهلا لهذا كله ، فوضعت ما يلائم من النظم التى يمكن تحقيقها الآن ، وترقيتها فى المستقبل .

ويتناول التقرير المقدم ثلاثة أبواب :

الأول : فى نظام التعليم .

الثانى : فى الطلبة المستمعين والمنتسبين .

الثالث : فى الأساتذة ومجلس القسم .

الباب السادس

مشروع إنشاء جامعة أميرية

[من كلمة لحضرة صاحب المعالى عدلى يكن باشا
وزير المعارف فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩١٧]

"ولا يخفى ما فى تنفيذ هذا المشروع من النهوض بالتعليم العالى، وترقية نظامه العام، إذ أنه يزيل الضيق الذى تحدثه دراسة المدارس الفنية الحالية، فى دائرة معلومات الطلبة . ويفتح لشبيبة البلاد مجالا جديدا، لترقية مداركهم، ويشجع على مواصلة الدرس، بعد إتمام المقررات الدراسية، ويساعد على القيام بأعمال فى البحث والاستكشاف، ولا يخفى ما فى هذين الأمرين الأخيرين من التأثير فى ترقية العلوم ونشرها بين طبقات الأمة، وعند ما تبدأ ثمرات هذا المشروع فى الظهور، تبعث فى البلاد حياة عقلية عظيمة، وتوحدها، وتكون بمثابة مرآة تشاهد فيها تلك الحياة. ومن الأمور المسلم بها لدى جمهور المفكرين، أن الأمة إذا أرادت الفوز فى معترك الأمم الحيوى، فلا بد لها، على الأقل، من تعليم جميع أفرادها تعليما تاما صحيحا، مناسبا لهم، مع تخصيص دراسة راقية ذات تأثير عظيم فى تنمية القوى العقلية، والروح النظامية، يكون الغرض منها تخريج الأفراد، والذين يلعبون دورا عظيما فى ترقية الأمة، والسير بها فى سبيل التقدم".

الفصل الأول

كيف أنشئت الجامعة الأميرية

ضم الجامعة المصرية إلى الحكومة ، لم يخل من عقبات ، إلا أن ما عرف به فقيد مصر العظيم « فؤاد الأول » ، من همة تستهين بالعقبات ، قد ساعد على حل هذه المشاكل جميعها ، حلا ارتاحت إليه البلاد ، وحقق لها أعز أمنية كانت تصبو إليها . وليس أدل على فرط عنايته بالجامعة التي تبناها ، من أنه ما كاد يعتلي عرش مصر ، حتى أوعز إلى وزير المعارف في ذلك الحين ، وهو المغفور له عدلي يكن باشا ، بكتابة مذكرة عن مشروع إنشاء جامعة ، وتنظيمها تنظيما جديدا ، وبث الروح الجديدة فيها ، وقد كتب هذا التقرير ، وما كاد يتم حتى عرض الأمر على مجلس الوزراء ، فبادر إلى الموافقة عليه في الحال ، وألفت لجنة خاصة ، لإخراج المشروع إلى حيز الوجود ، ولكن ما أشرنا إليه من تدخل الأجنبي في أخص شئوننا الداخلية ، قد تحقق حينما تصدى الإنجليز للمشروع ، ووقفوا في سبيله عقبة كأداء ، وطعنوه في أضعف نقطة فيه ، وهي الناحية المالية ، فوأدوه حينا ، حتى كان عام ١٩٢٣ فكان بعثه من جديد .

هكذا أثبت الملك « فؤاد » أنه لا يكاد يمر يوم إلا وهو صاحب الفضل على هذه الجامعة المصرية ، ولذلك لا نغالي إذا قلنا : إن هذه الجامعة ثمرة من ثمار غرسه ، ونبع من فيضه ، وقبس من نوره .

وتوضيحا لما ذكرنا الآن ، رأيت من المناسب أن آتي بنص هذه المحاضر ، لما لها من قيمة تاريخية بالغة .

وهاك نصها .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بشأن مشروع إنشاء "جامعة أميرية"

قد اتسع نطاق التعليم فى البلاد فى الوقت الحاضر ، بدرجة أصبح من الممكن ومن المستحسن معها ، النظر فى مشروع إنشاء جامعة تابعة للحكومة ، واعتبار ذلك من المشروعات التى يمكن إخراجها إلى حيز الفعل ، والحكومة فى الوقت الحاضر معاهد تدرس فيها دراسة فنية ، توازى مقررات الجامعات ، فى الطب ، والصيدلة ، والطب البيطرى ، والحقوق ، والهندسة ، والزراعة ، والتجارة ، وفن التربية . وهذه المعاهد أو المدارس العالية ، منفصل بعضها عن بعض ، ولا يخفى ما فى النظام الحالى من العيوب أو النقص ، إذ قد اتضح أن الطلبة عند التحاقهم بهذه المدارس ، يكونون غير مستعدين الاستعداد الكافى للتخصص فى العلوم العالية ، ولذلك وجب أن تشمل الدراسة الفنية شيئا من الدراسة العامة ، التى تعد الطلبة لهذه العلوم . ثم إن المدارس العالية الحالية ، لا تفسح للطلبة بعد إتمام الدراسة الثانوية ، مجالا لمن يريد منهم الاقتصار على تلقى دراسة عامة ، ولا يرغب فى الدراسة الفنية . هذا فضلا عن أن الانفصال التام بين العلوم العالية ، يجعل النظام الحالى مقيدا للطالب تقييدا تاما ، فلا يفسح له المجال فى اختيار العلوم التى يرغب فى دراستها ، أو الجمع بين عدة مواد بطرق مختلفة ، يضاف إلى ذلك أنه لا توجد مشجعات كافية ، أو معدات وافية ، لقيام الطلبة بمواصلة الدرس عقب إتمام مقرراتهم الدراسية ، أو اشتغالهم بأعمال فى البحث والاستكشاف . ويقال بالاختصار : إن النظام الحالى تعوزه الروح التى تبعث على الهمة ، وحب التمسك بأهداب العلوم والمعارف ، كما أنه لم يولد فى النفوس أطماعا سامية عظيمة ، ولم يوجد فى البلاد نهضة ذات أثر كبير فى عالم العلوم ، بل هو ، على العكس من ذلك ، نظام فوائده مادية محضة ، يحمل الطلاب على الظن بأن نيل الدبلوم هو الغرض الوحيد ، الذى يجب وضعه نصب أعينهم ، بمعنى أنه لم يولد الروح العلمية الحقيقية ، وهى طلب العلم لذاته ، ولذلك لم يكن له أثر كاف فى تهذيب عقول الأمة ، وترقية أحوال معيشتها .

وفضلا عن ذلك ، فإن عدد التلاميذ الذين يتمون الدراسة الثانوية ، ويريدون مواصلة دراستهم بعدها ، قد زاد فى هذه الأيام على ما تسعه المدارس العليا ، بالرغم مما حصل من التوسع العظيم فى نطاق هذه المدارس ، فإن اتساع نطاق التعليم الثانوى بالمدارس الثانوية

الأميرية والحرة ، قد أحدث الآن زيادة عظمى فى عدد الناجحين فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية ، « القسم الثانى » بدوريه العادى والملحق ، كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	عدد الناجحين
١٨٩١	٢٨
١٩٠١	٨٢
١٩١١	٤٤٥
١٩١٥	٥٣٥
١٩١٦	٦٨٢

ومن الذين نجحوا عام ١٩١٦ — وعددهم ٦٨٢ طالبا — تقدم ٦١٩ طالبا للالتحاق بالمدارس العليا ، فلم يقبل منهم بها سوى ٣٤١ طالبا ، وكان رفض معظم الباقين لعدم وجود المحال اللازمة لهم . لذلك كانت الحاجة ماسة جدا إلى زيادة التوسع فى نطاق التعليم العالى ، فى القريب العاجل .

ويجدر عند إحداث أى توسع جديد فى التعليم العالى ، أن تراعى حاجات الذين لا تلائمهم المدارس العالية الحالية ، وهؤلاء هم الذين يريدون تلقى دراسة عالية ، لا تقصد تأهيلهم لمهنة خاصة ، أو الاشتغال بعمل خاص ، بل لمجرد ترقية مداركهم ، وزيادة معلوماتهم العامة .

وهذه الطائفة موجودة فى البلاد بالفعل ، يدل على ذلك ، أن كثيرا من المصريين ينفقون الآن مبالغ جمة ، على تعليم أبنائهم بالجامعات الأوربية ، حيث يتلقى الكثير منهم دراسة عامة غير فنية ، لا تعد الطالب للاشتغال بحرفة خاصة .

وفضلا عما تقدم ، فإن تاريخ مصر الطويل ، المفعم بالحوادث والتقلبات المختلفة ، وموقعها الجغرافى ، ومركزها الأدبى فى العالم الإسلامى ، كلها تشير إلى وجوب إيجاد كلية بالقاهرة ، تكون مقرا لدرس العلوم الشرقية ، ومع ذلك لم يعد الآن بمصر — على ما بها من المزايا العظيمة ، والتسهيلات العديمة النظير — شىء مما أعد بمعظم الجامعات الأوربية الهامة ، لدرس آداب اللغات المرتبطة باللغة العربية ، أو علم مقارنة اللغات السامية ، أو درس لغات قدماء المصريين ، كذلك لم يعد بها شىء يساعد على البحث فى المسائل العديدة : الأدبية ، والأثرية ، والتاريخية ، والفلسفية ، التى تساعد هذه العلوم على درسها .

كل هذه الاعتبارات تشير إلى أن الوقت قد حان لإيجاد مقررات دراسية راقية ، على النمط الحقيقى ، المتبع فى الجامعات ، وعلى الأخص إنشاء قسم الآداب ، وقسم للعلوم ، وآخر للعلوم

الشرقية . فإن إنشاء هذه الأقسام الثلاثة ، يسد كثيرا من أبواب النقص المشاهد فى التعليم العالى . وإذا ربطت المدارس العليا بعضها ببعض ربطا تاما، ووضعت جميعا تحت سلطة واحدة، تكونت منها جامعة بالمعنى الصحيح ، شاملة لعدة أقسام علمية .

على أن فكرة إنشاء جامعة أميرية على النمط المتقدم ، ليست بنت اليوم ، فقد تكلم سعادة يعقوب أرتين باشا عام ١٨٩٤ فى كتابه : « القول التام ، فى التعليم العام » عن الإصلاحات اللازم إدخالها فى التعليم العالى ، ووضعه على أساس ثابت ، قائم على قواعد متينة ، إذ قال » :

« ومتى وقع الإقرار على هذا التعليم المتحتم ، وتم إخراجه من عالم القول إلى عالم الفعل ، أصبحت مدارسنا العالية مؤسسة على أسلوب منتظم ، وقائمة على قواعد متينة ، يقضى بها العقل ؛ حينئذ تتجه الرغبات إلى ضمها كلها إلى بعضها ، وجعلها مدرسة كلية جامعة . وبما أن العناصر اللازمة لإنشاء هذه المدرسة الكلية تكاد تكون متوافرة لدينا بتمامها ، فعندما نتمكن من الحصول على الأساتذة القادرين على التدريس فى هذه المدرسة الكلية ، يكون من السهل وصولهم إلى درجة الاستفادة والكمال ، فتكتسب البلاد فوائد عظمى ، من حيث تقدم العلوم والآداب ، والفلسفة النظرية والعلمية ، وما يحدث من السنن والتقاليد ، وبما يظهر من روح الموالاة فى العمل ، وفى المزاحمة والمسابقة ، اللتين تتولدان بالطبع بين مدرستنا الكلية ، وبين نظائرها الأخرى » .

على أن عدد الطلبة الحاملين لشهادة الدراسة الثانوية إذ ذاك لم يتجاوز ٣٢ طالبا ، ولم يلتحق بالمدارس العالية الموجودة فى ذلك العهد ، إلا العدد القليل من الطلبة .

وتلخص اقتراحات الوزارة فى هذا الشأن فيما يأتى :

ينشأ قسم للآداب ، وقسم للعلوم ، وآخر للعلوم الشرقية ، وتضم جميع المدارس العليا بعضها إلى بعض ، بحيث تتكون منها جامعة .

وسواء أكانت المقررات التى تدرس بالجامعة فنية ، أو تعد الطلبة لنيل درجة فى الآداب ، أو فى العلوم ، أو فى العلوم الشرقية، فسيكون لها مرتبتان : الدراسة المتوسطة ، والدراسة النهائية .

ويكون تلقى جميع مواد الدراسة المتوسطة بقسمى الآداب والعلوم ، فيكون هذان القسمان بمثابة أساس للدراسة بالجامعة ، وتتناول الدراسة المتوسطة المواد الدراسية العامة التحضيرية ، ولكن يفسح المجال فيها كثيرا للطلبة ، لانتخاب ما يلائمهم من المقررات والمواد التى يحتاجون

إليها فيما بعد ، فى المدارس العليا التى يقع اختيارهم عليها ، وبذلك يزول كثير من القيود الملازمة للنظام الحالى .

أما الدراسة النهائية فيستمر طلابها فى قسم الآداب أو العلوم إذا كانت لنيل درجة من أحدها . وسيشتمل كل من هذين القسمين على مقرر إضافى لنيل درجة الشرف لمن يريد . أما إذا كانت الدراسة النهائية لنيل الدبلومات الفنية « فى الطب والحقوق . . . الخ » فيكون تلقيها بالكليات الخصوصية ، المعدة لهذه العلوم .

ولا يسمح للطالب بالبدء فى الدراسة النهائية ، إلا بعد نجاحه فى الامتحان المتوسط لقسم الآداب أو العلوم ، وفى ذلك ضمان لتلقى الطلبة دراسة تحضيرية عامة وافية بالغرض ، قبل انتقالهم إلى الكليات الفنية ، وبه يمكن قصر الدراسة بهذه الكليات على المواد الفنية ، فيقل زمن الدراسة فيها بنسبة ذلك .

ولهذا النظام فائدة أخرى ، وهى أنه يكثر من المجال التى تخلو بالكليات الفنية ، فيزيد عدد الطلبة الذين يقبلون بهذه الكليات ، وبذلك يتسع نطاق الدراسة الفنية ، وفى الوقت نفسه ينفسح المجال لمن يريدون تلقى دراسة عامة ، لا يقصد بها إعدادهم للاحتراف بأعمال فنية .

يتناول جزء كبير من دراسة القسمين الأدبى والعلمى بمدرسة المعلمين السلطانية فى الوقت الحاضر ، مواد دراسية عامة ، شبيهة بالعلوم المزمع تدريسها فى قسمى الآداب والعلوم ، فبمقتضى هذا النظام ، يصير طلبة الفرق الأولية لمدرسة المعلمين السلطانية ، النواة التى تبنى عليها فصول كليتى الآداب والعلوم المزمع إنشاؤها . أما ما بقى من الدراسة بهذه المدرسة ، فيقتصر على المواد الفنية المحضة ، ويوسع نطاقه ، حتى يصبح قسما قائما بذاته ، يسمى بقسم التربية .

قد فحصت مسألة إيجاد أمكنة مؤقتة للأقسام الجديدة فحصا دقيقا من عدة وجوه ، وفى اعتقاد الوزارة أن الصعوبات الخاصة بهذه المسألة ليست مما لا يمكن التغلب عليه .

وقد فحصت مسألة النفقات اللازمة لهذا المشروع فحصا دقيقا أيضا ، ومع أنه ليس من الممكن الآن تقدير هذه النفقات على وجه الدقة ، فإن مما لا مشاحة فيه أن الانتفاع بالمعاهد الحالية ، يقلل النفقات الجديدة ، التى يستدعيها ذلك المشروع ، فتقل مثلا بجعل مدرسة المعلمين السلطانية نواة لكليتى الآداب والعلوم ، ولقسم التربية . وكذلك بالزيادة التى تحدث فى الإيرادات المحصلة من المصروفات المدرسية ، وبالاقتصاد الذى ينتج من العدول عن تدريس علوم واحدة فى أكثر من معهد واحد ، كما هو جار الآن .

ولا يخفى ما فى تنفيذ هذا المشروع من النهوض بالتعليم العالى وترقية نظامه العام ، إذ أنه يزيل الضيق الذى تحدثه دراسة المدارس الفنية الحالية ، فى دائرة معلومات الطلبة . ويفتح لشبيبة البلاد مجالا جديدا لترقية مداركهم ، ويشجع على مواصلة الدرس بعد إتمام المقررات الدراسية ، وتساعد على القيام بأعمال فى البحث والاستكشاف ، ولا يخفى ما فى هذين الأمرين الآخرين من التأثير فى ترقية العلوم ، ونشرها بين طبقات الأمة ، وعند ما تبدأ ثمرات هذا المشروع فى الظهور ، تبعث فى البلاد حياة عقلية عظيمة ، وتوحدها ، وتكون بمثابة مرآة تشاهد فيها تلك الحياة ، ومن الأمور المسلم بها لدى جمهور المفكرين ، أن الأمة إذا أرادت الفوز فى معترك الأمم الحيوى ، فلا بد لها على الأقل من تعليم جميع أفرادها تعليما عاما صحيحا مناسبا لهم ، مع تخصيص دراسة راقية ذات تأثير عظيم فى نتيجة القوى العقلية ، والروح النظامية ، يكون الغرض منها تخريج الأفراد الذين يلعبون دورا عظيما فى ترقية الأمة ، والسير بها فى سبيل التقدم .

والمشروع السابق شرحه يقصد به تكميل نظام التعليم الحالى فى هذا الصدد ، وقد أظهر المجلس الأعلى للمعارف العمومية فى جلسته المنعقدة فى ١٩ من فبراير سنة ١٩١٧ ، الرغبة فى إقراره فى القريب العاجل .

لذلك يتشرف وزير المعارف العمومية بعرض المشروع المذكور على مجلس الوزراء ، راجيا أن يتكرم بتصديقه المالى عليه مبدئيا ، حتى يتسنى مواصلة السعى فى إخراجه إلى حيز العمل .

وزير المعارف العمومية

تحريرا بالقاهرة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ — الإمضاء : عدلى يكن

وقد وافق مجلس الوزراء على هذا المشروع بجلسته المنعقدة فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩١٧

وهذا كتاب دولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الوزراء ، إلى معالى عدلى يكن باشا وزير المعارف :

رياسة مجلس الوزراء

القسم العربى
نمرة ٢٥

حضرة صاحب المعالى وزير المعارف العمومية

بمزيد الارتياح ، أتشرف بإحاطة معاليكم علما ، أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٧ فبراير سنة ١٩١٧) الموافقة مبدئيا ، على مشروع إنشاء جامعة أميرية ، المعروض على المجلس بالكتاب المقدم من معاليكم ، بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١٢٢٩٣ ف ، وبالمذكرة التفصيلية المرفقة به .

وقد قرر المجلس أيضا تكليف وزارة المعارف العمومية ، بإعداد المشروع اللازم بوضع نظام هذه الجامعة .

وإنى أنتهز هذه الفرصة ، فأقدم لمعاليكم مزيد التهانى على هذه الخطوة الواسعة ، التى تخطوها وزارة المعارف العمومية ، فى سبيل ترقية التعليم العام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء : حسين رشدى

القاهرة فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥
(٢٨ فبراير سنة ١٩١٧)

وزارة المعارف العمومية

قـــرار وزارى رقم (٢٤٣٨)

بشأن وضع مناهج الدراسة المتوسطة للجامعة المصرية

وزير المعارف العمومية

بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ ، بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف بإنشاء جامعة أميرية .

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ مارس سنه ١٩١٧ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع لنظام الجـامعة .

وبعد الاطلاع على التقرير الذى قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩٢١ ، ونظراً لضرورة المبادرة بإنشاء الجامعة الآن ، والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة .

قرر ما هو آت :

المـادة الأولى

تشكل لجنة لوضع نظام للدراسة المتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة ، وهى الآداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق ، ومنهج لهذه الدراسة ، بحيث يراعى فيها حالة الانتقال فى مدرستى الحقوق والطب ، من نظام المدارس العالية ، إلى نظام الجـامعة .

المـادة الثانية

تتألف اللجنة من الآتية أسماؤهم بعد :

أولا : لقسم الآداب وقسم الحقوق :

١ — حضرات ناظر مدرسة الحقوق ووكيلها ، والمستر بوكلرك (M. Beuclerk) والمسيو باتو (M. Batut) من مدرسة الحقوق .

٢ — حضرات ناظر مدرسة المعلمين العليا ، ومحمد رفعت أفندى ، وحسين كامل سليم أفندى ، والشيخ مصطفى فهمى ، والمستر داونى (M. Daunie) والمسيو بونجان (M. Bonjian) من أساتذة هذه المدرسة .

٣ — حسن كامل الشيشيني أفندي المدرس بمدرسة المحاسبة والتجارة العليا ، ومنتدب لمدرسة الحقوق .

٤ — حضرات الدكتور طه حسين ، وإسماعيل رأفت بك ، والدكتور أحمد ضيف ، والمستر برسي وايت (Mr. Percy White) والمسيو لويس كليمانت : (M. L. Clément) ، من الجامعة المصرية .

ثانيا : لقسم العلوم وقسم الطب :

١ — حضرات ناظر مدرسة الطب ، الأستاذ جراي (Prof. Gray) والأستاذ هندل (Prof. Hindle) ، والأستاذ حسن الديواني من مدرسة الطب .

٢ — حضرات المستر شوبردج (Mr. Shoebridge) ، وعلي مصطفى مشرفة أفندي (وينوب عنه إلى حين عودته حسني نجم أفندي) ومصطفى نظيف أفندي ، والمستر هاردي (Mr. Hardie) ، وعبد الحميد أحمد أفندي ، وميخائيل فرج أفندي ، من مدرسة المعلمين العليا.

المادة الثالثة

ينضم إلى هذه اللجنة سعادة إسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف، وله رياستها ، وحضرتا المستر إدجر (Mr. Idgar) وعبد الفتاح صبري بك من وزارة المعارف .

المادة الرابعة

للجنة أن تنقسم إلى لجان فرعية ، على حسب المواد التي يختص بها كل فرع ، ولكن لا تتخذ اللجان الفرعية قرارات إلا بقرار من اللجنة العامة .

المادة الخامسة

على اللجنة أن تشرع في العمل ابتداء من يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣

حرر في ١٥ جمادى الأولى سنة ١٣٤٢
(٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣)

وزير المعارف العمومية
إمضاء : أحمد زكي أبو السعود

وبعد أن صدر القرار الوزارى رقم ٢٤٣٨ بتشكيل لجنة لوضع نظام للدراسة المتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة .

تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » طيب الله ثراه ، ودعا حضرات الأعضاء ، وألقى عليهم هذه الكلمة :

« يسرنى أن يبدأ اليوم العمل التنفيذى للجامعة المصرية ، التى أخذت أعواما طويلة فى التحضير والإعداد ، وتقدم تقرير عنها فى سنتى ١٩١٧ و ١٩٢١

وقد رأيتم أن يكون الابتداء صغيرا كما تبدأ كل الأعمال ، فأقتصر على أربع كليات ، هى : الطب ، والحقوق ، والعلوم ، والآداب . ومتى نهضت هذه الكليات النهضة المرجوة ، أمكن إضافة الكليات الأخرى على التوالى .

ويلزم للشروع فى العمل وضع نظام ، ومناهج للبدء بالعمل ، وأول أعمال الجامعة الدراسة المتوسطة .

غير أننى أريد افتتاح الجامعة هذا العام ، فيحسن النظر فى وضع مناهج مؤقته كذلك ، لطلبة السنة الأولى بمدرستى الطب والحقوق ، وللسنتين الأولى والثانية لطلبة المعلمين بقسميها ، ووضع نظام انتقاله فى هذا الظرف .

وترون من هذه السرعة فى دعوتكم أننى مهتم غاية الاهتمام بإنفاذ الموضوع من هذا العام ؛ وهذا طبعا يستلزم السرعة فى إنجاز أعمال اللجنة .

وندعو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا إلى خير الأعمال .

وزارة المعارف العمومية

تقرير عن أعمال لجنة الجامعة

اجتمعت اللجنة العامة فى أربع جلسات ، بكامل أعضائها ، ولم يغب إلا عدد قليل جدا من الأعضاء ، واجتمعت كل من اللجنة الفرعية للآداب والعلوم مرتين على حدة ، وعرضت قراراتهما على اللجنة العامة ، وانتهى الأمر بالقرارات الآتية :

أولا : ما يتعلق بالطلبة الحاليين :

١ — يعتبر طلبة السنة الأولى بمدارس الحقوق ، والطب ، والمعلمين العليا بقسميها ، أنهم طلبة السنة الأولى بالدراسة المتوسطة بكليتهم « قسمهم » ، ويدرسون مناهجهم الحالية هذه السنة . وأعلن حضرتا على ماهر بك وأبو هيف بك ، عزمهما على تقديم تقرير يبين أن القرار المتعلق بمدرستهما غير قابل للتنفيذ بطريقة مقبولة .

٢ — يخير طلبة السنة الأولى بمدرستى الطب والحقوق ، بين الالتحاق بالجامعة ، وعليهم حينئذ دراسة سنة ثانية فى الدراسة المتوسطة ، وبين استمرارهم فى دراستهم العادية للدبلوم ، بدون التحاق بالجامعة .

٣ — يعمل منهج خاص يدرس فى العام المدرسى المقبل لطلاب الجامعة ، الذين ينقلون إلى السنة الثانية بكلية الحقوق .

٤ — يستمر طلبة السنين الأخرى بتلك المدارس الثلاث العالية فى دراستهم العادية ، بغير انتساب إلى الجامعة ، إلى أن يتخرجوا .

وهنا أبدى حضرة الدكتور منصور رغبة فى النظر فى أمر استمرار الطلبة المنتسبين إلى الجامعة القديمة ، لكى يستطيعوا الاستمرار فى دراستهم الحالية ، كسائر طلبة المدارس العليا ، التى ضمت إلى الوزارة بالأحكام ، فرأت الهيئة أن هذا يكون من اختصاص الوزارة .

ثانيا : ما يتعلق بالأحكام التى تتبع فى القبول والامتحان والنظام :

١ — المدة المقررة للدراسة المتوسطة سنتان .

٢ — لا يقبل بالدراسة المتوسطة إلا الحائزون شهادة الدراسة الثانوية « القسم الثانى » ، أو لشهادة تعادلها معترف بها .

٣ — فى نهاية السنة الأولى الدراسية ، يعقد امتحان الانتقال ، وفى نهاية السنة الثانية يعقد امتحان نهائى ، تسجل أسماء الفائزين فيه فى سجلات الجامعة .

[كان الأصل : « يمنح الفائزون فيه شهادة تعرف بشهادة الدراسة المتوسطة »] .

٤ — فى امتحان الانتقال ، وفى الامتحان النهائى ، تكون الاختبارات التحريرية والشفوية أو العملية ، مقصورة فى كل مادة من المواد على مقرر السنة .

٥ — لا يجوز نقل طالب من السنة الأولى إلى الثانية ، أو تسجيل اسمه ضمن الفائزين فى الامتحان النهائى للدراسة المتوسطة ، إلا إذا نجح فى الامتحان المقرر عليه ، على حسب المادة السابقة .

٦ — ابتداء من السنة المدرسية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ لا يسوغ قبول أى طالب بأى قسم من أقسام الدراسة العليا بالجامعة ، إلا إذا كان اسمه مسجلا على حسب المادة ٣ ، أو ثبت أنه أدى امتحانا تعتبره الجامعة معادلا لامتحانى الدراسة المتوسطة فى الكلية التى يطلبها .

[كان الأصل « سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ بأية مدرسة عالية أو بالقسم المعادل لها ، إلا إذا حصل على شهادة الدراسة المتوسطة »] .

٧ — كل طالب رسب فى امتحان الانتقال أو الامتحان النهائى ، يمتحن ثانية فى المواد التى رسب فيها ، قبل حلول السنة الدراسية التالية .

[كان الأصل « يجوز امتحان » بدل « يمتحن »] . وحذفت الفقرة الثانية الحكم الخاص بالراسبين .

٨ — تسرى الأحكام المتبعة الآن فى مدارس الطب والحقوق والمعلمين العليا ، على طلبة الجامعة ، فيما يتعلق بالسلوك والمواظبة والعقوبات التأديبية ، حتى تضع الجامعة لائحة خاصة بذلك .

[كان الأصل « فى المدارس العالية على طلبة الدراسة المتوسطة »] .

يصدر القانون المتعلق بإنشاء الجامعة الأميرية ونظامها .

٩ — يلغى كل ما يخالف هذه الأحكام من القوانين واللوائح السابقة .

أحكام وقتية

الطلبة الحاليون بمدرستى الطب والحقوق وبمدرسة المعلمين العليا بقسميها ، الذين لا ينجحون فى امتحان الانتقال الذى يعقد فى نهاية السنة الأولى الدراسية ، يعاد امتحانهم قبل حلول السنة المدرسية التالية ، فى المواد التى رسبوا فيها ، فإذا لم ينجحوا فى هذا الامتحان الثانى ، يفصلون من المدرسة ، ولكن يجوز قبولهم بالسنة الأولى من أى قسم يختارونه من الجامعة .

[وكان الأصل — بالمدارس العالية بفرق الدراسة المتوسطة من نوع دراستهم — وحذفت كذلك الفرقتان التاليتان].

ثالثا : خطط الدراسة :

(أ) غيرت خطة الدراسة لكلية الطب كما يأتى :

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الأسبوع		ملاحظات
	سنة أولى	سنة ثانية	
الكيمياء	٦	٦	كما كانت
الطبيعة	٦	٦	
علم النبات	٩	—	كانا متضامين
علم الحيوان	—	٩	
اللغة الانجليزية أو الفرنسية	٤	٤	كما كانت
المجموع . . .	٢٥	٢٥	

(ب) غيرت خطة الدراسة لطلاب الدرجة فى العلوم كما يأتى :

أربعة علوم من العلوم الآتية :

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الأسبوع		الأصل	
	سنة أولى	سنة ثانية	سنة أولى	سنة ثانية
الرياضة النظرية	٧	٦	٥	٥
الرياضة التطبيقية	٥	٦	٥	٥
الطبيعة	٦	٦	٦	٦
الكيمياء	٦	٦	٦	٦
علم النبات	٩	—	٩	٩
علم الحيوان	—	٩		
اللغة الانجليزية أو الفرنسية	٤	٤	٤	٤
المجموع . . .	٢٨ — ٣٢	٢٨ — ٣١	٢٦ — ٢٩	٢٦ — ٢٩

(ج) غيرت خطط الدراسة لكلية الحقوق كما يأتى :

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الاسبوع – سنة أولى	عدد الحصص فى الاسبوع – سنة ثانية	الأصل – سنة أولى	الأصل – سنة ثانية
المنطق	٢	—	—	—
الاقتصاد السياسى	٤	—	٤	—
التاريخ الحديث	٤	—	٤	—
اللغة الفرنسية	٨	٨	٦	٦
اللغة الانجليزية	٥	—	٦	—
اللغة العربية	٢	٢	—	—
إحدى المادتين الآتيتين :				
علم النفس وعلم الاجتماع	٢	—	٤	—
مقدمة الشريعة الاسلامية بقسميها (١) أصول الفقه (٢) تاريخ التشريع الاسلامى	—	٣	—	٣
مقدمة القوانين (مبادئ عامة فى التشريع والأصول)	—	٣	—	-
القانون الرومانى	—	٥	—	٥
القانون النظامى [كان الأصل ـ العلوم السياسية]	—	٢	—	٢
الاقتصاد السياسى	—	٣	—	٣
علم الأخلاق	—	١	—	—
المجموع	٢٧	٢٧	٢٤	٢٥

(د) غيرت خطط الدراسة لكلية الآداب كما يأتى :

مواد الدراسة	عدد الحصص فى الأسبوع		الأصل		ملاحظات
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	
لغتان من اللغات الآتية :					
العربية	٥	٥	٥	٥	
الانجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية أو الألمانية	٨	٨	٨	٨	[كان الأصل بغير الألمانية]
التاريخ	٤	٤	٤	٤	
الجغرافية. . . .	٤	٤	٤	٤	[كان الأصل الجغرافية أو الاقتصاد السياسى]
المنطق والفلسفة . .	٢	٢	—	—	
إحدى مواد قسم العلوم ومن ضمنها اللغات ، الاقتصاد السياسى . . .	٤	٤	٤	٤	[كان الاصل إحدى مواد الدراسة المتوسطة فى العلوم « يجوز اختيار الجغرافية او الاقتصاد السياسى باعتبارهما مادتين من مواد قسم العلوم» إذا لم يكونا قد اعتبرا من مواد قسم الآداب].
المجموع . .	٢٧	٢٧	٢٥	٢٥	

رابعا : ما يتعلق بمناهج الدراسة :

(أ) لجنة الآداب :

وضعت لجنة الآداب مناهج جديدة للمواد الآتية : مقدمة القوانين ، القانون الرومانى ، القانون النظامى ، تاريخ التشريع وأصول الفقه ، الاقتصاد السياسى (لكلية الحقوق ، لا لكلية الآداب) ، المنطق ، علم النفس ، علم الأخلاق ، علم الاجتماع ، الجغرافية ، اللغة العربية وآدابها ، اللغة الفرنسية وآدابها ، اللغة الإنجليزية . وأما علم التاريخ فقبلت اللجنة المنهج الذى وضعته اللجنة الأولى . وبقيت اللغتان الإيطالية والألمانية بغير قرار فى المناهج ، لعدم وجود من يستطيع إبداء الرأى فيهما من الأعضاء .

(ب) لجنة العلوم :

١ — وضعت لجنة العلوم مناهج جديدة لدور الانتقال فى المواد الآتية :

الرياضة النظرية والتطبيقية — الطبيعة — الكيمياء « لكلية الطب » — علم الحيوان وعلم النبات « لكلية الطب » .

٢ — أقرت اللجنة المناهج الواردة فى تقرير لجنة الجامعة للدراسة المستديمة .

٣ — وضعت اللجنة تقارير خاصة عن الأماكن اللازمة للمعامل ، لكى تسع العدد الذى يتوقع وجوده فى دراسة العلوم ، وعن المدرسين اللازمين .

(١) الطبيعة : الأماكن الحالية لا تسع أكثر من ٢٥٠ طالبا فى السنة الأولى و ٢٥٠ طالبا فى السنة الثانية ، وينبغى زيادتها بنسبة عدد الطلبة ، ويلزم مشترى آلات وأدوات جديدة ، تبلغ أثمانها ١٠٠٠ جنيه .

الموظفون اللازمون لتدريس هذا العلم والموجودون منهم حالا مبينون بالجدول الآتى :

أنواع الموظفين	اللازمون	الموجودون	المطلوبون
أستاذ	١	١	—
محاضر	٢	١	١
معيدون	٦	٤	٢
محضرون	٤	٢	٢
صانع ميكانيكى .	١	١	—
فراش معمل . .	٣	١	٢
خدم	٦	٣	٣

(٢) الكيمياء : الأماكن الحالية لاتسع إلا طلبة كلية الطب ، وبعد هذه السنة ينبغى أن يؤمها طلبة مدرسة المعلمين العليا « قسم العلوم » ويلزم إضافة أماكن أخرى بمقر مدرسة المعلمين العليا تبلغ ½ معامل مدرسة الطب تقريبا مع ما تحتاج إليه من الملحقات، بحيث تبلغ مساحتها نحو ٤٠٠ متر مربع ، ويحسن إضافة حجر للمحاضرات فى الكيمياء مع المعامل الجديدة .

ونظن أنه إذا أخلى جناح من مدرسة المعلمين العليا لتنسيقه وإعداده للمعامل كان العمل ميسرا ، وربما ترتب على ذلك إخراج مدرسة المنيرة الابتدائية من بناية مدرسة المعلمين العليا .

ويحسن أخذ رأى الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس فى الجامعة فى الرسوم والتصميات .

ويلزم لهذه المعامل الجديدة فى أول سنة أدوات وآلات ومواد ، تبلغ أثمانها نحو ١٢٠٠ جنيه .

خامسا : ما يتعلق بالرسائل التى وردت على اللجنة :

جاءت رسالتان فى أثناء انعقاد اللجنة ولم تنظر فيهما :

١ — الأولى يطلب مرسلوها تقرير إنشاء قسم ليلى لطلبة مدرسة المعلمين العليا بكلية الآداب .

٢ — والثانية من طلبة السنة الثانية بمدرسة المعلمين العليا ، يطلبون توسيع مناهج السنتين الثالثة والرابعة بمدرسة المعلمين العليا ، إذا تقرر انتسابهم إلى الجامعة ، وإلا فهم يفضلون تضحية سنة ، ليخلصوا من قيود النظام القديم الذى يضيع وقتهم فى دراسة علوم مستواها أقل من علوم مستوى الجامعة .

الإمضاء : عبد الفتاح صبرى

سكرتير اللجنة

لائحة الجـامعة

١ — أعضاء الجامعة

يكون الأشخاص المذكورون بعد أعضاء فى الجامعة :

أولا : رجال الإدارة فى الجـامعة ، وهم الرئيس والمدير ونائب المدير ونظار الـكليات .

ثانيا : أعضاء مجلس الإدارة .

ثالثا : أعضاء المجلس العلمى .

رابعا : أعضاء الـكليات .

خامسا : السكرتير العام ، وأمين المـكتبة .

سادسا : أعضاء هيئة المعلمين فى الجامعة ، وكل معلم آخر يمكن أن يمنح مركز عضو فى الجامعة بمقتضى اللوائح .

سابعا : خريجو الجامعة :

ثامنا : طلبة الجامعة .

٢ — رئيس الجامعة

١ — يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته ، وهو الذى يمثل الجامعة ، وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية .

٢ — يدعو الرئيس مجلس الإدارة للانعقاد ، ويرأس جلساته .

٣ — لرئيس الجامعة أن يحضر بحكم وظيفته جلسات المجلس العلمى ، ومتى حضر يرأس هذه الجلسات .

٤ — لرئيس الجامعة أن ينيب عنه فى القيام بواجباته واختصاصاته مدير الجامعة أو نائب المدير فى حالة غياب المدير .

٣ — مدير الجامعة

١ — المدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية ، والسلطة التنفيذية ، والشئون التعليمية فى الجامعة ، وعليه أن يمد الرئيس برأيه فى كل الأمور المتعلقة بالجامعة .

٢ — يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على طلب رئيس الجامعة وموافقة مجلس الادارة .

٣ — يكون المدير عضوا فى مجلس الإدارة ، وعضوا بالمجلس العلمى ورئيسا له ، وله بحكم وظيفته أن يحضر أى اجتماع تعقده أية كلية من كليات الجامعة .

٤ — يرأس المدير مجلس إدارة الجامعة فى حالة غياب الرئيس .

٥ — للمدير أن يعقد المجلس العلمى كلما رأى داعيا لذلك ، وله أن يطلب من الرئيس بالكتابة أن يعقد مجلس الإدارة للأشغال المستعجلة .

٤ — نائب المدير

١ — يعين نائب المدير بأمر يصدر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة .

٢ — يقوم نائب المدير مقام المدير فى حالة خلو مركزه وفى حالة غيابه .

٣ — يقوم نائب المدير بتنفيذ ما يعهد به إليه المدير بعد موافقة الرئيس .

٤ — يكون نائب المدير عضوا فى مجلس الإدارة، والمجلس العلمى، وله بحكم وظيفته أن يحضر أى اجتماع لأية كلية من كليات الجامعة .

٥ — السكرتير

١ — يقوم السكرتير بأعمال السكرتارية لمجلس الإدارة والمجلس العلمى .

٢ — يعين سكرتير الجامعة بأمر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة .

٣ — يقوم السكرتير بالأعمال الآتية :

(ا) تحصيل المصروفات وغيرها من النقود التى يجب دفعها لخزينة الجامعة .

(ب) تسجيل أسماء طلبة الجامعة وخريجيها .

(ج) مراقبة حسابات الجامعة ، ودفع مايجب عليها دفعه من النقود ، وإعداد الميزانية العمومية وجميع البيانات والتقارير المالية .

(د) إعلان نتائج الامتحانات ، وإعداد الشهادات المثبتة للدرجات والدبلومات وغير ذلك من الألقاب العلمية .

(ه) إدارة مكتب الجامعة وحفظ سجلاتها ومحفوظاتها .

(و) تحرير « تقويم الجامعة » وطبعه .

(ز) تعهد مبانى الجامعة ، ما عدا المبانى الخاصة بالمدارس ، أو المبانى التى تخصص لإحدى الكليات .

ويقوم بغير ذلك من الأعمال التى تفرضها عليه أحكام اللائحة أو يكلف بها من الرئيس .

٦ — نظار الكليات

١ — ناظر الكلية هو صاحب السلطة التنفيذية فى الكلية ، وهو المنوط بدعوة الأعضاء إلى الجلسات ، وإعداد جداول الأعمال ، والإشراف على المحاضر ، وهو بحكم وظيفته عضو فى كل اللجان ، وهو الذى يقدم طلاب الدرجات للامتحان ، ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية .

٢ — يعين ناظر الكلية بأمر يصدر من رئيس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٧ — مجلس الإدارة

١ — يتكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد :

الرئيس .

المدير .

نائب المدير .

نظار الكليات .

عضو نائب عن وزارة المالية تختاره تلك الوزارة .

ثلاثة أعضاء من ذوى الكفاءة والدراية ، يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف .

٢ — رئيس الجامعة هو الذى يرأس جلسات مجلس الإدارة ، وإذا غاب ناب عنه المدير .

٣ — لا تكون قرارات مجلس الإدارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء .

٨ — سلطة مجلس الإدارة

يختص مجلس الإدارة بالأعمال الآتية :

(أولا) ١ — وضع الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون الجامعة ، لتعرض على مجلس الوزراء بواسطة وزير المعارف .

٢ — إبرام العقود وتنفيذها .

٣ — توزيع المبالغ المخصصة للجامعة فى ميزانية الحكومة ، وكذلك الإيرادات الأخرى التى تؤول إلى الجامعة .

(ثانيا) ١ — استثمار وإدارة الأموال التى تؤول إلى الجامعة بطريق الوقف أو الهبة .

٢ — إدارة مالية الجامعة وحساباتها .

٣ — إعداد الأبنية والمحال اللازمة لسكنى الطلبة ولحاجاتهم الأخرى وإدارتها .

(ثالثا) ١ — النظر فى الشكاوى التى ترفع إليه من الكليات ، والفصل فى موضوعها .

٢ — النظر فى أى تظلم يرفع إليه من الأساتذة ، أو أى عضو آخر من رجال التعليم ، أو غيرهم من موظفى الجامعة أو خريجيها أو طلبتها .

(رابعا) النظر فى المسائل الآتية ، بناء على اقتراح المجلس العلمى :

١ — التقرير باعتبار أى معهد عام للتعليم أو جزءا منه فرعا من الجامعة ، واعتبار المناهج الدراسية المقررة بمعاهد التعليم العمومية أو فروعها ، معادلة لمناهج الجامعة .

٢ — إنشاء ألقاب علمية جديدة ، أو دبلومات أو شهادات .

٣ — التشجيع على الأبحاث العلمية داخل الجامعة .

٣ — تحديد مدة الدراسة ومدة الإجازات بالجامعة .

٥ — تعيين لجان الامتحانات ، وكيفية تعيين الممتحنين ومكافآتهم وواجباتهم .

٦ — إنشاء مرتبات وجوائز ومكافآت وإعانات مالية وغير مالية ، وتقرير مدة استمرارها .

٧ — قبول الطلبة بالجامعة .

٨ — وضع النظام الذى يجب على طلبة الجامعة اتباعه .

٩ — شروط تعيين موظفى الجامعة ، من أساتذة ومدرسين وسكرتيرين وأمناء مكتبات ، وكيفية تعيينهم ، ومدة استخدامهم ، وواجباتهم ، وترقيتهم ، ومرتباتهم ، ومكافآتهم ، وفصلهم من وظائفهم ، ومعاشاتهم .

١٠ — تحديد مقدار أجور التعليم وغيرها من الرسوم التى تدفع للجامعة ، وكيفية دفعها .

١١ — منح الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات .

١٢ — تعيين مندوبين يمثلون الجامعة في المؤتمرات المدرسية ، والاحتفالات العلمية ونحوها .

١٣ — تنظيم التعليم في الجامعة ، وتحسينه وتوسيع نطاقه .

٩ — المجلس العلمي

يشكل المجلس العلمي من رئيس الجامعة ومديرها ، ويكون لهذا رياسة المجلس في غياب الرئيس ، ونائب المدير ، ونظار الكليات ، وثلاثة أعضاء ينتخبون من كل كلية . ويجب أن يكون الأعضاء المنتخبون عن الكليات أساتذة ، أو من بين أعضاء هيئة المعلمين .

١٠ — سلطة المجلس العلمي

يختص المجلس العلمي بالأعمال الآتية :

١ — فحص المناهج الدراسية التي تعرضها الكليات ، والتصديق عليها ، ويدخل في ذلك تعيين اللغة التي يدرس بها كل علم .

٢ — عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بإنشاء كليات جديدة ، أو مناهج دراسية جديدة في الجامعة .

٣ — المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات .

٤ — وضع الشروط التي بمقتضاها يصح اعتماد الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها الجامعات والمدارس ومعاهد التعليم الأخرى .

٥ — عرض مقترحات على مجلس الإدارة ، بتحديد مدد الدراسة ومدد المساعات .

٦ — فحص الميزانيات السنوية المقدمة من الكليات ، وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الإدارة .

٧ — المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن توزيع مرتبات الطلبة ، والمحال المجانية ، ومنحهم الجوائز المنشأة ، من قبل عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بشأن تقرير مرتبات وجوائز جديدة ، ووضع النظام اللازم لها .

٨ — تنظيم كل ما يتعلق بإدارة مكتبات الجامعة ومتاحفها .

٩ — النظر في كل الأمور المتعلقة بالمسائل العلمية ، ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة ، ليقرر ما يرى .

١٠ — إعادة النظر في أي قرار ، يصدره مجلس الإدارة في إحدى الكليات طبقا للسلطة الممنوحة له ، وذلك بناء على اقتراح المدير .

١١ — كليات الجامعة

تشكل هيئة كل كلية من كليات الجامعة ، من جمية الأساتذة ، ومجلس الإدارة ، ويوضع لكل كلية نظام خاص للجمعية والمجلس .

١٢ — سلطة الكليات

أولا : السلطة التي لها على وجه الاستقلال :

١ — النظر فى جداول الامتحانات المعروضة على الكلية من لجان الامتحانات ، واعتمادها .

٢ — نشر جميع جداول امتحانات القسم ، ماعدا الامتحانات النهائية أو أجزاءها ، مما يؤهل الطلبة الناجحين للحصول على الألقاب العلمية أو الدبلومات أو الشهادات .

٣ — الفصل نهائيا فى كل خلاف فى الرأى يحصل بين الممتحنين ، بشأن السير فى أى امتحان من امتحانات الجامعة ، فى المواد التي تدرس بالكلية .

٤ — تعيين لجان خاصة ، أو لجان مشتركة بين الكلية وبين كليات أخرى ، والبحث فى أى موضوع معين ، ورفع تقرير عنه إلى المجلس العلمى ، وقد تشمل هذه اللجان أشخاصا ليسوا من أعضاء الكليات .

٥ — التحقيق والفصل فى مسائل النظام التي يحيلها عليها ناظر الكلية ، مالم تنص لائحة الجامعة على خلاف ذلك .

٦ — النظر فى السماح للذين يريدون حضور محاضرات الكلية من غير الطلبة المقيدين فى الجامعة .

٧ — أن يدلى برأيه للمجلس العلمى فى حاجات الكلية ، وفى إعداد وسائل التدريس بها وتنظيمه .

٨ — البحث فى أى أمر يتعلق بمصالح الكلية ، ورفع ماتراه بشأنه إلى المجلس العلمى .

ثانيا : السلطة التي للكليات بعد نظر المجلس العلمى وتصديقه :

١ — الفصل على وجه عام فى المسائل المتعلقة بمناهج الدراسة التي تقرر على طلبة الجامعة فى المواد التي تدرس بالكلية .

٢ — الفصل فى جميع المسائل المتعلقة بنظام الامتحانات الداخلة فى اختصاص الكلية ، وتعيين الممتحنين ولجان الامتحان .

٣ — أن تقرر على وجه عام ، الشروط التى على مقتضاها تمنح الدرجات العلمية والدبلومات والألقاب الأخرى المخول للكلية منحها .

٥ — إعداد جداول تشمل أسماء جميع الطلاب الذين يستحقون نيل الدرجات العلمية والدبلومات والمرتبات وأنواع الألقاب والامتياز الأخرى المخول للكلية منحها .

٥ — إعداد الميزانية السنوية للكلية .

٦ — تعيين لجان علمية فى المواد الداخلة فى نطاق الكلية ، وتخويلها قسطا مناسبا من السلطة التى اختصت بها .

٧ — الفصل فى أى أمر يحال عليها من المجلس العلمى .

١٣ ـ شهادة الانتساب للجامعة

لا يسجل اسم أى طالب فى الجامعة إلا بعد أن ينجح فى امتحان شهادة الانتساب للجامعة ، أو امتحان آخر يقرر المجلس العلمى أنه معادل له .

١٤ ـ خطط الدراسة ومناهجها

ملحق بهذه اللائحة خطط الدراسة المتوسطة للكليات الأربع ومناهجها ، والقواعد المتعلقة بها لاتباعها .

الفصل الثانى

الدور الأول

الجامعة المصرية فى عهدها الجديد

وقد جاء التقرير الذى أشرنا إليه محققا للأمانى التى كانت تتجاوب أصداؤها فى نفوس أولى الأمر، وقادة الرأى، فما كاد التقرير يرفع إلى وزير المعارف، حتى حاز إعجابه وموافقته، ورأى أنه خير تمهيد لإنشاء الجامعة الجديدة، الجامعة التى تحتضنها الدولة، وترعاها الحكومة، وتشرف على توجيه مصايرها، وإدارة دفة شئونها .

فلم يتردد الوزير فى أن يرفع هذا التقرير المهم إلى مقام راعى الجامعة الأكبر، المغفور له صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » ، ويبدو أن التقرير قد جاء محققا لأمانى المليك الراحل، متفقا مع الرغبات التى كانت تعين له منذ أن ترك الجامعة، بعد أن آل إليه الملك . ولعله رأى فيها فرصة فريدة ليثبت أن أمير الأمس لا يختلف عن ملك اليوم، فى سماحته وكرمه وجوده، وبره، بالعلماء، ورعايته للجامعة، وعمله على تحقيق فكرتها . فأوحى إلى معالى وزير المعارف أن يمضى قدما فى سبيل إحياء الجامعة، وتجديد نشاطها، وبعثها بعثا جديدا .

ولكن وزير المعارف رأى أن الجامعة القديمة كان لها فضل السبق، وقد أسدت إلى الأمة فى تاريخها القصير آيات بينات، فعمل على إدماجها فى الجامعة الجديدة حتى يجتمع القديم والجديد فى صعيد واحد، فتمتزجان وتخرجان معهدا جديدا فتيا قادرا على حمل الأمانة، والمضى بها فى الطريق الذى رسم لها . وقد قبلت الجامعة القديمة هذا الوضع الجديد، وأدمجت فى المشروع الوليد، وأصبحت نواة لجامعتنا هذه الزاهرة، وأصبحت تكون كليات الآداب والعلوم والطب والحقوق . وقد رأت الدولة أنه ليس أشد تشجيعا للعلم، ولا بعثا لنوره، من أن تترك الحرية لرجاله والقائمين

على شئونه ، فتقرر أن تكون للجامعة القديمة الجديدة شخصية معنوية ، وتكون مستقلة فى إدارتها وتنظيم كلياتها ، وتصريف شئونها بما يكفل للعلم رفعة الشأن ، ويضمن للمعرفة تألق الضياء .

وقد جاء المرسوم الذى صدر فى ١١ من مارس سنة ١٩٢٥ محققا لهذه الأمانى ، مكسبا الجامعة صفتها الجديدة ، وشخصيتها المعنوية ، فخرجت إلى حيز الوجود مولودا فتيا يبشر بمستقبل زاهر ، وحياة حافلة بجلائل الأعمال . فقرت عين المليك الساهرة على كعبة العلم والعرفان ، ولعله اغتبط أشد الاغتباط حينما رأى الجامعة التى رآها فكرة ثم خطة متواضعة ، تصبح فى حيز الوجود ، وتكتسب الصفة التى طالما تاقت إليها نفسه .

أما المرسوم الذى يعتبر حجر الأساس فى تاريخ الجامعة الجديدة ، فهذا نصه .

مرسوم بقانون

بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور .

ولما أنه يجب الإسراع بإصدار قانون الجامعة المصرية ، لكي تتخذ الوسائل اللازمة منذ الآن لإمكان افتتاح الجامعة المذكورة من أول السنة الدراسية القادمة (١٩٢٥ — ١٩٢٦)

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى « الجامعة المصرية » .

وتتكون من الكليات الآتية :

كلية الآداب .

كلية العلوم .

كلية الطب ، وتشمل فرع الصيدلة .

كلية الحقوق .

وغير ذلك من الكليات التى يجوز أن تنشأ فيما بعد بمرسوم ، بناء على طلب وزير المعارف العمومية ، وبعد أخذ رأى مجلس الجامعة .

تدمج فى الجامعة مدرسة الطب ، والحقوق ، والجامعة المصرية الحالية ، على أن تعتبر على التوالى كليات الطب ، والحقوق ، والآداب .

مادة ٢ — من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالى ، الذى تقوم به الكليات التابعة لها ، وعلى وجه العموم ، فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية ، والعمل على رقى الآداب والعلوم فى البلاد .

مادة ٣ — يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا ، خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية ، ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضى ، ولها أن تقبل التبرعات التى ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، وتدير أموالها المنقولة والثابتة ، وتتصرف فيها ، كل ذلك طبقا لأحكام هذا القانون .



لقد تحقق أمل الأمة فى إنشاء الجامعة الأميرية وأسندت رياستها إلى رجل العلم والفضل الأستاذ أحمد لطفى السيد بك مدير دار الكتب . ويرى فى هذه الصورة الأساتذة (الجالسين من اليمين) مستر پرس هوايت ، مسيو لويس كايمان ، أحمد لطفى السيد بك ، الدكتور منصور فهمى ، مسيو جولينشيف .
(الواقفين من اليمين) الدكتور على العنانى ، الدكتور طه حسين ، الاب سان پول حيرار ، الدكتور أحمد ضيف



تم تكوين الجامعة ، وتألفت مجالس كلياتها ، وشرع الأساتذة والمحاضرون يلقون دروسهم ومحاضراتهم على الطلاب وغيرهم من المستمعين .
وفي هذه الصورة أساتذة كلية الآداب . (الجالسون من اليمين) الأساتذة : شارل كوينتز ، الدكتور طه حسين بك ، هنرى لوران ، أحمد بك فهمي العمروسي ، هنرى جريجوار ، امين بريبيه ، جورج هوستليه ، بول جراندور ، الدكتور جورجي صبحي بك .
(الجالسون بالصف الثاني من اليمين) الدكتور احمد ابراهيم ، المستر وانموه ، اوسكار جروجان ، اندريه ليرتون ، الأستاذ جولنتيف كابهان ، الدكتور محمد صبرى . (الواقفون بالصف الثالث من اليمين) الأساتذة : نوتيه ، كايرجيه ، دوب .

مادة ٤ — تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها ، مع مراعاة النصوص القانونية فى مسائل الوقف ، ولها أن تدرج فى باب إيراداتها العادية فى ميزانيتها ، الاعتمادات المخصصة لها بميزانية الدولة ، وغلة أموالها المنقولة والثابتة ، ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية ، وسائر الإيرادات من أى مورد كان ، وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية .

مادة ٥ — يتبع فى حسابات الجامعة ، القواعد والتعليمات التى تجرى عليها حسابات الحكومة ، وهى فى حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية ، التى يجب أن يقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية .

مادة ٦ — القواعد المتبعة فى إدارة الأموال العمومية ، يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة ، التى يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية ، مع عدم الإخلال بنصوص اللوائح التى تقرر للجامعة مخالفة لذلك .

مادة ٧ — هيئات الجامعة التى تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذى هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وظيفته ، هى :

١ — المدير .

٢ — مجلس الجامعة .

مادة ٨ — يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ، وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ، ومن حيث الإدارة ، ويمثلها فى جميع مالها وما عليها .

مادة ٩ — يكون للمدير وكيل يعاونه .

يعين الوكيل بأمر من وزير المعارف ، وينوب الوكيل عن المدير فى جميع اختصاصاته فى حالة غيابه ، أو فى حالة خلو مركزه .

مادة ١٠ — لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ، ومجلس يسمى مجلس الكلية .

يعين الناظر من بين الأعضاء بأمر من وزير المعارف ، بعد أخذ رأى مجلس الكلية .

مادة ١١ — يؤلف مجلس الجامعة كما يلى :

المدير ، وله رياسة المجلس .

الوكيل .

ناظر كل كلية ، وعضوان يمثلانها ، ينتخبهما مجلس الكلية فى كل سنة .

عضو نائب عن وزارة المالية ، يعينه وزير المالية .

خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية .

ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ، ويجوز تجديد تعيينهم بنفس الشروط السابقة ، ولنفس المدة .

ولا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل . وللمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية ، لجانا لدرس مسائل خاصة .

مادة ١٢ — مجلس إدارة الجامعة هو الهيئة المنوط بها شئون الجامعة ، سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى ، وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإدارتها والتصرف فيها .

أما فيما يتعلق بالامتلاك وبالنزول عن الملك ، وبالمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف ، فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ١٣ — يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها ، وبعد أن يعتمده وزير المعارف العمومية ، يقدم إلى مجلس الوزراء ، لتقريره وجعله نافذا .

مادة ١٤ — يؤلف كل مجلس كلية كما يلى :

ناظر الكلية ، وله الرياسة .

وكيل الكلية ، وينتخبه سنويا مجلس الكلية من بين أعضائه .

الأساتذة ومساعدو الأساتذة فى الكلية .

عضو تعينه كل وزارة ، لها اهتمام خاص بأعمال الكلية التى تمنح دبلوما .

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر ، ممن لهم دراية خاصة بالمواد التى تدرس فى الكلية .

وفى حالة غياب الناظر يقوم مقامه فى الرياسة وكيل الكلية .

مادة ١٥ — يدبر كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام فى الكلية طبقا للوائح ، وتحت مراقبة مجلس الجامعة وتصديقه إذا اقتضى الحال .

مادة ١٦ — يعين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس فى الجامعة، بناء على طلب مجلس الجامعة، بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة . أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين، فيعينهم وزير المعارف العمومية . وفيما خلا بعض النصوص الواردة فى اللوائح الخاصة بموظفى التدريس، بأن جميع موظفى الجامعة تسرى عليهم القواعد العامة، الخاصة بشروط التوظف، المعمول بها فى حق جميع الموظفين والمستخدمين فى الحكومة .

مادة ١٧ — تكون اللغة العربية هى لغة التعليم فى الجامعة، ما لم يقرر مجلس الجامعة فى أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية .

مادة ١٨ — يعد مجلس الجامعة اللوائح الخاصة بها، ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد أن يصدر بها مرسوم .

تقرر لوائح الجامعة :

١ — شروط توظف موظفى التدريس وتأديبهم، متى كانت تخالف شروط التوظف العامة لموظفى الحكومة .

٢ — شروط قبول الطلبة فى الجامعة .

٣ — شروط منح الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات .

٤ — نظام تأديب الطلبة .

٥ — مقدار رسوم الجامعة، وكيفية أدائها .

٦ — كيفية وضع الميزانية وإدارة الأموال .

٧ — مناهج الدراسة وخططها.

٨ — مدة اشتغال الممتحنين ولجان الامتحان ومقدار مكافآتهم، وكيفية تعيينهم وواجباتهم .

٩ — مدة الدراسة ومدة المسامحة .

١٠— شروط منح المجانية والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية .

١١— اختصاصات كبار موظفى الجامعة .

١٢— اختصاصات مجالس الكليات، فى الحدود المبينة بنصوص هذا القانون .

١٣— وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها فى الشئون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة، وبالتعليم فيها .

مادة ١٩ — أحكام وقتية :

١ — استثناء من المـادة العاشرة ، يعين نظار كليات الجـامعة لأول مرة بقرار من وزير المعارف العمومية .

٢ — تشكل لجنة أو أكثر بقرار من مجلس الوزراء، يعهد إليهـا طبقا للشروط الواردة فى قرار تعيينها، أن تفحص عن الألقاب العلمية والكفايات ، لكل موظف من موظفى التدريس فى مدرسة الطب والحقوق ، وفى الجامعة المصرية الحالية ، وأن تقرر ما إذا كان من الموافق تعيينه فى الجامعة ، ففى حالة الموافقة تبين اللجنة مركزه وأعمـاله ورواتبه، وتعرض اقتراحاتها على مجلس الوزراء ، وفى حالة عدم الموافقة ، يقرر مجلس الوزراء فى حقه ما تقضى به العدالة .

مادة ٢٠ — يقبل طلبة مدرستى الطب والحقوق الحاليون ، فى كليتى الطب والحقوق فى الجامعة ، فى فرق الدراسة المقابلة لفرقهم فى مدارسهم .

يعتبر امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كافيا بصفة مؤقتة للانتساب فى الجامعة ، إلى أن توضع أحكام فى لائحة خاصة بقبول الطلبة فى الجامعة .

مادة ٢١ — إلى أن يصدر قانون يبين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة، التى تمنحها كليات الجامعة المصرية ، تكون قيمة الدبلومات التى تمنحها كليتا الحقوق والطب هى نفس القيمة القانونية التى لدبلومات مدرسة الحقوق الملكية والطب المندمجتين فى الجامعة بموجب هذا القانون .

مادة ٢٢ — يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستى الطب والحقوق المندمجتين فى الجامعة ، ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون ، وإلى أن تصدر لائحة جديدة تنفيذا للمادة ١٨ من هذا القانون .

مادة ٢٣ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ، الذى يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية ، واتخاذ كل القرارات والوسائل اللازمة لافتتاح الجامعة المصرية من ابتداء السنة الدراسية (١٩٢٥ — ١٩٢٦)

ويعرض هذا القانون على البرلمـان فى أول اجتماع له ،،

صدر بسراى عابدين فى ١٦ شعبان سنة ١٣٤٣ (١١ مارس سنة ١٩٢٥)

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
(أحمد زيور)

وزير المعارف العمومية
(محمد توفيق رفعت)

الدور الثانى

تجديد عهد منفيس

الملك "فؤاد" يضع بيديه الكريمتين حجر الأساس للجامعة المصرية

من مظاهر رعاية الملك الراحل لفكرة الجامعة، وعمله على إعلاء شأنها، اشتراكه فى وضع الحجر الأساسى لمبنى الجامعة بالجيزة يوم ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨، فكأنه قد وضع بيديه الكريمتين أسس النهضة فى مصر، وأقام دعامة النهضة القومية فى العصر الحديث.

ولم يكن هذا اليوم مجرد حفل يقام ثم ينفض، إنما كان عيداً من أعياد الوطن، ويوماً أغر فى جبين النهضة التعليمية فى مصر، وقد حف إلى مكان الاحتفال الوزراء، ورجال السلك السياسى ورجال الدين، وكبار الموظفين والصحفيين، ورجال الجامعة الذين ملأهم الفخر بجامعتهم، التى اشتد ساعدها وسمق بنيانها.

وقد ألقى كل من صاحب المعالى على الشمسى باشا وزير المعارف، وأحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة، خطبة عن الجامعة، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وقد وقع الملك «فؤاد» بخطه الكريم على ثلاث كراسات كتبت فيها العبارة الآتية:

«بعون الله تعالى، قد وضع حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول، ملك مصر المعظم، الحجر الأساسى فى بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ شعبان سنة ١٣٤٦ — ٧ من فبراير سنة ١٩٢٨».

ولما كانت الأحاديث التى قيلت، والخطب التى ألقيت، ذات قيمة عظيمة فى تاريخ الجامعة، رأيت أن أذكرها، لأنها تعتبر من الوثائق التاريخية الهامة.

خطبة صاحب المعالى على الشمسى باشا

وزير المعارف ، والرئيس الأعلى للجامعة

مولاى صاحب الجلالة :

يحق لمصر أن تفخر بهذا اليوم المبارك ، الذى تؤسس فيه يدكم الكريمة بناء جامعتها الكبرى . وليس هذا الأساس الذى تتفضلون بوضعه اليوم ، بأول ما أقمتموه فى بناء الجامعة المصرية ، فلقد شايعتم الأمة بجهدكم الجليل منذ سنة ١٩٠٨ فى العمل على إنشاء جامعة أهلية، وأمددتم تلكم الجامعة بعظيم الثقة ، إذ توليتم رياستها ، وبذلتم ثمين وقتكم فى تعهدها ، وتجشمتم الأسفار لزيارة كُبرى جامعات الغرب ، واقتباس خير طرائقها ونظمها ، فعملتم بهذا على إنهاض الجامعة وترقيتها .

كذلك كانت لجلالتكم اليد الطولى فى إنشاء الجامعة الحالية منذ شرعت الحكومة عام ١٩٢٣ فى تحقيق هذا الغرض العظيم . وإن من يمن طالع الجامعة أن تدرُج فى كفالتكم، وتشب فى رعايتكم ، وأن يكون لها دائما من عطفكم السامى هذا الموضع الكريم .

مولاى صاحب الجلالة :

إنى إذا أردت أن أبين الغرض الذى بعث على التفكير فى إنشاء الجامعة ، فلست أجد أجمع مما قلتم جلالتكم فى الخطاب الذى تفضلتم بإلقائه فى حفلة افتتاح الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ « لقد حان الوقت الذى تقضى به الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة فى نفس القاهرة ، حتى تتربى فيهم فضيلتا الصبر والاستمرار ، لأنهما سر النجاح » ، فالغرض الذى تفضلتم بالإبانة عنه ، والشعور السائد بنقص التعليم فى ذلك الوقت ، والرغبة الشديدة فى فتح أبواب الثقافة الحقيقية ، كل ذلك هو الذى كان قد حدا ببعض النابهين من أبناء هذه الأمة إلى التفكير فى إنشاء الجامعة ، فنهضوا سنة ١٩٠٦ وفى طليعتهم سعد زغلول وقاسم أمين ، وبعثوا ألسنتهم وأقلامهم بالدعوة إليها ، وسرعان ما لبّى دعوتهم العاملون الغيورون ، واكتتبوا لهذه الغاية بسخاء عظيم . أكتفى بأن أذكر من بينهم بكل إعجاب واحترام الأميرة الجليلة المغفور لها فاطمة هانم ، فلقد نفحت الجامعة من العقار والمال بما قوى دعائمها ، وثبت قوائمها ، وبعثها فى الحياة قوية العزم ، بعيدة الأمل .

مولاى صاحب الجلالة :

لقد بدأت الجامعة الأهلية سعيها بإرسال بعثات من الطلاب إلى جامعات أوربة ، ليتهيأ لها منهم أساتذة يعلمون العلوم العالية بلغة البلاد . كما جاءت فى الوقت نفسه بطائفة من أفاضل الأساتذة لإلقاء محاضرات فى تاريخ الحضارة القديمة فى مصر والشرق ، وتاريخ الحضارة الإسلامية ، إذكاء لعزائم المصريين كلما ذكروا ما كان لهم من فضل السبق ، ونباهة الشأن ، حتى يعملوا على استرجاع مجد كان رفيعا .

ولم يمض غير قليل حتى فرضت الجامعة دراسات منظمة فى التاريخ والآداب العربية والفلسفة والقانون ، وجعلت تمنح درجات علمية لمن يجوز امتحاناتها ، التى كان يشترك فى لجانها مندوب من وزارة المعارف .

وفى سنة ١٩١٥ رأت الحكومة أن تشايع الأمة على رغبتها فى التزيد من العلم العالى فى نفس بلادها ، فشكلت لهذه الغاية لجنة مختلطة ، عالجت البحث ، ثم قدمت تقريرها فى سنة ١٩١٧ ، وضمنته مشروعا يقضى بجمع المدارس العالية القائمة فى إدارة واحدة .

وفى سنة ١٩٢٣ أشار مولانا صاحب الجلالة على وزير معارفه حين ذاك ، بإحياء موضوع الجامعة ، فأنشأ يضع لها نظاما ، واتصل بمجلس إدارة الجامعة القديمة ، وتم التعاقد بين الطرفين على إدماجها فى الجامعة الجديدة ، على أن تكون نواة لكلية الآداب ، وبشرط أن تكون الجامعة الجديدة مستقلة فى إدارتها ، وقضى المشروع بأن تنتظم إدارة الجامعة أربع كليات ، هى الآداب ، والعلوم ، والطب ، والحقوق .

وفى سنة ١٩٢٥ صدر قانون الجامعة الجديدة ، وهو الذى وافق عليه البرلمان فى الدورة الماضية .

من هذا يتبين يامولاى ، أن الجامعة لم تخلق اليوم خلقا ولم تأت عفوا ، بل هى صفحة مجيدة من صفحات النهضة الحديثة لشعبك الكريم ، هى ثمرة جهود صادقة متلاحقة ، قامت وتواصلت أكثر من عشرين عاما .

مولاى صاحب الجلالة :

إن الجامعة التى شاركتم البلاد فى إنشائها أولا ، وبشمولها لحياة العلمية ثانيا ، ما برحت حريصة على تحقيق الأغراض السامية التى أنشئت من أجلها ، وقد أخذت الآن تستكمل مراتب التعليم العالى فى جميع كلياتها ، حتى يتهيأ للبلاد الاستغناء عن كثير من البعوث العلمية ، التى ترسلها

كل عام إلى الخارج ، فلا تبقى مصر من جهة العلم ، كما قال ثروت باشا فى الخطاب الذى ألقاه فى حفلة افتتاح الجامعة القديمة : « عالة على بلاد الغرب » .

والأمل المعقود فى الجامعة ، الآن أن تربّى فى شبيبة المتعلمين فيها ، ملكات حب العلم والتعمق فيه ، وحب البحث العلمى لتخرج فى مصر طوائف من العلماء الباحثين المتحررين لطلب الحقائق العلمية ، وأولئك الذين يستطيعون أن يثبتوا لبلادهم العظمة العلمية والفنية الجديرة باسمها القديم ؛ وحينئذ يتهيأ لمصر أن تحتمل هى الأخرى قسطها فى بناء الحضارة العالمية ، وأن تشارك جماعة الأمم فى العمل على تقدم المدنية ، ورفعة الإنسانية .

وقد قُدر لمصر أن تكون فى ملتقى الشرق بالغرب ، وهى بهذا قبلة الأنظار ، ومحط الرحال ، كما عقدت لها فى نفوس أهل الشرق القريب إمامة العلم ، وفى هذا مجدها وفخارها ، وستعمل على الدوام للمحافظة على هذه المكانة السامية . وستكون جامعتها إن شاء الله منارا عاليا ، يهدى إليها طلاب العلم ، ليغترفوا من بحارها ، ويستضيئوا بأنوارها .

لهذه الاعتبارات ، ومطاوعة لتلك الآمال ، لم تضن الحكومة بما تطلبته حاجة الجامعة إلى الأموال ، فى سبيل تزيدها فى فنون العلم ، وترقيها إلى كمالها المقسوم لها ، فلقد جعلت تمدها سنويا منذ نشأتها الجديدة سنة ١٩٢٥ بإعانات مالية ، تزيد طوعا لنمو الجامعة . فبدأت الإعانة أول عام بمبلغ ألفى جنيه مصرى وقدرت فى مشروع الميزانية الجديدة بمبلغ ١٣٣٫٥٠٠ ج ، ومنحتها الحكومة هذه الأرض ، التى تبلغ مساحتها تسعين فدانا تقريبا ، وقررت أن تقوم بنفقات البناء أيضا . كما خصت بكلية الطب ومستشفاها أرضا أخرى فى منيل الروضة، تبلغ مساحتها أربعة وأربعين فدانا تقريبا ، وستقوم الحكومة كذلك بنفقات المبانى المرسومة لهذا الغرض .

والبناء المشروع فيه اليوم يتناول ثلاث كليات ، هى : الآداب ، والعلوم ، والحقوق . وقد أفرد من هذه الأرض جزء فسيح لتقام عليه (فى المستقبل) « مدينة جامعية » ، فيها مساكن للطلبة وأماكن للاجتماعات العامة الرياضية ، وما إلى هذا من المرافق .

وقد وضع تصميم هذه المبانى كلها فى وزارة الأشغال ، حيث قامت به مصلحة المبانى .

مولاى صاحب الجلالة :

على اسم الله تضع يدك الكريمة الحجر الأساسىّ فى بناء الجامعة ، فتضمن لها البركة والنجاح على وجه الزمان ، وهى أيضا ستضمن لك دعاء الأجيال المقبلة ، التى تطبعها على الثقافة الحقيقية . أدامك الله يامولاى ذخرا لآمال مصر ، وأقر عينيك بولى عهدك المحروس بعناية الله .

خطبة صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك
مدير الجامعة المصرية

إلى جلالتكم ترفع الجامعة المصرية آيات إخلاصها العميق ، لشخصكم الكريم ، واعترافها بنعمتكم المتصلة ، التى هى مدينة لها بوجودها ، وبرعايتكم السامية ، التى تملها فى جميع أدوار حياتها . حقا يامولاى لكل مرفق من مرافق البلاد من عطفكم حظ معلوم ، ولمعاهد التعليم ، وجمعيات العلوم والآداب والفنون ، حظوظ أوفر ، ولكن الجامعة التى يتصل تاريخها فى كل أدوارها بشخصكم الكريم ، بل التى هى من عمل يدكم ، ونتيجة جهودكم الشخصية ، هذه الجامعة التى أنشأتموها وليدة ، ورعيتموها فتية ، لها من عطفكم مركز خاص ، هذا العيد بعض آثاره .

مولاى :

إن أمتكم العريقة بمدنيتها الماضية ، والفتية بمجهودها الحالية ، والواثقة بما يدخره المستقبل لها من العظمة ، لم تقنع بعد بمجدها الغابر ، بل تتطلع إلى مجد جديد . وليست مسألة المجد إلا مسألة المدرسة ، فقد تشهد تجارب الأمم أن مجد الأمة إنما يقاس بمقدار ما أنتجت مدارسها من أهل العلم والثقافة والأخلاق . فهمت الأمة المصرية هذه الحقيقة حق فهمها ، فانبعثت منها حركة عميقة نحو العلم العالى المقصود لذاته ، يدرس فى مصر ، ويخدم فيها ، لتتحمل من المسئولية عن الرقى العالمى النصيب اللائق بمقامها بين الأمم .

[وبعد أن أبان الأدوار الثلاثة التى مرت بالجامعة : دور الدعاية والتمهيد ، ودور البدء فى التنفيذ ، ودور التمام ، وأشاد بما كان للملك فؤاد من أياد بيض على الجامعة ، قال] :

وقد تحسن الإشارة هنا إلى أن الجامعة لم تستطع أن تجعل اللغة العربية لغة التعليم ، كما هو مرجو ، وإن كان لها فى التعليم حظ عظيم ، فى كلية الحقوق وبعض أقسام الكليات الأخرى ، والمأمول أن قسط اللغة العربية فى التعليم يزداد شيئا فشيئا بالزمان ، وكلما أمكن ذلك من غير أن تستتبع صعوبة فى الاتصال بالحركة العلمية فى أوربا ، ذلك الاتصال الذى يجب على العلم المصرى أن يرقاه فضل رعايته ، ولهذا الغرض ينبغى ألا يستغنى التعليم المصرى عن اللغات الأجنبية تعلما لذاتها ، وأداة للتعليم إلى زمن غير قريب .

إذا كان تعليم العلوم العالية فى الكليات قد أخذ الآن يسلك السبيل العادى للجامعات فإن جامعتنا لم تمكنها بعد ظروف المكان ، ولا مرور الزمان ، من أن تحيا الحياة الجامعية المطلوبة ،

تلك الحياة التي هي فيما يرى واضعو أساس الجامعة ، بل فيما يرى الشارع المصري ، أهم ما كان ينقصنا قبل إنشاء الجامعة . وهذا الاعتبار يبرر بغاية الوضوح ، سخاء الحكومة والبرلمان ، بإعطاء الجامعة تسعين فدانا في هذه الروضة ، وأربعة وأربعين فدانا في منيل الروضة ، وتقرير المبالغ اللازمة لبناء الكليات الأربع ، والمستشفى والمكتبة ، وحي للطلبة يسع ألف طالب يعيشون فيه المعيشة الجامعية ، أقول إن هذا السخاء يبين أن حكومة جلالة الملك قد لمست داء تأخرنا ، فسهلت غاية التسهيل طريق التقدم .

تلقاء ذلك لا يكفي الجامعة أن تقف عند حد الشكر ، ولكن شكرها الحقيقي للحكومة وللأمة على هذه الرعاية ، أن تقطع على نفسها عهدا بين يدي جلالة الملك ، وأن تُعنى بالتربية ، كما تعنى بالتعليم سواء بسواء ، وأن تجعل مهمتها الأولى تخريج جيل على علم واسع وخلق متين ، يستطيع أن يقوم بالمسئوليات المتنوعة التي تنتظره غدا .

مولاي :

تلك هي حال الجامعة التي وضع مشروعها بين يدي جلالتكم منذ عشرين عاما ، ولم يكن إلا فكرة أو حركة مجردة ، فصار الآن حقيقة راهنة ، قد أخذ صورته النهائية في هذا اليوم ، إذ تتفضلون جلالتكم بوضع الحجر الأول في بناء هذا المعهد ، بل في بناء عظمة أمتكم المنشودة . فلمولاي أن يغتبط بنجاح مشروعه ، وأن يتقبل التهنئة على هذا النجاح ، وليدُمْ لهذه الأمة ملكا عظيما ، حاميا للعلم .

الدور الثالث

مهرجان العلم فى الجامعة

[من كلمة لمعالى محمد حلمى عيسى باشا وزير المعارف ، فى حفلة توزيع الدرجات العلمية ، بالجامعة المصرية ، فى يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢]

"... إن الجامعة الجديدة لم تخلق اليوم خلقا ، ولم تأت عفوا ، بل هى صفحة مجيدة من صفحات النهضة الحديثة لشعبك الكريم ، هى ثمرة جهود صادقة متلاحقة ، قامت وتواصلت أكثر من عشرين عاما . . . "

كان من دلائل التوفيق للجامعة — فى نشأتها الأولى — أن هداها الله لاختيار سمو الأمير « أحمد فؤاد » رئيسا لمجلس إدارتها ، فأولاها من عنايته ما كفل لها السير فى طريق سوىّ ، فلما استوى على عرش مصر ، أفاض عليها من رعايته ، ما جعلها تبلغ هذا الشأن الرفيع ، وتنجب لمصر خير الأبناء ، على أساس علمى صحيح ، مما يجعلنا نطمع فى مجاراتهم علماء الجامعات الأخرى ، وبلوغهم الغاية التى وصلوا إليها فى ميادين العلوم والبحث والكشف .

لقد شهدت مصر العهد الذى كان سمو الأمير « فؤاد » يضرب فيه خير الأمثال ، بحضوره يوميا لمقر الجامعة ، ليشرف بذاته الكريمة على إدارتها ، وانتظام دراستها ، وما كان يعرف فى سبيل أداء الواجب فارقا بين صغير العمل وكبيره ، سهله وشاقه ، فبينما كان يهتم بجمع الاكتتابات للجامعة ، ليضمن لها الحياة ، ويقتنى لها مكتبة ومتحفا يضمان ما أهداه إليها الملوك والحكومات وأولو الفضل ، إذا به يسعى لاستقدام العلماء ، ويكابد العناء فى سبيل اختيارهم ، واسترضاء دولهم ،

وبفضل مكانته قبلت الحكومات الأوروبية أن تبقى لأولئك الأساتذة مرتباتهم التى تجريها عليهم ، فى وقت ما كانت تستطيع الجامعة إلا أن تقرر لهم مكافآت إضافية . وبفضل صلته الشخصية بملوك أوربة وحكوماتها ، تيسر له استقدام نخبة من العلماء ، نذكر لهم جميل المعاونة فى إنشاء الدراسات وتنظيمها ، من أمثال الأساتذة : جويدى ، ونلينو ، وليتمان ، وغيرهم .

كذلك شرع يوفد البعثات إلى أنحاء أوربة ، ليعيد منهم رجالا يتولون التدريس بالجامعة المصرية ، وقبلت منه الحكومات والجامعات تثقيف أولئك الشبان مجانا . ولقد كان يدفعه إلى كل ذلك ، ذلك الروح السامى ، الذى أملى عليه فى خطاب الافتتاح الرسمى للجامعة ، الذى ألقاه عام ١٩٠٨ ، أن يحقق لأبناء مصر أعز أمنية لديهم ، وهى « ضرورة ورود مناهل التربية العلمية المحضة ، فى نفس القاهرة ، دون أن تتغرب الشبيبة المصرية فى ربوع العلم » .

* * *

بدأت الجامعة فى دائرة ضيقة ، لم تتسع لأكثر من دراسة بعض علوم الآداب ، والحقوق ، ومحاضرات فى فروع أخرى ، فى حدود ميزانية ضئيلة . وسارت فى الطريق التى رسمت لها ، متطلعة إلى من يحقق لها غايتها التى تنبأ بها سمو الأمير فى هذا الخطاب ، من أن « هذا العمل الكبير ، ستطرأ عليه تغييرات كثيرة ، قبل أن يأخذ شكله النهائى ، وأن قواعده تبنت بحيث يكون البناء قائما على أساس مكين ، وافيا بما تدعو إليه الحاجة فى مستقبل الأيام » ، فشاءت العناية الالهية أن ينفذ المليك ما رسمه لها الأمير .

وفعلا ما كاد جلالته يستشعر أن الضعف يساور الجامعة ، والخطر يحيق بها ، حتى انتشلها من وهدتها ، فأوحى إلى حكومته أن تتولى أمرها ، وتعاقد وزير المعارف مع مجلس إدارتها الذي نزل عنها إلى الحكومة ، لتكون نواة لكلية الآداب فى الجامعة الجديدة ، وصدر القانون المنظم للجامعة سنة ١٩٢٥ على أن تشمل كليات أربع ، هى : الطب ، والحقوق ، والآداب ، والعلوم .

بذلك بعث فيها الحياة ، وأنشأها خلقا جديدا ، فبعد أن كانت ميزانيتها لا تزيد إلا قليلا على عشرة آلاف من الجنيهات ، منها سبعة آلاف إعانة الأوقاف والحكومة ، بلغت فى مشروع الميزانية الجديدة : ٢٧٨٫٨٨٦ جنيها ، وبعد أن نزل عدد طلبتها إلى ٥٠ فى قسم الآداب ، بين منتسب ومستمع ، و٥٧ طالبا فى قسم الحقوق ، أصبحت تضم بين ربوعها ٢٣٨١ طالبا ، فى مختلف الكليات .

وبينما كانت الجامعة القديمة ترجو إحسان المحسنين ، لتتخذ لها مقرا لائقا ، حتى نزلت لها بفضل نفوذه ، شقيقة جلالته ، سمو الأميرة الكريمة المنفور لها فاطمة هانم إسماعيل عن قصرها الفخم ، وعن ستة أفدنة من الأرض بجواره ، لتقيم عليها البناء الذى تصبو إليه ، وقعد بها العجز عن تحقيقه ، إذ قررت لها الحكومة من الأرض ٩٠ فدانا ، لبناء كليات الحقوق ، والآداب ، والعلوم ، والمكتبة ، ولمساكن الطلبة ، وميادين الألعاب الرياضية ، و ٤٠ فدانا لكلية الطب ومستشفاها بمنيل الروضة ، ثم شيدت منها دورا فخمة لكليتي الآداب والحقوق والمكتبة ، وبلغت نفقات بناء الكليتين ٨٢٬٢١٥ جنيها ، ونفقات بناء المكتبة ٥٥٬٧٢٢ جنيها .

وقد احتفل فى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ بوضع حجر الأساس لبناء الجامعة المصرية بحديقة الأورمان بالجيزة ، وحضر الاحتفال صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » ، والوزراء ، والمعتمدون السياسيون ، ورجال الدين ، وكبار الموظفين والصحفيين ، وغير هؤلاء .

وقد أمضى جلالة الملك ثلاث كراسات ، كتب فيها العبارة الآتية :

" بقوة الله تعالى ، قد وضع حضرة صاحب الجلالة الملك « فؤاد الأول » ملك مصر المعظم الحجر الأساسى فى بناء الجامعة المصرية يوم الثلاثاء ١٥ شعبان سنة ١٣٤٦ هـ ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ م "

ووضعت الكراسات ومجموعة من الصحف المحلية والنقود فى جوف حجر الأساس .

أما كلية الطب فقد تفضل بوضع الحجر الأساسى لها فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، هى ومستشفى فؤاد الأول ، الذى سيلحق بها ، ويحوى ١٧٠٠ سرير ، وقدرت نفقات بناء الكلية بمبلغ ٢٠٠٬٠٠٠ جنيه ، والمستشفى بمبلغ ٨٠٠٬٠٠٠ جنيه ، وكلية العلوم بمبلغ ٣٥٠٬٠٠٠ جنيه .

* * *

كانت مكتبة الجامعة مؤلفة من الكتب التى سمحت ميزانيتها بشرائها ، ومما أهداه إليها الملوك والجامعات والمعاهد العلمية والأفراد ، من أجانب ومصريين ، نذكر منها مكتبات شفيق منصور يكن بك ، وإبراهيم مصطفى بك ، وعبد الغنى شاكر بك ، وبلغ عدد مجلداتها ٢١٬٠٠٠

فلما ضمت إلى الجامعة الجديدة ، تبعتها رعاية المليك ، فوهب لها مكتبة الأمير إبراهيم حلمى ، التى آلت إليه ، وبها ١٦٬٠٠٠ مجلد ، ونصف مكتبة أحمد بك طلعت ، وتمتاز بالمخطوطات القيمة ، والكتب النادرة ، باللغات العربية والفارسية والتركية ، ويبلغ ما بها من الكتب ١٥٬٠٠٠ مجلد ، ثم اشترت الجامعة مكتبة المستشرق الألمانى « سيبولد » ، وبها نحو ١٠٬٠٠٠ مجلد ، لما حوته من كتب ثمينة ، ونسخ فريدة ، منقطعة النظير ، وبذلك بلغ عدد المجلدات بمكتبتها نحو ١٥٠٬٠٠٠ مجلد ، تحوى جانبا كبيرا من أثمن الكتب فى العالم .

ولم يكن حب جلالته مقصورا على إهداء أنفس الكتب للجامعة، وإنما ظاهرته الكبرى بادية فى نشره، واستخراج مكنوناته. وإنه ليزين هذه المكتبة، ما طلب جلالته إلى العلماء وضعه من المؤلفات، التى تظهر للملأ مجد مصر فى التاريخ والجغرافيا والآثار، وهى:

١ — تاريخ الأمة المصرية، من وضع ج. هانوتو ومعاونين ممتازين، وهو فى سبعة أجزاء.

٢ — تاريخ حياة محمد على الكبير، نشره بالإنجليزية الأستاذ هنرى دورويل من أكسفورد، بعنوان «مؤسس مصر الحديثة».

٣ — مصر والدول الأوربية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤١) من وضع مسيو ا. دريو، فى خمسة أجزاء.

٤ — مختصر تاريخ مصر «من عهد ما قبل التاريخ، إلى العصر الحاضر»، من وضع فريق من المؤلفين الممتازين، فى ثلاثة أجزاء.

٥ — تاريخ الغزوات الحربية لمحمد على إبراهيم، تأليف الجنرال فيجان.

٦ — تاريخ الغزوات البحرية لمحمد على إبراهيم، تأليف الأميرالاى دوران فييل.

٧ — تاريخ صاحب السمو المغفور له الخديو إسماعيل، تأليف مسيو جورج دوان، فى خمسة أجزاء.

٨ — الفن المصرى خلال العصور المختلفة، نشر فى مجلد واحد.

٩ — مؤلف مصور عن مصر، من وضع الأستاذين بواسوناس وترمبليه.

هذا كله عدا الأبحاث التى نشرتها الجمعية الجغرافية الملكية بمصر، تحت رعاية جلالته، وبفضل تشجيعه، وعددها نحو «٦٠ مجلدا» طبعت كلها على نفقة جلالته الخاصة.

ومن دواعى الفخر أن ذلك الروح العالى الذى تجلى فى أعمال وميول جلالة المليك نحو الجامعة خاصة، والعلم عامة، قابله روح شريف تجلى فى شباب مصر، بما أظهره طلاب الجامعة من الجد فى تلقى الدراسات العالية، والرغبة الصادقة فى تتبعها، للحصول على أوفر قسط من العلوم، والفوز بدرجاتها العليا، فبعد أن كان أرقى الشهادات الحكومية لغاية سنة ١٩٢٥ «وهو تاريخ ضم الجامعة»، ينتهى عند شهادة الليسانس والدبلوم، أنشئت درجات جامعية عليا للتخصص والتبحر فى العلوم.

فأنشئت فى كلية الحقوق للمتخصصين فى القانون العام، والقانون الخاص، والاقتصاد السياسى، دبلومات عالية، ثم درجة أرفع، وهى درجة الدكتوراه، لا يتقدم لها إلا الحاصلون على اثنتين من تلك الدبلومات.

وأنشئت درجتان رفيعتان ، هما درجة الماجستير ، ودرجة الدكتوراه ، يتقدم لهما الحاصلون على الليسانس ، أو دبلوم الآثار ، من كلية الآداب ، أو بكالوريوس العلوم من كلية العلوم .

أما كلية الطب بأقسامها الثلاثة ، فتمنح بعد البكالوريوس الخاصة بكل قسم :

١ — فى الطب البشرى درجتين عاليتين ، هما دكتور فى الطب ، وماجستير فى الجراحة ، وخمس دبلومات :

(ا) فى قانون الصحة العامة ، وصحة المناطق الحارة .

(ب) فى الطب الشرعى .

(ج) فى الأشعة الطبية .

(د) فى طب المناطق الحارة .

(هـ) فى الرمد .

٢ — درجة ماجستير فى كل من قسمى طب الأسنان والصيدلة .

وإن الأحصاء الآتى ليدل على مدى نجاح الجامعة وجد طلابها فى هذا المدى القصير .

فمنذ ضمت الجامعة إلى الحكومة سنة ١٩٢٥ منحت كلية الحقوق (١٤٠٩) من الطلاب درجاتها المختلفة [1] ، وهى (١٣٠٤) شهادة ليسانس ، و٢٢ شهادة معادلة و (٨٢) دبلومات مختلفة و (١) شهادة الدكتوراة فى القانون .

ومنحت كلية الآداب (١٨٧) من الطلاب درجاتها المختلفة ، وهى (١٨٥) شهادة ليسانس ، و (١) درجة ماجستير فى الآداب ، و (١) درجة دكتور فى الآداب .

ومنحت كلية العلوم (٥٣) من الطلاب درجة بكالوريوس فى العلوم .

أما كلية الطب فقد نال درجاتها المختلفة (٦٨٢) طالبا ، وهى (٤١٠) درجة بكالوريوس ، و (٤٩) بكالوريوس طب الأسنان ، و (٧٤) بكالوريوس الصيدلة ، و (٧٨) طالبة دبلوم مدرسة الممرضات والمولدات ، و(٥) دبلومات عالية ، و (١) دكتور فى الطب .

وقد منح — طبقا للائحة كلية الطب الأساسية — بعض المتخرجين من مدرسة الطب القديمة، درجات عليا فى الطب والجراحة والصيدلة ، وهم (٦) درجة دكتور فى الطب ، و (٤) درجة

(١) هذا إحصاء لغاية سنة ١٩٣٠

ماجستير فى الجراحة ، و (١) درجة ماجستير فى طب الأسنان ، بناء على ما قدموا من رسائل وأبحاث أجازتها الكلية .

ومما هو جدير بالذكر أن الطلاب بعد حصولهم على درجة البكالوريوس من الكلية ، يتخصصون فى كل فرع من فروع قسمى الطب والجراحة ، فإذا ما تقدموا للحصول على درجة الدكتوراة فى الطب ، أو الماجستير فى الجراحة ، فأنهم فوق الامتحان العام ، يؤدون امتحانا خاصا فى الفروع التى تخصصوا فيها ، وهى :

فى الطب الباطنى : أمراض الأطفال ، طب المناطق الحارة ، الصحة العامة .

وفى الجراحة : جراحة الأعضاء التناسلية ، جراحة الأمراض البولية ، جراحة العظام ، التوليد وأمراض النساء ، جراحة الأنف والحنجرة والأذن ، جراحة العيون .

وقد عقد اجتماعان للمناقشة فى رسالتين للدكتوراة ، موضوع الأولى : بحث فى حالة السكك الحديدية المصرية ، ونال مقدمها من كلية الحقوق لقب دكتور فى القانون بدرجة « مَرْضِىّ » . وموضوع الثانية : « ترجمة عربية للشهنامة » ونال مقدمها من كلية الآداب لقب دكتور فى الآداب ، بدرجة متفوّق .

ونشر من رجال كلية الطب أربعون أستاذا بينهم خمسة من الأجانب ، نحو ٢٢٦ بحثا علميا شائقا ، فى مختلف أنواع الأمراض ، وطرق العلاج ، بأمهات المجلات الطبية ، فى مصر وفى الخارج .

ومن نتائج أبحاثهم ذات الأهمية الخاصة : إدخال سمك الجامبوزيا الأمريكى ، لمقاومة البعوض الناقل للملاريا وغيرها من الأمراض ، ونقله إلى السودان وسورية وقبرص .

وكشف طفيلية جديدة فى الإنسان فى مصر ، سميت « قصر العينى » ، واستئصال مرض البلهارسيا من قرية من قرى الواحات الداخلة ، بإبادة القواقع الناقلة للمرض ، وذلك لأول مرة فى التاريخ ، ثم إدخال دواء « الفؤادين » لعلاج البلهارسيا .

ومن نتائج دراستهم للقلب والتنفس ، أن ابتكرت طرق جديدة لتحديد مركزه ، ولم تكن قد عرفت ، فاستكشف مركز من مراكز المخ ، له علاقة خاصة بحركة التنفس ، كما تكون رأى عن الدورة الدموية فى القلب ، غير من الآراء الحالية حول تغذيته .

وعملت دراسة نسبية عن تغذية القلب عند الحيوان والإنسان .

وأنشئت بالكلية خمسة متاحف للتشريح ، والطب الشرعي ، والطب الوقائي ، والأقراباذين ، ولأمراض النساء والولادة .

وزيد في مستشفى قصر العيني ٤٦٠ سرير ، زيادة في العناية بالمرضى ، وتوسعة لتمرين الطلاب .

أما كلية الحقوق فقد خطت خطوات كبيرة في توسيع نطاق الدراسة فيها . فنظمت قاعات للأبحاث الفقهية ، وأنشأ أساتذتها مجلة علمية للأبحاث القانونية والاقتصادية ، من الوجهة المصرية ، وفضلا عما أخرجه رجال هذه الكلية من المؤلفات القيمة في مختلف العلوم القانونية والاقتصادية والمالية ، مما لم يسبق بحثه هنا ، قدم ٢٤ أستاذا ، منهم ٨ من الأجانب ما ينيف على مائة من الأبحاث ، نشر بعضها في رسائل خاصة ، ونشر بعض آخر في مجلات علمية .

أما كلية العلوم فيقوم رجالها بأبحاث حازت تقدير المجلات الأوربية ، فنشرتها ، كما أنهم يقومون برحلات علمية هامة ، فإن الطلبة برفقة مدرسيهم المصريين والأجانب ، يدرسون كل فرع في موطنه الطبيعي ، ويرودون عدة مناطق في الصحراء والسودان ، وقد توصلوا إلى نتائج تبشر بالنجاح ، فلديهم الآن مجموعات نباتية وجيولوجية وحشرية قيمة ، ومن بين عناصر المجموعة الحشرية ، تسعون جنسا لم تكن معروفة من قبل في العلم .

وقد أنشئت محطة بالغردقة ، على البحر الأحمر ، لدراسة الأحياء المائية ، في منطقة لم يسبق درسها بها . وفائدة هذه المحطة لن تقتصر على مصر ، بل سيشترك في الاستفادة منها الباحثون من أوربة وأمريكا ، وكان للمليك جميل عطفه ، فما سهل تحقيق هذا العمل ، أمر جلالته باستخدام الباخرتين « فوله » و « سفاريا » لتنقل البعثة في أثناء ارتيادها منطقة البحر الأحمر ، لاختيار البقعة الملائمة لهذه المحطة ، وسماحه لقومندان يخت المحروسة بمرافقتها .

أما كلية الآداب فقد نشرت مؤلفات وأبحاثا قيمة لأساتذتها ، في فروع دراساتها المختلفة ، كما نشرت لها الجامعة عدة كتب نفيسة ، ألفت في التاريخ والجغرافيا والأدب ، بعضها خاص بمصر ، كحرب قيصر في الإسكندرية ، ، وفيضان النيل في عهد الملك طهارقة .

ويوالي قسم الآثار التابع للكلية ، أسوة بالجامعات الأجنبية ، البحث عن الآثار في مناطق أهرام الجيزة ، وتونة الجبل . وقد وفق القائمون بالحفر من رجاله ، في العثور على كنوز ثمينة ، وأخذوا في تحقيقها تحقيقا علميا ، وآخر ما وفقوا إليه ، العثور على هرم رابع بالجيزة ، أقيم لملكة عظيمة ، اسمها « خنت كاوس » ملقبة بلقب ملك مصر العليا والسفلى ، وبنت الإله الملك .

كما يوالى قسم الجغرافيا البحث فى منطقة المعادى عن آثار ما قبل التاريخ ، وقد وفق إلى نتائج قد تلقى ضوءا جديدا على الحضارة المصرية ، التى سبقت عصر الدول .

وقد أخذت جامعات أوربة ، تعترف بمكانة الجامعة المصرية ، وتقدر ما بلغته من النجاح ، على حين تعمل الجامعة من ناحيتها ، على توطيد هذه الثقة ، فتندب فى بعض امتحاناتها العامة ، رسلا من الجامعات الأوربية ، للاشتراك فيها .

وقد سافر مدرسان مصريان للحصول على درجة الأجريجاسيون من جامعات فرنسا ، وهى درجة علمية لا يجوز أن يتقدم للحصول عليها إلا الفرنسيون ، من الحائزين للدكتوراة ، وهو استثناء على خصت به مصر .

كما اعترف كثير من جامعات بريطانيا ، كجامعة كمبردج ولندن وليفربول وأدنبره ، وكثير من جامعات فرنسا ، بدرجات الجامعة المصرية فى مختلف الكليات ، وقبلت طلبتها الحاصلين على البكالوريوس أو الليسانس ، للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراة بها .

كما اعترفت أيضا « الكلية الملكية للأطباء بلندن ، والكلية الملكية للجراحين بإنجلترا » بدرجات كلية الطب ، ومنحت للحاصلين عليها بالتقدم للدرجات العليا مباشرة ، وترتب على ذلك تخفيض مدة التخصص بهذه الكلية للحصول على درجاتها ، من ثلاث سنوات ، إلى ستة أشهر .

ولقد كان هذا المدى الذى وصلت إليه الجامعة ، مدعاة لأن تقرر لجنة البعثات قصر بعثاتها إلى أوربة من الآن ، على ماتحتاج إليه البلاد من التخصص ، أو زيادة الدرس والتحصيل فى فروع ليس لها دراسات خاصة بمصر ، وسيأتى اليوم القريب الذى تسد فيه هذه الحاجة العلمية ، ويتم أبناء مصر تخصصهم في وطنهم .

وجريا على سنة الجامعات فى تكريم العلم ، وتقدير العلماء ، انتهزت الجامعة فرصة انعقاد المؤتمر الطبي بمصر سنة ١٩٢٨ ، ومنحت ، طبقا لقانونها ، درجات الشرف ، طائفة من العلماء الذين اشتركوا فى ذلك المؤتمر (١٨) درجة دكتور فى الطب ، و (٤) درجات ماجستير فى الجراحة .

ولقد كان أكبر شرف نالته ، أن تفضل جلالة المليك ، فقبل منها درجة الدكتوراة فى القانون ، وإنها لتفخر بتدوين اسمه الشريف في سجلاتها ، ليبقى أثرا خالدا على مدى التاريخ .

ومنحت لقب « دكتور شرف فى القانون » طائفة من رجال مصر ، المشهود لهم بالفضل ، ممن امتازوا بسعة العلم ، ووافر الاطلاع ، ووقفوا جهودهم على خدمة القانون ، بمباحثهم ، أو بمؤلفاتهم .

وهم أصحاب المعالى والسعادة : محمد توفيق رفعت باشا ، وعلى ماهر باشا ، وعبد العزيز فهمى باشا ، وعبد الحميد بدوى باشا .

وعلى يد الاثنين الأولين نفذت مشيئة المليك ، بإصـدار قانون الجامعة ، فى أثناء توليهما وزارة المعارف .

كما منحت طائفة أخرى من علماء أوربة ذوى القدر الرفيع ، والصيت الذائع ، وهم : الأستاذ كابيتان من جامعة باريس ، والأستاذ شالويا من جامعة روما ، الدكتوراة الفخرية فى الحقوق . والدكتور إليوث سميث بجامعة لندن ، الدكتوراة الفخرية فى الطب ، والدكتور زوربروخ من جامعة برلين ، درجة ماجستير الفخرية فى الجراحة .

وإن هذا المنح من جانب الجامعة المصرية ، فوق التقدير لمكانتهم العلمية السامية ، تحية من جامعتنا الناشئة ، لجامعاتهم العريقة ، ورمز اعتراف بجميل بلادهم ، التى لا تضن بإيفاد كبار الأساتذة إلى جامعتنا ، فتلقى منهم خير المعاونة فى تثقيف أبناء مصر ، وصادق الرغبة فى تحقيق النهضة العلمية ، التى تصبو إليها بلادنا .

وقد تنافست الأمم الأوربية فى منح جلالة الملك « فؤاد » شهادات الشرف من جامعاتها ، والعضوية فى معاهدها ، وتفضل جلالته فقبل منها الألقاب الآتية :

دكتور شرف من جامعة بروكسل « فى العلوم الجغرافية » .

دكتور شرف من جامعة لوفان « فى العلوم الجغرافية » .

دكتور شرف فى القانون « من جامعة روما » .

دكتور شرف فى الفلسفة « من جامعة شارل دى براج » .

دكتور شرف فى العلوم الاقتصادية « من جامعة جنيف » .

عضو شرف فى الجمعية الجغرافية الملكية الإيطالية .

عضو شرف فى الجمعية الجغرافية الملكية الأسبانية .

عضو شرف فى الجمعية الجغرافية الملكية البلجيكية .

عضو شرف فى المعهد الملكى للصحة العامة فى إنجلترا .

عضو عامل فى المعهد العلمى الفرنسى « إكاديمية النقوش والفنون الجميلة » .

عضو شرف فى كلية الجراحين الملكية بإنجلترا .

وهو فخر لمصر ، وشرف ناله بفضل شخصيته الممتازة ، ومكانته السامية .

ولقد كانت سنة ١٩١٧ وهى السنة التى سعدت فيها مصر بارتقاء جلالة الملك "فؤاد" عرشها ، مبدأ تاريخ جديد لنهضة علمية نشيطة ، لم تشهد مصر لها مثيلا ، فقد زاد عدد المدارس ، واتسع نطاقها اتساعا كبيرا ، وزاد معه عدد من التحقوا بها من الطلاب زيادة بالغة ، واندفع الناس إلى تربية أبنائهم وبناتهم ، ليسايروا النهضة الجديدة ، ويأخذوا بنصيبهم من الحياة .

إذا حق للأمم أن تفخر بأعمال ملوكها ، وللتاريخ أن ينوه بفضلهم ، ويسجل مظاهر إصلاحهم ، فإن مصر أجدر الأمم وأحقها بذلك .

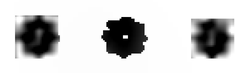
قصيدة احمد شوقى بك

تاجَ البلاد ، تحية وسلام ... ردتك مصر وصحت الأحلام
العلم والملك الرفيع كلاهما ... لك يا « فؤاد » جلالة ومقام
فكأنك المأمون فى سلطانه ... فى ظلك الأعلام والأقلام
أهدى اليك الغرب من ألقابه ... فى العلم ما تسمو له الأعلام
من كل مملكة وكل جماعة ... يسعى لك التقدير والإعظام

* * *

ما هذه الغرف الزواهر كالضحا ... الشامخات كأنها الأعلام
من كل مرفوع العمود منور ... كالصبح منصدع به الإظلام
تتحطم الأمية الكبرى على ... عرصاته وتمزق الأوهام
هذا البناء الفاطمى منارة ... وقواعد لحضارة ودعام
مهد تهيأ للوليد وأيكة ... سيرنّ فيها بلبل وحمام
شرفاته نور السبيل وركنه ... للعبقرية منزل ومقام
وملاعب تجرى الحظوظ مع الصبا ... فى ظلهن وتوهب الأقسام
يمشى بها الفتيان ، هذا ماله ... نفس تسوده وذاك عصام
ألقى أواسيه وطال بركنه ... نفر من الصيد الملوك كرام
من آل اسماعيل ، لا العمات قد ... قصرن عن كرم ولا الأعمام
لم يعط همتهم ولا إحسانهم ... بان على وادى الملوك همام
وبنى فؤاد حائطية بينه ... شعب عن الغايات ليس ينام
انظر أبا الفاروق غرسك هل دنت ... ثمراته وبدت له أعلام
وهل انثنى الوادى وفى فمه الجنى ... وأتى العراق مشاطراً والشام.

في كل عاصمة وكل مدينة | شبان مصر على المناهل حاموا
كم نستعير الآخرين ونجتدى | هيهات ما للعاريات دوام
اليوم يرعى في خمائل أرضهم | نشأ الى داعي الرحيل قيام
حبٌ غرست براحتيك ولم يزل | بسقيه من كلتا يديك غمام
حتى أناف على قوائم سوقه | ثمرا تنوء وراءه الأكمام
فقريبه للحاضرين وليمة | وبعيده للنابرين طعام
عظة لفاروق وصالح جيله | فيما ينيل الصبر والإقدام
ونموذج تحذو عليه ولم يزل | بسرائهم يتشبه الأقوام
شيدت صرحا للذخائر عاليا | يأوى الجمال اليه والإلهام
رف عيون الكتب فيه طوائف | وجلائل الأسفار فيه ركام
اسكندرية ، عاد كنزك سالما | حتى كأن لم يلتهمه ضرام
لمته من لهب الحريق أنامل | برد على ما لامست وسلام
وأست جراحتك القديمة راحة | جرح الزمان بمرفقها يلتام
تهب الطريف من الفخار وربما | بعثت تليد المجد وهو رمام



أرأيت ركن العلم كيف يقام | أرأيت الاستقلال كيف يرام
العلم في سبل الحضارة والعلا | حادٍ لكل جماعة وزمام
باني الممالك حين تنشد بانيا | ومثابة الأوطان حين تضام
قامت ربوع العلم في الوادي فهل | للعبقرية والنبوغ قيام
فهما الحياة وكل دور ثقافة | أو دور تعليم هي الأجسام
ما العلم ما لم يصنعاه حقيقة | للطالبين ولا البيان كلام



يامهرجان العلم حولك فرحة | وعليك من آمال مصر زحام
ما أشبهتك مواسم الوادي ولا | أعياده في الدهر وهي عظام
إلا نهارا في بشاشة صبحه | قعد البناة وقامت الأهرام
وأطل خوفو من مواكب عزه | فاهتزت الربوات والآكام

يُومى بتاج فى الحضارة معرق　　تعنو الحياة لعزه والهام
تاج تنقل فى العصور معظما　　وتألفت دول عليه جسام
لما اضطلعت به مشى فيه الهدى　　ومراشد الدستور والاسلام
سبقت مواكبك الربيع وحسنه　　فالنيل زهو والضفاف وسام
الجيزة الفيحاء هزت منكبا　　سبغ النوال عليه والإنعام
لبست زخارفها ومست طيبها　　وترددت فى أيكها الانغام
قد زدتها هرما يحج فناؤه　　ويشد للدنيا اليه حزام
تقف القرون غدا على درجاته　　تملى الثناء وتكتب الأيام
أعوام جهد فى الشباب وراءها　　من جهد خير كهولة أعوام
بلغ البناء على يديك تمامه　　ولكل ما تبنى يداك تمام

الدور الرابع

من أدوار تاريخ الجـامعة

أبى المغفور له الملك الراحل إلا أن يتوج أفضاله على الجامعة بفضل آخر خالد آثاره وترك فى تاريخ الجامعة نتائج خالدة . فالجامعة لم تكن قد اكتمل نموها بعد ، وكانت لا تزال طائفة من المدارس العليا خارج حظيرتها ، فرأى جلالته أن لا بد من إضافة هذه الحبات الى عقد الجامعة حتى تنتظم شمله وتخرج الجامعة يانعة مكتملة النمو متينة التركيب قوية البنيان .

أمر طيب الله ثراه بضم مدرسة الهندسة الملكية ، ومدرسة الزراعة ، ومدرسة التجارة العليا ، ومدرسة الطب البيطرى الى الجامعة المصرية ، فأصدر مرسوما ملكياً بضم هذه المدارس إلى الجامعة المصرية . فكانت هذه فاتحة الدور الرابع من أدوار تاريخ الجامعة ، وخرجت أقوى ما تكون تضم بين جوانبها سبع فراقد .

ولما كان هذا المرسوم الملكى وثيقة تاريخية هامة لا يستطيع أن يغفل شأنها ، من يؤرخ للجامعة . رأينا أن نورده هنا ليكون شاهد عدل بما كان للملك الراحل من أياد خلدتها الأجيال وتغنت بحمدها الأزمنة .

مرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥

بادماج مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطرى فى الجامعة المصرية

نحن فؤادا الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ بإعادة تنظيم الجامعة المصرية المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ .

وبناء على ماعرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تدمج فى الجامعة المصرية مدرسة الهندسة الملكية ومدرسة الزراعة العليا ومدرسة التجارة العليا ومدرسة الطب البيطرى .

وتعتبر المدارس الثلاث الأولى على التوالى كليات الهندسة ، والزراعة ، والتجارة . وتلحق مدرسة الطب البيطرى بكلية الطب .

مادة ٢ — إلى أن يتم وضع جداول بالكراسى التى يتقرر إنشاؤها بسبب الاندماج سالف الذكر ، وإلى أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على مايعرضه وزير المعارف العمومية بعد طلب مجلس إدارة الجامعة بتنظيم هيئة التدريس بالكليات الجديدة ، ومدرسة الطب البيطرى وبتحديد وظائف أعضاء هيئة التدريس الحاليين بالمدارس المندمجة ، يعين وزير المعارف العمومية بناء على طلب مدير الجامعة من بين هؤلاء الأعضاء عددا منهم لتأليف المجالس المؤقتة للكليات الجديدة ، ويعين كذلك عددا منهم يضم مؤقتا إلى مجلس كلية الطب عند نظره مسائل تتعلق بمدرسة الطب البيطرى .

مادة ٣ — يؤخذ رأى المجالس المذكورة فى جميع المسائل المتعلقة بجداول الكراسى الجديدة ، وبقرارات مجلس الوزراء المشار إليها فى المادة السابقة .

مادة ٤ — الطلبة الحاليون فى مدرسة الهندسة الملكية ،ومدرسة الزراعة العليا ، ومدرسة التجارة العليا ، ومدرسة الطب البيطرى ، يقبلون فى فرق الدراسة المقابلة فى كليات الجامعة المصرية .

مادة ٥ — إلى أن يصدر قانون يبين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التى تمنحها الكليات الجديدة وكلية الطب فيما يختص بمدرسة الطب البيطرى ، تكون قيمة الدبلومات التى تمنحها هذه الكليات هى نفس القيمة القانونية التى لدبلومات المدارس المندمجة فى الجامعة المصرية بموجب هذا المرسوم بقانون .

مادة ٦ — يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بالمدارس المندمجة ما لم تكن مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وذلك إلى أن تصدر لوائح خاصة بموجب المادة ١٨ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣

مادة ٧ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، الذى يعمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا المرسوم بقانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسراى المنتزه فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٤ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٥) .

(فؤاد)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية
(أحمد نجيب الهلالى)

رئيس مجلس الوزراء
(محمد توفيق نسيم)

صفحة مطوية

أتاحت لى الظروف ، أن أعاصر الجامعة فى مختلف أطوارها ، فى عهديها القديم والجديد ، فعهدت إلى الجامعة فى سنة ١٩٤٥ بسبب هذه الخدمة التى خدمتها فى العهدين ، أن أنظم أرشيفها الذى لم يكن بعد إلا أكداسا من الورق ، مهملة فى غير عناية ، ملقاة فى غير تنظيم . فعكفت على قراءتها ورقة ورقة ، وأخذت على نفسى عهدا بتنظيمها ، تحقيقا لرغبة فقيد الجامعة ، المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا ، الذى حرص على ألا تطوى هذه الصحيفة الجليلة من تاريخ الجامعة القديمة ، أو يخيم عليها غبار النسيان .

فأعدت تنظيمها ، وجمعت شتاتها ، ولممت شعثها ، ونظمت سجلاتها ، حتى غدت الحجرة التذكارية ، التى أنشأتها الجامعة حديثا لفقيد العلم والوطن ، المغفور له الملك « فؤاد الأول » طيب الله ثراه ، وجعل خير أعماله أحسن ما يتقرب به إلى الله ، متعة الناظرين ، وأعجوبة المشاهدين ، فاتضح تاريخ الجامعة المهمل ، وغدا أرشيفها المبعثر ، أحسن ما يكون تنظيما ، وأتم ما يكون تنسيقا .

وقد وجدت بحكم عملى فى هذا الأرشيف ، صفحات من تاريخ مليكنا الراحل ، تعتبر غرة فى جبين تاريخه ، نعم صفحات فياضة بالوطنية ، ناطقة بصدق الأخلاص وحسن النية ، والعمل فى غير ما ملل ، على إنهاض الأمة المصرية ، وإحياء مجدها الدارس ، وعزها الذى غربت شمسه ، وأظلمت سماؤه . نعم صفحات تكشف عن مآثره رحمه الله على الجامعة ورجالها ، فقد رآها فكرة نبيلة ، فتحققت على يديه ، وقد وجدها جامعة وليدة ، فرباها فى أحضانه ، وأدر عليها من عطفه ما شد عضدها ، ووهب لها من فيض ماله ، وفرط عنايته ، وثمين وقته ، ما سطر اسمه بأحرف من نور فى تاريخها ، بل فى تاريخ الأمة المصرية بأسرها . وقد حفزنى ذلك كله على أن أستعين بهذا « الأرشيف » على وضع تاريخ مسجل للجامعة المصرية القديمة ، مع التعرض بوجه خاص لما كان للملك الراحل من مواقف تفخر بها الرجولة ، ومآثر تعتز بها الوطنية .

وقد استطعت بمثابرتى ، أن أجعل منها عملا منظما لمن يريد الرجوع إليه من المؤرخين والعلماء .

وقد حدانى هذا كله على أن أتشرف برفع كتابى هذا إلى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، حتى إذا صادف قبولا نشرته على الناس ، سجلا حافلا بالآيات البينات .

ويجدر بى أن أبين فى هذا وصفا لموقع هذه الحجرة بجامعة فؤاد الأول ، وما تحويه من أثاث ، ووثائق هامة ، وملفات وسجلات ، وصور لطلبة الجامعة وأساتذتها ، وأعضاء مجلس إدارتها ، إلى غير ذلك ، مما هو مبين بهذا السجل التاريخى ما

أحمد عبد الفتاح بدير

حجرة الأمير أحمد فؤاد التذكارية

هذه الحجرة فى الجهة الشرقية من الدور الأول ، ببناء المكتبة العامة ، عن يمين الداخل من بابها العمومى ، وطولها سبعة أمتار وخمسة وأربعون من مئة ، وبابها فى الوسط ، وارتفاعه متران وعشرة من مئة ، وعرضه متر ونصف متر ، وبالحائط الشرقى المطل على الحديقة ، والمواجه للباب نافذتان ، عرض كل منهما متر وسبعة وأربعون من مئة ، وبينهما متران ، وليس بالحائطين الشمالى والجنوبى نوافذ ، وأرض هذه الحجرة من خشب البركيه .

١ — أثاث الحجرة

١ — بالحجرة أربع طنافس فارسية ، إحداها طولها خمسة أمتار وعشرون من مئة ، وعرضها ثلاثة أمتار وخمسة وخمسون من مئة ، وهى موضوعة بين المدخل والمكتب ، والثلاثة الأخرى طول كل واحدة منها متر وسبعة وتسعون من مئة وعرضها ، متر وثمانية وثلاثون من مئة ، إحداها تحت كرسى المكتب ، والأخريان على جانبيه .

٢ — المكتب التذكارى ، وقد وضع تجاه الباب ، وله كرسى مبطن بالجلد ، وفوق المكتب هذه الأدوات التذكارية : محبرة معدنية ، ونشافة زجاجية معدنية ، وشمعدانان معدنيان ، وطقطوقة زجاجية معدنية ، وسفطان للمكتب دائرهما قش وقاعهما خشب ، ودبوسان معدنيان لرشق الورق ، وحجر إردوازي ثمين ، ووراقة أمريكية من الخشب ، وحوض للدبابيس من البلور ، وزجاجة لمسح الأقلام ، ومقلمة من البلور ، ومقطع للورق من المعدن ، ومحفظة من الحرير الساتان .

٣ — وأمام هذا المكتب كرسيان كبيران مريحان ، مكسوان بقطيفة حمراء ، (قاعدتهما منخفضة) .

٤ — معرضان خشبيان كبيران ، أحدهما عن يمين المكتب ، ملاصق للحائط البحرى ، والثانى عن يساره ، ملاصق للحائط القبلى ، أسفلهما على هيئة خزائن ، ذات أبواب سبعة ، وأعلاهما معارض مكسوة من الداخل بالجوخ الأخضر ، ومغطاة بأبواب زجاجية ، وهما مصنوعان حديثا على طراز المكتب ، لتعرض فيهما المخلفات والوثائق الهامة ، التى ترجع إلى عهد جلالة الملك «فؤاد» فى الجامعة.

٥ — صوانان كبيران ، أحدهما عن يمين باب الحجرة ، والآخر عن يساره ، وللجزء الأسفل من كل منهما أبواب خشبية ثلاثة ، لثلاث خزائن ، وللجزء العلوى أبواب زجاجية ثلاثة ، وبكل صوان تسع عيون فى القسم الأعلى ؛ وقد صنع الصوانان كذلك حديثا على طراز المكتب ، لحفظ المحاضر والملفات الخاصة بالجامعة ومجالسها ولجانها .

٦ — صوان تذكارى من خشب القَرْو ، مصنوع فى فرنسا ، ومُهدًى إلى سمو الأمير ، من محال بونتريمولى سنة ١٩٠٨ ، مقسم إلى ستة عشر قسما يوضع فى كل منها محفظة من الورق المقوّى ، لحفظ الأوراق الخاصة الهامة ، موضوع عن يسار الجالس على المكتب .

٢ — الوثائق الهامة

بالحجرة خمس عشرة وثيقة مهمة ، معروضة فى أعلى المعرضين بالأقسام الستة المغطّاة بالزجاج .

٣ — الملفات

ملفات الجامعة المصرية القديمة تبلغ نحو ٩٢٠ ملفا ، مقسمة قسمين : قسم موضوعاته مهمة ، وعدد ملفاته نحو ٥٢٠ ملفا ، « مبينة بسجل المحافظ ذى اللون النابى » ، ومحفوظة فى نحو تسعين محفظة مغلقة بغلاف أحمر اللون ، ومكتوب على كل محفظة رقمها .

وقسم موضوعاته أقل أهمية من الأول ، وعدد ملفاته نحو أربعمائة ملف ، « مبينة بسجل المحافظ ذى اللون الأزرق » ، ومحفوظة فى محافظ بغلاف أزرق اللون ، ومكتوب على كل محفظة رقمها ، كالنموذج الأحمر ، وهذه المحافظ الزرق موضوعة فى العشرين خزانة ، بالأقسام السفلى من الصوانين والمعرضين ، أما المحافظ الحمرُ فإنها معروضة فى الأقسام العليا من الصوانين ، ذوات الأبواب الزجاجية .

ملاحظة : لهذه الملفات قوائم ، فيمكن الرجوع إلى كل ملف بإرشاد هذه القوائم .

٤ — السجلات

السجلات الخاصة بحسابات الجامعة المصرية ، وسجلات قيد الخطابات الواردة والصادرة من الجامعة ، وعددها مايقرب من خمسين ، فموضوعة بالخزائن السفلى من الصوان الموضوع بالجهة البحرية من الحجرة .



وهذه هي غرفة مكتب « الأمير » أحمد فؤاد ، إنها باقية بكل أثاثها كما كانت في عهده

الصـــور

هناك أربع وعشرون صورة تذكارية ، تمثل نشاط الجامعة الأهلية ، وأحوالها مدة رياسة صاحب السمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" لها ، وهي معروضة بالحجرة على النحو الآتى :

الحائط الشرقى :

١ — صورة سمو الأمير "أحمد فؤاد باشا" جالسا على مكتب رياسة الجامعة المصرية القديمة ، معلقة بين النافذتين ، خلف الجالس على المكتب سنة ١٩٠٨

٢ — صورة حضرة صاحبة السمو المغفور لها الأميرة فاطمة إسماعيل ، متحلية بجواهرها التى أهدتها إلى الجامعة ، معلقة عن يمين الجالس على المكتب فى نفس الحائط .

٣ — صورة عضوى بعثة الجامعة سنة ١٩١٢ وهما :

أحمد خيرى أفندى . . . . المبعوث إلى فرنسا : للعلوم الزراعية .

عبد الرحمن فكرى أفندي . . المبعوث إلى إنجلترا : علم تقويم البلدان ووصف الشعوب.

معلقة عن يسار الجالس على المكتب فى نفس الحائط .

الحائط البحرى :

١ — صورة أعضاء بعثة الأطفال بإيطاليا سنة ١٩١٠ ، وهم :

سحاب رفعت ألماس ، شديد حمزة ، محمد أمين .

٢ — صورة أعضاء هيئة مجلس إدارة الجامعة المصرية ، وطلبتها ، بمنزل سمو الأميرة فاطمة إسماعيل بالدقى ، على بعد خمسين سنتيمتر من الصورة السابقة ، مثبتة على غطاء المعرض من الجهة البحرية .

٣ — صورة تمثل سمو الخديو عباس حلمى ، عقب وضع الحجر الأساسى للجامعة المصرية سنة ١٩١٤ ، على بعد ستة عشر سنتيمتر من الصورة السابقة ، ومثبتة على غطاء المعرض من الجهة البحرية .

٤ — صورة كبيرة تمثل سمو الأمير "أحمد فؤاد" فى مكان الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية القديمة فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، وهو يودع سمو الخديو عباس حلمى ، مثبتة على غطاء المعرض فى وسط الحائط تماما .

٥ — صورة تمثل سمو الخديو عند وضع الحجر الأساسى للجامعة المصرية سنة ١٩١٤ على بعد ستة عشر سنتيمتر من الصورة الكبيرة مثبتة على غطاء المعرض .

٦ — صورة تمثل سمو الأمير " أحمد فؤاد باشا " برفقة سمو الخديو عند وضع الحجر الأساسي للجامعة المصرية سنة ١٩١٤ على بعد ستة عشر سنتيمتر من الصورة السابقة .

٧ — صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الأولى سنة ١٩٠٨ وعددهم أحد عشر طالبا وهم :

حسن فؤاد الديواني أفندي . .	يتلقى علم وظائف الأعضاء والفسيولوجيا بفرنسا .
الدكتور محمد ولي	يتلقى علم التاريخ الطبيعي وعلم الصحة بفرنسا .
منصور فهمي أفندي	للعلوم الفلسفية بفرنسا .
الدكتور محمد كمال أفندي . . .	علم الطب الشرعي والطبيعة والكيمياء بفرنسا .
محمد صادق جوهر أفندي . .	للعلوم الرياضية والفلكية بانجلترا .
محمد كامل حسين أفندي . .	للعلوم الأخلاقية والاقتصادية بأكسفورد « إنجلترا » .
محمد حسني نجم أفندي . . .	للعلوم الرياضية بانجلترا .
سيد كامل أفندي	للعلوم القانونية بفرنسا .
محمود عزمي	للعلوم الأخلاقية والسياسية بفرنسا .
محمد توفيق الساوي أفندي . .	للأدبيات بالسوربون بفرنسا .
توفيق سيدهم أفندي	للعلوم الطبيعية بانجلترا .

وهي معلقة بالحائط البحري على بعد خمسين سنتيمتر من الصورة السابقة .

الحائط الغربي :

٨ — صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الثانية سنة ١٩٠٩ وعددهم سبعة ، وهم :

يوسف نور الدين أفندي . . .	علم الطبيعة بانجلترا .
عزمي خزام أفندي	علم الطبيعة بفرنسا .
حسن صادق أفندي	علم طبقات الأرض بانجلترا .
الشيخ أحمد ضيف	آداب اللغة العربية بفرنسا .
محمد سالم أفندي	علم التشريح العمومي والمرض بألمانيا .
حسين رمزي أفندي	علم طبائع الإنسان بإيطاليا .
علي توفيق شوشه أفندي . .	علم البكتريولوجيا بألمانيا .

وهي موضوعة على الدولاب الذي عن يسار الحجرة ، أمام الجالس على المكتب الذي عن يسار باب الحجرة .

٩ — صورة طلبة الجامعة المصرية فى إحدى الحفلات التى أقيمت بسراى جنا كليس، موضوعة فوق الدولاب الثانى، أمام الجالس على المكتب.

الحائط القبلى :

١٠ — صورة أعضاء بعثة الجامعة المصرية الثالثة سنة ١٩١٠ وعددهم ستة، هم :

محمد كامل البندارى أفندى . .	للتاريخ الحديث بفرنسا .
على سيد يوسف أفندى . . .	آداب اللغة الإنجليزية واللغات السامية بانجلترا .
الشيخ على أحمد العنانى . . .	اللغة العربية وعلم مقارنة اللغات السامية ببرلين .
محمد محمد الديب أفندى . . .	للعلوم الزراعية بفرنسا .
عبد المجيد خليل أفندى . . .	للعلوم الطبية والطب الشرعى بفرنسا .
محمد فهمى عبد اللطيف . . .	للعلوم القانونية بفرنسا .

وبالحجرة سجلا يحوى ١٤ صورة تمثل الجامعة المصرية القديمة التى كانت تشغل بناء جنا كليس، مقر الجامعة الأمريكية الآن بشارع القصر العينى .

١١ — (١) صورة تمثل مكتبة الجامعة (٢) صورة تمثل حجرة مجلس الإدارة (٣) صورة تمثل الأمير أحمد فؤاد جالسا على مكتبه (٤) صورة تمثل أحمد زكى بك سكرتير عام الجامعة (٥) صورة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهم :

الأستاذ جويدى، أحمد زكى بك، أحمد كمال بك، مسيو بوفيليه، المستر مُلَّر .

(٦) صورة تمثل أعضاء مجلس الأدارة يتوسطهم الأمير « أحمد فؤاد باشا (٧) صورة تمثل طلبة قسم التاريخ الإسلامى يتوسطهم أحمد زكى بك (٨) صورة تمثل طلبة قسم اللغة المصرية القديمة يتوسطهم أحمد كمال بك (٩) صورة تمثل طلبة قسم آداب اللغة العربية يتوسطهم أحمد زكى بك

١٢و١٣و١٤ — مجموعة من ثلاث صور، تمثل الجواهر التى أهدتها الأميرة فاطمة إسماعيل إلى الجامعة .

(أولا) خاتما من الماس .

(ثانيا) قلادة بسلسلة ذهبية .

(ثالثا) فرد سوار من الماس البرلنتى .

(رابعا) ريشة من الماس البرلنتى .

(خامسا) قلادة بفصوص زمرد .

١٥ — صورة تمثل أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، سنة ١٩١٠ وهم :

الأستاذ بوليه ، والأستاذ إسماعيل حسنين باشا ، والأستاذ الشيخ محمد الخضرى بك ، والأستاذ حفنى ناصف بك ، و نلّينو ، والأستاذ إسماعيل رأفت بك ، والمستر ملّر .

١٦— صورة تمثل طلبة قسم الحقوق بالجامعة المصرية يتوسطهم منصور فهمى أفندى ، ومحمود عزمى أفندى ، على بعد ١٦ سنتيمتر من الصورة السابقة ، مثبتة على غطاء صوان المعرض من الجهة القبلية .

١٧ — وصورة كبيرة تمثل الخديو عباس حلمى يبرح مكان الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية القديمة ، فى ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، مثبتة على غطاء المعرض فى وسط الحائط تماما .

وصورة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية فى عهد المغفور له الأمير أحمد فؤاد باشا ، سنة ١٩١٢ وهم :

الأستاذ بوليه ، حفنى ناصف بك ، المستر ملر ، الشيخ محمد الخضرى بك ، الأستاذ نلّينو ، مدموازيل كوفرير ، الأستاذ شارل سيسون ، الأستاذ جويدى ، إسماعيل رأفت بك ، الأستاذ ماسينيون ، الأستاذ ليتمان الألمانى .

١٨ — وصورة تمثل إعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية أيضا سنة ١٩١٣ ، وهم :

حفنى ناصف بك ، المسيو ألبرت بوفيليه ، صابر صبرى باشا ، جرمان مارتين ، مدموازيل كوفرير ، مسيو سيسون ، إسماعيل حسنين باشا ، الأستاذ نلّينو .

١٩ — وصورة تمثل إعضاء بعثة الأطفال بفرنسا سنة ١٩١٠ ، وهم :

حسين كامل ، أرام استيفان ، عبد الله الصحن ، يتوسطهم الأستاذ عبد العزيز فهمى بك .

٢٠ — صورة تمثل أعضاء بعثة الأطفال بفينا سنة ١٩١٣ :

محمد ابران صفوت ، محمد أمين هيمن ، ومحمد توفيق مهران ، وظهر خلفهم ضابط المدرسة .

وبالحجرة سجل يشمل أسماء فضليات السيدات والآنسات اللواتى كن يحضرن المحاضرات التى كانت تلقيها مدموازيل كوفرور باللغة الفرنسية فى سنة ١٩١٠ عن « المرأة وتاريخ حياتها » :

كريمة أرتين باشا	مدموازيل أتريكولت	مدام لوزينا بك
عقيلة أرتين باشا	مدموازيل ا . هيوارد	مدام ناتاليه
كريمة ب . بونديه	عقيلة محمد بك محمود	مدموازيل ف والمن
عقيلة واصف غالى	الآنسة ف . سرهنك باشا	مدموازيل زفرانى

عقيلة كحيل بك	مدموازيل ا . دى جازو	سمو الأميرة كمال الدين
عقيلة ديفونشير	مدام حوريه هانم	مدام صندر
عقيلة عبد الباقى عمرى	عقيلة ويصا واصف	عقيلة سعد زغلول باشا
عقيلة يعقوب بك صبرى	مدام جولدنبرج	مدموازيل برته داون
كريمة ا . عفيفى باشا	كريمات محب باشا	كريمة م . ذو الفقار
عقيلة رشدى باشا	مدموازيل أوستر لاند	كريمة ف ذو الفقار
كريمة بورنيه	مدموازيل ف ماهر	كريمة ن . ذو الفقار
سمو الأميرة عين الحياة هانم	الآنسة ه . عوض	عقيلة عزيز عزت باشا
سمو الأميرة فاطمه فاضل هانم	مدموازيل ف . أوبى	عقيلة مدحت باشا
كريمة باسيليل فؤاد	مدام أنطونين	كريمة عزيز عزت باشا
كريمة نينيت فؤاد	مدموازيل ف . ديمترينو	الآنسة باربير
سمو الأميرة كازيه حسين	مدام ث ديمترينو	الآنسة آشر
سمو الأميرة قدرية حسين	عقيلة وهبى بك	عقيلة وجدى بك
سمو الأميرة سميحة حسين	مدموازيل فرانكيه	عقيلة قطاوى بك
سمو الأميرة م . حسين	مدام كروفورد	الآنسة كاستلانو
سمو الأميرة بديعة حسين	كريمة عطيات فؤاد	

وغيرهن مما يدل على نهضة علمية اجتماعية غذاها القائمون بالأمر ، وبثوا فيها من روحهم الفتية ، فكان لها أطيب الثمرات .

فهرس

صفحة

الباب الأول

فى نشأة الجامعة المصرية

صفحة

الباب الثانى

الجامعة فى ميدان التنفيذ

صفحة

الباب الثالث

افتتاح الجامعة رسميا والخطب التي ألقيت فى هذه الحفلة

البـاب الرابع

تطوّر برامج الدراسة ، والأساتذة الذين تولوا التدريس ، والبعثات العلمية التى تم إيفادها ، ومدى النتائج التى حققتها

صفحة

صفحة

البعثات العلمية التي تم إيفادها ومدى النتائج التي حققتها :

طلبة الجامعة :

صفحة

الباب الخامس

مكتبة الجامعة ونشأتها

تم طبع هذا الكتاب فى عهد حضرة صاحب الجلالة
الملك "فاروق الأول" بمطبعة جامعة فؤاد الأول
فى ٣ من ربيع الأول سنة ١٣٧٠ ﻫ
محمد زكى خليل
مدير مطبعة جامعة فؤاد الأول

إذا كان محمد على ، يعد بحق مؤسس النهضة المصرية الحديثة ، رغم ما صاحبها من قسوة شديدة تعرض لها المصريون ، وهم يقيمون الجسور ويمهدون الطرق ويستصلحون الأراضى الزراعية ، لكن بنائين آخرين من أسرة محمد على كان لهم الفضل فى اكتمال ما بدأه محمد على ، وخصوصًا فى المجالات الثقافية ، يأتى الخديو إسماعيل فى مقدمة هؤلاء ، ثم يأتى الملك فؤاد كأحد الداعمين الكبار للحركة الثقافية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين .

والذى لايعرفه الكثيرون أن أحمد فؤاد قبل أن يتولى الحكم كان من دعاة النهضة الثقافية والفكرية ، وكان مجلسه منتدى لرواد الثقافة والفكر ، وكان أول مدير للجامعة المصرية منذ إنشائها (١٩٠٨) .

والحقيقة أن إنشاء الجامعة المصرية وقتئذ كان بمثابة ثورة على نظام فُرض على المصريين فرضًا حيث لاحق لهم فى طلب العلم إلا مغتربين عن بلادهم ، وأن أبوابًا من المعرفة كانت موصدة فى وجه المصريين الذين فرض عليهم ألا يحصلوا إلا على قسط متواضع من التعليم يجعلهم بمثابة أدوات فى دولاب العمل الحكومى .

ولعل ما أكده المرحوم محمد شفيق غربال يعد حقيقة ، حينما اعتبر أن تاريخ الحركةالاستقلالية الحقيقى يبدأ بإنشاء الجامعة المصرية (١٩٠٨) ، وليس بثورة (١٩١٩) على اعتبار أن الجامعة هى التى مهدت المناخ السياسى والثقافى والوطنى الذى حشد جموع المصريين فى ثورة (١٩١٩) .

إن دار الكتب والوثائق القومية وهى تعيد نشر هذا الكتاب الجامع عن أحمد فؤاد والجامعة المصرية فإنها تعتز بكل البنائين الكبار الذين كانوا وراء إنشاء الجامعة التى أشاعت المعرفة وخرَّجت أجيالا من المفكرين الكبار ف شتى مجالات المعرفة .

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة